

they seem to have been pe
he could count on British support if
majority.
informed that as soon as Zeghloul was elected
telephoned all over the country that he had
Sidki immed
NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION
10887
371
Lord Allenby
telegram
majority
the Chamber
on strike
afternoon.
Decree dissolving parli
law is to be framed but
early elections and
will be held
25 MAR 1925
FOREIGN OFFICE

أصول الحكم

تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية

محسن محمد

سُقُوط الحكم

تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية

دار المعارف

تصميم الغلاف : أحمد أبوعمر

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

رصاصة إلى صدر . . الشعب

مصر فى أواخر عام ١٩٢٤ .

أطلقت ٣ رصاصات على السير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى الواحدة والنصف بعد ظهر يوم ١٩ نوفمبر فى شارع القصر العينى . . ومات السردار متأثرا بجراحه بعد يومين .

وقالت الصحف :

« إن معالى السردار أسلم روحه فى سلام » .

. . . ولكن مصر لم تعش – بعد السردار – فى سلام .

قرر الماريشال اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى أن ينتقم من مصر كلها . . دون أن ينتظر موافقة الحكومة البريطانية أو اجتماع مجلس الوزراء فى لندن ، فقد وجه مساء ٢٢ نوفمبر إنذاره الشهير إلى سعد زغلول رئيس وزراء مصر ، وسط مظاهرة عسكرية توجهت إلى رئاسة الوزراء ليقرأ اللنبى على سعد نصوص إنذاره . .

والنصوص طويلة وكلها إذلال لمصر وهى :

• الاعتذار عن الجريمة والقبض على المتهمين « أيًا كانوا » وعقابهم وقمع المظاهرات .

• نصف مليون جنيه غرامة . . لا تحصل أرملة السردار – منها – إلا على ٤٠ ألفاً

ويتقاضى ياور السردار ٣ آلاف جنيه ، وسائق السيارة ٥٠٠ جنيه . ويدخل الباقى الخزانة البريطانية .

• سحب الجيش المصرى من السودان . . خلال ٢٤ ساعة .

• تمتنع الحكومة المصرية عن أية معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر . . ويعاد النظر فى شروط خدمة ومعاشات الأجانب الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية .

و . . . . إلخ

ويعتذر سعد زغلول رئيس الوزراء عن الجريمة . . ويتقدم وزراء مصر فى موكب الجنازة وهو يقول :

– الرصاصة التى أودت بحياة السردار لم توجه إلى صدره . . بل وجهت إلى صدرى أنا .

والحقيقة أن الرصاصة وجهت إلى صدر مصر نفسها . .

استقال سعد زغلول بعد وقوع الجريمة بـ ٤٨ ساعة ، وتعمد الملك فؤاد إرجاء قبول الاستقالة ، وتعمد اللورد التعجيل بتوجيه الإنذار قبل قبولها . . واحتلت القوات البريطانية جمارك الإسكندرية . . حتى تخضع مصر .

واجتمع أول برلمان مصرى منتخب مساء يوم ٢٤ نوفمبر وقد هزته الفاجعة . . باستقالة سعد زغلول . . أول رئيس وزراء مصرى منتخب . .

وجد البرلمان أن مصر تواجه قوة بريطانية عاتية فلم يدر الأعضاء ماذا يفعلون . .

لم يكن أمامهم إلا أن يحتجوا على الإنذار البريطانى . . وأن يبعثوا بصيحة استغاثة إلى برلمانات العالم ضد الاعتداء على استقلال مصر والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد اقتصادها . .

ويوجه ممثلو الشعب المصرى نداء إلى عصبة الأمم يلتمسون فيه « رفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية » .

وتلقى كلمات عطف وتأييد فى بعض برلمانات العالم وتكتب صحف الغرب والشرق . . كلمات تشجيع لمصر . ولكن الكلمات والمقالات لم توقف ، أو تصد العسف البريطانى . .

قال سعد زغلول لأعضاء البرلمان فى الجلسة السرية :

« قبلت . بعض المطالب . لأكتسب عطف الرأى العام الأوربى ولأمنع حدوث تصادم بين دولة صغيرة غير مسلحة ، ودولة قوية كبريطانيا العظمى » .

ويسترجع الماضى من نفى واعتقال فيقول للأعضاء :

– اليوم بينكم ولا يبعد أن أكون غير موجود هنا . غداً .

ويطلب من المجلس الثقة « لأشرب بها السم » .

ويمنح البرلمان المصرى سعد زغلول الثقة ويترك للوزارة الرد على الإنذارين « بما تراه صالحاً » .

ويوافق سعد على دفع الغرامة ويتعهد بالقبض على المجرمين ومحاكمتهم ويحتج على باقى المطالب .

ويتولى أحمد زيور باشا رئاسة الوزارة فى نفس اليوم الذى تقبل فيه استقالة سعد . وتبدأ حالة غريبة من الضياع تشمل الشعب المصرى كله .

ظهر كل شيء قاتم السواد . . سعد زغلول هزته الصدمة . . فإن وزارته لم تستمر فى الحكم سوى ١٠ شهور . . لم يتحقق خلالها الجلاء عن مصر أو السودان وكل ما تحقق هو أن المصريين حكموا أنفسهم برغم الاحتلال . .

والصحف المصرية تكتب كل يوم :

« نحن أمام تدابير شديدة . . أمام قوة مهتاجة ، ووجوه عابسة ، وإنذارات مروعة . . إننا أمام أخطار كثيرة . . إننا نسمع الآن أخباراً سيئة كثيرة . . وأيد تتحفز للبطش ، نحن فى حيرة ، فى أسف ، فى موقف شديد الحرج . . » .

وتلف الحيرة مصر كلها . . .

وتكتب صحيفة الإجبشيان جازيت التى تصدر باللغة الإنجليزية فى القاهرة معبرة عن رأى المندوب السامى :

« أسدل الإنذار البريطانى الستار على فصل من تاريخ الحركة الوطنية فى مصر » . .

ولسوء الحظ كان حقاً ما قالته « الجازيت » !

* * *

شكل زيور وزارته مساء ٢٤ نوفمبر

وقبل كل نصوص الإنذار يوم ٣٠ نوفمبر فى رسالة للمندوب السامى قال فيها :

« قبلت الحكومة المصرية الشروط بأكملها بدون قيد مذعنة إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة » .

ولكن الماريشال اللنبي بدأ تنفيذ إنذاره مساء يوم ٣٠ نوفمبر ، أى بعد تقديمه ، وقبل استقالة وزارة سعد زغلول .

بعث إلى فرع وزارة الحرب البريطانية فى الخرطوم أمراً بانسحاب القوات المصرية من السودان ، وعقد مؤتمر فى الخرطوم لهذا الغرض حضره كبار الضباط البريطانيين فى الخرطوم برئاسة هدلستون باشا الحاكم العام بالنيابة للسودان ، ويتفق على أن يتم — قبل الانسحاب — سحب أسلحة الضباط والجنود المصريين وذخيرتهم حتى لا تقع مقاومة أو اشتباكات مع الإنجليز .

ويسمع اللنبي أن المصريين لن ينسحبوا إلا بأسلحتهم وذخيرتهم فيوافق . . ويتفق على حجز ٥ قطارات خاصة من محطة الخرطوم فجر ٢٤ نوفمبر تتحرك عند الظهر تقل القوات المصرية العائدة . .

ويبرق الأميرلاى المصرى أحمد رفعت بك إلى ملك مصر أحمد فؤاد قائلا :

« . . حوصرنا بالجيوش الإنجليزية . . .ذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية»، ويصر على أن يتلقى أمراً ملكيًّا بالانسحاب .

ويوفد الملك مبعوثاً بطائرة خاصة يحمل الأمر الملكى .

وترحل بعض القوات المصرية ويبقى البعض الآخر فى انتظار وصول مندوب الملك .

ويتضامن الضباط والجنود السودانيون مع القوات المصرية وتتحرك القوات السودانية لمنع انسحاب المصريين ويسمع الحاكم العام بالنيابة فيسرع للقاء القوات السودانية . . . ويقف على مسافة يصرخ قائلا :

— أنا هدلستون باشا

رد ضابط سودانى :

— نحن لا نعرف هدلستون باشا . . نحن نعرف رفعت باشا

ولم يكن الأميرلاى رفعت حاصلا على رتبة الباشوية بل الباكوية !

قال الجنرال البريطانى :

— هل تطيعون أوامرى ؟

رد الضابط السودانى :

— لا نقبل الأوامر إلا من رفعت باشا.

فيأمر هدلستون بإطلاق النار على القوات السودانية ويدمر أكبر مستشفى فى الخرطوم كانت تحتله هذه القوات .

وتدور معركة رهيبة تستمر ٧ ساعات بين الإنجليز والسودانيين .

ويقتل ٣ من الضباط البريطانيين ويصاب ضابط آخر ويقتل ويصاب ١٧ من القوات البريطانية .

وتحاكم السلطات البريطانية ٤ من الضباط السودانيين أمام مجلس عسكرى بتهمة العصيان والتمرد .

ويعدم ثلاثة منهم داخل الثكنات فى الخرطوم فيستقبلون الرصاص وكل منهم يهتف :

– فداء للوطن ولدت . . ولهذا الشرف عملت . . وللوحدة المصرية السودانية جاهدت .

ويخفف حكم الإعدام إلى ١٥ سنة أشغال شاقة على أحد الضباط السودانيين وهو على البنا الذى يعيش بعد ذلك فى مصر ويصبح كبيراً لياوران رئيس جمهورية مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وينسحب الجيش المصرى من السودان . . وتنفصل مصر عن السودان . . وينفصل السودان عن مصر ولا يلتحمان ، أو يلتئمان بعد ذلك . . أبداً .

* * *

كان الموقف فى بريطانيا غريباً للغاية . .

جرت الانتخابات فهزم حزب العمال وفاز المحافظون وتولى ستانلى بولدوين رئاسة الوزارة وتولى منصب وزير الخارجية أوستين تشمبرلين .

وتم ذلك قبل شهر واحد فقط من اغتيال السردار . .

والشئون الخارجية بعيدة عن تشمبرلين ليست له دراية بها ، ولم يسبق له تولى هذه الوزارة .

وحزب المحافظين لم يكن ميالا لتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذى وافق عليه لويد جورج زعيم حزب الأحرار .

ولكن تشمبرلين لم يوافق على بعض نصوص الإنذار البريطانى لمصر ، ولكنه لا يريد أزمة مع اللنبى فى أول عهده بالوزارة ، ومن هنا حرص على أن يؤيد اللنبى علناً ، أمام مصر والعالم ، ويعارضه سراً فى البرقيات السرية المتبادلة بينهما . . ويعارضه – أيضاً – داخل مجلس الوزراء البريطانى .

ويواجه تشمبرلين مشكلة عرض قضية مصر على عصبة الأمم فيطلب رأى المستشار القانونى لوزارة الخارجية . .

قال المستشار فى مذكرة سرية :

« استقلال مصر فى ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . . منحة بتحفظات أربعة محددة . وطبقاً لهذه التحفظات فإن مصر لا تستمتع بحرية الحركة التى تقترن بالسيادة الكاملة حتى تعقد معاهدة بين البلدين .

فإذا جاءت ظروف تحتم على بريطانيا إلزام مصر وإرغامها على تنفيذ شروط تصريح عام ١٩٢٢ ومنعها من التصرف كدولة مستقلة فى الموضوعات الأربعة ، فإن عمل بريطانيا لا يعتبر عدواناً على استقلال مصر. بل يمثل الإصرار على ضرورة احترام مصر لشروط المنحة وبمقتضاها — وحدها — تتمتع بالاستقلال .

إن الاحتلال العسكرى يفرض قبضة بريطانيا على الإدارة المصرية . وستعود هذه القبضة إلى شدتها إلا إذا خضعت مصر لشروط بريطانيا . إن مهمة جيش الاحتلال إلزام مصر باحترام رغبات بريطانيا » .

ويقول المستشار القانونى أيضاً :

« الشروط التى وضعها اللورد اللنبى يجب أن تخضع لها مصر » .

ويحل أحمد زيور باشا رئيس وزراء مصر الجديد المشكلة فيرفض أن يبعث بشكوى رسمية إلى عصبة الأمم . .

والعصبة لا تبحث شكاوى البرلمانات بل شكاوى الحكومات .

ويتوجه تشمبرلين إلى اجتماع العصبة ليعلن أن ما حدث فى مصر لا يدعو لتدخل العصبة . . واستعمال دولة احتلال كبرى لحقوقها لا يمثل حالة حرب تدعو للتدخل بل يمكن اعتباره تفاهماً إقليمياً لصيانة السلام . .

وتتراجع الدول عن تأييد مصر عدا مندوبى إيران والسويد وأوراجواى وتكتب الصحف فى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مطالبة مصر بالاستماع إلى صوت الحكمة . . بل إن بعض الصحف تطالب « باتحاد أوربا ضد نزعة الاستقلال التى تسرى فى الشرق » .

* * *

ويبق اللنبى فى مصر لينفذ ما تبقى من نصوص إنذاره ويمضى فى سياسته التى حددها فى البرقية رقم ٧٢١ التى بعث بها إلى أوستين تشمبرلين . . وهذه السياسة هى :

« أن تحس مصر بخطورة التحدى وبقوة بريطانيا » .

وتقول البرقية على لسان اللنبى :

«كان هدفى من الإنذار أنه يمكن أن يؤدى إلى استقالة سعد زغلول فتخلفه وزارة ذات طابع مختلف وبالتالى أكثر وداً تجاهنا » .

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٣ ديسمبر برئاسة بولدوين وحضور ٢٠ وزيراً لبحث الموقف فى مصر.

قال أوستين تشمبرلين للوزراء :

« لم أتلق شيئاً ولكنى أستطيع الحكم على الموقف . . إن الأحوال فى مصر على ما يرام » .

ويكتب تشمبرلين يوم ٢٢ ديسمبر إلى اللنبى – فى البرقية ١٢٨٤ – قائلا :

« إن معالجتكم للموقف الذى نشأ – بعد الإنذار – لقى الموافقة المطلقة لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

لقد أدركتم بصورة صائبة ، ونفذتم ببراعة ، سياسة الحكومة البريطانية . ووضعتم حداً للاستفزاز وسوء الظن الذى طالما اتبعه سعد زغلول باشا بإغفاله للالتزامات المصرية مما يهدد المصالح البريطانية الحيوية .

وآمل أن يكون تصرفكم الحازم قد أبعد الأخطار ، ويمكننا ، بالتعاون المخلص مع حكومة مصرية صديقة واعية بمسئولياتها وامتيازاتها أن نقيم حقوقنا على أساس متين » .

ويكتب تشمبرلين إلى اللنبى مرة أخرى يوم ٢١ يناير :

« لقد دخلنا فى نزاع دبلوماسى طويل الأمد مع مصر ، ولا تلوح لهذا النزاع نهاية » .

ويجد اللنبي فى هذا كله فرصة لحكم مصر على طريقته . .

لقد وصل إلى مصر يوم ٢٥ مارس عام ١٩١٩ بعد تعيينه مندوباً سامياً ليخمد ثورة عام ١٩١٩ فأفرج عن سعد زغلول من مالطة . . ثم عاد بعد سنوات فاعتقله وأفرج عنه . . وأرغم الملك فؤاد على إصدار الدستور وأجريت الانتخابات ففاز سعد .

ولكن سعدًا لم يوافق على عقد معاهدة مع بريطانيا ، وتحدى ملك مصر .

الآن جاءت للماريشال الفرصة لإخضاع سعد ومصر كلها .

وكانت الظروف كلها مهيأة لثورة ثانية فى مصر بعد الانسحاب من السودان وإرغام أول حكومة منتخبة على الاستقالة .

وكان رجل الثورة وقائدها داخل مصر ، ليس سجيناً ولا معتقلا أو منفيًّا . .

ومبررات الغضب المصرى قوية وعارمة . . ومع ذلك استطاع اللنبى أن يوجه التيار الشعبى والرسمى فى مصر على هواه . . فعطل الدستور والبرلمان . وفجر واستغل كل الخلافات السياسية بين الملك وسعد زغلول . وبين الملك والأحرار الدستوريين ، وبين الأحزاب وبعضها ، وحول التيار الشعبى كله . .

ودارت مصر فى فراغ الضياع .

وإنى أقدم قصة تلك الفترة من خلال الوثائق السرية البريطانية والأمريكية المحفوظة فى دار الوثائق العامة فى لندن والأرشيف الوطنى فى واشنطن .

وهذه الوثائق تذاع لأول مرة . .

وأخطر ما فى هذه الوثائق قصة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » أو ما يجب أن يسمى . . . أصول الحكم !

مؤهلات صاحب الجلالة

أعلنت بريطانيا الحماية على مصر يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ لأن تركيا دخلت الحرب العالمية الأولى مع ألمانيا وضد بريطانيا .

وبعد ٢٤ ساعة من إعلان الحماية خلع الإنجليز خديو مصر عباس حلمى الثانى الذى كان فى تركيا عند قيام الحرب .

واختار الإنجليز لحكم مصر الأمير حسين كامل ومنحوه لقب سلطان لإغرائه على القبول . . أسوة بسلاطين الشرق . . ولأن لقب السلطان أعلى من لقب الخديو .

وظل السلطان حسين كامل على العرش حتى أصيب بمرض خطير .

وعلى فراش الموت جاء الإنجليز يسألونه :

— من ترشحه ليخلفك ؟

قال :

— ابنى الوحيد الأمير كمال الدين حسين .

وافق الإنجليز . .

ولكن الأمير كمال الدين كان يعيش فى عزلة بقصره الذى أصبح مقراً لوزارة الخارجية المصرية . . فيما بعد .

وكان يبدو عليه الاكتئاب . . والزهد . . وكان متزوجاً من الأميرة نعمت مختار شقيقة الخديو المخلوع عباس حلمى الثانى .

وكان من رأى المندوب السامى البريطانى السير ريجنالد وينجت الضغط على كمال الدين حسين ليقبل السلطنة . .

وبالفعل عرض حسين كامل المنصب على ابنه . . ولكن الأمير كمال الدين بعث برسالة إلى أبيه السلطان يعتذر - فيها - عن القبول ويتنازل عن كل حقوقه فى وراثة العرش .

وعاد السير رونالد ستورز السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى إلى السلطان يسأله . . قال حسين كامل :

- أرشح أخى الأصغر . . الأمير أحمد فؤاد

قال ستورز :

- ومن بعده ؟

أجاب السلطان : - الأمير يوسف كمال .

ومات السلطان حسين - يوم ٩ أكتوبر ١٩١٧ - بعد ٢٤ ساعة من اعتذار ابنه العلنى عن العرش .

* * *

كان هناك أمراء . . ونبلاء كثيرون بعضهم يطمع فى حكم مصر .

قال السير جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى فى مذكراته . إن بريطانيا تلفتت بحثاً عن أمير مصرى من أسرة محمد على يرق سلطاناً . . فوجدت كثيرين . .

الأمير محمد على شقيق الخديو السابق عباس حلمى الثانى الذى كان دائم التردد على دار المندوب السامى يواليها بالنصائح عن كيف تحكم مصر .

الأمير يوسف كمال الذى كان مغرماً بالصيد وفى صحبته شاب أنيق ! . .

الأمير حيدر فاضل الذى يكتب شعراً باللغة الفرنسية .

الأمير عمر طوسون الذى يكره كل ماهو بريطانى . . وهو أكثر الأمراء احتراماً بين أفراد الشعب المصرى .

عمرو إبراهيم الذى بنى ڤيلا على الطراز الغربى أمام نادى الجزيرة .

عباس حليم الذى كان يطير حينئذ فى رومانيا والذى أصبح أول رئيس لحزب العمل .

إسماعيل داود الذى يقيم فى قصر بالدلتا حفلات ترفيه لايحضرها إلا الرجال !

ويروى روبرت رولو رجل الأعمال اليهودى البريطانى قصصاً كثيرة عن أمراء الأسرة . . . .

كان روبرت رولو يدخل بيت الأزياء الفرنسى الشهير كارتييه عندما اصطدم بأحد الأمراء يهم بالخروج . . فحياه رولو ثم قال لكارتييه :

– رأيت أحد أمراء مصر يغادر المكان .

قال كارتييه : أبداً إنه سكرتير الأمير .

قال رولو : إنى أعرفه جيداً .

أجاب كارتييه وهو يهز كتفيه :

– آسف لسماع ذلك . لقد أخبرنى أنه سكرتير الأمير ولذلك منحته عمولة مجزية على الصفقة !

* * *

واختار رونالد ستورز من بين هؤلاء الأمراء . . أحمد فؤاد ليكون سلطاناً .

. . . . وستورز – نفسه – هو الذى اختار من قبل حسين كامل . . سلطاناً . . وبدأت الحكومة البريطانية تدرس موقف أحمد فؤاد . . وهل يصلح للعرش . . أم لا . وجدت بريطانيا أن الأمير أحمد فؤاد ليس محبوباً بين المصريين . . ولاتقوم له شعبية وهو يتكلم الإيطالية أفضل من العربية . . ولا يعتبره الشعب . . مصرياً .

ولكن لايوجد من هو أولى منه بالعرش . . فهو شقيق السلطان وقد رشحه خليفة له .

وعلى ذلك وافقت لندن على تعيينه . . كانت له . . مؤهلات . . تسانده من وجهة نظر الإنجليز .

كان عمر أحمد فؤاد يوم تولى السلطنة ٤٩ عاماً .

سافر عام ١٨٧٠ مع أبيه الخديوى إسماعيل إلى إيطاليا عندما نفى إسماعيل من مصر .

أمضى طفولته وصباه فى إيطاليا ودخل المدرسة الإعدادية الملكية بتورينو والتحق بالكلية الحربية الإيطالية وعمره ١٧ سنة . . وخدم بالجيش الإيطالى ٣ سنوات . ثم عين ملحقاً عسكرياً لمدة عامين بالسفارة التركية فى النمسا . واختاره الخديوى عباس الثانى كبيراً لياورانه ٣ سنوات ومنحه رتبة لواء فى جيش مصر .

وحاول مرتين أن يكون ملكاً . . أو حتى أميراً . . مرة على طرابلس الغرب . . والثانية على ألبانيا . . وفشل فى المرتين .

وظل ٢٢ عاماً بلا منصب مكتفياً بأن يحمل لقب الأمير . . ولم يبد منه خلال هذه

السنوات الطوال تأييد للحركة الوطنية أو معارضة للإنجليز.

وكان رئيس للجنة التي كرمت الجنرال السيرجون ماكسويل قائد قوات الاحتلال البريطانية الذى أعلن الحماية على مصر عام ١٩١٤ ، وهذه كلها مقومات ترفعه – فى نظر الإنجليز – من أمير إلى . . سلطان .

ويبعث المندوب البريطانى السير ريجنالد وينجت بوثيقة رسمية إلى أحمد فؤاد يؤكد فيها أن بريطانيا هى التى تعرض عليه ، وتقدم له عرش مصر.

قال وينجت فى الرسالة التى نشرت فى كل الصحف المصرية . . والبريطانية :

« ياصاحب العظمة السلطانية . لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن . . وكنتم عظمتكم ، بعد طبقة البنين ، الوارث الشرعى ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى » .

ويكون أول بيان رسمى للسلطان الجديد هو الاعتراف بجميل بريطانيا العظمى . .

قال فى الخطاب الذى أرسله فى اليوم التالى لتنصيبه سلطاناً – إلى حسين رشدى باشا :

« يعلم رعايانا أننا تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقاً للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها » .

هذه هى الحياة الرسمية . . للسلطان الجديد . . فماذا عن حياته وصفاته الشخصية .

كان أحمد فؤاد فقيراً . .

وفى سنة ١٩١٧ عندما عين سلطاناً كان مديناً بمبالغ كبيرة لشخصيات كثيرة فى مصر . . ولكنه استطاع أن يترك عند وفاته – عام ١٩٣٦ – ثروة تقدر بـ ٧ ملايين جنيه ! ونتيجة لتربية السلطان فى إيطاليا فإنه حرم تعلم اللغة العربية على حين أنه يتكلم الإيطالية والفرنسية والتركية .

وهو متحيز للأوبرا الإيطالية . . والاستثمارات الإيطالية ، والعشيقات الإيطاليات . . . كما تقول الوثائق والمذكرات التى تركها رجال المندوب السامى .

قال يوماً لإحدى السيدات . . بوقاحة :

– لماذا تستسلمين للآخرين وترفضيننى ؟

ويروى جرافتى سميث أن الأمير أحمد فؤاد كان يحضر حفلات الأجانب العامرة بالنساء فى الإسكندرية .

وكانت القهوة تسيل من قدحه على الأرض فيخففون عنه قائلين :

يا صاحب السمو هذا يجلب السعادة .

تزوج أحمد فؤاد - لأول مرة - وهو فى الخامسة والعشرين من عمره بالأميرة شويكار .
وطلقها بسبب شقيقها الأمير أحمد سيف الدين الذى أطلق الرصاص على أحمد فؤاد - وهو أمير - واستقرت الرصاصة فى حلق أحمد فؤاد فجعلته - أحياناً - ينبح !
تبع الأمير سيف الدين . . ابن عمه الأمير أحمد فؤاد داخل النادى الخديوى حتى حجرة خالية ثم أطلق عليه النار فاختبأ اثنان من الباشاوات تحت المقاعد .
وسمع صوت الرصاص جاويش بريطانى يحرس المنزل المجاور فاقتحم النادى وأمسك بالمعتدى . . وحوكم الأمير سيف الدين . . ثم اعتقل فى محجر الطور وحررت شهادة بجنونه وأمضى ٢٧ سنة فى حجز انفرادى بمستشفى فى إنجلترا ، ولكنه هرب واختبأ فى تركيا عند شقيقته التى كانت تعيش مع زوجها الخامس !
وسيف الدين من أغنى الأمراء يملك ٤٠ ألف فدان من أجود الأراضى ولكن الملك أحمد فؤاد احتفظ لنفسه بريعها .

• • •

حرص السلطان على إرضاء الإنجليز . . بكل الطرق .
أشهر قرار أصدره مجلس الوزراء برئاسته كان يوم ٩ مارس ١٩١٨ . .
رأى المجلس أن تتحمل مصر ٣,٥ مليون جنيه أنفقتها للأغراض العسكرية البريطانية وأعلن المجلس أن القرار اتخذ اعترافاً بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات . .
وعندما قامت الثورة بعد ذلك بعام - أى فى مارس ١٩١٩ - اعتكف السلطان فى قصره وترك الشعب يواجه الإنجليز .
وعندما اعتقل الماريشال اللنبى المندوب السامى البريطانى سعد زغلول لم يحتج السلطان .
وعندما أراد اللنبى الإفراج عن سعد زغلول أعلن الماريشال أن الإفراج تقرر « بالاتفاق مع عظمة السلطان » . . .
وعندما جاءت لجنة ملنر إلى مصر واجتمع اللورد ملنر رئيس اللجنة ووزير المستعمرات البريطانى بالسلطان فؤاد . . سأله رأيه ، ولكن السلطان المصرى كما ذكر اللورد ملنر فى تقريره الرسمى :
« امتنع عن أن يشير برأى ، أو يعطى نصيحة فى دستور مصر . ولم يحاول أن يؤثر فى مداولاتنا أقل تأثير . واكتفى بأن ينصحنا بالاحتراس من الفضوليين » !
ولم يتدخل السلطان فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فحمل لقب السلطان ٥ سنوات من عام

١٧ حتى ١٥ مارس ١٩٢٢ عندما أُعلن ملكاً على مصر . . بموافقة الإنجليز .
ولما أراد الإنجليز إصدار دستور لمصر يحد من سلطته عارض فجاءه اللورد اللنبى وقال له .
لابد من الدستور .
فوافق . .
وهكذا صدر الدستور وأجريت الانتخابات . وجاءت الانتخابات بسعد زغلول كأول رئيس للوزراء فى مصر المستقلة – اسماً – والمحتلة بقوات بريطانيا العظمى .

* * *

وكان أحمد فؤاد شديد الرغبة فى أن يؤدى دوراً على المسرح العالمى .
ويرى الإنجليز أنه . . طموح وله شخصية قوية يستطيع أن يكتشف ضعف الآخرين وقد اعتاد أن يحيى كل مندوب سام بريطانى جديد بهذه الكلمات :
– أخيراً أرسلت لى لندن . . جنتلمان .
وهذه الكلمات تسعد المندوبين الساميين .
وكان يوزع الرعاية والألقاب . . لأغراضه . . وله شبكة من الخائنين ومن خلال وصيفه « إدريس بك » يحصل على كل المعلومات بالتعاون مع أصناف من . . المخبرين . . تضم الطباخين والبوابين . . إلخ . .
أقام اللورد جورج لويد المندوب السامى حفلاً ساهراً لرجاله انتهى فى الرابعة صباحاً . . وتوجه اللورد فى الصباح لمقابلة الملك الذى سأله .
– هل تعلم أين ذهب ياورك بعد الرابعة صباحاً . ؟
ذهل اللورد . . فإن الملك كان يعرف واللورد لايعرف !
ويرى جرافتى سميث أن فؤاد كان أسوأ سلطان لمصر وقد جعلت صورته التى رسمت على طوابع البريد شاربه أمراً شائعاً فى العالم !
وكان السلطان طموحاً للغاية بدأ يحاول فرض آرائه على الوزراء ، فلما فشل بدأ يستشير حاشيته بدلا من مستشاريه الدستوريين أى الوزراء . وبهذا لم يعد له نفوذه الطيب وعجلت تصرفاته بالأزمات .
وفى تقرير – تاريخه ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٤ – للمندوب السامى البريطانى بالنيابة كلارك كار تكلم عن ٣ رجال حول الملك ومن حاشيته يستشيرهم قال التقرير :
يعتبر حسن نشأت باشا الأداة الرئيسية لسياسة الملك . . وهو رجل ذو قدرات كبيرة وكان

لفترة طويلة محل ثقة للملك بالإضافة إلى أنه المسئول عن الجهاز السرى للقصر. وهو يحظى فى الوقت الحاضر بمكانة فى الشئون السياسية .

كان من المناسب لصاحب الجلالة أن يكون له عميل على اتصال دائم برئيس الوزراء . . سعد زغلول ، فاختار لهذا الغرض حسن أنيس باشا سكرتير عام مجلس الوزراء وأول طيار مصرى . . وقد أصبح بعد ذلك وكيلا لوزارة الخارجية .

وقد سارع أنيس باشا – وهو رجل ذكى يرغب فى أن تكون له قدم فى كل معسكر – إلى تقدير المزايا التى تكمن فى وجود تعاون وثيق مع مليكه . واستسلم بالفعل لخطط الملك إلا أن الشعور بالواجب لم يمنعه من خيانة الملك وإفشاء خططه الى دار المندوب السامى .

وقد رأى بسرعة ، أن أكثر الوسائل فعالية لكسب عطف الملك والاحتفاظ به هو اللعب على مخاوف صاحب الجلالة من مؤامرات الخديوى السابق وهو الأمر الذى فعله بدون تردد ، وغالباً بدون تمييز .

والشخص الأخير هو صالح بك عنان مساعد وكيل وزارة المالية الذى كان – حتى اختيار الملك له – من أكثر الناس حطاً من قدر صاحب الجلالة .

وقد تولى صالح عنان منصب وكيل وزارة الأشغال . وقام مرة بتغيير تصريح أدلى به فى البرلمان عند طبع الجريدة الرسمية .

واعتقد الملك أنه بوجود عميل له فى مركز بوزارة المالية فإنه سيزيل الصعوبات للحصول على أموال لمشروعاته الخاصة .

ومن المحتمل أن تكون العلاقات الوثيقة المفترضة لصالح بك وعدد من أعضاء دار المندوب السامى قدمت لصاحب الجلالة بوصفها علاقات مفيدة .

ولكن قبول الملك لخدمات هذا الشخص ترجع إلى أن صالح بك قد يكون الشخص الوحيد فى مصر الذى تمكن حتى الآن من التحدث بصوت عال أمام الملك .

وعلى أية حال فقد ألقى بنفسه بكل إخلاص فى واجباته الجديدة وأصبح مدافعاً لا يهدأ عن الملك .

وهكذا وجدت مصر نفسها – بعد فترة قصيرة من الوقت – محكومة بالملك فؤاد عن طريق هذا الثلاثى الشاب .

وكان الناس يطلقون على وزارة زيور حكومة الحسنين . . حسن نشأت . . وحسن أنيس .

وصف جاك مورى رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية الملك فقال :

« ملك مصر ماهر وطموح . متآمر وعديم الضمير . يفتقد أى إحساس بالتناسق كما يفتقد كل خصال رجل الدولة . وهو - بوجه عام - لايتمتع بسيطرة حقيقية على المصريين الذين ينظرون إليه كمتطفل برغم منصبه » .

واجتمع كلارك كار الرجل الثانى فى مقر المندوب السامى البريطانى بالملك أحمد فؤاد عدة مرات ولذلك فهو من أقدر البريطانيين على الحكم عليه قال كلارك كار .

« إن الشاغل الرئيسى للملك فؤاد ينصب على تدعيم موقفه وتعزيز نفوذه الشخصى ، ومن عادة الملك خلال أحاديثه مع زائريه أن يستخدم بعض العبارات التى يقولها بالفرنسية . . مثل :

- إن لى نفوذا هائلا داخل الدولة . لايوجد شىء لا أستطيع تحقيقه عن طريق إرادتى الشخصية وحدها .

ويقول كار :

« إن هذه محاولة من الملك ليطبع فى أذهان ضيوفه مدى قوته وتشبثه وعناده وربما أيضاً كمحاولة لتهدئة نفسه بالاعتقاد المريح فى حقيقة نفوذه ، وقوته » .

ويقول كلارك كار أيضاً :

« يتمتع الملك فؤاد بقدرات واسعة ومتنوعة » .

وقد درس علم النفس بصورة خاصة وله موهبة بارزة فى الأداء المسرحى . ويدعى الملك - أنه يلتزم بالحياد السياسى بين الأحزاب المصرية ويصرح علناً بأنه فوق الأحزاب - ولكنه يعبئ نفوذه - كله - لسحق حزبى الوفد والأحرار الدستوريين . . ويسعى لضمان أن يكون تمثيل الحزبين فى البرلمان ضئيلا جدًّا . . وهو يرى أن ينتخب فى البرلمان عدد كبير من الأعضاء المستقلين - عن الأحزاب - يمكن أن يكسبهم إلى جانبه فى الوقت المناسب . . ومن ثم يشكلون نواة حزب محافظ يعتمد عليه فى تأييد العرش » .

وقال عنه اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى « أن الملك فؤاد يعيش فى نعيم من الحماقة فهو متفائل بصورة عمياء فيما يتعلق بقوة موقفه » .

* * *

ويرى الإنجليز فى وثائقهم أن الملك أحمد فؤاد ربط نفسه بالحركة الزغلولية - الوفد - فى أول الأمر فحصل على مكاسب كبيرة أهمها التخلص من آخر آثار انعدام الشعبية والشكوك التى

نشأت عن قيام الحكومة البريطانية بتنصيبه على العرش . . وللحصول على نصيب وافر من مظاهر التكريم التى تسبغها الأمة على الزعيم فضلا عن الدين الذى يحس به الزعيم نحو الملك . . وليجد نفسه فى موقع السيادة المطلقة فى حالة انهيار الوفد .

كان الملك أحمد فؤاد على علاقة وثيقة بسعد زغلول عندما كان أميراً . وعرف الملك أن سعداً سريع الاستجابة للكلمات الطيبة والمجاملات البسيطة .

وقال الملك لكلارك كار :

— إن سعدًا مثل المرأة يمكنك أن تخطب وده بابتسامة أو زهرة !

وعندما استقبل الملك سعد زغلول لتعيينه رئيساً للوزراء احتضنه بين ذراعيه . .

وعندما انتهى اللقاء . . استأذن سعد زغلول للانصراف فوجد نفسه فى مواجهة الأمير الصغير فاروق — ابن الملك — الذى دخل الغرفة ، دون أن يلحظ أحد ، وهو يحمل فى يده علماً صغيراً ليستقبل رئيس الوزراء بالهتاف الذى كانت تردده مصر كلها :

— يحيا سعد

ولم يعرف سعد زغلول أبداً . هل لقن الملك ولده هذا الدور . . أم لا ؟ !

ولكن سعدًا تأثر بما رأى . . وبما سمع .

وكتب كلارك كار إلى لندن يصف تأثير هذا الموقف . .

قال :

« أثرت هذه الحادثة الصغيرة — بعنف — فى رئيس الوزراء . وذهبت إلى مدى بعيد فى إزالة آثار الشك التى لاتزال راسبة فى عقله تجاه مليكه .

ويمكن أن يقال فى نفس الوقت أن هذه الحادثة كانت علامة على اختفاء الملك من ميدان التدخل النشط فى الشئون العامة » . .

* * *

حرص الملك خلال الشهور الأولى من حكم وزارة سعد على عدم تعريض نفسه لأى انتقاد يرجع إلى اختلاف آرائه عن آراء رئيس وزرائه حتى إنه أقنع سعد زغلول فى مناسبة افتتاح أول برلمان مصرى بأن يقرأ خطاب العرش . . وأصبح ذلك من التقاليد الدستورية فى مصر أن يقرأ رئيس الوزراء خطاب العرش نيابة عن الملك . . فى حين أنه فى إنجلترا يقرأ الملك نفسه هذا الخطاب .

وتحايل الملك فربط نفسه بزغلول باشا حتى لايسقط تماماً خارج المسرح السياسى . وظلت

العلاقة بين الملك وزغلول مرضية فى مجملها . .

الملك يتحدث بامتنان ظاهر عن الولاء والصراحة التى يعامله بها رئيس وزرائه .

ولم يظهر سعد زغلول من جانبه أيه علامة على استيائه الجدى . . ولكنه — كما يقول المندوب السامى فى تقاريره — يطلق النكات على الملك . . ولكن تلميحاته تتسم دائما بالود .

* * *

قال عباس محمود العقاد فى كتابه سعد زغلول :

« جاء وقت كان سعد يعتقد فيه أنه كسب المودة من قلب فؤاد وأزال مابنفسه من الموجدة عليه . فى الأسابيع القليلة بعد قيامه فى الوزارة .

وكان سعد يغتبط بالجلسات الطوال التى يقضيها فى الحديث معه بقصر عابدين ، أخرج الساعة مرة وهو عائد من هناك فقال :

— لقد طال الحديث خمسين دقيقة .

وكان الملك فؤاد ينزل من قصر القبة خصيصاً إلى قصر عابدين لئلا يجشم سعداً مشقة الصعود بقدميه حيث لامصعد هناك وأمر الملك بإنشاء مصعد فى القصر لتخفيف هذه المشقة عليه .

ثم عاد سعد بعد تلك الأيام يقول :

— لقد طوانى الرجل وإنه لقدير » .

لكن هذه العلاقة لم تدم . .

* * *

شاع أن الملك فؤاد أمر بوقف التشريفات فى العيد بعد حادث الاعتداء على سعد إذا عاش ، وأمر بإجرائها حسب المعتاد إذا مات .

تمسك سعد زغلول بأن الملك يملك ولايحكم . . وأصر على أن تكون له كل الصلاحيات . وحاول الملك أن يقاوم ففشل .

ودخل الصراع بين الرجلين مرحلة مكشوفة . . وظهر على السطح . . واستقال سعد ولكن الجماهير الهادرة فى ميدان عابدين قالت وسعد مجتمع بالملك :

— سعد أو الثورة .

وخضع الملك فى انتظار الفرصة الملائمة وجاءت الفرصة على مرحلتين :

الأولى : بفشل المفاوضات بين سعد والإنجليز للوصول إلى الجلاء أو معاهدة تنظيم

العلاقات بين البلدين .

الثانية : اغتيال السردار السير لى ستاك والإنذار البريطانى واستقالة سعد . . وبدأ الملك يحاول جمع كل السلطات فى يديه . . ويفكر فى الوسيلة التى يهدم بها سعد زغلول . . الى الأبد . .

ووجد الملك فى الماريشال اللورد اللنبى خير حليف !

كرومر . . واسمه زيور !

بعد عام واحد من احتلال مصر . . اختارت بريطانيا . . اللورد كرومر ليكون قنصلا عاماً ومعتمدا لها فى مصر . . وبقى فى هذا المنصب ٢٤ عاما متصلة . .

ولم تستطع بريطانيا أن تعين كرومر سفيرا فى القاهرة لأن مصر كانت ولاية عثمانية يحكمها خديو يختاره الخليفة التركى . . وكان مقر السفير البريطانى — بطبيعة الحال — هناك . . فى تركيا .

وكان اللورد كرومر يحكم مصر مؤيدا بجيش الاحتلال .

وخلال ٢٤ عاما — من ١٨٨٣ حتى عام ١٩٠٧ — كان كرومر يفرض رأيه على خديو مصر . . ورئيس الوزراء . . والوزراء . .

وابتكر — كرومر — أسلوبا فريدا فى الإدارة والحكم الذاتى للمصريين عرف باسم « السياسة الكرومرية » .

وتتلخص هذه السياسة فى أن تسيطر بريطانيا على مصر عن طريق وزراء مصريين . . وعلى الوزير المصرى أن يستقيل إذا رفض ، أو لم ينفذ سياسة كرومر . .

ويعاون اللورد مجموعة قليلة من المسئولين البريطانيين فى المناصب الرئيسية الحساسة فى الوزارات والمصالح الحكومية المصرية .

وكان اللورد يجتمع كل صباح بهؤلاء المستشارين البريطانيين ليقرر الاعتمادات المطلوبة لكل وزارة .

. . وأهم مسئول بريطانى فى ذلك الوقت هو المستشار المالى الذى كان يحضر كل اجتماعات مجلس الوزراء المصرى ويقدم تقريرا عن الاجتماع ، وما دار فيه من مناقشات ، إلى كرومر.

ولم تكن لبريطانيا سياسة محددة فى مصر.

أعلنت الحكومة البريطانية خلال الربع قرن الأول من الاحتلال ١٢٠ وعدا بالجلاء . . ولكن هذه الوعود لم تتحقق . . وبقى الجيش البريطانى يساند القنصل العام وسياسته . . « الكرومرية » .

وكان معروفًا فى مصر كلها أن اللورد صاحب القرار الأول والأخير . .

ويكفى أن عربة اللورد يتقدمها اثنان من المصريين الحفاة فى أيديهم قطع قماش بيضاء يلوحان بها للناس قائلين :

اللورد . . اللورد

فيبتعد الناس والعربات عن موكب حاكم مصر . . البريطانى !

وكانت الصحف الفرنسية الصادرة فى مصر تحتمى بالامتيازات وتنتقد اللورد فتطلق عليه « كرومر المتوحش » . . وهى الكلمات التى كان يرددها المصريون . . سرًّا !

* * *

وبعد اغتيال السردار السيرلى ستاك استقال سعد ، وتولى أحمد زيور باشا الحكم أخذت بريطانيا تفكر مرة أخرى ، فى إعادة الكرومرية . . بلا كرومر . . أى تحكم مصر مرة أخرى بواسطة المستشارين البريطانيين فى كل وزارة . . ويكون الرأى النهائى فى كل الأمور للماريشال اللورد اللنبى المعتمد السامى البريطانى فى مصر.

ولكن مصر أصبحت عام ١٩٢٥ — دولة مستقلة . . لها ملك ودستور وبرلمان . . فأخذت بريطانيا تفكر فى وسيلة للتوفيق بين الاستقلال و « والكرومرية » . . إذ كيف يكون الوزير المصرى مسئولا أمام البرلمان . . وفى نفس الوقت ينفذ قرارات المندوب السامى البريطانى والمستشار البريطانى .

ويعقد مجلس الوزراء — فى لندن — عدة اجتماعات لمناقشة هذه المشكلة .

ويتقدم الوزراء البريطانيون ، ولجنة الدفاع الإمبراطورى التى تضم رؤساء أركان حرب القوات البريطانية باقتراحات فى هذا الشأن ، لم تعرفها مصر أبدا . . ولكنها تبين ما الذى كان

يراد بمصر فى تلك الأيام . .

إن الحكومة البريطانية فى أواخر عام ١٩٢٤ وأوائل عام ١٩٢٥ كانت منقسمة على نفسها أزاء مصر .

بعض الوزراء الإنجليز يطالبون بضم مصر نهائيا إلى بريطانيا لتصبح إحدى مستعمرات التاج البريطانى .

وبعض الوزراء يريدون إلغاء الدستور والعودة إلى « الكرومرية » .

والبعض الآخر يريدون الإبقاء على الدستور وتطبيق « الكرومرية » أيضًا .

أما قادة القوات فيهمهم أن يبقى جيش الاحتلال لأهمية مصر فى طريق المواصلات إلى الهند . . وباقى المستعمرات .

• • •

تقول وزارة الخارجية البريطانية فى مذكرة لها . . سرية طبعا !

« إن الكرومرية لا تنسجم مع التمثيل النيابى — أى البرلمان — ولابد من تعاون المصريين . . وكرومر نفسه فى أواخر أيامه عدل عن « الكرومرية » . .

ولا يمكن أن تصبح « الكرومرية » عملية فى مصر إلا إذا أصبح الدستور مجرد كلمات وحروف ميتة » .

يرد ونستون تشرشل — وزير المالية فى ذلك الحين — بمذكرة أخرى يوم ٣٠ ديسمبر عام ١٩٢٤ وآراء تشرشل تبين كيف يفكر المحتل . . وكيف يبتكر الصيغ التى تحقق أهدافه . . وتبررها .

قال تشرشل :

« مركزنا فى مصر يستند على خيال تدعمه القوة .

حكمنا أربعين سنة بنظرية أن مصر « ولاية تابعة للإمبراطورية التركية خاضعة لاحتلال عسكرى بريطانى » .

لماذا لا نخترع صيغة فى المستقبل تقول :

مصر دولة مستقلة تتصرف فى كل أمور السياسة الخارجية والداخلية وفقا لمشورة بريطانيا .

إن الكرومرية حتمية .

والارتباك المؤسف الذى ترددت فيه مصر خلال السنوات الماضية يرجع إلى إدراك المصريين أن بريطانيا العظمى لم تعد تمتلك إرادة دؤوبة .

ويكفى أن نسرد مواقف الضعف والتردد التى اتسمت بها سياستنا فى مصر منذ الحرب العظمى والحرب الأولى . . أعلنا الحماية على البلاد ، وحصلنا على موافقة حلفائنا ، بما فى ذلك الولايات المتحدة . ولم يكد مداد قلم الرئيس ويلسون يجف حتى ألغينا حمايتنا ووعدنا بإقامة مملكة مصرية مستقلة .

ونصبنا فؤاد على العرش ضد إرادة الشعب وتعهدنا بحماية التاج لا بالنسبة لفؤاد بل لولده أيضا .

ولم نكد نقدم هذا التعهد الجاد حتى ألغينا فؤاد وسلالته الملكية وتركناه تحت رحمة حكومة قومية مستقلة مصرية . تركنا الملك الذى نصبناه ليواجه العواقب بسياسة مضادة للسياسة الأولى .

وسعينا إلى طمأنته بأن جعلناه ملكا .

وعندما تأكدت هذه الألعوبة التى صنعناها بأيدينا ورفعناها فوق قمة هشة . بدأ يتلفت حوله ساعيا لإيجاد أصدقاء وسط القوى المعادية للنفوذ البريطانى .

وعندما رأيناه يتخذ هذه الاحتياطات المنطقية أدلينا بتعليقات حول النفاق الشرقى . . و « التعلق بالمكائد » . والنفاق هو الملاذ الوحيد للضعيف عندما لا يتقدم القوى لأداء واجبه .

وهكذا فقدنا الملك وشجعنا كل عنصر معاد وتخريبى فى البلاد .

إن معاملتنا لزغلول دليل نموذجى على ذلك .

فى البداية ننفى زغلول فى مالطة ونجعل منه شهيدا ، بينما نعترف بعدالة قضية استقلال مصر .

وبعد ذلك نسمح له بالعودة كبطل قومى . ويدخل الإسكندرية والقاهرة دخول الظافرين . وننفيه مرة أخرى إلى سيشل . ثم نعيده إلى جبل طارق . ونسمح له بأن يقصد منتجع المياه المعدنية فى أوروبا ليعود فى النهاية إلى مصر . ويدخل للمرة الثانية دخولا ظافرا أكثر دويا !

إن زغلول هو عدونا اللدود . ومعاملتنا له كان لها دور فى تثبيت هذه الصورة . إننا بإرسالنا إياه إلى المنفى مرتين جعلنا منه شهيدا . وبإعادتنا له مرتين

جعلنا منه فاتحا .

وفي النهاية ، قمنا بتسليم الحكومة إلى زغلول الفاتح في ظل ادارة تترك كل مشكلة ملحة بين بريطانيا ومصر دون تسوية . وبعد ذلك حاولنا التفاوض حول معاهدة معه لمصلحتنا على أساس انكار صريح لقضيته .

إن العمل القوى المعتدل والناجح الذى تم منذ اغتيال سير لى ستاك أتاح لنا مرة أخرى فرصة جديدة ، وعلينا الآن أن نحزم أمرنا فيا تريد أن نفعله ثم ننفذ هدفنا بلا تردد لمدة أربع أو خمس سنوات لاصلاح وتعويض كوارث الماضى وأخطائه .

إن لدينا مجالا محدودا جدا للاختيار . إننا لا نستطيع ترك مصر . ولا يمكن أن نسمح لأى دولة أوربية أخرى بأن تضع أقدامها هناك ولا نستطيع الجلوس على ضفاف قناة السويس وندع مصر تغرق في الفوضى .

إن علينا أن نحكم مصر ، وأن نحكمها جيدًا . فالمالية والبوليس والجيش والسكك الحديدية والرى والتعليم والصحة العامة . كل فرع من هذه الخدمات ، يجب أن يعود ليصبح مرة أخرى مفخرة لبريطانيا العظمى .

وعلينا أن نجعل المصريين يشعرون بأن هذا هو ما نعتزم فعله وليس هناك شيء يحول بيننا وبين تصميمنا .

وعلينا أن نستخدم مصريين عندما تصبح نوايانا معروفة . ويمكن أن نعاملهم بكل أشكال الاحترام الرسمى ، ويمكن أن نحتفظ بأنفسنا بعيدا عن الأضواء قدر ما نستطيع . ولكن — إذا كان علينا أن ننجح — لا يجب أن يكون لدى أى شخص في وادى النيل أدنى شك في الحقيقة التالية :

« إراده من هى القانون في جميع انحاء البلاد » ؟

لا فائدة من محاولة أن نحكم بلدا بطريقة ناقصة .

لقد أبعدنا حكومة زغلول الوطنية . وأجبرنا الملك على إقامة حكومة تذعن لرغباتنا . ولا نستطيع قبول أو تشجيع خروج الموظفين البريطانيين . ولا نستطيع أن ننظر بعين الرضا إلى تفكك جميع أشكال الحياة الإدارية وهى الظاهرة التى تجتاح على وجه السرعة الأرض التى أنقذناها من البربرية وقمنا بحمايتها من الغزو . لماذا تحسنت الأمور بصورة ملحوظة في الأسابيع الأخيرة ؟

لم تحدث إراقة للدماء .

ولم تطلق رصاصة واحدة ولم تعلن حالة طوارئ حتى الآن .

وطالما أننا لا نضعف ولا نتردد . فإن فرص النهاية السعيدة هي فرص طيبة .

إني مقتنع أن علينا أن نكون مصممين ومثابرين ونسير في اتجاه واحد بدون تغيير لفترة محددة من السنين لنعيد مصر إلى طريق التقدم والطمأنينة » .

* * *

ويعارض أوستين تشمبرلين وزير الخارجية رأى تشرشل فيتقدم بمذكرة أخرى إلى مجلس الوزراء يوم ٩ يناير ١٩٢٥ .

تقول المذكرة :

« بدأ المصريون أنفسهم يدركون أن سياسة زغلول ضارة بالمصالح المصرية وبالمصالح البريطانية على السواء .

وعلينا أن ننظر إلى الحاضر والمستقبل ، ونقطة البداية عند مستر تشرشل هي افتراض أننا حددنا في وزارة الخارجية البريطانية اختيارين : إما ضم مصر أو الجلاء عنها .

وهذا سوء فهم .

ليس في وزارة الخارجية من يفكر في الجلاء .

المسألة المطروحة بالفعل هي : أن ما يسمى — بالكرومرية — هي السياسة الممكنة بين الحلول التي يمكن أن تفكر فيها .

ويؤيد وزير المالية بقوة وجسارة هذه السياسة .

إنه يقول : « علينا أن نبلغ مصر بأنها دولة مستقلة تتصرف في جميع أمور السياسة الخارجية والداخلية وفقًا لمشورة بريطانيا » .

ويقول : « علينا أن نمارس سيطرة كاملة على الجهاز الإدارى كله في مصر في نفس الوقت الذى نلتزم ونحترم جميع أشكال ونظم الدولة المصرية القومية » .

ويقول : « إن المالية والبوليس والجيش والسكك الحديدية والرى والتعليم والصحة العامة يجب أن تعود لتصبح مرة أخرى مفخرة لبريطانيا العظمى » .

إنها كرومرية مفرطة ومغالى فيها إلى حد أعتقد أن لورد كرومر كان ينكرها حتى فى أوج سلطته . .

ولكن ، قبل أن يغادر لورد كرومر مصر . . كانت « الكرومرية » فى حالة انهيار .

وكان اللورد كرومر أول من يعترف بالحقيقة .

وقد غادر مصر وهو يعلم أن مرحلة قد انتهت وأن مرحلة جديدة على وشك أن تبدأ .

إن التعاون المصرى مسألة جوهرية والتنازل أصبح ثمن هذا التعاون .

لقد سمحنا للمصريين – بعد الحرب – بوضع دستورهم . وعلينا أن نحسب حسابًا ليس فقط لمجلس الوزراء أو مجلس الشيوخ . وإنما لبرلمان منتخب بواسطة الشعب . . أيضًا .

وقبل أن نتمكن من العودة إلى « الكرومرية » يجب علينا أن نلغى الدستور ونحل البرلمان . .

وعندما نكون مستعدين لأن نفعل ذلك . وعندما يكون الرأى العام مستعدًا لتأييدنا ، فإن القضية ستكون ما إذا كان التظاهر بالاحتفاظ بصورة زائفة للاستقلال أمرًا يستحق العناء المبذول فى سبيله . . أو ما إذا كان الوقت قد حان لعملية ضم جديدة . .

سياستى هى تجنب الضم . وعدم القيام بحكم مصر . وإنما ترك المصريين ليحكموها فى نفس الوقت الذى نؤمن فيه قوة كافية لحماية المصالح التى نضطلع بحمايتها .

إن سياستنا فى مصر هى أن الدفاع عن مصالحنا وتحمل تبعية التزاماتنا يتطلبان الحد الأدنى من التعاون من جانب المصريين . . وعندما يتحقق المصريون من أنهم عاجزون عن منع نجاحنا فإننا نستطيع أن نتوقع التعاون الجاهز الذى يتنبأ به الوزير . .

من وجهة النظر هذه وبهذا الهدف فقط جاء الاقتراح بإعادة النظر فى وضع جيشنا جيش الاحتلال . وإنى أتذكر من واقع مناقشات اشتركت فيها ، كنت أشك كثيرًا جدًا فى إمكانية سحب القوات من القاهرة . ولكنى أعتقد أنه

سيكون أمرًا طيبًا لو تابعت لجنة الدفاع الإمبراطورية التحقيق .

وكل ما أرغب فى تأكيده أن العودة إلى « الكرومرية » غير ممكنة فى ظل الدستور .

إن إلغاء الدستور يعتبر عملية ثورية وهائلة لا تختلف فى شيء عن عملية الضم .

ومهمتنا فى هذه المرحلة إيجاد أسلوب للمحافظة على حقوقنا والاضطلاع بالتزاماتنا وهذه المهمة لا تستلزم ثورة ولا تستلزم الضم » .

ومن هذه المذكرة يتضح أن وزارة الخارجية لا تريد إلغاء الدستور والبرلمان وإنما سيبقى هذا كله ولكن تظل السلطة للمندوب السامى ! ! !

* * *

وتجتمع لجنة الدفاع الإمبراطورية التى تضم رؤساء أركان حرب القوات البرية والبحرية والجوية البريطانية يوم ٢٧ يناير ١٩٢٥ لبحث موقف القوات البريطانية فى مصر وهل تنسحب من القاهرة وتتركز فى الإسكندرية ومنطقة القناة .

وتتخذ اللجنة توصيات هامة تقدمها لمجلس الوزراء . قالت اللجنة :

١ – فى أى اتفاق مع الحكومة المصرية ، يتعين التوصل لترتيبات تتمتع حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا بمقتضاها بالآتى :

(أ) سلطة وضع دوريات عسكرية على ضفتى القناة ووضع القوات البحرية والجوية فى دوريات بالقناة وفى حراسة مداخل القناة عندما وحيث ترى ضرورة لذلك .

(ب) وجود قوات كافية بمصر لتوفير الحماية للقوات المذكورة .

٢ – إن القوات العسكرية والجوية المطلوبة يجب أن تكون مساوية – بصورة أساسية – للقوات الموجودة حاليا فى مصر . باستثناء التعزيز المؤقت بفوج من سلاح الفرسان وكتيبة مشاة .

ويتعين أن ترابط فى القاهرة والمناطق المحيطة بها مباشرة كما هو الأمر حاليًا .

٣ – إذا رؤى ضروريًا – لأسباب سياسية – التخلى عن الاحتلال العسكرى للقاهرة والمناطق المجاورة لها مباشرة ، فلابد من ضمان سلامة القناة .

وستكون عملية صعبة ومكلفة تتضمن – على الأرجح – إرسال قوة طوارئ ، مع المخاطرة

بحدوث عمليات تخريب فى القناة فى الفترة التى يتم فيها إعداد الحماية العسكرية اللازمة .

وتقول اللجنة :

« لو سحبنا قواتنا من القاهرة ، فإننا نعتقد أن هذا الفعل سينظر إليه على أنه ضعف فى القوة البريطانية وتزداد . أعراض عدم الاستقرار بوجه عام وسيكون هناك احتمال لأن تسعى قوى أخرى – بدرجات مختلفة – لاغتصاب مكانتنا فى البلاد .

ومن المستحيل أن نؤمن القناة ضد ما يمكن أن نسميه « فعل تخريبى مفاجئ ومذهل » ، بمعنى أن تُغرق سفينة نفسها ، وقت السلم وسط القناة .

إن المشروعات الدفاعية الحالية ، التى أعدها مختلف القادة فى مواقعهم ، وضعت ترتيبات للحيلولة دون أعمال التخريب .

إن الآراء المدروسة لكل الضباط العسكريين الذين تولوا القيادة المصرية ترى أن كل الخطط أو المنظمات التى تستهدف الإطاحة بالمصالح البريطانية فى مصر ، أو إثارة المتاعب بالنسبة لها ، تنشأ فى القاهرة .

وفى القاهرة يسهل تماماً تصنيع القنابل والألغام ونقلها إلى القناة .

إن أول اهتمامات الخطة الدفاعية العسكرية ينحصر فى الحصول على معلومات مبكرة عن أية خطط . وبالتالى الحيلولة دون خروج القنابل والألغام وغيرها من المفرقعات من القاهرة ، أكثر مما ينحصر فى الحيلولة دون وصول مثل هذه الأشياء إلى القناة .

ومن الواضح أن ترتيبات – من هذا النوع – تتطلب الاحتلال العسكرى الفعال للمناطق المحيطة مباشرة بالقاهرة .

ومرابطة القوات فى مواقعها الحالية شىء مناسب تماماً للسماح بالترتيبات الضرورية لكبح أعمال التخريب ، وتثبت ذلك الخطة الدفاعية الموجودة حالياً .

ونحن نرى أن المرابطة الفعلية للقوات فى القاهرة والمناطق المجاورة لها ، أفضل العوامل الرادعة لإحباط المخططات ضد سلامة القناة وغيرها من المصالح البريطانية الأخرى » .

* * *

وأخيرا يتم الاتفاق على سياسة بريطانيا فى مصر . .

ويحدد السير أوستين تشمبرلين هذه السياسة يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ . .

قال :

« إن الأزمة فى مصر ليست إلا فى بدايتها .

والإنذار البريطانى الذى جاء عقب مصرع سيرلى ستاك تم قبوله . والحكومة المصرية الحالية صديقة لبريطانيا العظمى إذا قارناها بالحكومة السابقة .

وبالرغم من ذلك فإن هذه الحكومة تتضمن رجالا كانوا مشاركين فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . وسيقاومون بنفس الشدة -- التى كان سيقاوم بها زغلول -- أية محاولة للرجوع عن هذه التسوية .

وتسير الأمور سيرًا طيبًا حتى الآن مع رجال الحكومة المصرية الحالية الذين قاموا بحل البرلمان المصرى ويحكمون فى الوقت الحاضر بدون برلمان .

وهم يأملون الحصول على الأغلبية فى الانتخابات القادمة . وإذا خاب أملهم فى ذلك فمن المحتمل أن ينصحوا الملك فؤاد بحل البرلمان للمرة الثانية ، ليكتسبوا وقتًا ، لتدعيم موقفهم فى البلاد ، والحصول على الأغلبية . . بإجراء انتخابات جديدة .

وعلى أية حال فإن عليهم أن يواجهوا -- آجلا أو عاجلا -- إن عليهم العمل ، مع برلمان مصرى .

وهذه السياسة التى وصفت بأنها « سياسة الذراع الطويلة » قامت على الاعتقاد بأنه يجب إقناع المصريين عن طريق التجربة ، بأنهم عاجزون عن الحكم الذاتى ويمكننا إعلان الحماية عندما تسوء الأمور بصورة كافية .

وأعترف بأن إعلان الحماية قد يفرض على مصر فى نهاية الأمر . ولكن ذلك ليس الهدف الذى نسعى إليه .

وقد أعلن مستر رامزى ماكدونالد -- رئيس الوزراء البريطانى السابق -- أنه إذا لم نتوصل إلى اتفاق مع مصر فإن علينا أن نواجه البديل بإعلان الحماية من جديد ، وكان هذا صحيحا .

« فالكرومرية » التى يمكن وصفها بأنها ممارسة السيطرة الكاملة على مصر عن طريق وزراء مصريين لا تتفق مع اعتماد الوزراء المصريين على برلمان مصرى .

إن سياسة « الكرومرية » استنفدت أغراضها قبل أن يرحل اللورد كرومر

واعترف – اللورد كرومر نفسه بأن اتباع سياسة جديدة من التنازلات أمر ضرورى .

وبهذا ماتت الكرومرية تماماً إلا إذا كنا على استعداد لأن نناقض ، تماماً ، السياسة التى اتبعناها فى السنوات الأخيرة وأن نلغى الدستور المصرى .

وسيكون هذا مساوياً لإعلان الحماية أو الضم .

على أن الامتناع بقدر الإمكان عن التدخل فى الشئون الداخلية المحضة لا يؤدى بالضرورة إلى الإلحاق والضم .

بل على العكس أعتقد أن هذه فرصتنا الوحيدة لتجنب الضم .

وآمل إقناع المصريين المعقولين بأننا نرغب – من جانبنا – فى احترام بنود تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وإذا احترموا التزاماتهم تجاهنا بدرجة مساوية من الإخلاص فسيمكنهم الاحتفاظ بحرياتهم وأن يحكموا البلاد بأنفسهم .

ومن الممكن إذا أبدينا رغبتنا فى الامتناع عن التدخل ، الذى ليست له ضرورة فى الشئون الداخلية ، لمصر فقد يميلون – بصورة متزايدة – لطلب مساعدة بريطانيا . وقد طلبت حكومة زيور تعيين رئيس بريطانى لهيئة الحجر الصحى » .

* * *

وهذه المذكرة تحدد مسار كل الأحداث إذا لم تنجح الحكومة فى الانتخابات . . يحل البرلمان عقاباً له . .

وهكذا وجدت بريطانيا أنها ليست فى حاجة إلى ضم مصر كمستعمرة للتاج البريطانى وليست فى حاجة إلى إعادة الكرومرية . . لأن أحمد زيور باشا يحكم مصر على الطريقة البريطانية ! .

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 8. ARCHIVES.

EGYPT AND SUDAN. [February 4, 1925.]

CONFIDENTIAL. SECTION 1. 117

[CIRCULATED BY DIRECTION OF THE SECRETARY OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS.]

[J 442/22/16] No. 1.

Summary of a Confidential Statement made by the Secretary of State for Foreign Affairs on Egyptian Policy on February 4, 1925.

MR. CHAMBERLAIN pointed out that the crisis resulting from the murder of Sir Lee Stack had been very sudden, and had occurred before he had been long in office or had had much time to make a close study of British policy in Egypt. Nevertheless he had from the first had in his mind a definite line of policy. It was clear that it was necessary to distinguish between our policy in regard to the Sudan and our policy towards Egypt. Fortunately, his predecessor (Mr. Ramsay MacDonald) had warned Zaghlul Pasha of the probable effects of the agitation in Egypt against the British position in the Sudan, pointing out that if the condominium was upset it would be the British who would remain and the Egyptians who would be expelled. As the result of the murder of Sir Lee Stack, it had already been necessary to remove the Egyptian troops from the Sudan. The Egyptian civilians in the Sudan service would also be eliminated gradually. Hence, although the condominium itself was upheld, and its continuance recognised by the maintenance of the two flags flying side by side on the civilian headquarters of Government, all effective control was now British. For example, the defence force took the oath to the High Commissioner, who was of British nationality, appointed by the King of Egypt on the advice of the British Government, and the officers of the defence force held their commissions from the British Governor-General. Thus our policy was being successfully carried out in the Sudan, where all effective authority was now in the hands of British officials under the direction of a Governor-General selected by His Majesty's Government.

In Egypt it would be impossible to apply the same policy as in the Sudan without completely upsetting the decision of 1922 and reversing the policy that had been pursued ever since. In the Sudan the late crisis might be considered at an end. Any further outbreak was becoming less and less probable. In Egypt, however, the crisis was only beginning. The British ultimatum, consequent on the murder of Sir Lee Stack, had been accepted. The present Egyptian Government was friendly to Great Britain by comparison with its predecessors. Nevertheless, this Government included men who had been parties to the settlement of 1922 and who would resist as strongly as Zaghlul any attempt to go back upon that settlement. / So far things were going fairly well with the present Egyptian Government. They had dissolved the Egyptian Parliament and were, for the moment, governing without a Parliament. They hoped to obtain a majority at the forthcoming elections. If they failed in this hope, they would probably advise King Fuad to dissolve Parliament for a second time, in the expectation that they might thus gain time to consolidate their position in the country and to obtain a majority by fresh elections. Sooner or later, however, the fact had to be faced that they would have to work with an Egyptian Parliament.

In these circumstances, Mr. Chamberlain had directed his policy towards securing complete and effective control in the Sudan, where our obligations to the people were explicit and direct, but in Egypt he had sought to confine our active interference to the minimum required to secure British interests and to enable us to give that protection to foreigners and foreign interests upon which rested our declaration that we would allow no other country to interfere in Egypt. In other words, his policy was to make our attitude towards Egypt as little onerous and our intervention in its domestic affairs as little evident as possible. That was why he attached so much importance to the right handling of the question of the Sirdarship.

At this point Mr. Chamberlain dealt with the suggestion that this policy, which had been described as the "arm's length policy," was, in fact, based on the belief that the Egyptians must be convinced by experience that they are incapable of self-government, and that we should withdraw ourselves

from any position involving us in responsibility, *in order that* we might declare a protectorate when things had gone sufficiently wrong. The declaration of a protectorate might, he admitted, be eventually forced upon us. But that was not at all the object at which he was aiming. Mr. Ramsay MacDonald himself had said that, if we did not come to terms with the Egyptians, we should have to face the alternative of again declaring a protectorate. That was true. "Cromerism," which might be described as complete control of Egypt exercised through Egyptian Ministers, was not compatible with the dependence of those Egyptian Ministers upon an Egyptian Parliament. His advisers at the Foreign Office included some who had had considerable experience in Egypt itself, and others who had for years closely followed events in Egypt from the office. Every one of them was agreed that the policy of "Cromerism" was exhausted before Lord Cromer had left, and that Lord Cromer himself had recognised that a new policy of concession was essential. Sir Eldon Gorst had succeeded Lord Cromer, and had carried out a policy of concession; but undoubtedly during his term of office our prestige in Egypt had declined. Lord Kitchener, by his personality, had restored our prestige, but he too had been driven to further concessions. Then had followed the period of the war, as the result of which our position had suffered from the depletion of the British personnel in Egypt. Eventually we had reached a point when His Majesty's Government had felt it necessary to confer independence on Egypt, subject to certain definite reservations. Thus Cromerism was completely dead, unless we were prepared to reverse entirely the policy of recent years and to suppress the Egyptian Constitution. That would, in fact, be equivalent to the declaration of a protectorate or annexation.

Mr. Chamberlain said that he recognised that we might be driven to such a step by Egyptian incompetence or ill-will, but he could not agree that a policy of refraining as far as possible from interference with purely internal affairs necessarily led to annexation. On the contrary, he thought it was our only chance of avoiding annexation. He hoped it might be possible to convince reasonable Egyptians that we on our side desired to respect the terms of our declaration, and that, provided they observed their obligations to us with equal loyalty, they would be able to preserve their liberties and to govern the country themselves. It was possible, indeed, that if we showed our willingness to abstain from unnecessary interference in the internal affairs of Egypt, they might tend more and more to ask for British assistance, as the present Government had already done in the case of appointing a British president of the Quarantine Board.

Hitherto the Sirdar had been Governor-General and Commander-in-chief in the Sudan as well as Sirdar of the Egyptian army. Mr. Chamberlain did not wish any longer to maintain this connection between the two posts. It was not consistent with the policy of complete effective control of the Sudan by Britain, and in our own interest it was necessary that the Commander of the Sudan Defence Force should be freed from all dependence on the Egyptian Government.

Mr. Chamberlain then addressed himself to the particular problem of the Egyptian Sirdarship, considered as an incident in the general policy towards both Egypt and the Sudan, which he had thus explained.

سياسة بريطانيا فى مصر كما حددها أوستين تشمبرلين وزير الخارجية فى هذه الوثيقة السرية بتاريخ

٤ فبراير ١٩٢٥

هجوم على زعيم

تولى أحمد زيور باشا الوزارة فى مصر لأول ، وآخر مرة ، بعد استقالة سعد زغلول فى أعقاب اغتيال السردار .

كان عمر زيور — حينئذ — ٦٠ عاماً .

ولد بالإسكندرية من أب قوقازى هو زيور بك وتعلم فى مدرسة فرنسية بالإسكندرية ثم فى كلية الجيزويت ببيروت ومنها إلى فرنسا حيث حصل على ليسانس الحقوق .

اشتغل فى سلك النيابة وعمره ٢٣ سنة وتقلب فى وظائف النيابة والقضاء ورئاسة المحاكم فاختير محامياً عاماً ثم مستشاراً لمحكمة الاستئناف .

وانتقل إلى السلك الإدارى فعين محافظاً للإسكندرية .

واختاره حسين رشدى باشا وزير للأوقاف عام ١٧ لمدة ١٥ شهراً .

وبعد قيام ثورة ١٩١٩ عينه محمد سعيد باشا وزيراً للمعارف ١٠ أيام فقط ثم نقل وزيراً للمواصلات .

وهنا تبدأ القصة العجيبة فى حياة زيور .

استقال محمد سعيد من رئاسة الوزراء فتولاها بدلا منه يوسف وهبه ثم توفيق نسيم باشا ، وبعده عدلى يكن باشا . ومع ذلك فإن أحمد زيور بقى وزيراً للمواصلات من ٢ يوليو عام ١٩١٩ حتى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٢١ . فى عهود رؤساء الوزرات الثلاثة .

وفى سنة ٢٣ عين زيور باشا وزيرا مفوضاً لمصر فى روما .

وعندما تولى يحيى إبراهيم رئاسة الوزارة المصرية فى ١٥ مارس عام ١٩٢٣ عاد زيور باشا للمواصلات مرة أخرى حتى ١٧ يناير ١٩٢٤ .

وعندما تولى سعد زغلول رئاسة الوزراء فى أعقاب أول انتخاب جرى فى مصر عين زيور رئيساً لمجلس الشيوخ . . وعندما عدل سعد زغلول الوزارة فى ٢٤ يوليو عين وزيراً بلا وزارة ثم أسندت إليه وزارة الخارجية بالنيابة فى أثناء غياب وزيرها فى الخارج .

وبعد استقالة سعد أصبح زيور رئيسا لوزراء مصر .

وزيور يجيد الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والتركية والعربية .

وهو يؤمن بصداقة بريطانيا ويعترف لها بالجميل .

وتروى الوثائق البريطانية عن زيور حكايات شتى . .

فى تقارير اللورد اللنبى التى بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول اللنبى « إن الملك فؤاد استشاره قبل تعيين زيور باشا رئيساً للوزراء » .

وقد احتفظ زيور لنفسه — بالإضافة إلى رئاسة الوزراء بوزارتى الداخلية والخارجية وضمت الوزارة كلا من أحمد خشبة بك للمعارف وعثمان محرم بك للأشغال العمومية ومحمد السيد أبو على باشا للزراعة ومحمد صدقى باشا للأوقاف ويوسف قطاوى باشا للمالية ونخلة جورجى المطيعى بك للمواصلات ومحمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية وأحمد موسى باشا للحقانية — العدل .

قال مصطفى أمين فى كتابة « ٢٠٠ فكرة » :

« لم يكن زيور يرفض للإنجليز طلباً ، ولم يعص للملك فؤاد أمراً ، وكان صريحاً فى استسلامه .

سأله الصحفيون يوماً فى أمر حيوى . .

— ماذا تنوى الحكومة أن تفعل ؟

قال ببساطة :

— اسألوا الخواجه .

والخواجه كان المندوب السامى البريطانى .

وعندما عهد إليه الملك فؤاد بتأليف الوزارة ، لم يتركه يختار وزراءه بل كلف وكيل الديوان حسن نشأت باشا باختيار الوزراء ودعاهم إلى مكتبه بقصر عابدين ليقابلوا رئيس الوزراء .

وجلس زيور فى مكتب نشأت باشا ورأى رجلا يدخل من الباب فناداه وقال له :

– هات فنجان قهوة سكر زيادة .

تسمر الرجل فى موقفه . ولم يتحرك . صاح فيه رئيس الوزراء :

– ألا تعرف اللغة العربية ؟ قلت لك هات فنجان قهوة سكر زيادة .

قال الرجل :

– أنا لست فراشا فى القصر الملكى ! أنا السيد باشا على وزير الزراعة الجديد !

قام زيور باشا من مقعده معتذراً بضعف نظره . ولم يكن ضعيف النظر ، بل كان يبدى رأيه وهو أن جميع الوزراء الجدد هم « فراشون » فى القصر الملكى » .

* * *

قبل زيور كل شروط اللنبى التى تضمنها الإنذار فاستقال بعد أسبوع واحد الوزيران الوفديان أحمد خشبة وعثمان محرم . وتولى محمود صدقى بك وزارة الأشغال ومحمد توفيق رفعت بك وزارة المعارف العمومية .

ولم يكن زيور وفديًّا فإنه لم يكن ينتمى إلى أى حزب وبتوليه الوزارة أصبح عدواً للوفد ولذلك بحث عن التأييد لدى المندوب السامى

* * *

روى اللورد اللنبى قصة وزارة زيور باشا فى تقرير شامل بعث به إلى لندن قال يوم ٢٤ نوفمبر فى البرقية رقم ٤١١ .

« زارنى زيور باشا هذا المساء ليبلغنى بأنه قبل رئاسة الوزارة ، وليعرض على قائمة الوزراء .

وكان يتمتع بروح معنوية عالية . وكان مفرطاً فى الود ، وأكد لى اعتزامه التعاون معنا واعتزامه ، بالنسبة للأمور الداخلية ، أن يمسك بشدة الأمن العام والطلبة . وقد هنأته على شجاعته ووطنيته » .

وقال اللنبى :

« أكد لى زيور باشا أن واجبه الأول يتمثل فى إعادة العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية وأن يسوى بأسرع ما يمكن البنود الباقية فى إنذارى ، مؤكداً بذلك التفاهم الذى توصلت إليه بالفعل مع الملك فؤاد .

وكان أول تصريح علنى له يفيد بأنه أصبح رئيسا للوزراء لينقذ لمصر ماتبقى مما يمكن إنقاذه ولكى يخدم مليكه وبلاده ساعة الحاجة » .

وبرغم هذا كله أعلن زيور ، وهو رجل معروف عنه حب الفكاهة وإتقانه للدعابة ، « إن أول ما عنيت به أن استوثق من أن الحكومة البريطانية لم ترم بعملها إلى هدم استقلال البلاد . ولما اطمأننت من هذه الجهة شرعت والثقة تحدونى فى القيام بمهمة صعبة هى إعادة صفو العلاقات مع تلك الحكومة » .

ولم ير الكاتب إبراهيم عبد القادر المازنى فى هذا الحديث إلا أنه نكتة فرد عليه ساخراً : إن معنى تصريح رئيس الوزراء أن دولته بعد أن تقلد الوزارة ذهب إلى دار المندوب السامى وقال .

– هل قصدت الحكومة البريطانية بما اتخذت من الإجراءات أن تهدم استقلال مصر؟

فقالت دار المندوب السامى :

– كلا .

فأراد دولته أن يتحقق فعاد يسأل :

– أمحقق أنها لم تقصد ذلك ؟

فقالت الدار :

– ذلك محقق

فنهض دولته وهو يقول

– الحمد لله !

* * *

قال اللورد اللنبى فى تقريره السرى :

« كان زيور يعرب لى سراً عن دهشته فى أننا لم ننتهز الفرصة لضم مصر وإنهاء المسألة » .

وعندما كانت أعباء المنصب تثقل على كتفيه ، كان يجادل والدموع فى عينيه بأنه لعدم فعلنا ذلك اضطر لتقديم تضحية هائلة وأنه يخاطر مخاطرة شخصية عظيمة .

ولكنه أكد أنه لى استعداده لأن ينهض بالمسئولية طالما كان ذلك ضرورياً اقتناعاً منه بأنه عندما يحين الوقت – إذا نجا بحياته – فقد يحصل على المكافأة

التى يستحقها . وأن يسمح له بالتقاعد إلى الحياة غير الرسمية الوادعة وفى مناصب المديرين الوفيرة بالمال التى قد تعوض - بصورة مناسبة - رجلا لم يستخدم مطلقاً منصبه العام للحصول على المغانم الخاصة .

وبعد سعيه وحصوله على وعد بتأييدى إذا قبل - دون تأخير - البنود الباقية فى إنذارى شرع زيور باشا فى عمله بشجاعة - كانت فى تلك الظروف - تبعث على الإعجاب بقدر ما كانت ضرورية .

ولكنى أشك فيما إذا كان يتمتع ، بأى فهم لحكمة شجاعته ، التى نشأت ، فى اعتقادى ، عن النزعة اللامبالية التى تميزه أكثر من كونها ناشئة عن أى إدراك حقيقى لخطورة الموقف .

ومع ذلك كان الفضل الرئيسى فى التسوية السريعة والمرضية يرجع إلى زيور باشا .

وقد تولى زيور باشا بنفسه عبء كل شيء ، بحيث لم يكن يلتفت لنصيحة مستشاره القانونى الإيطالى إلا بين الحين والآخر .

ومن ناحية زملائه فى الوزارة ، لم يكن يتوقع - ولم يحصل على - تأييد أو نصح . فهم مجموعة من الجبناء والأشخاص العاديين عديمى الفاعلية - باستثناء واحد أو اثنين - الذين جمعهم الملك ، ونشأت باشا ، من هنا وهناك ، على وجه السرعة بين أولئك الذين يمكن الوثوق بأنهم يخشون الملك أكثر من خشيتهم لزغلول باشا » .

وتضع وزارة الخارجية البريطانية تقييماً للقوى السياسية فى مصر . بالإضافة إلى الملك . قال التقرير :

« تطور « الوفد » الأصلى ليصبح الجهاز التنفيذى للحزب الزغلولى ، بل إنه أصبح نوعا من « العصبية » .

والوفد يتصرف فى مبالغ طائلة ، ويتمتع بتأييد الطلاب والحركة النسائية .

وهو التنظيم السياسى الوحيد المتطور جداً فى مصر ، وكان بمقدوره أن يسيطر على الانتخابات التى أجريت منذ عام . وهو يسيطر على أغلبية الصحافة الوطنية وعلى بعض الصحف الناطقة بالفرنسية .

الأحرار الدستوريون : وهو ما يسمى بالحزب المعتدل ، الذى كان من الطبيعى أن ينتمى إليه كبار ملاك الأرض وكبار السياسيين المصريين ، لولا خشيتهم من أن يهاجمهم الوفد كخونة . وجهاز الحزب مازال جنيناً ، برغم أن أعضاءه أثرياء ومؤثرين إلا أنه — كحزب — سيئ التنظيم وبعيد عن الناخبين .

وهو يسيطر على صحيفة واحدة جيدة التحرير ، ولكنها ليست واسعة الانتشار تماماً .

الوطنيون (الحزب الوطنى) : وهم أخلص أتباع الزعيم الوطنى المصرى مصطفى كامل الذى سبب الكثير من المتاعب فى نهاية فترة اللورد كرومر وفى عهد السير الدون جورست فى مصر .

وشعار الحزب الوطنى هو « لا مفاوضة مع بريطانيا إلا بعد الجلاء عن مصر والسودان وتعاطفاتهم إسلامية مع ميول للخديو السابق .

ولهذا السبب ، ليسوا على وفاق مع الملك فؤاد .

وأنشط أعضائهم هو الشيخ عبد العزيز جاويش الذائع الصيت ، ومعقلهم فى الإسكندرية وهم يسيطرون على اثنتين أو ثلاثة من الصحف المؤثرة تماماً .

الطلاب :

وهم نوعان :

نتاج المدارس الأولية والثانوية الحكومية والخاصة ، والكليات العليا والطلاب الدينيون فى الأزهر والمؤسسات المماثلة .

وهم جميعاً سياسيون يتصفون بالعنف ، وربما ٨٠ ٪ منهم تسيطر عليهم نزعة وفدية زغلولية والباقون من الحزب الوطنى .

وهم يشكلون وسطاً مثاليًّا لانتشار الدعاية .

ولم يجاوز زغلول الحق عندما قال إنهم « جنوده » فعصابات الطلاب على الدراجات البخارية ، يمكن إرسالها فوراً لمحاصرة الناخبين المعارضين أو لتفريق اجتماعات المعارضة .

سيدات الحريم : وقد أصبحن سياسيات متحمسات .

ومعظم الشابات منهن ينتمين لمنظمات سياسية ذات طابع متطرف مثل رابطة أمهات المستقبل .

ولهن تأثير ضخم وسط الطبقات العليا والمتوسطة ، ولا يفتقدون التأثير وسط صغار الطلاب) .

* * *

ويقول التقرير بعد استعراض لهذه القوى :

« إن أحمد زيور يستطيع الاعتماد على تأييد الملك ، ولكن ذلك سيكون قليل الفائدة ما لم يلق الملك بثقله حقاً فى الصراع .

يجب أن يدرك الملك أن عرشه معرض للخطر . ويجب أن يطرح الملك جانباً كل الأفكار حول تعزيز شعبيته . ويجب أن يستخدم كل التأثير الذى يتمتع به فى الأزهر لصالح زيور .

الأحرار الدستوريون : وهؤلاء يجب تحريكهم بشدة ، كما يجب إقناع كبار ملاك الأرض بالقيام بجولات انتخابية بين مستأجريهم . وقبل كل شيء أن يعربوا عن تأييدهم الشفهى للحكومة عندما تفرض النظام فى المدارس .

ويجب على زيور نفسه أن يستخدم كل مسئول إدارى مكانته لتدعيم الحكومة .

ولابد من استئصال شأفة الزغلوليين أوجعلهم بلا ضرر .

ويجب إقناع المسئولين بأن الحكومة يجب أن تكسب ، وأنها عندما تكسب ، فالويل لأعدائها .

وبشكل أو بآخر ، فلابد من جعل عدد من الصحف الوطنية تؤيد سياسة الحكومة فى التعاون مع بريطانيا العظمى ، والتخلى عن محاولات توجيه السباب لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا . . لزيادة التوزيع !

وأخيرا : فلابد من محاصرة الأعضاء المؤثرين فى عصابات المجرمين — يقصدون عصابات الاغتيال التى قتلت السردار والضباط والجنود البريطانيين ويجب وضع هذه العصابات تحت القفل والمفتاح .

وإذا كان ذلك مستحيلا فى ظل الدستور ، فلابد على الملك فؤاد عندئذ أن

يعلن حالة الطوارئ » .

وتتساءل وزارة الخارجية البريطانية :

« كيف يمكن إقناع حكومة مصرية بالتصدى لمهمة مثل هذه ؟ .

إذا أمكن إبلاغ الحكومة بأن الفشل فى التصدى للوفد وسحقه لا يعنى أننا سنقوم بالمهمة بدلا منهم . بل ، إننا سنحتفظ بأنفسنا بعيدين تماما – ونسحب جيشنا ورعايانا من داخل البلاد عند الضرورة – وعندئذ ستكون هناك فرصة لأن تتجمع الطبقة الحاكمة القديمة ، وتقوم بجهد ناجح أخير لحكم البلاد .

ومن الناحية الأخرى لابد أن يدرك الملك أن هذه فرصته الأخيرة ، وإذا فشل زيور ، فلن يكون هناك متسع للملك فى مصر .

وإذا توفرت للمندوب السامى خصال رجل الدولة ، فمن الممكن أن يحشد العناصر الصلبة فى مصر ، وأن يجعلها تقاتل من أجل امتيازاتها » .

وهذا التقرير يحدد خطوط السياسة البريطانية فى مصر :

إنه يعنى أن على الملك والأحزاب الأخرى أن تدافع عن امتيازاتها . . وأن تحارب زغلول والوفد . . لأن بريطانيا تحارب دفاعاً عن مصالحها وحدها ولا تحارب دفاعاً عن أحد !

وتترك بريطانيا للملك وزيور وصدق وكل الزعماء – عدا سعد – حرية الاختيار !

* * *

ويكتب المارشال اللنبى إلى لندن وصفاً لتحركات الملك . . والزعماء .

قال اللنبى :

« أشار البعض على الملك أن الوقت حان لتحقيق تقارب مع حزب الأحرار الدستوريين » .

ولم يثر الملك – الذى كان يبدو فى هذه اللحظة أنه وعى الدرس وأنه فزع حقا من زغلول باشا – أية صعاب فى هذا الشأن .

فى ساعة الخطر المحدق ، تكون تصرفات جلالته حكيمة إلى حد ما .

ولكن يكمن الخطر فى أن ذاكرته ضعيفة ويترك نفسه فريسة للحماقة بمجرد زوال الخطر الملح .

ولكن ظل الملك مدركا بصورة حادة للمخاطر التى وضعه فيها صراعه مع

سعد زغلول . وكان مصمما على شن حرب على رئيس وزرائه السابق بكافة الوسائل المتاحة إليه .

وفى مثل هذه الحرب ، كان بحاجة للحلفاء ، ولم يكن يعبأ أين يجدهم وهكذا طرح جلالته ، جانبا ، كراهيته لحزب الأحرار الدستوريين . ورأى من واجبه التوصل إلى مصالحة معهم ، متناسياً الضرر الذى يعتقد أنهم أنزلوه به ، ومعتمداً على تناسيهم للطريقة التى تجاهلهم وأساء إليهم واضطهدهم بها - فى بعض الأحيان .

ولقيت هذه الدعوة للوحدة ضد الزغلولية ، استجابة فورية من حزب الأحرار الدستوريين الذى جرى استقبال زعمائه فى سراى عابدين للمرة الأولى خلال عامين .

بعد حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ، استقبل الملك عبد الخالق ثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا .

كما استقبل حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى ، بعد أن أعلن أنه وأتباعه مستعدون لدخول التحالف ضد الوفد .

ولم تمر هذه اللفتة الصارخة من جانب الملك دون تأثير على الرأى العام . ولذلك لم يكن مفاجئاً ما تردد ، بعد يوم أو اثنين ، من أن ثروت باشا وصدقى باشا على وشك الانضمام للحكومة .

وعند استطلاع رأيه بشأن قبوله التعاون مع زيور باشا ، قرر عبد الخالق ثروت باشا أنه سيقدم تأييده الكامل للوزارة وسياستها ، ولكنه يفضل البقاء خارجها .

أما إسماعيل صدقى باشا ، فقد أظهر كل ميل للانضمام للحكومة . وفى البداية اشترط لذلك أن تتم تقوية الوزارة بضم بعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين قائلا :

إن الوزارة بالصورة التى شكلت بها ، غير متميزة ، بل ضعيفة جداً ، حتى إنه قد يجد نفسه وحيداً ، وقد لا ينسجم مع زملائه .

ولكن الملك لم يكن مستعداً للذهاب إلى هذا الحد ، ونجح فى التغلب على اعتراضات صدقى باشا ، موضحاً أنه ليس من الحكمة فى هذه المرحلة إضفاء

طابع حزبى قوى على الحكومة .

وبناء على ذلك ، أصبح إسماعيل صدقى باشا وزيرًا للداخلية يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٢٤ أى بعد أسبوعين فقط من تشكيل وزارة زيور » .

* * *

كان إسماعيل صدقى فى التاسعة والأربعين من عمره عند تعيينه وزيرًا .

ولد بالإسكندرية وبدأ حياته فى النيابة وأصبح - بامتحان عام - سكرتيرًا عامًا لبلدية الإسكندرية ومنحه السلطان العثمانى وساماً لجهده فى نشر الصناعات الأولية والتعمير بالمدينة .

وتولى بعد ذلك منصب السكرتير العام لوزارة الداخلية وهى الخطوة الأولى التى ساعدته على الوصول للمناصب الكبرى .

وفى وزارة بطرس غالى أصبح وكيلا لوزارة الداخلية .

أسندت إليه الوزارة لأول مرة عام ١٩١٤ .

وقد تقلب بين وزارات عديدة : الزراعة والمالية والأوقاف . . واضطر إلى الاستقالة من منصبه كوزير للأوقاف فى ٢٠ مايو ١٩١٥ لعلاقته بابنة يحيى باشا إبراهيم التى انتحرت ، بعد فضيحة اكتشاف صلتها بصدقى باشا . وكان صدقى يومها ، فى الأربعين .

وفى ثورة ١٩١٩ انضم للوفد ونفى مع سعد زغلول ورفاقه إلى مالطه وسافر مع الوفد إلى باريس ولكن فضائح صدقى تضاعفت فاختلف مع سعد وانضم إلى رشدى وعدلى وثروت .

وفى عام ١٩٢١ أصبح وزيرًا للمالية فأثبت كفاءة وقدرة . وهو يقول إنه الذى كتب بخط يده مشروع تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . وبعد إعلان التصريح عين وزيرًا للمالية مرة أخرى .

والوثائق البريطانية تصف صدقى بأنه :

« وزير داخلية ومالية كفء . ذكى للغاية وتتوفر لديه القدرات الإدارية . . شجاع وشديد الطموح . وأنه أكثر الوزراء انعداماً للضمير . يحب المؤامرات . . لا يتورع عن شيء وغير مخلص » .

ويرى الإنجليز أيضاً أن حديثه ينم عن ثقافة تثير الاهتمام والانتباه » .

ولكن صدقى كان يحقد على الوفد . .

ففى أول انتخابات رشح الوفد ضد صدقى محاميًا من طنطا هو نجيب الغرابلى .

وتوقع الجميع فوز صدقى على منافسه الوفدى ولكن النتيجة جاءت عكس ذلك تماماً إذ نجح الغرابلى وسقط صدقى . .

ولتثبيت هذا النجاح وتأكيده اختير الغرابلى وزيراً فى وزارة سعد زغلول .

* * *

ويبرق اللنبى إلى لندن بما فعله وزير الداخلية الجديد فيقول :

« . . منذ تعيين صدقى ، صار واضحاً ، لمصر ، أن حكومة زيور تعتزم قيادة الهجوم على الزغلولية التى اصطفت فى مواجهتها كل القوى السياسية الأخرى فى البلاد — الملك والحكومة وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى — وكلهم يتعاونون ، بقدر من الغيرة المتبادلة ، كما أن تصميمهم على القتال لم يكن يعتمد على الخلاف فى المبدأ السياسى . بل ينهض على دوافع أقوى تتمثل فى الخوف والكراهية والانتقام .

وشرع صدقى باشا فى مهمته العسيرة والخطيرة بحماس وتصميم ، وسرعان ما بسط نفوذه تماماً على زيور باشا حتى أن كل الأمور ذات الأهمية السياسية ، بل والإدارية أصبحت تحال إليه لاتخاذ قرار فيها .

وكان أول إجراء إدارى له . . إعادة تنظيم المديرين ونوابهم ومأمورى المراكز .

أحال إلى المعاش رشاد باشا مدير الغربية الذى انخرط بشكل ملحوظ فى الاضطهاد الذى مارسته الحكومة الزغلولية ضد خصومها السياسيين .

ونقل إلى مناصب أخرى ، أقل بروزا ، أولئك المديريين الذين تخلوا ، فى أثناء النظام الزغلولى ، عن سلطاتهم للشيوخ والنواب والمحليين .

وأعاد تعيين عدد من العمد الذين طردهم زغلول باشا .

وأعاد على جمال الدين باشا وكيلا لوزارة الداخلية ، وكان قد نقل من هذا المنصب لإخلائه لمحمود فهمى النقراشى أفندى ، كما عين وكيل وزارة أخرى هو حلمى عيسى باشا وهو من الشخصيات المرموقة المعادية للوفد ، وكان زغلول باشا قد طرده من منصب مدير الغربية .

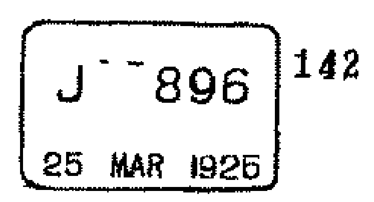
وعندما قدم صدقى باشا هذا البرنامج لى ، أبلغته أنه بمقدوره الاعتماد على تأييدى المعنوى العام ، طالما ليست هناك مساومة مع زغلول باشا ، وطالما ظلت

الحكومة على استعداد للتعاون بصورة موالية مع حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا على أساس تصريح فبراير ١٩٢٢) .

* * *

قال العقاد :

« ترك زيور باشا كل شيء للإنجليز من جانب ، ولحسن نشأت باشا من جانب ولإسماعيل صدقي فيما بقي له من شئون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا إدارة » .



142

EGYPT.

Decode. Lord Allenby. (Cairo).
March 24th, 1925.

D. 10.50 p.m. March 24th, 1925.

R. 9.00 a.m. March 25th, 1925.

No. 128. (R).

My telegram No. 125.

Size of majority by which Zaghloul was elected President of the Chamber was rather surprising.

It is no doubt partly to be explained by personal feelings with regard to Zaghloul and Sarwat of a certain number of members recently detached from Wafd but I am informed that Zaghloulists contrived to seat a guard on each side of each waverer in the Chamber before voting took place and thus to exercise intimidation.

Success of Zaghloul decided a few more doubtful members and led to a still greater majority in favour of Zaghloulist candidates for Vice Presidencies.

Ministry then had to decide whether:

(1) To co-operate with Zaghloul (who had recently made unsuccessful advances to Adli Rushdi and Mohammed Mahmud).

(2) To continue in office until a vote of non-confidence or until transaction of business became impossible.

(3) To resign at once and advise the King to dissolve.

They rejected (1) as certain to deliver them before long into the hands of Zaghloul and (2) as undignified and derogatory to prestige of themselves

and

and their parties.

They therefore decided on resignation with confident expectation that the King would refuse to accept their resignation and would then take their advice to dissolve the Chamber: which is what happened. Any doubts they had had as to the King's full support of his present Ministry had been allayed by His Majesty's reaction to cheers for Zaghloul which had been heard in the streets in the morning and I understand when he received Cabinet after dissolution he showed them marked cordiality.

When Ziwar read decree of dissolution in the Chamber Zaghloulists appear to have been completely taken by surprise: they seem to have been persuaded by Zaghloul that he could count on British support if he could show a majority.

I am informed that as soon as Zaghloul was elected the Wafd telephoned all over the country that he had become President without specifying whether President of Chamber or President of the Council. News gave rise to a certain turbulance at Kuesna Shebin-el-Kom and Mehalla which Sidki immediately checked.

News of dissolution appears so far to have removed incipient disquiet and to-day calm prevails everywhere except in some of Cairo schools which were partially on strike this morning but were settling down this afternoon.

Decree dissolving Parliament fixes May 23rd as date of next elections but I understand that new electoral law is to be framed which will in fact preclude such early elections and it is thought unlikely that they will be held before November.

حددت هذه الوثيقة مستقبل الحكم النيابي في مصر إذا فاز سعد زغلول

صيد البط . . . والرجال !

قرر زيور باشا يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ حل مجلس النواب بعد أن منحه إجازة لمدة شهر وهو أول مجلس نواب منتخب فى مصر ، لأن الأغلبية فيه للوفد بزعامة سعد زغلول .

وحدد يوم ٦ مارس عام ١٩٢٥ موعداً لإجراء الانتخابات وقرر الوفد أن يخوض المعركة الانتخابية ، ورأى الملك أن الطريق الوحيد لهزيمة سعد زغلول ، تمزيق حزب الوفد ، وتشتيت أنصاره .

وكان السبيل الأول لذلك عزل المديرين والعمد الذين عينهم سعد والذين ناصروا الوفد ولكن الخطوة الأهم هى إغراء الوفديين بالاستقالة من الحزب .

وفكر حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى بالنيابة فى إنشاء حزب جديد باسم « حزب الاتحاد » ويروى الماريشال اللنبى قصة تشكيل هذا الحزب فى عدة تقارير إلى لندن .

فى التقرير الأول قال :

« انهمك الملك – من خلال حسن نشأت – فى تشكيل حزب الاتحاد الجديد من عناصر منشقة عن الوفد ، أو من العناصر المعادية له والمترددة فى الارتباط بالأحرار الدستوريين » .

* * *

جعل حزب الاتحاد شعاره « الولاء للعرش »

وعلل حسن نشأت أسباب تأسيس الحزب الجديد فقال إن بالبلد حزبين لا ثالث لهما .

والحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر .

وتولى حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى الرئاسة الفعلية لهذا الحزب حتى أن صحف إنجلترا كانت تطلق على حزب الاتحاد اسم « حزب الملك » أو « حزب العرش » .

وأخذ حسن نشأت يتصل بالمديرين ورجال الإدارة ليضموا ، إلى الحزب الناشئ ، الأنصار من الأعيان ويجمعون له الأموال .

اتصل حسن نشأت برجال الجيش المتقاعدين ورجال الدين للانضمام إلى الحزب .

وأحس الوصوليون ونهازو الفرص أن الحكومة تحارب سعداً فأخذوا يستقيلون من الوفد وينشرون فى الصحف أنهم يتبرأون منه .

وكان أول المستقيلين من الوفد محمد سعيد باشا .

بنى استقالته على أساس الشك فى ولاء الوفد للعرش .

أما الاستقالة الثانية فكانت من عبد الحليم البيلى النائب الوفدى الذى كان من أكبر أنصار الوفد .

وكان يحرص دائماً على مقاطعة كل من يتكلم من الدستوريين والوطنيين فى البرلمان الوفدى .

وقد كوفئ على استقالته بأن أسند إليه منصب رئيس تحرير جريدة « الاتحاد » الناطقة باسم حزب الاتحاد كما كوفئ سعيد باشا بأن بنى وصياً على تركة أحد الأمراء .

واعترضت معظم الصحف ، عدا « السياسة » — صحيفة الأحرار الدستوريين — على تأسيس الحزب الجديد .

قالت « اللواء » الناطقة باسم الحزب الوطنى :

« لا ندرى على أى مبدأ أنشئ الحزب الجديد ولا لأى غرض أسس فرجاله غير معروفين ولم يعلن عن مبادئه .

ولا ندرى ما الحكمة من إنشائه والبلد غير محتاجة إليه والبلاد يحتلها الغاصب والكل يسعى لإخراج الإنجليز .

وقالت « الأخبار » المعبرة عن الحزب الوطنى أيضاً : —

« نأسف كل الأسف إذ نرى الأمة تتفرق إلى هيئات وأحزاب متعددة فى الوقت الذى تدعو فيه الظروف إلى توحيد كلمة الأمة واتفاقها حول ميثاق قومى واحد .

إن أول ما يلفت الأنظار فى برنامج الحزب أنه لم يوضح سياسته حيال الإنجليز بل قصر كلامه على الشئون الداخلية .

إن الحزب الذى يتألف فى أثناء هذه الأزمة ويتقدم لميدان العمل للاشتراك فى استفتاء البلاد يجب أن يكون أول ما يوضحه إبداء رأيه فى هذه الأزمة وطريقة الخلاص منها .

وسخرت «كوكب الشرق» الوفدية من الحزب الجديد فقالت :

«إن دعوة الناس للاندماج فى هذا الحزب عن طريق القول بأنه حزب العرش مما ينفر الناس منه .

وأما «التايمس البريطانية» فقالت من لندن :

«إن الحزب همزة الوصل بين جميع المعارضين للوفد الذين لا ينضمون للأحرار الدستوريين لسبب أو لآخر ، فيندمجون فى هذا الحزب الجديد» ! !

* * *

بدأت الصحف الموالية للقصر والحكومة والحزب الجديد تشيع عن سعد أنه عدو للملك والعرش وأنه يريد تحويل مصر إلى النظام الجمهورى .

وصورت كل من يبقى فى الوفد بأنه خارج على العرش .

وكثرت الاستقالات من الوفد بالبريد والبرق حتى أن بعض السيدات استقلن — أيضاً — من الحزب .

ولم يكن المستقيلون من نواب الوفد وشيوخه يعنون حتى بإرسال استقالاتهم إلى سعد بل إن سعداً كان يقرأ الصحف كل يوم فيفاجأ بتفرق أنصاره من حوله واستقالتهم من حزبه . . . وكانوا من قبل يزورونه كل يوم ويتبعونه أينما سار . ويقفون له إذا وقف . ولا يتقدمونه خطوة بل يمشون وراءه على مسافة . . وعلى استحياء !

* * *

وكانت الصحف تنشر كل يوم قوائم طويلة للمستقيلين من الوفد وهيئته البرلمانية . بل إن بعض الطلبة الوفديين جرفهم تيار النفاق والمصلحة الشخصية فأخذوا يستقيلون !

والجدير بالذكر أن بعض الأسماء كان معروفاً ولأصحابه مركز مرموق فى الوفد ولجانه وبعض الأسماء كان مجهولا تماماً ورأى أصحابها أن الفرصة واتتهم ليشتهروا فأخذوا يتبرءون من سعد .

* * *

ولم تقتصر الاستقالات على حزب الوفد بل شملت جميع الأحزاب .

وليس أدل على مدى اتساع حركة التنقلات بين الأحزاب من المثل الذى ضربه عضو وفدى تبين أنه تقلب بين الأحزاب الثلاثة .

كان وفدياً ثم انضم للأحرار الدستوريين وعاد للوفد وأخيراً استقال من الوفد ثم تحول إلى الأحرار الدستوريين وتركهم وتحول إلى حزب الاتحاد ! !

وكان كثير من الناس يعلنون فى بعض الصحف عن تأييدهم وثقتهم بسعد . ثم يكذبون فى اليوم التالى ما أعلنوه فى اليوم الأول . . إلخ . . . وذلك تحت ضغط التهديد ، أو الترغيب على حد سواء . .

• • •

وفى التقرير الثانى وتاريخه ٢ من فبراير ١٩٢٥ قال الفيلد مارشال اللنبى فى البرقيه رقم ٦١ :

١ – هناك تقدم فى خطوات تشكيل حزب سياسى يحمل اسم حزب الاتحاد .

٢ – وأعتقد أن فكرة تأسيس هذا الحزب الجديد ولدت فى الأصل مع حسن نشأت باشا . وطرحت لهدف مزدوج هو إيجاد ملاذ للسعديين المرتدين الذين قد يحجمون عن السعى للانضمام للأحرار الدستورين وفى نفس الوقت تزويد القصر بمجموعة منظمة تتسم بالولاء وبطابع محافظ .

ويستمر التقرير قائلا :

٤ – هناك عدد كبير من السعديين الذين كانوا ينتظرون لسبب أو لآخر عذراً مقبولا فى ظاهره ليتنكروا لسيدهم .

وتولى القصر تزويدهم بهذا العذر عن طريق ترويجه فكرة أن الوفد ليس موالياً للعرش .

ويحتمل أن القصر كان يجمع الشواهد – منذ فترة – بصرف النظر عن تصرفات زغلول العلنية فى منتصف نوفمبر ، التى تعزز هذه الفكرة ، وهى حقيقة تؤكدها معلوماتى الخاصة .

٥ – ومن الغريب أن تكون الأداة التى وقع عليها اختيار حسن نشأت باشا

لتقويض مركز الزغلوليين هى شخصية عبد الحليم البيلى عضو الوفد ونائب مصر القديمة .

لم يعرف عنه أنه متطرف فحسب بل كان وسيط حزب الوفد أيضاً مع مصطفى كمال باشا والخديوى السابق .

ويحتمل أن البيلى كان فى خدمة نشأت باشا سرًّا عندما زار أنقره فى الصيف الماضى .

وإذا لم يكن ذلك صحيحاً فمن المؤكد أنه أصبح من عيون القصر بعد ذلك بزمن وجيز . وقد أظهر لدى افتتاح البرلمان دلائل استقلالية .

٦ — وحدث مع نهاية ديسمبر افتعال مشاجرة .

يوم ٢٨ من ديسمبر كتب عبد الحليم البيلى استقالته من الوفد إلى زغلول باشا بحجة أن زملاءه اتهموه بأنه على علاقات وثيقه مع دوائر القصر . وعلى أساس أن مبادئ الحزب تتعارض — فيما يبدو — مع وجود هذه العلاقات .

أدى ذلك إلى جدل علنى استغرق وقتاً قصيراً وتخلله . أن عبد الحليم البيلى وجه إلى الوفد تهمة عدم الولاء بصورة أكثر تحديداً .

ووجد زغلول باشا أنه من الضرورى نشر بيان يعرب فيه عن الإخلاص للعرش .

٧ — وخلال ذلك تمت استقالة عدد من الشيوخ والنواب الزغلوليين سرًّا .

وأعقبت استقالة عبد الحليم البيلى فى البداية استقالة أخرى قدمها شيخ منتخب هو اللواء موسى فؤاد باشا — ضابط كبير متقاعد — ولكنه ليس بشخصية بارزة .

وفى كل يوم يسجل عدد كبير من أعيان الريف أسماءهم كأعضاء فى الحزب الجديد وتبرعوا بسخاء لصندوقه .

وبين هؤلاء محمد البدراوى عاشور باشا أكبر ملاك الأراضى فى الوجه البحرى الذى انتخب فى البرلمان السابق كمحر دستورى ولكنه تبرع بعد ذلك بأكبر مبلغ للنادى السعدى — أى النادى الوفدى — خشية أن تحرم الحكومة الزغلولية أراضيه من المياه .

٨ — إن الذين انضموا إلى حزب الاتحاد يتميزون بأنهم أصحاب ثروة أكثر

مما يتميزون بالقدرة أو الخبرة الإدارية .

وآخر من تخلوا عن زغلول : محمد سعيد باشا ، وإسماعيل سرى باشا اللذان يطلقان على نفسيهما الآن صفة المستقلين غير أنه يحتمل أن ينضم الأخير إلى الحزب الجديد .

وكسب الحزب إلى صفه أيضاً محامياً يتمتع ببعض الشهرة اسمه محمد خيرت راضى بك الذى انتخب مؤخرا نقيبا للمحامين الشرعيين ، ومحامياً آخر هو محمود علام الذى كان من أكثر الزغلوليين حماساً وتشدداً ، وأصبح الآن مع عبد الحليم البيلى أكثر زعماء الحملة الداعية للحزب الجديد نشاطاً تحت إشراف نشأت باشا .

٩ - إن حزب الاتحاد ستؤيده ثلاثة صحف .

بدأت صحيفة « الاتحاد » فى الصدور بالفعل .

وغيرت صحيفة « ليبرتيه » لونها منذ أسبوعين وتم شراء حصة ليون كاسترو رئيس التحرير الزغلولى بمبلغ خمسة الآف جنيه . وأعتقد أنه وقع تعهداً بالامتناع عن العمل فى الصحافة السياسية لمدة خمس سنوات » .

ويبدو أن التعهد يقوم على استغلال ظروف كاسترو الذى لا توجد لديه الجنسية المصرية ولا جنسية إحدى دول الامتيازات مما يعرضه للطرد من مصر .

أما الصحيفة الثالثة فستكون « الشعب المصرى » التى ينتظر أن تخاطب الطبقات الأدنى .

١٠ - فى يوم ١٠ من يناير تم الإعلان الرسمى عن تأسيس حزب الاتحاد فى حفل أقيم بفندق سميراميس وحضر الحفل ٣٠٠ شخص .

. . وتم اختيار لجنة تضم ٢٨ شخصاً بينهم ٦ أعضاء فى مجلس الشيوخ .

١١ - ومع ذلك فإن الحزب لا يزال بلا رئيس .

وفشلت النداءات المتكررة فى إقناع توفيق نسيم باشا الذى تسيطر عليه حالة من الوهن فى العزيمة بسبب عجزه عن مكافحة سوء الإدارة من جانب زملائه السابقين .

وهو يقبع بعيداً يتأمل مزايا إلغاء الدستور .

وفشلت النداءات فى تحريك « أحمد ذو الفقار باشا » الذى يفضل حياة

أكثر انعزالا فى مفوضية مصرية .

أما زيور باشا فإنه لا يرغب أن يقيد بقيود جديدة تربطه بنزاع الأحزاب السياسية . ويتجه الملك بتفكيره الآن نحو عزيز عزت باشا .

وقد أضاف عزيز عزت باشا إلى ما يملكه من ثروة ومركز بخطبه غير العادية فى إنجلترا درجة من درجات التأييد الشعبى له .

وعلمت أنه قد يقبل منصب رئيس الحزب الاتحادى .

١٢ — ولن أحاول أن أتكهن بفرض نجاح الحزب فى الانتخابات القادمة .

إنه لا يزال . . ز تقدماً سريعاً ويستطيع بالفعل أن يضمن ثمانين مرشحاً لمجلس النواب الجديد .

وبين الخمسة والأربعين شيخاً الذين أعلن الآن انهم معارضون لسعد . انضم خمسة وعشرون إلى الحزب الجديد » .

* * *

ويعلق جاك مورى رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية على حزب الاتحاد فيقول :

« إن هذا الحزب شكل من أشخاص يعتقدون أنهم يستطيعون الحصول من القصر على أكثر مما يحصلون عليه من البرلمان . »

ويكتب اللنبى من جديد إلى لندن : —

« جدد إسماعيل صدقى باشا للملك اقتراحه بتقوية الوزارة بإخراج بعض عناصرها الضعيفة وتعيين بعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ممن ثبتت مقدرتهم .

وقال إنه يعطى أهمية للتأثير النفسى الذى يتركه هذا التغيير على البلاد فى تلك المرحلة . وإنه وجد العبء يثقل كتفيه وحده فى سائر شئون البلاد ، وأن ذلك سيقلل من كفاءة عمله نحو الفوز فى الانتخابات .

ولكن الملك لم يأخذ بهذا الاقتراح .

وفى ذلك الوقت ، كان الملك قد تغلب إلى حد كبير ، على خوفه من عودة زغلول باشا . وربما كان يتطلع بالفعل إلى حكومة تخضع له برئاسة يحيى باشا إبراهيم .

ولم يلح صدقى باشا على هذه النقطة ولتقديره ضرورة الإبقاء على حسن العلاقات مع الملك . ولكنه أصر على إيجاد مناصب فى مجلس الشيوخ لرشدى باشا وعدلى باشا أيضاً .

وأذعن الملك لذلك » .

* * *

وفى التقرير الرابع عن حزب الاتحاد قال اللنبى :

« تم إحراز قدر كبير من التقدم فى تشكيل حزب الاتحاد الجديد وقد أصبح مكتب نشأت باشا فى سراى عابدين بمثابة المقر غير الرسمى للحزب ، حيث يتجمع كل أولئك الخاضعين للنفاق الملكى أو للتهديد باستياء الملك .

وشكل الحزب على وجه السرعه ، واتخذ أبعاداً كبيرة .

وكان يتألف بشكل واسع من ملاك الأرض الأغنياء المعادين بصورة طبيعية لسياسة الحكومة السابقة ، ومن بعض الزغلوليين السابقين الذين لا يفتقرون للأهمية ، والذين تم إقناعهم بتغيير لباسهم .

وتم الإسهام فى مالية الحزب بصورة سريعة .

وبدأ وجوده الرسمى فى ١٠ من يناير بمساعدة ثلاث صحف ، ولكن دون زعيم للحزب .

وبذل الملك أقصى ما فى وسعه لإقناع توفيق نسيم باشا وأحمد زيور باشا وعزيز عزت باشا على التوالى ، بتولى قيادة الحزب .

ولكن الأول رفض الخروج من عزلته ، أساساً لأنه لم يكن يؤمن بالحزب وكان يتشكك فى مستقبله .

أما أسباب تردد زيور باشا ، فلعلها تكمن فى تراخيه الطبيعى وعزوفه عن السياسة الحزبية .

على حين أعلن عزت باشا أنه لا يتمتع بمواهب لمثل هذه المهمة ، ويفضل أن يعود إلى منصبه فى لندن .

وظل الأمر حتى أوائل مارس عندما عاد الملك إلى يحيى إبراهيم باشا وأقنعه بشغل القيادة الشاغرة .

وفى نفس الوقت أصبح الحزب يضم العناصر التى تتمتع ببعض الأهمية

السياسية لأنه يحظى بمساندة الملك وأصبح معروفاً على المستوى الشعبى باسم « حزب الملك » .

وبفضل طاقة نشأت باشا ، شكل الحزب لجاناً فى سائر الأقاليم . ورشح للانتخابات عدداً كبيراً من المرشحين يتعين على الجهاز الحكومى أن يعمل لمصلحتهم .

وحزب الاتحاد يعتمد بين أعضائه على مجموعة من المنشقين عن الوفد وقام نشأت باشا بشكل متمكن بإخراج ظروف وتوقيت انشقاق هؤلاء الأشخاص عن الوفد ليحصل على أقصى قدر من التأثير السياسى .

ومن الأهمية أن نلاحظ أن السبب الرئيسى المعلن للانشقاق كان كراهية الوفد لشخص الملك وما يجرى تصويره الآن كنزعة جمهورية متخفية .

واستغل نشأت باشا هذا السلاح تماماً ، وانتزع من زغلول باشا تصريحات كثيرة ومؤكدة حول ولائه لصاحب الجلالة .

ولم يكن زغلول باشا غافلا عن الضرر الذى أصابه ، وأصاب حزبه ، من جراءالأساليب الخرقاء والطائشة التى استخدمت عند عراكه مع الملك .

لذلك فإن تصريحاته الحالية حول ولائه ونفوره من النزعة الجمهورية ضرورية من الناحية السياسية . ولكنه استمر – مع أتباعه – فى القول سرًّا بأنه ، عندما يحين الوقت ، سيتعين على الملك أن يختفى من الصورة » .

وصرح سعد لأحد الصحفين الأجانب رداً على سؤال عن وجهة نظره فيمن تركوا الوفد . فقال : إن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا فى وقت من الأوقات أعضاء بالوفد حتى يقال إن عقد الوفد ينفرط . . وإذا استثنينا البيلى كان باقى المستقيلين مجرد أعضاء فى البرلمان اعتنقوا مبادئنا وهؤلاء النسمر لم يكونوا أبداً من أعضائنا بالمعنى الصحيح ، ولم نعول عليهم فى أى وقت كان . . . كل واحد منهم يعمل شخصيًّا ومستقلا لحساب نفسه » .

* * *

– رأى سعد الأصدقاء ينفضون من حوله ، وهو الذى رفعهم من النسيان إلى القمة وقدمهم إلى الصفوف الأولى . . إلى الوزارة إلى النيابة . وكانتا من قبل وقفاً على كبار الملاك والأثرياء والباشاوات وأبنائهم وأحفادهم .

وشاهد الأتباع يتباعدون عنه . وأبصر الذين يظنهم مخلصين له ، يقسمون أمامه ليلاً ونهاراً بأنهم يفتدونه بكل شيء . . بالدم والولد . .رأى هؤلاء جميعاً يقاومون الإنجليز . . ويتلقون بثبات ورباطة جأش الاعتقال والتنكيل وإرهاب السلطة العسكرية البريطانية ولا يخضعون أو يستسلمون أبداً . . ولكنهم يخضعون ويذلون أمام إغراء المناصب ويخشون على أموالهم أو مراكزهم من غضب الحكومة أو القصر.

انفض الناس من حول سعد حتى أن مندوب جريدة « الريفورم » التى تصدر بالإسكندرية ذهب يزور الزعيم فوصف حاله بعد أن هجره أنصاره فقال :

« إن الحالة تغيرت كليًا ، فبينما كان الزائرون فى العهد الماضى لا يكادون يحصون أصبحوا الآن يعدون على الأصابع . ولم يعد منزل سعد باشا ذلك المنزل الذى تدل على وجوده صيحات الشعب ، وضجات الجماهير ، وازدحام الزائرين بل أصبح منزلا لايكاد يعرف . . لولا اليافطة المكتوب فوقها شارع سعد باشا زغلول .

وقال الدكتور محمد حسين هيكل باشا وهو يروى ذكريات هذه الأيام :

« ترك سعد منزله بمصر وذهب إلى فندق مينا هاوس بجوار الهرم فاعتكف هناك وقل زائروه . بل تحدث الناس أنه كان لا يريد أن يرى أحداً ، ولئن صح هذا فإن له لأبلغ العذر . لقد تنكر له كل شيء فى الحياة وتنكر وجه الحياة نفسها . وصار يتلفت يمنة ويسرة فلا يزداد إلا حيرة لما يرى وما أحسبه إلا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذى قتل السردار ؟ ومن يكون صاحب المصلحة فى هذه الفعلة النكراء ؟ . . ولعله ذكر فى ملجئه ذاك ، أياماً مضت وهو فى الحكم ، وهذا الشعب المصرى يتطلع إليه ، ويرى فيه نبي الوطنية وينادى : سعد . أو الثورة .

ثم لعله سأل نفسه :

أين هذا الشعب اليوم . وما مبلغ استعداده لهذه الثورة التى كان ينادى بها . أتراه تولاه الذهول لمقتل السرادار فانكمش وإلى متى يطول انكماشه ؟

أحسب هذا ومثله مر بخاطر سعد بعد أن لجأ إلى مينا هاوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله ينكر وجوهاً كان يعرفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الإنجليز الذين نفوه إلى مالطه وإلى سيشل وإلى جبل طارق ، والذين وجهوا إليه أخيراً هذا الإنذار » .

ولم يجد فكرى أباظه الكاتب السياسى الساخر ونائب الحزب الوطنى ما يعبر به عن المحنة الأخلاقية فى مصر وحركة التنقلات بين الأحزاب إلا أن يتخيل تقريراً بعث به الوزير المفوض

فى مقر المندوب السامى إلى أوستين تشمبرلين وزير الخارجية البريطانى .

قال فكرى أباظه على لسان الوزير المفوض البريطانى :

مولاى :

تكرمتم فعينتمونى وزيراً مفوضاً عن حكومة جلالة الملك فى مصر.

والآن لا يسعنى يا سيدى الوزير إلا أن أحتج على هذا التعيين بكل قواى .

وأعتقد أن من حقى أن أعتبره تنزيلا من درجتى ووظيفتى ومكانتى . وأن أطلب تحقيق هذه المظلمة وإعادتى إلى مكانى .

وقد كنت أظن أن فى مصر « مشاكل » .

وكنت أظن أن فى مصر « زعماء » .

ولقد كنت أظن أن فى مصر « وطنية » .

ولكننى تبينت – يا سيدى الوزير – أن لا مشاكل فى مصر.

وأن لا « وطنية » فى مصر.

وأن لا « زعماء » فى مصر.

تأكد – يا مولاى – أن أولئك الزعماء الذين طار اسمهم فى العالم كل مطار ليسوا طلاب « استقلال » بل « طلاب مناصب » .

وإذا كانت مأمورية بريطانيا أن تقضى على الروح الاستقلالية فى هذا البلد . فاعلم يا سيدى الوزير أن الروح الانتخابية حلت محلها بالكلية .

وإذا كان غرض بريطانيا أن تقضى على الاتحاد .

فاعلم – يا سيدى الوزير – أن الزعماء هنا يقومون بهذه المأمورية خير قيام .

الصحف غاية فى الظرف هذه الأيام .

إذا حذفت منها أخبار التنقلات والتعيينات والمصادمات والوفيات والإعلانات لم يبق فيها إلا طعن وسب جارح من المصريين وعلى المصريين .

. . أما نحن الإنجليز يا سيدى الوزير فعلاقتنا مع أغلبية الصحف على ما يرام .

سوق الانتخابات فى مصر معناها خراب الأموال وخراب العلاقات ، علاقات الجوار والأسرة والأحزاب .

ومعناها خراب النفوس . خراب الأخلاق . خراب الضمائر .

قسماً بالتاج لن تستطيع رماحنا وسيوفنا ورصاصنا أن تفعل فى نفوس المصريين وأجسامهم ما تفعله هذه الانتخابات .

. . إذن لندعها تستمر وتتجدد .

إذن لندعها تخرب وتدمر .

. . أما ما عدا ذلك فى مصر فجميل . .

نصطاد يوم الجمعة ، من كل أسبوع ، البط فى أكياد .

ونصطاد أيام السبت والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس الرجال فى القاهرة .

وصيد الرجال يا سيدى الوزير ألذ من صيد البط .

لا يرى المصرى ، مهما كبر وعلا غضاضة فى نفسه ، أن ينتقل من حزب إلى حزب بكل سهولة وسرعة .

واعلم يا سيدى أن المشتغلين بالسياسة من المصريين خاصة ليس لها مثيل فى مختلف الأقطار هم يسيرون على مبدأ « لذة الهوى فى التنقل » .

وعلى هذا الأساس يملك كل واحد منهم فى عالم السياسة أربعة وجوه وأربعة ألوان . . »

استفتاء على ملك

حرص حسن نشأت باشا أن يجعل من الانتخابات استفتاء غير مباشر بين الملك وسعد . صورت جريدة « الاتحاد » انتخاب الوفديين وكأنه تصويت ضد الملك فؤاد شخصياً .

ورددت ذلك الصحف الإنجليزية .

قالت « ديلي تلجراف » :

« إن الشأن الأعظم فى الانتخابات المقبلة سيكون للخلاف بين الملك فؤاد وسعد زغلول .

وكتبت « ليفربول بوست » :

« إذا ربح زغلول الانتخابات فلن يكون مركز الملك فؤاد نفسه مأموناً » ونشرت « التيمس » :

« إن الوفد المصرى ما برح يجاهر بإخلاصه وولائه للعرش ومع ذلك فإن جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيراً مطرداً إلى الجمهورية الصريحة » ردت « البلاغ الوفدية » :

« ما ظنك بعرش يحميه الإنجليز » !

وقالت :

« إذا استمرت هذه الحملة الشائنة فإن فوز الوفد فى الانتخابات قد يُؤَوَّل بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة » .

وقال سعد : إننا إلى الآن لم ننشئ ملكية دستورية وهذا أدعى إلى أن لا نفكر في الجمهورية » .

* * *

ولكن الحكومة استمرت في سياسة تقديس الملك . يكفي أن تقرأ إحدى البلاغات التي أصدرتها إدارة المطبوعات لنعرف إلى أي مدى تطرفت الوزارة في هذا الشأن .

بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات

« ذكرت جريدة النظام » — الوفدية — أنه في أثناء مرور حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية بجهة القناطر الخيرية ، نادى المجتمعون لاستقباله بحياة حضرة صاحب الجلالة مليك البلاد ، وبحياة سعد زغلول باشا .

وبما أن هذا الخبر لاصحة له مطلقاً من حيث الهتاف بحياة سعد زغلول بالعكس كان حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية مغتبطاً كل الاغتباط من أن سائر المجتمعين في مختلف الجهات أدركوا أنه لم يكن من الآداب ولا من الاحترام والإخلاص الواجبين لجلالة مليك البلاد أن يقترن اسم جلالته باسم أحد أفراد رعاياه لأن ذاته مصونة .

وقد شاهد سعادته أن تلك البدعة القديمة قد قضى عليها » .

* * *

واشتد الصراع حول كراسي البرلمان ودخلت الحزبية كل شيء في مصر . يدل على ذلك ما قالته صحيفة « البلاغ » من أن أحد أئمة المساجد في منوف أيد مرشح الأحرار الدستوريين ثم ذهب يصلي بالناس صلاة الجمعة فلما رأوه يهم باعتلاء المنبر ليخطبهم منعوه . وقالوا له :

انزل نحن لا نصلي وراء دستوري .

وصلى الناس وراء آخر .

وأهملت الصحافة كل موضوع آخر عدا الانتخابات ، وافتنت صحف الحكومة في إطلاق الأوصاف على سعد لتحاول أن تشوه الأسطورة التي عاشت في أذهان الناس وقلوبهم وعقولهم .

وهذه بعض أوصاف سعد كما نشرتها جريدة « الاتحاد » « ألعبان . شرهان ، منهوم ، أنوم ، ونان ، أثيم ، طاغية ، شمشون مزيف ، المهوش الأكبر الذي ولد عريض القفا طويل الآذان ، سفيه ، ذليل ، جبان ، كذاب »

وما أكثر ما قالته صحيفة « الاتحاد » عن سعد والوفديين : اتهمت سعداً بالتضليل والثرثرة والتغرير وأنه سلبت أموال الأمة تحايلا .

أما الوفديون فهم – فى رأيها – « أصحاب الثورة ، والمغرورون بها ، والمحرضون ، عليها ، والمتنطعون وسفلة القوم ، والرعاع والطغمة » .

ولم تشذ صحيفة واحدة فى مصر عن هذا الاتجاه . . نسيت كلها الجلاء والسودان . والاحتلال الذى يتمادى فى فرض سيطرته على جميع أمور البلاد من جديد .

نسيت الملك الذى يحاول أن يكسب لنفسه فى كل يوم حقوقاً جديدة ولا يقف فى وجه مطامعه ورغباته أحد . بل إن الاتحاد لم يكن لها من هدف إلا أن تجعل من الملك وثناً يجب أن يعبده الناس .

وتعنى « الاتحاد بأن تنشر فى صفحاتها الرئيسية قرارات لجان الحزب الفرعية وهى لا تخرج عن تهنئة الملك بعيد ميلاد ولده وترى عابدين هو بيت الأمة » أسسته من مالها وجعلته مقرّاً لعرش بلادنا فهو كعبة القاصدين أما بيت الأمة – أى بيت سعد – فهو البناء الباستيلى » .

وتتساءل « الاتحاد » : ألمصر قصر أم قصران ؟ ألها ملك أم ملكان ؟ ! ! وتطالب بإلغاء « بيت الأمة » !

. . . . ونظرة إلى باقى صحف ذلك العهد تكشف الستار عن الفكر السياسى فى عصر الظلام .

هذه جريدة « الأخبار » تكتب سلسلة مقالات لإبراهيم عبد القادر المازنى تحت عنوان واحد :

« هل تستفيد البلاد من عودة سعد باشا إلى الحكم » وكل هذه المقالات طعن وهجوم فى سعد زغلول .

ويكتب أحمد أبو الخضر منسى – الصحفى الذى كان وفديًّا عندما كان سعد رئيساً للوزارة ثم هجر الوفد عندما استقال رئيسه من الوزارة – يقول أبو الخضر لسعد زغلول على صفحات الأخبار :

« كبرى أخطائك السياسية وأعظم الأدلة على أنك لا تدرى عن السياسة شيئاً وأن الخرق غالب فى نفسك على التبصر والحكمة . . مسألة العرش !»

وتدافع « السياسة » – صحيفة الأحرار الدستوريين – عن زيور فتقول إذا كانت الحركة الوطنية لم يقض عليها قضاء مبرماً ، وإذا كان استقلال مصر لم يصبح أثراً بعد عين . . وإذا

كانت البلاد تستطيع أن تستأنف يوماً ما عملها فالفضل فى كل ذلك يرجع إلى زيور باشا

وتقول « السياسة » :

« يرى الإنجليز فيما فعله زيور باشا تحسيناً لجو المفاوضات » .

ويقول أحمد شفيق باشا فى كتابه « حوليات مصر السياسية » إن المنفصلين من حزب الوفد – كانوا فى الحقيقة ممن يعدون الانتساب للأحزاب السياسية ضرباً من ضروب الريح فمتى وجدوا الريح مواتيه ، غيروا حزبهم الذى ينتسبون إليه . وهجروه إلى ذلك الحزب الذى يبسم له الزمان بثغر رقيق غير ناظرين إلى مبادئ وبرامج الأحزاب » .

كما أن البعض الآخر فعلوا ذلك ليأمنوا سخط السلطة المسيطرة التى تحاول أن تهدم الوفد لتبنى على أنقاضه حزباً جديداً .

وانتهز الشاعر أحمد شوقى ذكرى وفاة مصطفى كامل فوجه النصح للزعماء المصريين .

قال شوقى :

إلام الخلف بينكموا إلاما   وهذه الضجة الكبرى علاما

وفيم يكيد بعضكمو لبعض   وتبدون العداوة والخصاما

وأين الفوز لامصر استقرت   على حال ولا السودان داما

ترامتيم فقال الناس قوم   إلى الخذلان أمر هموا – ترامى

وكانت مصر أول من أصبتم   فلم تحص الجراحا ولا الكلاما

* * *

كتب مورتون هاول القائم بأعمال التوصية الأمريكية فى القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكى فى واشنطن :

« الشيء المؤكد أنه إذا فازت عناصر الوفد أو زغلول ، فلن يسمح لها بأداء وظائفها إذ سيحل البرلمان من جديد ، وتجرى انتخابات جديدة .

أما إذا انتهت الانتخابات بصورة مواتية لأولئك المعارضين لزغلول ، فمن المقترح أن يستقيل زيور باشا رئيس الوزراء وأن يطلب من يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزراء السابق ، أن يشكل حكومة جديدة .

وأعتقد أن هذا الترتيب سيكون مرضياً تماماً للبريطانيين ، وسيعين زيور باشا في منصب دبلوماسي في الخارج وربما في باريس »

وهذه البرقية من مورتون هاول توضح ما جرى في مصر . . بالضبط ...... عندما فاز سعد زغلول في الانتخابات في مارس ١٩٢٥ حل البرلمان . . وعندما فاز في انتخابات عام ٢٦ أيضاً منعه الإنجليز من تولى رئاسة الوزارة فلما وافق لم يحل البرلمان ! !

• • •

عدلت وزارة زيور قانون الانتخابات جعلته على درجتين بدلا من نظام الانتخابات المباشر ، وعدلت ١٠٦ من الدوائر الانتخابية ليستفيد مرشحو الحكومة بالذات وزورت كشوف الناخبين .

وحرم الوفديون من عقد اجتماعات انتخابية .

وجمع صدقى المديرين والمحافظين وألقى فيهم خطبة عامة عن ضرورة صيانة حرية الانتخابات ثم اجتمع بكل منهم على انفراد . وقال له أنه مسئول أمامه شخصيًّا عن نجاح من يمكن أن ينجح من الوفديين .

وأعلن وزير الداخلية للصحفيين قبل إجراء الانتخابات أن العهد المظلم — أى عهد الوفد — لن يعود أبداً .

وقالت جريدة « التيمس » إن المصريين لا يتوقعون أن تدير الوزارة الانتخابات بالأساليب الدستورية .

• • •

أجريت الانتخابات يوم ١٢ من مارس ١٩٢٥ . . . وتم أول استفتاء في مصر على ملك مصر وكان اهتمام الشعب كبيرا حتى أن بعض المحال التجارية في العتبة الخضراء وضعت لوحات مضاءة تعلن فيها نتائج الدوائر الانتخابية أولا بأول . .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للجميع . .

أصدرت وزارة زيور — في اليوم التالى — لإجراء الانتخابات بلاغاً رسمياً أعلنت فيه أن الوفد قد هزم وأن الأحزاب غير الوفدية فازت بالأغلبية .

ونشرت صحيفة « الاتحاد » أسماء النواب الاتحاديين وقالت تحت عناوين كبيرة : « اندحار سعد في الانتخابات . سعد منهزم ، أفل نجم سعد وهكذا كل جبار »

وقالت الاتحاد « زالت عن مصر وصمة المجلس النيابى الذى كان لا يكاد يمثل إلا حزباً واحداً بل شخصاً واحداً . وأصبح مجلس النواب الجديد جديراً بالأمة يمثل آراءها كما يمثل آمالها ومنافعها » .

وهلل الوفد للنتيجة وأعلن أنه حصل على الأغلبية .

ولم تتبين الصحافة الإنجليزية حقيقة النتيجة حتى أن جريدة « الديلى نيوز » قالت : إن الأحزاب متكافئة فى حين قالت « المانشستر جارديان » إن السعديين فازوا فوزاً باهراً أما صحيفة « وستمنستر جازيت » فقد نشرت برقية لمراسلها من القاهرة جاء فيها أن « الحكومة تخادع وأن السعديين حائزون على أكثرية يتفوقون بها على جميع الأحزاب الأخرى مجتمعة » .

وكتب اللنبى إلى لندن :

« انزعج الملك للغاية – خوفاً من نتيجة الانتخابات – فنشأت باشا جعله يطمئن إلى أغلبية ضد زغلول وإلى نجاح لحزب الاتحاد .

وعادت إلى الملك مخاوفه من الزغلولية – وهى التى كانت قد تقلصت كثيراً – مما جعله يتصرف بحكمة فسحب اعتراضاته على اقتراح صدقى باشا بتقوية الوزارة » .

قدم زيور باشا استقالته للملك قبل إعلان نتيجة الانتخابات .

وقال فى خطاب الاستقالة دون أن يضمن الفوز .

« هذه الانتخابات أحلت محل المجلس القديم مجلساً جديداً يختلف عنه اختلافاً تاماً من جهة عدد الأعضاء الذين يمثلون كل حزب من الأحزاب . وعلى الأخص من جهة الرجال الساسيين الذين قضى حكم الناخبين بإقصائهم والرجال السياسيين الذين دعتهم الأمة لتمثيلها مما يسمح بأن تعهدوا بالحكم إلى وزارة برلمانية » .

وقبل الملك الاستقالة وعهد إلى زيور يوم ١٣ من مارس ١٩٢٥ بإعادة تشكيل الوزارة على أساس ائتلاف تضم الأحرار الدستوريين والمستقلين معاً . . وليعود البرلمان بعد أن عطلت الحياة النيابية ٤ شهور .

وكان المستقلون ممثلين بزيور باشا نفسه وإسماعيل سرى باشا ويوسف قطاوى باشا . وكان حزب الأحرار ممثلا برئيسه عبد العزيز فهمى باشا ومحمد على علويه بك السكرتير العام للحزب وتوفيق دوس بك . وكان حزب الاتحاد ممثلا برئيسه يحيى إبراهيم باشا . ونائب الرئيس موسى

فؤاد باشا ، وعلى ماهر بك الذى كان قد انضم للحزب .

واللواء موسى فؤاد كان وفدياً وعضواً لمجلس الشيوخ . . وبعد استقالة سعد وتأسيس حزب الاتحاد انضم إلى هذا الحزب .

وهو من رجال حسن نشأت الذى اختاره للوزارة . . لأول مرة . وفى الوثائق البريطانية أن موسى فؤاد اتهم قبل سنوات بسرقة معزة فكانوا يسمونه « حرامى المعزة » !

* * *

وكان على ماهر يدخل الوزارة أيضاً لأول مرة . .

ومنذ صباه وعلى ماهر « طموح »

وهو طالب فى المدرسة الخديوية أنشأ جمعية الهلال والنجمة ، ليكون رئيساً لها . وأصبح بعد تخرجه — من مدرسة الحقوق — عميداً لها . . وانضم للوفد فقربه سعد زغلول واختاره عضواً .

وقد نجح على ماهر فى التوفيق بين سعد وعدلى وانضم بعد ذلك لحزب الأحرار الدستوريين وأصبح — كما تقول الوثائق البريطانية — واحداً من أتباع حسن نشأت وصنيعة للقصر الملكى فوكيلا لحزب الاتحاد .

وقد شغل منصب وكيل وزارة المعارف العمومية ومن وكالة الوزارة . . إلى الوزارة نفسها .

وكان حزب الأحرار الدستوريين ممثلا فى الوزارة بمجموعة قوية تتألف من صدقى باشا وعبد العزيز فهمى بك وتوفيق دوس بك ومحمد على علوبة بك . وإن كان صدقى يصر على أنه من المستقلين ونتوقف عند توفيق دوس . . وهو من كبار المحامين المصريين .

كان وفدياً ثم انضم للأحرار الدستوريين وتولى مهمة الدفاع عن جريدة السياسة عندما اتهم كتابها بالقذف فى حق سعد والوفد .

وله عبارة مشهورة قالها فى محكمة الجنايات عندما جاء يترافع عن جريدة « السياسة » قال :

— تركت مأتم أخى وجئت لأحضر مأتم الحرية !

عمره ٥٠ سنة . .

بدأ حياته مترجماً فى القنصلية الأمريكية فى أسيوط واشترك مع مرقص حنا فى الدفاع عن عبد الرحمن فهمى وكبار رجال الوفد فى قضية المؤامرة الشهيرة .

وفى سنة ٢٥ نجده خاضعاً لنفوذ حسن نشأت باشا .

احتفظ زيور لنفسه بوزارة الخارجية وتولى يحيى إبراهيم وزارة المالية وإسماعيل صدقى الداخلية وموسى فؤاد الحربية والبحرية وعبد العزيز فهمى الحقانية — وتوفيق دوس الزراعة وإسماعيل سرى الأشغال العمومية ويوسف قطاوى المواصلات وعلى ماهر المعارف العمومية ومحمد على علوبة بك الأوقاف .

* * *

وكان عدلى يكن أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين . .

وفى أول انتخابات مصرية رشح عدلى نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة عابدين :

وعابدين فيها القصر الملكى . . وقصور الباشاوات ومن هنا ظن عدلى يكن أن فوزه مؤكد ورشح سعد زغلول فى دائرة عابدين الطباخ الخاص لعدلى يكن نفسه .

وكانت الانتخابات تجرى على مرحلتين أو درجتين .

وفوجئ عدلى يكن بنجاح طباخه الخاص الذى يعد له . . ولضيوفه ، وجبات الطعام . . وسقوطه هو — أى سقوط عدلى يكن رئيس حزب الأحرار الدستوريين — وصاحب العمل الذى يدفع أجر الطباخ .

وغضب عدلى فاستقال من رئاسة الحزب . . وانتخب بدلا منه عبد العزيز فهمى .

ولقد تأثر عبد العزيز فهمى بهذه التجربة . .

وتأثر الأحرار الدستوريين جميعاً بتلك الانتخابات التى فاز فيها الوفد بـ ١٩٥ مقعداً فى مجلس النواب فى حين نجح من كل الأحزاب المصرية ١٩ فقط بينهم ٦ فقط من حزب الأحرار الدستوريين .

وكان دخول الدستوريين الوزارة دليلا على أن هدف الحكم التنكيل بالوفد . . وإن كانوا قد برروا اشتراكهم بأن الوزارة انتقالية هدفها إعادة الأوضاع الدستورية .

وفى تقرير لجاك مورى رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية والذى عمل فى القاهرة سكرتيراً للماريشال اللنبى قال :

« إن عدلى وصدقى ورشدى محافظون وأرستقراطيون وهم يخافون الملك أكثر من خوفهم من سعد زغلول »

وقال مورى :

« إن اتفاق الأحرار والاتحاديين » غير طبيعى » .

وقال زكى عبد القادر فى كتابه « محنة الدستور » إن السراى أرادت أن تخرج الوفد لكى تستولى على السلطة وليس لكى تمنحها للأحرار الدستوريين .

وعلقت صحيفة كوكب الشرق الوفدية على هذا الائتلاف بأن الدافع إليه « رغبة الاشتراك فى سرقة الحرية والدستور »

ويحاول اللورد اللنبى أن يعرف الفائز فى الانتخابات فيتجه لوزير الداخلية إسماعيل صدقى . . يسأله :

« برقية رقم ١١٦

من اللورد اللنبى

فى ١٧ من مارس ١٩٢٥

بعد أن أعطيت صدقى باشا الفرصة لتقييم الموقف الناتج عن الانتخابات طلبت إليه أن يعرض آراءه .

وجدته مرحاً وواثقاً من نفسه .

قال إن مجلس النواب بتشكيله الحالى انقسم إلى مجموعات متميزة .

هناك ٩٠ نائباً من المعادين لسعد زغلول و ٩٠ من أنصار زغلول المخلصين وحوالى ثلاثين متقلبين .

وكان هم الحكومة وزغلول الحصول على تأييد هؤلاء المتقلبين الذين حركتهم الرغبة فى الانضمام إلى جانب المنتصر .

وكان زغلول قد تمكن عقب الانتخابات مباشرة من كسب تأييد هؤلاء النواب عن طريق الدعاية المؤثرة ولكن تشكيل الحكومة وتكوينها تركا انطباعاً قويًّا لدى الرأى العام وأوقفا هذه العملية .

وأصرت الحكومة على إظهار قوتها وتصميمها ، واقتنعت بأنها ستتمتع بأغلبية كافية عند انعقاد البرلمان .

حاولت الحكومة تحقيق ذلك بتجنب أى نوع من الضعف فى تعاملها مع زغلول وأشاعت أنها إذا تعرضت لهزيمة فستحل البرلمان مرة أخرى .

وتمت الموافقة بالإجماع على اتباع هذا الأسلوب إذا اقتضت الضرورة » .

* * *

أول تصريح لعبد العزيز فهمى بك بعد تعيينه وزيراً قاله فى غرفة المحامين بمحكمة استئناف مصر .

قال :

كنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضاض .

وفى هذا التصريح أيد رئيس حزب الأحرار حق الملك فى حل البرلمان . . قال :

« فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك ، وهو حل المجلس فى كل وقت ، متى أراد ، ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد . »

وأننا — فى سبيل تأدية واجبنا — إذا وضعت العراقيل أمامنا — فإننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك ألا يستعمل حقه المطلق فى حل المجلس .

* * *

يقول حسن الشريف فى كتابه « الرجال أسرار » :

لم تدخر الحكومة وسعاً فى أن تجذب إليها أكبر عدد من المذبذبين والمترددين والوفد — من ناحيته — لم يدخر وسعاً — هو أيضا فى اجتذاب أكبر عدد إليه .

وكان النضال فى هذا الميدان مراً عنيفا ، استخدمت فيه جميع الأسلحة سواء منها الشريف وغير الشريف ، ولكن الحكومة كانت غنية عما تعرضه ، فلديها الوظائف والأموال ولديها وسائل إشباع المطامع وقضاء الحاجات ، وبيدها فصل عمد البلاد وتعيينهم وترقية أقارب النواب فى الوظائف وإغداق الدرجات عليهم .

أما الوفد المسكين فلم يكن يملك شيئاً من هذا .

* * *

افتتح الملك فؤاد البرلمان الجديد يوم ٢٣ من مارس وتلا زيور خطاب العرش الذى يحدد سياسة الحكومة .

واجتمع مجلس النواب بعد ذلك لانتخاب رئيسه ورشح سعد زغلول نفسه لرئاسة المجلس . ورشحت أحزاب الحكومة عبد الخالق ثروت للرئاسة . وجرت الانتخابات — بسرية — بين الأعضاء ففاز سعد بـ ١٢٣ صوتاً وثروت بـ ٨٥ صوتاً . . ومعنى ذلك أن الأغلبية فى مجلس النواب للوفد .

وفى مذكرات حسن الشريف أيضاً « يقول إن فتح الله بركات سكرتير الوفد عرض على النواب المترددين المشكوك فى ولائهم مناصب وزارية ليضمن انضمامهم للوفد » .

وقد يكون ذلك صحيحاً . . وقد لا يكون . . ولكن النتيجة أن الوزارة عرضت على الملك حل مجلس النواب فوافق . . وكان هذا هو الاعتداء الثانى على الدستور خلال عام . . وكان تأجيل البرلمان السابق وحله هو الاعتداء الأول .

ويقول اللورد اللنبى فى برقية إلى لندن :

« تبددت بعض شكوك الحكومة فى تأييد الملك الكامل لوزارته الحالية نتيجة رد فعل جلالته إزاء هتافات التأييد لزغلول التى ترددت فى الشوارع والملك فى طريقه لدار البرلمان .

وأعتقد أنه أبدى حفاوة بالغة عند استقباله لمجلس الوزراء بعد حل البرلمان .

وعندما قرأ زيور مرسوم الحل فى البرلمان ، بدا أن أنصار زغلول فوجئوا به تماماً . ويبدو أن زغلول أقنعهم أن بمقدوره الركون إلى تأييد بريطانيا إن استطاع الحصول على الأغلبية .

وقيل لى إنه بمجرد انتخاب زغلول أخطر الوفد مقاره فى جميع أنحاء البلاد تليفونيًّا بانتخابه رئيساً دون تحديد ما إذا كان قد انتخب رئيساً للبرلمان أم رئيساً لمجلس الوزراء .

وأثارت هذه الأنباء اضطرابات فى قويسنا وشبين الكوم والمحلة .

وتفقد صدقى ، على الفور ، مواقع هذه الاضطرابات .

وقد أوقفت أنباء حل البرلمان حالة القلق والاضطربات المبدئية ، التى انتشرت فى كل مكان .

وساد الهدوء عدا بعض المدارس بالقاهرة التى حدث فيها — صباحاً — إضراب جزئى . ثم عادت الأمور إلى الاستقرار بعد الظهر .

وحدد مرسوم حل البرلمان يوم ٢٣ من مايو تاريخاً للانتخابات القادمة .

وأعتقد أنه سيصدر قانون جديد للانتخابات يحول دون إجراء الانتخابات فى هذا الموعد .

وليس من المحتمل اجراء الانتخابات قبل نوفمبر القادم »

ولم تجر الانتخابات فى مايو عام ٢٥ بل فى مايو عام ١٩٢٦ ! ! !

* * *

مضت الأحداث بسرعة .

حل أول مجلس نواب مصرى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

وحل مجلس النواب المصرى الثانى بعد ٣ شهور . . فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ .

وكان سبب الحل للمرة الثانية هو نفس السبب الذى حل من أجله البرلمان الأول وهو : أن الأغلبية فى المجلسين كانت لسعد زغلول وحزب الوفد .

لقد فشل الملك عن طريق حزب الاتحاد وحسن نشأت والأحرار الدستوريين وإسماعيل صدقى فى إرغام الشعب على أن ينتخب رجال الملك .

ولم يدم اجتماع مجلس النواب الثانى سوى ٩ ساعات . وكان المجلس الأول قد حل بعد ٩ شهور ! ! مع أن مدة المجلس طبقاً للدستور ٥ سنوات ! ! وفى تقرير للمندوب السامى قال :

« إن الفترة بين إجراء الانتخابات واجتماع البرلمان كانت قصيرة فلم تسمح بالرشاوى والتملق والتهديدات . . كما أن بعض الانشقاقات عن الوفد لم تكن أصيلة إلا فى النادر » .

* * *

وجد الأحرار الدستوريون أنفسهم فى مأزق . .

إنهم يكرهون الاتحاديين . . ويكرهون سعد زغلول والوفد .

وكان البرلمان بالنسبة للأحرار الدستوريين هو الحارس لهم من الملك والوفد .

بقيت « جريدة السياسة » التى هاجمت سعد وانتقدت الوفد ، واتهمته أكثر من مرة بهدم الدستور .

استدعى إسماعيل صدقى وزير الداخلية الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة لينبئه بقرار الحل . دار بين الاثنين حديث طويل وجدل ومناقشات كثيرة .

رأى الدكتور هيكل أن الدستور صريح فى أن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب عينه .

وتساءل :

كيف تسوغ الوزارة لنفسها أن تحل المجلس الجديد يوم انعقاده وللسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه .

رد صدقى باشا بأن هناك اعتباراً أهم من الاعتبار الدستورى وهو سلامة الدولة ومصلحتها

العليا فقد اضطرت الوزارة إلى حل المجلس الجديد لأنه لم يقدر النتائج التى تترتب على انتخاب سعد رئيساً له .

وتنتهى المناقشة بتمسك كل من الوزير والصحفى بوجهة نظره .

وعاد رئيس تحرير جريدة « السياسة » إلى صحيفته فوجد غرفها وأبهاءها وقد امتلأت بالناس وليس فيها موضع لقدم ، والجميع جذلون أشد الجذل مغتبطون أشد الاغتباط ، تفيض وجوههم بالمسرة لحل مجلس النواب . وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة فى هذا الإجراء وإنقاذها البلاد بهذه الجرأة ! ! مما كانوا جميعاً يتعرضون له إذا عاد الوفد إلى الحكم .

وتضطرب نفس رئيس التحرير بين عوامل متباينة فهذا الدستور الذى وضعه الأحرار الدستوريون ودافعوا عنه حتى صدر . والذى لم يمض على تنفيذه غير عام وعشرة أيام يتعرض لما تعرض له .

فى مذكراته قال الدكتور محمد حسين هيكل :

« رأيت ابتهاجاً فى صفوف الأحرار الدستوريين يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حجتهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلماً وعنتاً . . وكانت هذه أول مرة منذ توليت رئاسة تحرير « السياسة » اضطرب فيها أمام بصيرتى ميزان المنطق وهوت فيها أمام عينى أقدار الرجال ، فأنا أحترم دائماً رأى غيرى ما دام قائماً على الحجة العقلية السليمة وإن خالف هذا الرأى ما أراه أنا ، أما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد إلى معسكر محاربى الوفد . وأما أن ينتهز صدقى باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلمانى بعد أن كان شريكاً مع ثروت فى تأييده ، أما أن أجد ابتهاجاً فى صفوف الأحرار الدستوريين فذلك مالم أكن أتصوره . . . »

ولكن ما لم يكن يتصوره رئيس تحرير « السياسة » حدث أكثر منه إن رئيس تحرير السياسة نفسه ، بقى فى منصبه ودافع عن وجهة نظر حزب الأحرار الدستوريين . وأيد بقلمه كما أيدت الصحيفة — التى يرأس تحريرها — الاعتداء على الدستور ! !

وقالت السياسة إن التجربة الدستورية فشلت فى مصر ! !

* * *

ويكتب الدكتور هيكل فى « السياسة »

« حل مجلس النواب ، وعلى من تقع تبعته ؟

ويلقى التبعة على سعد وحزب الوفد .

وأيدت صحيفة الدستوريين الاعتداء على الدستور . وشجعت حل ثانى برلمان فى مصر .

وقالت الجريدة :

« نريد نواباً عقلاء »

وبقيت مصر بلا برلمان ١٨ شهراً ! !

ويكتب اللنبى إلى لندن :

« هنالك دلائل واضحة وصارخة على نفوذ وتحيز الملك فى كل فرع من فروع الإدارة وفى كل ترشيح هام لأى منصب من المناصب الحكومية .

وكانت هناك لحظات سمح فيها زيور باشا لنفسه سراً بنوبات من الاحتجاج . ولكنى لا أعرف بوجود حالة كانت لديه فيها الشجاعة للإعراب عن عدم موافقته على أوامر السراى .

وكان صدقى منزعجاً من نمو سلطة الملك . ولكنه كان يقدر حماقة إغضاب جلالته فى لحظة تتطلب تعاونه الكامل والموالى من أجل هزيمة العدو المشترك . . أى سعد زغلول .

ولذلك كان صدقى حريصا على قصر مقاومته على الأمور التى يرى أن لها أهمية قصوى كما كان حريصاً على الإعراب عن المقاومة بالطريقة التى تكون مقبولة من جانب الملك .

ولكن من خلال ذلك ، كان صدقى باشا يقول لنفسه إنه بمجرد التغلب على الزغولية فلابد من اتخاذ خطوات لكبح جماح الملك .

وكان يتطلع بصبر إلى اليوم الذى تسمح فيه الظروف » .

ويقول اللنبى :

« إنى واثق أن حزب الأحرار الدستوريين يشارك زغلول باشا تماماً فى مخاوفه . وأظهر الأحرار الدستوريين – فى الوقت الذى يستفيدون فيه من مرونة الدستور ليتلاءم مع غايتهم – رغبتهم فى ألا يفعلوا شيئاً يضعف الدستور ! ! !

أما الملك ونفوره من الدستور معروف تماماً ، فما لا شك فيه أنه سيرغب فى النهاية فى تعديله إن لم يكن وقف العمل به .

ولكنى أفضل الاعتقاد بأن جلالته لن يقدم على مثل هذه الحماقة فإن من

شأن ذلك أن يوحد الجبهتين الرئيستين فى مصر ضده ، فى ظروف يكون من المستحيل تأييده فيها .

ومن المحتمل أيضاً أن يكون الملك ، بدوره يتطلع إلى اليوم الذى تسمح له فيه الظروف بالاستغناء عن خدمات صدقى باشا والوزراء الأحرار الدستوريين .

ولذلك فإنى أجعل شغلى الشاغل المراقبة الدقيقة لهذا الجانب من الأمور » .

* * *

ويظهر دليل جديد على أن مخاوف اللنبى . . صادقة وصحيحة . .

. . . جرى تعديل وزارى محدود نتيجة تصرف بسيط من وزير مجاملة لرئيس وزراء سابق فى عيد الفطر .

* * *

توجه يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات — وهو يهودى — إلى منزل سعد زغلول وترك بطاقة تهنئة بمناسبة عيد الفطر .

فاستدعى الملك وزيره ووجه إليه اللوم لأنه « قام بعمل عدائى للسراى »

ووبخ حزب الاتحاد وزيره بصفته عضوا فى الحزب . .

وقام مجلس الوزراء بعد ذلك بلوم الوزير !

وأرغم يوسف قطاوى باشا على الاستقالة .

بعث سعد إلى يوسف قطاوى ببرقية قال فيها :

« أسفت أسفاً مضاعفاً لاستعفائكم ، حيث حرمت الحكومة من واسع كفاءتكم وكان لمجاملتكم لى تأثير فى قبول هذا الاستعفاء وكنت أود أن أشافهكم بهذه العواطف ولكنى رأيت الكتابة بها أسلم وسيلة فى الظروف الحاضرة » .

وتنشر الصحف سبب استقالة قطاوى . . وبرقية سعد . . فإن الملك أراد أن يحذر الجميع بطريقة عملية من زيارة سعد .

وقالت جريدة الاتحاد :

« إننا لا نكره المجاملة ولكن سعداً ليس كغيره من رجال السياسة وإنما هو وأصحابه نوع خاص من الساسة لم يعرفه الناس فى بلد من بلاد الله » .

* * *

ويعين محمد حلمى عيسى باشا عضو حزب الاتحاد ووكيل وزارة الداخلية وزيراً للمواصلات ، وبذلك أصبح لحزب الاتحاد ٤ وزراء : يحيى إبراهيم ، وعلى ماهر ، وموسى فؤاد ، وحلمى عيسى .

كتب جاك مورى رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية إلى هيرست المستشار القانونى للوزارة يسأله :

— هل يمكن أن نصر على الإبقاء على وظائف المستشارين البريطانيين القضائى والمالى فى مصر مع الصلاحيات والامتيازات المرتبطة بهذا المنصب ؟

ويجيب هيرست بالإيجاب . .

وتخضع وزارة زيور وتعين برسيفال – البريطانى – مستشاراً قضائياً للحكومة المصرية . . بعد أن خلا المنصب .

ويكون عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية – العدل – خطيباً فى حفل تكريم المستشار البريطانى .

ويكتب مورى إلى هيرست :

— هل يمكن أن نصر على أن تحتسب كافة المعاشات التى تدفعها الحكومة المصرية للموظفين الأجانب على أساس الجنيه الاسترلينى . . وهل يمكن أن نعهد بذلك – فى مصر إلى هيئة خاصة مثل صندوق الدين ؟

ويرد هيرست :

— إن تصريح ٢٨ فبراير لا يتضمن إرغام مصر على تعديل قانون المعاشات لدفع معاشات الأجانب بالاسترلينى .

ولكن زيور يجد طريقة أخرى لإرضاء الموظفين الأجانب الذين يحالون إلى المعاش فى مصر .

منحت الحكومة المصرية معاشات وتعويضات ومكافآت للموظفين الأجانب الذين تركوا الخدمة ، ثم عادت وعينتهم فى وظائف أخرى أو عينت أجانب آخرين بدلا منهم .

وقد رفض مجلس بلدى الإسكندرية معاملة ثلثمائة موظف أجنبى معاملة خاصة و لكن الحكومة وعدت إنجلترا بالضغط على المجلس للعدول عن رفضه .

وكتبت الأهرام :

« إن هؤلاء الموظفين الثلثمائة سيأخذون تعويضا ثم يعين مكانهم ثلثمائة آخرون يطلبون بعد ذلك الخروج من الخدمة وأخذ تعويض » !

اللورد يسافر . . مقهورًا

اقترب موعد رحيل اللورد اللنبي من مصر بعد أن حكمها ٦ سنوات كاملة من عام ١٩١٩ حتى ١٩٢٥ وأخذ المسئولون المصريون يقيمون مآدب الوداع للمندوب السامي .

بدأ زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية مأدبة العشاء الأولى يوم ٣١ مايو .

وكان الضيوف الذين اشتركوا في تكريم اللنبي ووداعه كل رؤساء الوزارات الحاليين والسابقين في مصر عدا سعد زغلول ووزراء الوفد .

وكان بين الحاضرين أيضاً كبار رجال القصر الملكي . . وضباط جيش الاحتلال .

وبعد ٤٨ ساعة أقام الملك مأدبة الوداع الثانية .

وبعد ٤ أيام أقام عبد الخالق ثروت باشا – رئيس الوزراء السابق – المأدبة الثالثة وألقى فيها خطبة الوداع .

قال مخاطباً . . صاحب الفخامة الفيلد مارشال اللورد اللنبي .

« اسمحوا لى أن أعبر لكم عن أسفي الشديد على فراقكم . وإني أذكر لكم مع صادق الامتنان تأييدكم للعمل السياسي الخطير الذى تم في مصر .

إن مصر ستذكر لكم مع الشكر ، على الدوام موقفكم الجليل . . لقد أضفتم مجدًا جديدًا إلى ما أحرزتموه كجندي عظيم » .

وعلقت صحيفة البلاغ على هذه الوليمة وخطاب الوداع فقالت .

« معنى هذه المأدبة لا يخرج عن اعتراف من ثروت باشا بالشكر للورد اللنبي على أنه حكم هذا البلد برغم إرادة أهله » .

واشترك ٩٠٠ من أعيان مصر ووجهائها فى إقامة الوليمة رقم ٤ بفندق الكونتننتال وخطب فيها محمد الشريعى باشا فقال للورد :

كنتم أصدقاء لمصر والمصريين .

وخطب اللورد فقال .

« فخارنا أننا نرى كثيرين جاءوا يودعونا . .

وقام بترجمة كل فقرة من كلمات اللورد حسن باشا أنيس الذى أصبح وكيلا لوزارة الخارجية المصرية .

وسافر اللورد مغادراً مصر لآخر مرة يوم ١٤ يونيو فاصطف الجنود على الصفين لتحيته من قصرالمندوب السامى حتى محطة سكة حديد القاهرة .

ويكتب مورتون هاول القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فى القاهرة عن أحوال مصر عند سفر اللنبي برقية رقم ٦٥١ .

من مورتون هاول

القائم بأعمال الأمريكى

إلى وزارة الخارجية

١١ من يوليو ١٩٢٥

أرسل تلخيصًا للموقف السياسى فى مصر فيما يتصل برحيل اللورد اللنبي .

قالت صحيفة الإيجبشيان جازيت المصرية التى تصدر باللغة الإنجليزية تحت عنوان (موقف مصر اليوم . . أفق صاف) فى عدد ١٥ من يونيو أى فى اليوم التالى لرحيل سعادته وانقطاع صلته الرسمية بمصر :

« لم يكن ممكنا أن يحدث رحيل اللنبي فى وقت توجد فيه سحب أقل فى سماء الموقف السياسى المصرى .

وحين نعود بالنظر إلى السنوات الخمس أو الست الماضية ، يستحيل علينا أن نجد فترة مثل الفترة الحاضرة من حيث قلة ما يشغل الحكومة المصرية من مسائل ذات صبغة سياسية خالصة .

والواقع أنه ليس هناك فى الوقت الحاضر إلا مسألة أو مسألتان سياسيتان لها أهميتها وتتطلبان التسوية بصورة ملحة .

وهاتان المسألتان هما رسم الحدود المصرية مع ليبيا بما يتضمنه هذا من تحديد وضع جغبوب وإصدار قانون جديد للانتخابات .

وفيما يتصل بالمسألة الأولى يتلخص الموقف فى أن الحكومة المصرية والإيطالية أبديتا استعدادهما للدخول فى مفاوضات لتسوية المشكلة .

وتُعتبر صياغة قانون انتخابى جديد واحدة من أصعب المشكلات التى ينبغى على وزارة زيور أن تواجهها .

إن لجنة بدأت العمل تضم إسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز فهمى باشا ومحمد حلمى عيسى باشا .

وقالت الصحيفة – الناطقة بلسان حزب الاتحاد – إن اللجنة أقرت بصفة مبدئية المبادئ التالية :

١ – تتم الانتخابات لمجلس النواب على مستويين وفقًا للقانون الأصلى الصادر عام ١٩٢٣ الذى يتعارض والقانون الثانى الذى أصدره البرلمان عام ١٩٢٤ والذى أقر مبدأ الانتخاب المباشر وهو قانون لم يتم العمل به من قبل على الإطلاق .

٢ – يشترط فى الناخب الصلاحيات التالية :

(ا) ألا تقل سنه عن ٢٥ عاماً .

(ب) أن ينتمى إلى إحدى المجموعات الثلاث الآتية :

١ – الملاك الذين يدفعون ضرائب جنيهين سنويًا على الأقل .

٢ – المستأجرين الذين يدفعون إيجاراً يبلغ ٢٤ جم على الأقل سنويًا .

٣ – الحاصلين على شهادة عليا .

ومن جهة أخرى تقول « الاتحاد » إن أى مصرى يبلغ عمره ٤٥ سنة فأكثر يحق له الانتخاب دون حاجة إلى توافر الصلاحيات المذكورة .

وذكرت نفس الصحيفة أن الإحصائيات أظهرت أن المواد المذكورة ستؤدى – إن أعطيت قوة القانون – إلى خفض عدد الناخبين المحتملين بنسبة ٤٠ ٪ فى الأقاليم و ٦٠ ٪ فى المدن الكبرى بالمقارنة مع القانون القديم .

وعلى هذا وبهدف إنقاص عدد الناخبين (الذى يبلغ حوالى ستمائة ناخب فى الدائرة الانتخابية) توصى اللجنة بأن يكون كل ناخب ممثلا لعشرين شخصًا، كما كان الحال فى القانون القديم.

ويقال أيضًا أنه ليس هناك اقتراح بتطبيق نفس الشروط على النواب أنفسهم الذين سيكتفى بالنسبة لهم بتوافر شروط السن والقدرة على القراءة والكتابة وهو نفس ما كان يشترطه القانون الأصلى للانتخابات.

وليس بين أهداف اللجنة أن تضع قانوناً يؤدى العمل به إلى انتخاب مجلس نيابى شبيه فى طبيعته بالمجلس السابق.

والمهمة المنوطة باللجنة هى وضع نظام انتخابى لا يسمح بعودة حزب زغلول إلى التمتع بالأغلبية.

ومن الواضح تماماً أن هذه ليست بالمهمة السهلة.

وثمة مسألة كان ممكناً أن تكتسب صبغة سياسية قوية لولا المرض المؤسف للغاية الذى أصاب مستر كانتر كريمز وهى مسألة مستقبل السيطرة على مياه النيل.

وهناك أساس معقول للأمل فى التوصل إلى اتفاق آخر الصيف.

وهذه الاتفاقية تتطلب بطبيعة الحال تصديق البرلمان المصرى عليها.

وبافتراض عودة مجلس نواب تؤيد الأغلبية فيه الوزارة الائتلافية الحالية أو وزارة أخرى مماثلة، فليس ثمة مبرر للاعتقاد بأن الحكومة لن تتمكن من الحصول على تصديق البرلمان على التزاماتها.

وعلى أية حال، يصبح الأمر أكثر سهولة — من وجهة نظر الحكومة المصرية — فى الحصول على تصديق البرلمان على اتفاق أبرم وأصبح أمرًا واقعًا.

ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية تأسف للظروف السيئة التى حالت دون استكمال لجنة حقوق مياه النيل لأعمالها.

ولابد أن شعوراً مماثلا بالأسف موجود لدى جميع المصريين الذين يأملون أن تتم تسوية هذه المشكلة سلميًا وبطريقة ترضى الدولتين.

ومن المحتمل فى الظروف الحاضرة أن يكون تقرير اللجنة واحدًا من الموضوعات الرئيسية للصراع الحزبى فى الحملة الانتخابية القادمة.

وقد تضطر الحكومة المصرية – مهما حسنت نواياها – إلى إعلان عدم استطاعتها اتخاذ أى قرار فى هذا الموضوع قبل مناقشته فى البرلمان.

ومن المسائل السياسية وهى ذات أهمية – أقل – تلك السلسلة من مسودات الاتفاقيات التى عرضت على الحكومة خاصة بتنظيم العلاقات مع الدول الأجنبية وأوضاع الأجانب المقيمين فى مصر.

ويبدو أن التوقيع صار وشيكاً على اتفاق مع الحكومة الألمانية يعطى الرعايا الألمان نفس الامتيازات التى يتمتع بها رعايا دول الامتيازات.

وهناك مفاوضات مستمرة منذ بعض الوقت لمنح رعايا سويسرا الامتيازات التى طالما تمتعوا بها تحت حماية فرنسا وأمريكا وقبلها تحت حماية ألمانيا.

ولايزال من الواجب التوصل إلى تسوية لمشكلة وضع السوريين المقيمين فى مصر.

ومن الممكن فى النهاية القول بأن اللورد اللنبى يغادر مصر تاركاً إياها تتولى شئونها بطريقة تتعارض مع الاهتمام البالغ بالسياسة الذى كاد يطغى على كل ما عداه، والذى اتسمت به الفترة التى تولى خلالها منصب المندوب السامى».

* * *

ولكن اللورد اللنبى لم يترك سماء مصر.. صافية.. ولم تكن نفس اللنبى صافية أيضاً.. كان يحس بغصة فى حلقة وكآبة فى قلبه. فقد شعر بأنه لم يحقق فى مصر ما كان يرجوه.

جاء بعد قيام ثورة عام ١٩١٩ فأطلق سراح سعد زغلول ليجهض الثورة. وشعر المصريون أن الإفراج عن سعد هو البداية لتحقيق مطالبهم فى الاستقلال والحرية والديموقراطية والرفاهية بعد الحرب العالمية الأولى.

واضطر اللنبى لاعتقال سعد بعد تجدد الثورة ونفاه فى سيشل وجبل طارق ثم عاد إلى مصر.

ويدأ اللورد اللنبى يتخذ خطوات لاجتذاب سعد.. واسترضاء مصر.. وكانت البداية الجديدة تصريح ٢٨ من فبراير عام ٢٢ بمنح مصر الاستقلال من طرف واحد.

أما الخطوة الثالثة فهى الدستور.

وجرت الانتخابات وتولى سعد زغلول حكم مصر.. وبذل اللنبى جهدًا جباراً فى التمهيد لمفاوضات سعد مع رمزى ماكدونالد أول رئيس وزراء بريطانى من حزب العمال.

وفشلت المفاوضات ولم تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا وعاد سعد إلى مصر ليصطدم بالملك فؤاد بعد أن اصطدم بالإنجليز.

وتوتر الموقف فإن هدف اللنبي الوحيد الوصول إلى معاهدة ترضى عنها مصر.. ويوقعها سعد زغلول لضمان التأييد الشعبي.

ثم جاء مقتل السردار السير لى ستاك واستقالة سعد زغلول وتولى زيور الحكم.

وتعطلت الحياة النيابية فى مصر.. وأجريت الانتخابات.. ووافق اللنبي على تزويرها، ومع ذلك فاز سعد فحل البرلمان للمرة الثانية.

وهكذا جاء موعد رحيل اللنبي دون أن يحقق شيئاً.. فالمعاهدة لم تتم والدستور معطل والبلاد بلا برلمان والملك يحكم بوزارة فاسدة.

وفوق هذا كله فإن اللنبي اضطر للاستقالة لأن الحكومة البريطانية خذلته..

بعد أزمة السردار وبعد إنذار اللنبي لسعد زغلول وجد أوستين تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية الجديدة فى حكومة ستانلى بولدوين، أن اللنبي تمادى كثيراً فى إنذاره..

ولذلك بعث تشمبرلين بنيفيل هندرسون الوزير المفوض ليكون الرجل الثانى لدى مقر المندوب السامى وليبلغ اللنبي تعليمات الوزير التى لا يستطيع أن يضمنها البرقيات والرسائل.. أو تحتاج لشرح أطول من أية رسالة.

وهندرسون أقدم من اللنبي نفسه فى وزارة الخارجية.. وتشمبرلين لم يستشر اللنبي فى هذا التعيين.. وفوق ذلك فإن هندرسون أصبح يتقدم على كل رجال وزارة الخارجية البريطانية فى مصر.

رأى اللنبي أن تعيين هندرسون يجب أن يكون مؤقتاً. وطلب من تشمبرلين إصدار بيان فى الحال بأن هندرسون جاء بقصد دراسة الموقف وتسهيل تبادل الآراء بين وزير الخارجية وبينه وأنه سيغادر مصر إلى لندن بعد أسبوعين من وصوله..

رفض وزير الخارجية ذلك وقال إن هندرسون سيملأ الفراغ الشاغر بين رجال اللنبي..

وأصر الماريشال من ناحيته على أن يكون التعيين مؤقتاً أو يَستقيل اللوردُ.

قال اللنبي:

« فى بلاد كهذه – يقصد مصر – يكون التفسير الوحيد لهذا التعيين هو تغيير السياسة البريطانية فى مصر. ».

واكتشف اللنبي أن هندرسون كان فى إجازة فى لندن وأنه اجتمع مرة واحدة فقط بوزير

الخارجية أوستين تشمبرلين وأنه لا يحمل تعليمات محددة واضحة .

وأدرك اللنبي أن هندرسون جاء ليكون «فرملة» له كما ذكر الماريشال ويفل فى كتابه «اللنبي فى مصر» .

ويبعث اللنبي باستقالته إلى الملك . .

ويقدم تشمبرلين للملك بريطانيا مذكرة يشرح فيها أسباب الأزمة بينه وبين اللنبي .

ويتلق تشمبرلين من سكرتير الملك أن جلالته يوافق على رأى وزير خارجيته .

ولا توزع استقالة اللنبي على مجلس الوزراء البريطانى ويكتفى بقبولها .

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن اللنبي طلب من وزير خارجيته أن يعرف اسم خليفته فى منصب المندوب السامى ليبلغه للملك فؤاد . كما طلب أن يصدر من لندن بيان رسمى بأن قبول استقالته يعنى تغيير الأشخاص ولا يعنى تغيير السياسة .

ولكن شيئاً عن ذلك لم يتحقق . ونقلت الصحف إلى المصريين جميعًا ، قبل أن يعرف اللنبى ، اسم المندوب السامى الجديد اللورد جورج لويد — كما لم يصدر البيان المطلوب عن عدم تغيير السياسة البريطانية فى مصر .

ولم يصفح اللنبى أبدًا حتى مات — كما يقول الماريشال ويفل - عن رجلين سعد زغلول وأوستين تشمبرلين .

وبرغم هذا كله . . ووسط الأزمة النفسية ، كتب اللنبي آخر تقرير له فى القاهرة .

وفى هذا التقرير يعترف الماريشال بأن جو السياسة المصرى ينذر بالغيوم برغم السنوات الخمس التى قضاها يحكم مصر . . والتى شرح تطورات ما جرى فيها خلال هذه البرقية الطويلة .

«برقية رقم ٤٢٣
من الفيلد مارشال اللنبى
إلى مستر أوستين تشمبرلين
فى ١١ من يونيو ١٩٢٥

من المناسب أن أوضح لكم الملامح الأساسية للموقف السياسى فى مصر كما أراه عشية رحيلى عنها .

وأبدأ بعرض ملخص للتطورات التى وقعت خلال السنوات الأخيرة والتى كانت أكثر من غيرها ارتباطاً بالموقف الحالى .

٢ – التوازن الداخلى للقوى فى مصر أصبحت له سمة التوازن غير المستقر عادة بين ثلاث قوى :

الأولى : السراى

ويمكن أن نسمى القوتين الأخريين بالمحافظين والديمقراطيين على التوالى

وبين هذه القوى الثلاث فإن السراى تستمد قوتها أساسًا من انعدام المسئولية والسلطة التقليدية وبراعتها فى استغلال القوتين الأخريين لمصلحتها بصفة مستمرة .

ويستمد المحافظون قوتهم أساساً من تمتعهم بقدرات ثقافية ومن نفوذهم الناتج عن ثرائهم ومن قدرتهم على تولى السلطة .

أما القوة الثالثة أى الديمقراطيين فتستمد قوتها من نزعات الاستياء والطموح سواء كانت ذات صبغة اجتماعية أو وطنية .

٣ – هذا ترتيب للقوى التى ظهرت منذ إلغاء الحماية .

أما قبل ذلك فلم تكن للسلطان قيمة كبيرة . كان بصفة عامة متجاهلا ومكروهاً وكانت دولة الحماية تحجبه عن الأنظار .

وكان العداء لدولة الحماية هو الاتجاه السائد ، بدرجات مختلفة ، بين المصريين من جميع الطبقات وإن لم يحل هذا دون حدوث حركات انقسام داخلى .

٤ – وبصدور إعلان ١٩٢٢ انسحبنا جزئيًّا من المنافسة . وألقينا عبء الحكم على كاهل الملك ومعه مجموعة ذات نفوذ وإن لم تحظ بتأييد شعبى واسع النطاق .

وبهذا انفصلت هذه المجموعة تماماً عن الجانب الأكبر من خصومنا .

٥ – إن فشل هذه المجموعة – بزعامة ثروت باشا – فى البقاء فى السلطة لأكثر من بضعة شهور كان سببه الملك الذى يريد لنظامه الملكى أن يكون أكثر فعالية مما كان .

ولهذا السبب فإن الملك اختلف مع هذه المجموعة . وانضم إلى الديمقراطيين لاعتقاده بأنهم سيعطونه مزايا الحصول على الشعبية التى لم يتمتع بها من قبل فضلا عن انصياعهم لإرادته الأوتوقراطية المطلقة .

٦ — ووجد الملك فؤاد فى رئيس وزرائه التالى توفيق نسيم باشا رجلا بسيطًا مخلصًا يساعده فى تطلعاته ويتيح له فرصة الاتصال بالحزب الشعبى .

ولكن افتقار توفيق نسيم إلى الحنكة السياسية جعل سقوطه مؤكدًا بعد فترة قصيرة .

ولكنه لم يسقط الا بعد أن قطع بعض الخيوط التى تربطه بشخص الملك .

٧ — وكادت وزارة يحيى إبراهيم باشا أن تكون امتدادًا لوزارة توفيق نسيم اللهم إلا فى مسائل هامة معينة .

وتغلبت رغبة يحيى باشا فى إرضاء مليكه على رغبته فى استمالة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا . وسرعان ما تزايد نفوذ السراى فى الإدارة وفى البلاد .

ورضى جلالته أن يرى الأحداث تتجه نحو تولى وزارة من حزب زغلول السلطة حتى يتمتع ، هو شخصيًّا بشعبية كبيرة ، ولكن دون أن تكون لهذه الوزارة أغلبية برلمانية كبيرة تخل بنفوذ السراى .

وكان هناك خطأ فى هذه النبوءة .

إن الشعبية الكبيرة كانت فى الواقع مضمونة . لكن قوة ظهرت ، وهى قوة كان لابد أن تدخل فى صراع مع الملك من جراء تشابه وجهات نظرها الدستورية مع آراء وزارة ثروت .

وهذه القوة تملك تأييدًا قوميًّا لم يكن لوزارة ثروت وهو تأييد يمكن أن تظهر قوته وقت الحاجة .

٩ — وخلال الشهور القليلة الأولى لتولى زغلول باشا رياسة الوزارة لم يشعر الملك أو رئيس الوزراء أن لديه القوة الكافية للتورط فى أى شيء يقترب من العداء العلنى تجاه الآخر .

وأعتقد أن صاحب الجلالة . . كان ينتظر الصدمة التى لابد أن يتلقاها زغلول باشا سواء فشلت مفاوضاته مع حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أو نجحت على حد سواء .

وكان زغلول باشا يشعر بأن تصدع علاقاته مع الملك سيحرمه إلى حدٍ ما من ثقة الحكومة البريطانية . واقتضت الحكمة أن يعطى نفسه فسحة من الوقت لتدعيم إرادته .

١٠ — وفى أواخر الصيف — قام الملك — الذى ربما يكون قد حصل على بعض الأدلة على عدم ولاء زغلول باشا — بعدة محاولات مبدئية لإضعاف موقفه .

واضطر زغلول باشا لدى عودته لمصر إلى الرد انتقاماً لهذه المحاولات .

١١ — وعجلت بالصراع حاجة زغلول باشا بعد فشل المفاوضات إلى إيجاد شعار يحتشد

أنصاره وراءه ويحول دون أن تظل سياسته الخارجية محور الاهتمام الوحيد . وبعد بضعة مواقف استفزازية من الجانبين بدأ زغلول هجومه ولقى الملك هزيمة واضحة .

وفى ذلك الوقت فإن القوة التى أسميتها الديموقراطيين كان لها التفوق بلا منازع على القوتين الأخريين بين القوى السياسية الثلاث الأساسية فى البلاد .

١٢ — وبالرغم من ذلك بقيت الحكومة البريطانية بعيدًا عن الأضواء فقد عمل زغلول نتيجة مناوراته الداخلية على عزل الحكومة البريطانية تدريجيًا وبصورة خطرة .

ونشأ توتر كان من الممكن أن يستمر لبضعة أسابيع أو شهور ، ولكنه وصل إلى نقطة الانفجار بمصرع السردار الذى جاء فى أيام حفلت بفوضى متزايدة .

١٣ — وأدى التدخل الشديد للحكومة البريطانية إلى تغيير ميزان القوى القائم .

انضم الملك الى أعداء زغلول الذين أسقطهم الملك عام ٢٢ .

وبعد ثلاثة أشهر أصبحت قوتهم الموحدة التى تدعمت تدريجيًا معادلة تقريبًا لقوة الحزب الديمقراطى وذلك فى حجم التمثيل البرلمانى . بل إن قوتهم كانت أكبر من حيث سيطرتهم الفعلية على أدوات الحكم .

١٤ — وكان هذا هو الموقف القائم عندما جاء تعيين وزارة التلافية شكلت من دستوريين واتحاديين ومستقلين لتكون تجسيدًا صريحًا لتحالف العناصر الملكية والمحافظة فى مواجهة الديمقراطية .

١٥ — هذه هى التغييرات التى وقعت خلال السنوات الثلاثة الماضية .

وشهدت الشهور الثلاثة الماضية تحركات مستمرة تنذر بصدمات قادمة .

١٦ — إن الحكومة الحالية باعتبارها مجموعة من المواهب والقدرات الفردية أقدر بالتأكيد من أى من الحكومات السابقة .

ولكنها تشترك مع غيرها من الوزارات الائتلافية التى تشكل فى حالات الطوارئ القومية وتنهار بمجرد زوال حالة الطوارئ .

ويدرك المشتركون فى الائتلاف وأنصارهم أن الخطر الأساسى الذى يتعرضون له هو إحياء حركة زغلول . ولكن زغلول يفقد مركز الصدارة بسرعة كبيرة برغم أنه لايزال على قيد الحياة .

وتتلاشى تدريجيًا أسباب وحدة أنصار زغلول وتقوى مبررات تفرقهم وتمزقهم .

١٧ — والسبب الرئيسى — بطبيعة الحال — هو الخلاف الأساسى فى الرؤية بين الملك وأغلب الوزراء فيما يتصل بالقضية الدستورية .

وهذه القضية قابلة للالتهاب دائماً وربما تتضاعف وتوحد الدستوريين والزغلوليين معاً .

إن الدستوريين ، الذين كانوا مسئولين عن وضع الدستور ، أصبحوا يرونه أكثر تحرراً مما يجب . وبالرغم من أنهم يودون جعل البرلمان أقل ديمقراطية والسلطة التنفيذية أكثر قوة ، فإنهم يتمسكون بالدستور بقوة باعتباره مصدرًا للحماية من مخاطر الاستبداد .

١٨ – ويجد هذا الحزب نفسه الآن بين نارين :

أنصاره يريدون الحفاظ على استقرار الحكومة وهدوء البلاد . ويرون أن انتخابات عامة جديدة تثير المشاعر الوطنية التي تتسم بالهدوء حاليًا . ولإدراكهم أن ذلك لن يساعد على تحقيق الاستقرار فإنهم بدءوا يشعرون بالحاجة إلى تأييد ممثلي البلاد في مواجهة نفوذ الملك وسلطته . وبدون هذا التأييد سيجدون من الصعوبة مقاومة الملك . وهم حريصون على أن يجتمع البرلمان في موعد غايته ديسمبر القادم .

١٩ – وبالرغم من أن الملك يعرف أنه ليس قويًا بالدرجة التي تسمح له بالاستغناء عن الدستوريين فإنه يدرك أيضًا ، أنهم لا يستطيعون الابتعاد عنه أو التخلي عن النفوذ الذى يمنحهم إياه توليهم السلطة في الوقت الحاضر .

وليس الملك بالرجل الذى يفوت مثل هذا الموقف دون أن يستغله . وهو مشغول حاليًا بوضع رجال موثوق بهم في المواقع الإدراية الحيوية وباجتذاب الأعيان عن طريق الألقاب والنياشين .

ويحاول الملك استغلال السلطات المحلية في اجتذاب أعضاء حزب الاتحاد ومتبرعين لصحف الحزب ويتم ذلك على حساب أنصار زغلول وعلى حساب الدستوريين أيضاً .

٢٠ – إن بين المسئولين الذين يدينون بمناصبهم لنفوذ السراى زكى الإبراشي باشا وكيل وزارة الأوقاف ومحمد علام بك السكرتير العام لمجلس الوزراء وأضيف أيضاً الغالبية العظمى من العاملين بالسلك الدبلوماسي والقنصلي .

٢١ – ورفض الملك بصفة قاطعة منح الألقاب والنياشين لقائمة بأكملها من الأعيان اقترحها صدقي باشا لأنهم استخدموا نفوذهم ضد أنصار زغلول في الانتخابات الأخيرة .

ولكن منح الملك بمبادرة منه ، ألقاب باشا وبك لعدد من الأعيان تقديراً لما دفعوه من تبرعات وفقاً لتعريفة منظمة لهيئات عملية وخيرية يهتم بها جلالته شخصيًا .

٢٢ – ورفض الملك بدون مناقشة ، توصية مجلس الوزراء بتعيين إبراهيم الهلباوى بك – الذى قد يكون أبرز محام في مصر ، لشغل المنصب الخالي في مجلس الشيوخ .

٢٣ – ويوجد الآن خلاف خطير فى الرأى بين الملك وأغلب وزرائه حول صفقة لتبادل الأراضى يرغب الملك إبرامها مع الحكومة ويرى الوزراء أنها ستورطهم فى تضحية مالية ضخمة من جانب الحكومة .

ولاتزال القوة الأساسية للسراى مركزة فى حسن نشأت رئيس الديوان بالنيابة وهو يواصل عمله بطاقة لا تنفذ وقدرة جديرة بالإعجاب . وهو الآن أعدى أعداء زغلول باشا . وعلمت أنه تمكن من إحباط محاولات لإقناع الملك بتغيير موقفه من زغلول . ولكن نفوذ نشأت يفتقر إلى الشعبية بصفة عامة .

وبالرغم من أنه ظاهريًا على علاقة ودية وثيقة بالوزراء : فإن معظمهم يتخذون منه سرًا موقف عدم الثقة . ولدى الوزراء شعور بأن الشعب يحملهم المسئولية عن تنفيذ ما يمليه عليهم نشأت باشا .

٢٤ – ولا يرضى زيور باشا بصفة عامة أيًا من الجانبين .

الملك يشكو من أن زيور لا يفعل شيئًا .

ويشكو صدق باشا والدستوريون من أعضاء مجلس الوزراء بل واثنان من الأعضاء الاتحاديين فى بعض الأحيان من أن زيور ينصاع لإرادة الملك أكثر مما يجب . . ولا يلتزم بالكتمان ويهتم بتوافه الأمور . ويقولون إنه ليست لديه سياسة محددة وأنه غير قادر على تحقيق ترابط وتضامن مجلس الوزراء .

ولا أعنى بذلك أنهم لا يعترفون بماله من مزايا وصلاحيات .

٢٥ – والوزراء برغم مواهبهم المعترف بها ، لا يتمتعون بالخبرة الإدارية ولا يدركون بالقدر الكافى مزايا العدالة والحياد عند اتخاذ قرارات التعيين والترقيات .

وهذا العيب الأخير له أثر مزدوج . إنه يثير الغيرة وعدم الارتياح والإهمال بين العاملين بالدولة وبالأجهزة الإدراية . ويضعف السلطة المعنوية للحكومة حين تحاول الحيلولة بين الملك وتدعيم مصالح الموظفين الذين يشملهم برعايته .

٢٦ – ومن المقرر أن يغادر زيور باشا مصر فى الشهر القادم فى إجازة يقضيها فى أوروبا وسيتولى رياسة الوزراء فى أثناء غيابه يحيى إبراهيم باشا .

ويحق لنا أن نتوقع أن الملك سيضاعف جهوده لتحقيق التفوق المطلق على الوزارة . وليس ببعيد أن يوجه جهوده لإجبار الوزراء الدستوريين على الاختيار بين الاحتماء به أو ترك الوزارة . ويتمتع الملك – بطبيعة الحال – بالسيطرة على يحيى إبراهيم منذ عام ١٩٢٣ . وإذا

كانت خشية الملك أحد الدافعين الأساسيين اللذين يوجهان يحيى إبراهيم فإن الخوف من الحكومة البريطانية هو الدافع الثانى وقد يكون الدافع الأقوى .

٢٧ – يبدو أن موضوع الاهتمام الأساسى خلال الصيف والخريف القادمين سيكون الوصول إلى مرحلة جديدة من الكفاح الدستورى .

ولا أعتقد أن من الممكن للملك أن يكسب فى المدى البعيد . . فالقوى التى تقف ضده تتمتع بأساس صلب من المصلحة الذاتية والكراهية الشخصية والرغبة فى الحرية والإيمان بالمبدأ .

وليس باستطاعة الملك أن يستمر إلى الأبد فى مواجهتهم عن طريق الرعاية والتلاعب بالأحزاب .

٢٨ – وينبغى أن ألاحظ – كعلامات مواتية لتحقيق تضامن مجلس الوزراء – أن اثنين من وزراء حزب الاتحاد ، هما على ماهر باشا وحلمى عيسى باشا رجلان متعقلان ومن أقدر رجال الحزب وهما مرتبطان بزملائهما الوزراء الدستوريين بصداقة شخصية .

ولابد من ملاحظة أن العزم منعقد على تشكيل لجنة مشتركة لحزبى الاتحاد والدستوريين للتقليل من التنافس بينهما فى الدوائر الانتخابية .

٢٩ – وعلى ضوء مثل هذا التطور المحتمل الذى بينته ، ينبغى على الحكومة البريطانية أن تكون على استعداد مرة أخرى لإنقاذ الملك من أخطائه فى التقدير وإنقاذ بريطانيا من أن تصبح فى موقف الحليف الوحيد للملك .

٣٠ – لقد أفصحت بشىء من التفصيل الملامح الخاصة للموقف الحالى فى مصر وقد تؤدى إلى تجدد عدم الاستقرار .

ويعن لى أن أضيف – كأخطار ضئيلة أو ناشئة – الدسائس التى تحاك أساسًا فى الخارج ولكنها تضم مصالح عناصر قليلة متذمرة فى الداخل على المستويين الأعلى والأدنى وهذه الدسائس موجهة ضد الملك ومجلس الوزراء الحالى وقد نضيف أيضًا استياءً معينًا ينتشر بين صفوف المسئولين بالحكومة .

٣١ – ولكنى أرى الموقف بصفة عامة مرضيًا بطريقة مؤكدة .

إن فشل زغلول باشا فى التوصل من خلال التفاوض فى الصيف الماضى إلى تسوية أدى – كما كان متوقعًا – إلى نوع من توجيه الاهتمام بعيدًا عن القضية البريطانية المصرية وإلى التركيز على الشئون الداخلية والخلافات الحزبية .

وكان اغتيال السردار صدمة حقيقية للمصريين المعتدلين وجاءت آثار «إنذار» نوفمبر الماضي لتمنحهم الفرصة لتدعيم مواقفهم .

إن مؤيدى النظام والعلاقات الطيبة بدأ نجمهم فى الصعود . وثمة مبرر للأمل فى أن تكون الشهور القليلة الماضية قد شهدت نهاية عهد الاضطرابات والعداء لبريطانيا العظمى .

وأستطيع القول بأن هناك فى الوقت الحاضر كراهية أقل للإنجليز وقدراً من الود الإيجابى أكبر مما كان موجودًا على مدى سنوات عديدة .

ويخيم الهدوء والازدهار على البلاد بأسرها

٣٢ – وبالحكمة مع قدر معقول من الحظ الحسن فإننا سنتمكن من جنى ثمار ملموسة للسنوات التى التزمنا خلالها بالصبر.

ولا أتطلع فى الوقت الحاضر إلى عقد اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن آمل فى فترة من التعاون الودى» .

الفرسان الثلاثة . . يحكمون

شهد أكتوبر عام ١٩٢٤ حدثاً هاماً فى لندن وهو استقالة رامزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ، وتولى ستانلى بولدوين رئاسة الوزراء وأوستين تشمبرلين وزارة الخارجية .

وماكدونالد يمثل حزب العمال . . وبولدوين وتشمبرلين يمثلان غلاة المحافظين . .

وبولدوين هو الذى أصر بعد ذلك - عام ١٩٣٦ - على أن يعتزل الملك جورج السادس العرش ليصبح دوق وندسور . . لأن رئيس وزراء بريطانيا رفض الموافقة على زواج الملك من سيدة أمريكية مطلقة هى مسز واليس سيمبسون .

وفى نوفمبر ١٩٢٤ اغتيل السردار ستاك واضطر مجلس الوزراء البريطانى إلى الموافقة على إنذار اللنبى الذى قدمه إلى سعد زغلول قبل الحصول على موافقة لندن . .

ولم تستطع الحكومة البريطانية إلا أن تؤيد ممثلها فى القاهرة . .

ولكن هذه الحكومة أخذت منذ نوفمبر ١٩٢٤ تبحث سياستها فى مصر ، وهل تعيد عهد كرومر ، أم تعيد الحماية ، أم تسمح لمصر المستقلة أن تمضى فى طريقها . .

وعندما اشتدت الأزمة بين وزير خارجية بريطانيا السيرأوستين تشمبرلين واللورد اللنبى أخذ الوزير يقيم تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ فشلا ، أو نجاحاً ، ليحدد - على أساس الدراسة الخطوة القادمة .

وفى ٢٨ من أبريل ١٩٢٥ . . أى قبل ٤ أيام فقط من استقالة اللنبى النهائية أعد تشمبرلين مذكرة وافية بالسياسة البريطانية .

قالت المذكرة التى حددت كل الخطوط :

« تصريح ٢٨ من فبراير يعتبر بديلا كافياً جدًّا للحماية .

• فى حالة نشوب حرب مع قوة عظمى أو مع مجموعة من القوى العظمى فمن الضرورى فرض رقابة بريدية وتلغرافية على الاتصالات اللاسلكية وسيكون من المستحيل أن نفعل ذلك بدون انتهاك السيادة المصرية .

• هناك خطر آخر يتمثل فى احتمال إصدار مصر نداء لعصبة الأمم ، واحتمال قبول مصر عضواً فى العصبة ، قبل أن نتمكن من تأمين تسوية مرضية حول الحامية البريطانية فى مصر . . . وهى أكثر المسائل أهمية .

وقيام أى تحقيق من قبل عصبة الأمم قد يشمل بحث وضعنا فى مصر وهو أمر محرج جداً .

وبصفة عامة يمكن أن نقول إن تصريح ٢٨ من فبراير حقق هدفه المباشر بتجنيب بريطانيا موقفاً لا يطاق بدون خسائر .

والفوائد الإيجابية التى تحققت بالفعل تفوق بكثير مخاطر هذه السياسة .

ومهما كان الرأى حول سياستنا الماضية فإن التطورات المقبلة للاستقلال المصرى هى شاغلنا الرئيسى .

لا يمكن تجنب المخاطر إلا بإبرام اتفاقية تنص على أنه « حتى إذا لم تكن الأراضى المصرية مهددة فإن الحكومة المصرية تقدم فى أثناء فترات التوتر أو فى حالة الحرب التسهيلات والمساعدات التى تقدمها دولة حليفة لأخرى كما لو كانت الحليفتان مشتركتان فى الحرب » .

ولا يمكن أن توقع على مثل هذه الاتفاقية إلا حكومة مصرية قوية تتمتع بتأييد الرأى العام المصرى .

وعلى ذلك فمن مصلحة بريطانيا أن تعمل على تأمين وجود حكومة مصرية قوية تتمتع بدعم الرأى العام المصرى على أن تأخذ فى الاعتبار أننا إذا نجحنا فى ذلك فإننا سنقلل من مبرراتنا للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر . وخاصة

إصرارنا على الاحتفاظ بالقوات البريطانية فى أى مكان وليس بجوار قناة السويس فقط .

وإذا لم تحقق التربية السياسية تقدمًا متزايداً فإن الحكومات المصرية المقبلة – إذا كانت موالية لنا – ستكون ضعيفة جدًّا تعتمد ، بصورة أو بأخرى ، على تأييدنا العلنى . .

وهذه التركيبة ستكون غير مستقرة فى ذاتها وتعرضنا كثيراً للابتزاز السياسى .

والبديل الوحيد لذلك قيام حكومة معادية صراحة للحكومة البريطانية . . وهو الأمر الذى عانينا منه أخيراً – أى حكومة سعد زغلول – التى ستؤدى آجلا ، أو عاجلا إلى حدوث قطيعة علنية . .

وفى هذه الظروف لا يمكن التطلع إلى حل عاجل أو دائم للقضية المصرية .

وإذا أمكننا التعامل مع المشكلات المقبلة دون أن نفقد التطلع إلى الهدف المنشود فإن الأمر يمكن أن نأمل فى تحقيقه » .

وهذه المذكرة تبين أن بريطانيا تخشى الحرب – التى لم تقع إلا بعد ١٤ سنة – ولذلك تريد حكومة مصرية قوية توقع معاهدة . .

أما الحكومات الضعيفة الموالية فإنها ستبتز بريطانيا .

ومن هنا فإن بريطانيا مضطرة للخضوع للابتزاز السياسى حتى تقوم الحكومة القوية الموالية . .

* * *

ويسافر اللنبى ، ويتولى نيفيل هندرسون القيام بعمل المندوب السامى البريطانى فى مصر .

وكان على هندرسون أن ينفذ سياسة الحكومة البريطانية . . . أى يخضع للابتزاز أو يحاول إقامة حكومة قوية تعقد معاهدة . . . أو يحتفظ بالأمور على ما هى عليه من ١٤ من يونيو ١٩٢٥ ، يوم سافر اللنبى ، حتى وصول المندوب السامى الجديد واللورد جورج لويد فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ . .

وكان مستحيلا على هندرسون أن يحقق الآمال البعيدة لبريطانيا خلال ٤ شهور وأسبوع .

وكل ما يأمل الوصول إليه المحافظة على الأوضاع القائمة .

وتبين لهندرسون بعد ذلك أن المهات الثلاثة مستحيلة تماماً . .

* * *

ترك اللنبي وصية لهندرسون لينفذ بها سياسة إبقاء الأوضاع . . كما هي . .
كانت وصية اللنبي . .

« أن الملك فؤاد لن يضيع جهدًا في استغلال الموقف .

أن نفوذ السراي أصبح سائدًا في كل حالات التعيينات ، والتعيينات في مصر هي محك السلطة . فالألقاب والدرجات والأوسمة انهالت على أولئك الذين أعلنوا استعدادهم لأن يكونوا في حزب الاتحاد .

ومن الناحية الأخرى أصبح كون المرء من الأحرار الدستوريين عقبة أمام حصوله على المناصب والأوسمة بالضبط مثل الوفديين .

وحين يميل المؤشر السياسي للعلاقات مع بريطانيا العظمى إلى الاستقرار ، فإن مؤشر الوضع الداخلي ينحدر بشكل مؤكد وسريع ليصبح « عاصفاً » .

وأحذر العاصفة السياسية القادمة .

إنها ستهب بين الملك فؤاد ووزراء حزب الأحرار .

والملك سيحاول أن يستميل هؤلاء الوزراء أو يعصف بهم .

فتجنب العاصفة حتى يجيء اللورد جورج لويد المندوب السامي الجديد » .

وهي نفس الوصية التي قالها فيرنيس السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي لجرافتي سميث مساعده والذي سيقوم بعمله بصفة مؤقتة . .

قال فيرنيس لسميث :

« حاذر أن تتطور الأمور بحيث ينفض الائتلاف بين الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد .

إننا لا نريد أن يصل المندوب السامي الجديد ليجد الموقف قد شوه أو اضطرب بسبب مناورات الملك فؤاد » .

* * *

كان نيفيل هندرسون يومئذ في الثالثة والأربعين من عمره .

ولد عام الاحتلال البريطاني لمصر والتحق بوزارة الخارجية البريطانية وعمره ٢٣ سنة وتنقل بين سفارات بلاده في روسيا واليابان وإيطاليا وفرنسا وكان مستشاراً للسفارة البريطانية في تركيا خلال ٣ سنوات بدأت عام ١٩٢١ .

وكان يقضى إجازة فى لندن عام ٢٤ عندما قدم اللنبى إنذاره . فرأى تشمبرلين أنه لابد من وجود هندرسون فى القاهرة .

تعلم هندرسون فى تركيا أشياء قليلة عن مصر وفى القاهرة تعلم أشياء كثيرة . .

يقول جرافتى سميث فى مذكراته :

« إن هندرسون اعتقد أنه نجح فى أن يكتسب ثقة الملك فؤاد ، ولذلك أعطى أذناً صماء لتحذيرات اللورد اللنبى من أن هذا منزلق خطر » !

ويرى اللنبى أن هندرسون لديه رأس الثعلب فهو يستطيع أن يخفى رأسه فلا يرى مالا يريد .

ويقول سميث :

« إن هندرسون تتوفر فيه صفات ليست مطلوبة فى وزارة الخارجية . . فهو ذو خلق حاد وشديد العصبية .

وكان يطلب إلى سميث أن يغادر غرفته – أى غرفة هندرسون – مرة كل أسبوع حتى يكتب برقياته إلى لندن دون أن يطلع عليها أحد » .

ويقول سميث :

« كنت متألماً لطردى من مكتب المندوب السامى بالنيابة . . ولكن أحداً لا يستطيع أن يؤثر فى رئيسه وهو خارج الباب » .

ويصف فانسيتارت الوكيل الدائم لوزاره الخارجية البريطانية هندرسون فيقول إنه « ضعيف مغرور . ومصادر معلوماته غير دقيقة » .

* * *

ولكن هندرسون – وهذه صفاته – كان رجل بريطانيا فى مصر فى تلك الأيام . . وهو هندرسون – الذى يتخذ القرار النهائى فى شئون مصر بعد تصديق الحكومة البريطانية .

قال الكاتب الألمانى أميل لودفيج للملك فؤاد :

– إن الدكتاتوريين يخافون . . أما الملوك فيحبون .

فأسرع الملك فؤاد قائلا :

– لكم وددت أن أكون الدكتاتور !

وبعد لقاء لودفيج بالملك سأل الكاتب الأستاذ عباس محمود العقاد :

– من يغلب غداً على مسرح السياسة المصرية ؟

قال العقاد :

— المستقبل للحرية بعد عراك طويل .

قال لودفيج :

— أرجو أن يكون ذلك وما أظن لكم خيراً عند هندرسون . . أما الملك فؤاد فهو بحكم تربيته وماضيه لا يستريح إلى قيود الدستور .

* * *

ويبدأ هندرسون نشاطه بلقاء الملك .

« برقية رقم ٤٨٣ »

من نيفيل هندرسون

إلى مستر أوستين تشمبرلين .

فى ٢٦ يونيو ١٩٢٥

١ — انتقل مقر المندوب السامى إلى الإسكندرية يوم ٢٢ يونيو ، واستقبلنى الملك فؤاد فى قصر المنتزه فى اليوم التالى .

استغرقت مقابلتى مع جلالته حوالى ساعة وثلاثة أرباع ساعة .

٢ — بدأ جلالته الحديث بالإعراب عن الأمل فى أن يتمكن من زيارة لندن فى العام القادم .

. . لقد مضت الآن عشر سنوات منذ غادر مصر فى رحلته السابقة ، وعدم التغيير لمدة طويلة يحدث تأثيراً سيئًا على صحته .

والحالة فى بلاده ، وعدم استقرار الحكومات المتعددة ، حالا بينه وبين السفر إلى الخارج قلت له :

إن هناك ما يدعو للأمل فى أن مصر بعد ست سنوات من العواصف والاضطرابات — تدخل مرحلة من الهدوء والتطور الداخلى السلمى .

قال جلالته ، بعد لحظة تأمل :

— ذلك هو الواقع كما يأمل غير أن أية أزمة مفاجئة قد تقلب كل شىء . . وتمت عرقلة سعد ولكن لم يقض عليه حتى الآن . وقبل أن تتمكن البلاد من دخول مرحلة من الهدوء يجب قتل سعد أدبيًا ولتحقيق هذا الهدف هناك شىء أو أشياء مرغوب فيها .

أولا : يجب أن تكون اعترافات شفيق منصور أو القتلة الآخرين - للسردار - بمثابة توريط على نحو محدد - فى مؤتمرات الاغتيال - لكل من أحمد ماهر والنقراشى وفتح الله بركات بل ولسعد نفسه إذا أمكن ذلك وتوريط تنظيم الوفد بأسره .

ثانياً : قال الملك إن الانتخابات الجديدة لا ينبغى إجراؤها فى أكتوبر أو نوفمبر من هذا العام كما يرغب الأحرار الدستوريون .

ولكن يجب أن تؤجل حتى يناير أو فبراير القادمين على الأقل . فالشهور القليلة القادمة لن تكفى لتشويه سعد حتى لا يحصل إلا على أقلية تافهة فى مجلس النواب الجديد .

ويود الملك أن يرى حزب زغلول - الوفد - وقد انكمش للغاية إلى حوالى ١٢ ، ١٤ عضوًا ليصبح مثارًا للسخرية .

وبرغم أنه لا يتوقع على الإطلاق أغلبية جديدة لسعد فى الانتخابات القادمة فإنه يرى أن أقلية قوية لسعد فى مجلس النواب ستكون ضارة على نفس المستوى .

٣ - هذا التسلسل فى التفكير قاد جلالته إلى التنديد بحزب الأحرار الدستوريين . وسلم بذكاء زعمائه ، ولكن ليس لديه أى شىء آخر يقوله فى صالحهم .

وقال إنهم يشعرون بغيرة شديدة من نشاط الاتحاديين - حزب الاتحاد .

ومع ذلك فإنهم لم يفعلوا شيئًا ، لتنظيم البلاد ضد السعديين أو لتحويل السعديين عن معتقداتهم .

وبرغم أن كثيرين من الدستوريين أثرياء فإنهم لم يكتتبوا أو يتبرعوا للصندوق المالى للحزب . واكتفوا بالجلوس على مقاعدهم والثرثرة فى نادى محمد على بالقاهرة ، وحديثهم غالباً ضد جلالته شخصيًّا . •

ولم يتجشموا عناء الذهاب للأقاليم ليكافحوا فى سبيل قضيتهم ضد الوفد .

٤ - وانطلق جلالته يلطخ وجوه جميع رعاياه من الناحية العملية :

قال إن مكائدهم لا يمكن تصورها وهو صاحب تجربة طويلة . ومع ذلك كانت الدهشة تصيبه أحياناً عندما يرى التواءهم وتعقدهم . . وضرب مثلا أو

مثلين على ذلك .

وحتى أحسن المصريين يفتقر إلى جميع عناصر الطبيعة الخلقية . .

وكلما جاء واحد من رعاياه ليقابل جلالته فإن الغرض من ذلك لابد أن يكون – على الدوام – الحصول على شيء منه – سواء كان هذا الشيء وساماً أو مالاً أو منصباً .

إن جلالته أصبح خبيراً بشئون رعاياه العامة والخاصة حتى إنه يدرك بوجه عام ، فور دخولهم لمقابلته أى شيء من الأشياء الثلاثة ، « الوسام » أو « المال » أو المنصب » ، هو المطلوب . .

إن كلا منهم صفيق الوجه بمعنى الكلمة . .

إنهم يعربون عن ولائهم للعرش ، لأنهم يعتبرون الألفاظ فيها الكفاية وعلى الفور يطلبون ، مباشرة ، وفى الحال ، وفى مقابلتهم الأولى مع الملك ، شيئاً من الأشياء بدون أن ينتظروا ، أولا ، حتى يثبتوا صدق الولاء بالعمل . .

٥ – وانتقل جلالته من العموميات إلى الشخصيات ، وكان الشخصان اللذان اختصهما بانتقاداته بطبيعة الحال ، ثروت باشا وصدقى باشا .

أشار بوجه خاص إلى جحود ثروت الذى يعتبره من صنعه . ولكنه رد الجميل لجلالته بأعذار متواصلة .

وقال إن صدقى وثروت ليسا أصدقاء كما يتصور الناس .

كان صدقى يرغب أن يكون ذات يوم رئيساً للوزارة ولكن ثروت سد أمامه الطريق .

وكان من أهداف صدقى فى إلحاحه ليكون ثروت عضواً فى مجلس الشيوخ ، وهو ما تحقق أخيرًا على يد جلالته – أن يخرجه من مجلس النواب .

ولا شك أنهما فى الظاهر أصدقاء أما فى الحقيقة فإن ثروت يقف عقبة فى طريق طموح صدقى .

٦ – ووجه الملك هجومه على صدقى أيضاً لأنه لايزال مستقلا أو على الأصح لأنه يطلق على نفسه هذه الصفة .

وقال الملك إنه لا فائدة عنده من المحايدين . وإن كل شخص يجب أن يكون فى هذا الجانب أو ذاك . .

وقد صرح صدق بنفس آراء الأحرار . وأكد هذه الآراء ، ومع ذلك أصر على تسمية نفسه بالمستقل ليخدم أغراضه الخاصة المعقدة . .

٧ – ورأيت من الأفضل أن أقاطع الملك عند هذه النقطة .

من المؤكد أن لصدقى باشا أخطاء كثيرة وأنا شخصيًّا أنظر إليه بكثير من عدم الثقة ولكنه أقوى عضو فى مجلس الوزراء وأكثر الوزراء ذكاء .

وبرغم أنه انتهازى بارع ، بلا شك ، فإنه يعمل فى الوقت الحاضر – على الأقل – للصالح العام باليد الحازمة التى أظهرها – كوزير للداخلية – فى الأرياف . .

ذكرت الملك بأنه يبدو لى أن الأسباب التى دفعت جلالته إلى قبول صدقى – كوزير للداخلية منذ ستة أشهر – لا تزال قائمة .

وافق الملك على مضض ، على وجهة نظرى . وأنكر أنه يرغب فى التخلص منه الآن .

٨ – وتحدث جلالته بتقدير وامتنان عن زيور باشا . .

وقال إنه مصمم على الاحتفاظ به فى الوزارة حتى يجتمع البرلمان الجديد . .

ومع ذلك شكا الملك وإن كان بطريقة فكاهية . . من أن زيور لا يستطيع أن يحتفظ بسر ولا يستطيع أن يقول « لا » لأى شخص .

ونتيجة لذلك فهو يجعل من جلالته غطاء له يختفى وراءه بدلا من أن يقوم هو نفسه بتغطية الملك بجسمه الضخم .

وأبدى الملك ملاحظة أخرى قائلا :

– إن بدانة زيور جعلته غير قادر على العمل الشاق الحقيق .

وترتب على ذلك تركه مسئوليات كثيرة جدًّا لصدقى .

ويميل صدقى إلى استغلال هذا الوضع بطريقة أثارت غضب حتى زيور طيب القلب .

٩ – وتحدث الملك عن عدلى باشا حديثاً طيباً ، أنه مخلص وجنتلمان ، ولكنه ضعيف جدًّا وترتب على ذلك أنه تأثر بسهولة بثروت وصدقى . .

وأعرب جلالته عن احترامه البالغ ليحيى باشا إبراهيم .

وبدرجة أقل نوعا ما ، أبدى نفس الشعور تجاه توفيق نسيم باشا .

وانطلق الملك يذم بعنف محمد باشا محمود — وكيل حزب الأحرار — وقد وصفه الملك بأنه لعنة هذا الحزب .

وطبقاً لما قاله الملك فإن الحزب سيكون سعيداً بالتخلص من محمد محمود . ولكنه يرغب فى أن يراه يترك الحزب بمشيئته حتى ولو تركه لينضم لسعد . فهذا أفضل من أن يجعل منه شهيداً بطرده من الحزب .

١٠ — وتحدث الملك بصراحة عن نفسه وعن أيام شبابه ومثله العليا الشابة وعن الصدمة التى تلقتها هذه المثل عندما عاد إلى بلاده بعد سنوات طويلة من الإقامة فى إيطاليا ووجد مواطنيه على ما هم عليه .

وقال إنه مقتنع اقتناعاً عميقاً بأن خير مصر يتوقف على وجود علاقات طيبة مع بريطانيا العظمى . .

وأشار فى هذا السياق إلى التصريحات التى أدلى بها فى هذا الاتجاه لوزير الدولة لشئون المستعمرات فى شهر أبريل الماضى .

وقال الملك إنه سيبذل من جانبه أقصى ما يستطيع دواماً لتحسين هذه العلاقات وهو يعتقد — تحقيقاً لهذا الهدف — بأنه سيكون من المفيد تكوين جمعية لزيادة التفاهم الإنجليزى — المصرى على غرار المنظمة الأنجلو — فرنسية .

ويمكن القيام بأشياء طيبة كثيرة إذا قامت هيئة تضم أشخاصاً ذوى نفوذ ومعروفين فى إنجلترا يتحدثون ويكتبون لصالح مصر . .

١١ — قلت لجلالته إن الصعوبة التى تعترض تنفيذ هذه الفكرة تكمن فى مصر أكثر مما تكمن فى إنجلترا .

وبطبيعة الحال هناك متطرفون فى إنجلترا ولكن الحكومة وأغلبية الرأى العام هناك يرغبون بشغف فى الصداقة مع مصر ، وقد تحدثوا وكتبوا بصراحة تامة .

وقال لى مصريون كثيرون فى جلساتهم الخاصة إن مصر لا تستطيع البقاء دون مساندة وصداقة إنجلترا ، ولكن لم يجرؤ واحد منهم على الإعراب عن رأيه هذا علناً .

واعترف الملك أن ذلك صحيح . وقال إنه يأمل أن يرى بعد بضعة أشهر شيئاً مختلفاً . وإلى أن يتم سحق سعد تماماً فإن أية محاولة من جانب صحف حزب الاتحاد لكتابة شىء لصالح بريطانيا العظمى سيكون لها تأثير مضاد

وسيدعم مركز سعد . .

وقال جلالته إن مصر – كما لا شك أعرف – بلد المتناقضات وما كان مفيدًا في أوربا ، غالباً ، بلا فائدة أو أسوأ من ذلك هنا .

١٢ – لقد تحدث بلا توقف وبصورة تبدو ، إلى حد كبير ، صريحة .

واستشهد بروايته الخاصة عن الكثير مما حدث في أثناء السنوات الست الماضية بوجه عام ليثبت كيف أن رعاياه – دون استثناء تقريبًا – حقراء وغير جديرين بالثقة .

وبدا أنه يبذل جهدًا عظيمًا ليجعلني أدرك عمق المؤمرات التي تحيط به من كل جانب . وركز على نزاهة أغراضه واستقامته .

. . .ويبدو بوجه خاص أنه يرغب في إقناعي بعدم حكمة إجراء أي انتخابات في هذا العام ، وبالروح الدستورية لحزب الاتحاد » .

* * *

وبعد عشرة أيام – في ٥ يوليو – بعث هندرسون برسالة خاصة إلى موري مدير القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية . .

ولا يحتفظ موري بهذه الرسالة الخاصة بل يضعها في أرشيف الوزارة بين وثائقها ومستنداتها .

تقول رسالة هندرسون :

« إن الموقف الداخلي يمضي قدمًا .

ولن أدهش إذا طرأت أزمة في أي يوم .

وإذا حدث ذلك ، فسيكون في اتجاه تشكيل حكومة من حزب الاتحاد بشكل كامل .

ولا أعتقد أن وزيري الزراعة والأوقاف ، وهما من الأحرار الدستوريين (دوس ومحمد علي علوبة) سيتركان منصبيهما بالضرورة .

إن برنامج الحزبين متطابق تماماً من الناحية العملية .

ولن يضار ضمير أحد إذا انتقل من أحدهما للآخر .

ومن الناحية الأخرى ، فإن وزير الحقانية ، وهو رجل أمين رفيع المقام ، سيخرج بالتأكيد .

وستنحصر المشكلة العظمى فى صدق ، فهو يقول عن نفسه إنه مستقل بما يناسب أغراضه .

أما فى قرارة نفسه ، فإنه وطنى مثل سعد ، وإنى على ثقة من أنه لا يكن لنا ودًا حقيقيًّا ولدى انطباع بأنه إذا تمكن من سحق سعد تماماً ، فإنه سيرتدى مسوحه باعتباره منقذ بلاده من البريطانيين .

إنه شخص بلا أخلاق ، ويتصف بالخطورة . ولكنه أذكى رجل فى الحكومة إلى حد بعيد ووجوده ضرورى فيها من أجل «كبح جماح» سعد .

وأشعر أن الأمر سيكون كارثة إذا ترك الحكومة .

إنه الرجل القوى والعقل المدبر فيها ، وسأفعل ما بوسعى لأحول دون أن يرفع يديه منها .

إنى معجب به إلى حد كبير من الناحية الشخصية ، كما إنى معجب جدًّا بذكائه وإن كنت لا أثق فيه بسبب بواعثه الخفية » .

* * *

وفى اليوم التالى ٦ يوليو يلتقى مورتون هاول القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فى القاهرة بالملك فؤاد ثم يبعث إلى وزير الخارجية الأمريكى فى واشنطن بالبرقية التالية :

« فهمت من صاحب الجلالة الملك أن الأمور فى الوزارة ليست مرضية ، وأن فريقاً بدرجة ، وأخرى ، يغار من الآخر وأن هذه القلاقل الحلية تثير قلقه .

ولكنه قال إنه على استعداد للاستمرار ليظهر للعالم أن مصر تتقدم فى كل هذه الأمور الحيوية ، وأنها ستشهد الرخاء ، ويعيش أهلها فى سعادة ووعى .

وينتهز الملك الفرصة للتأثير فى الدبلوماسى الأمريكى واجتذابه لصفه » .

وينجح الملك فى ذلك فإن برقية مورتون هاول قالت بعد ذلك :

« مضى الملك يشرح الأدوات التى ستستخدم لتحقيق ذلك ومنها مدارس أفضل فى مجالات الصناعة والآداب ، وتحسين وتوسيع مجال السكك الحديدية ، وتعميق وتوسيع ميناء الإسكندرية وإصلاح الأراضى البور وتحسين نظام الرى .

إن صاحب الجلالة يعطى أدلة موضوعيًّا وشخصيًّا على نواياه الحسنة ، فهو

يتميز بفلسفة الأمور ، وبرغم المعوقات التى وقفت أمامه فإنه يحتفظ بتوازن جيد ومتفائل » .

* * *

ورط الملك الأحرار الدستوريين .

عطل البرلمان فوافق الأحرار .

وأصدرت الحكومة قانوناً يحرم الموظفين من الاشتغال بالسياسة . . . بموافقة الوزراء الدستوريين .

وفى يوم ٩ يوليو — صدر مرسوم بتعديل قانون العقوبات للتشديد على الصحف ، وإفساح المجال لإغلاقها .

وافترض المرسوم سوء نية الكاتب والناشر وعليه إثبات العكس .

ونص التعديل أيضاً على معاقبة الصحفى على ما ينقله من الأخبار التى تجىء من خارج مصر ، وعلى نشر الإشاعات متى رأت السلطات العامة أن فى نشرها تكدير للسلم العام سواء بإفساد رأى الناس فى أعمال السلطات العامة أو بأية وسيلة أخرى .

ويترتب على الحكم بالإدانة تعطيل الجريدة . ويخول هذا النص الحكومة سلطة تعطيل الصحف لأتفه الأسباب .

ولم تجد صحيفة الأحرار الدستوريين « السياسة » ما تدافع به عن هذا التعديل إلا أنه أخف بكثير مما كان مقترحًا .

وبعد ٢٤ ساعة من صدور قانون الصحافة يسافر زيور إلى أوربا فى إجازة صيف .

وحددت مدة الإجازة — مقدماً — بـ ٤ شهور . . وهى إجازة طويلة . . . طويلة .

وفى اللحظة الأخيرة يقرر زيور أن تكون لندن ضمن العواصم التى يزورها . .

ويبرز سؤال هام :

— هل ستفاوض بريطانيا مع زيور وتعقد معاهدة فى غياب البرلمان وعزلة سعد ؟

ويكتب مورتون هاول إلى واشنطن :

« أدى رحيل رئيس الوزراء — فى إجازة يستحقها — إلى إثارة بعض التكهنات حول إدخال بريطانيا فى برنامج الزيارة .

وعلى نقيض التكهنات التى انطلقت عند سفر سعد زغلول لإنجلترا منذ عام فقد اقتصرت التكهنات الآن ، حول مدى ما ستتنازل عنه مصر . أكثر من

التكهن حول مدى ما سيتم الحصول عليه من إنجلترا .

لقد نشرت إحدى الصحف البريطانية أن زيور باشا سيبحث مع سير جورج لويد – المندوب السامي الجديد – البيان الهام المتوقع أن تصدره دار المندوب السامي فى الخريف القادم حول سياسة مصر الداخلية وعلاقة الملك فؤاد بالدستور . والنصيحة الخاصة بتأجيل الانتخابات المصرية للصيف القادم .

وهذه السياسة لا ترفض تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ إلا أنها تبطل مفعوله فيما يتعلق بحرية العمل المصرى حتى فى المسائل السياسية الداخلية .

إن التجربة التى وقعت فيها دار المندوب السامى بالسماح للمهيج الوطنى العظيم الذى نُفى مرتين والمدافع عن الاستقلال الكامل – زغلول باشا – بتشكيل حكومة برلمانية أمر أصبح واضحاً أنه لن يسمح بتكراره فى الوقت الحاضر .

إن حل البرلمان فى الربيع الماضى بالرغم من جميع أنواع التلاعب لوزارة زيور صدقى – كان متفقاً مع رغبة غير رسمية لدار المندوب السامى وكذلك بموافقة الملك الكاملة الذى يملك طموحات خاصة وشخصية بأن يكون حاكماً مطلقاً أكثر مما هو مسموح له فى الدستور الحالى .

* * *

تولى منصب رئيس الوزارة بالنيابة ووزير الخارجية بالنيابة أيضاً يحيى باشا إبراهيم وزير المالية ورئيس حزب الاتحاد . . . حزب الملك .

ولد يحيى إبراهيم عام ١٨٦٢ . . . وكان عمره ٦٣ عاماً سنة ١٩٢٥ .

عين كاتباً فى وزارة العدل بعد أن درس الحقوق . .

واختير مساعد مدرس فى مدرسة الحقوق وعمره ٢٠ سنة .

وبعد عامين رقى مدرساً . . . ثم اختير نائباً للعميد . .

وبقى فى هذه الوظيفة حتى ١٨٨٦ عندما عين قاضياً فى محكمة الإسكندرية الوطنية وتنقل فى وظائف القضاء فى الزقازيق ورقى بسرعة إلى رئيس محكمة الزقازيق .

وفى سنة ١٩٠٧ اختير رئيساً لمحكمة الاستئناف الوطنية فى القاهرة . . وظل يشغل هذا المنصب القضائى الكبير ١٢ سنة . . . أى حتى نوفمبر عام ١٩١٩ فأصبح وزيراً للمعارف فى وزارة يوسف وهبة باشا . . الإدراية . . لمدة ٦ شهور :

وبقى بعيدًا عن المناصب الوزارية حتى اختير وزيرًا للمعارف مرة أخرى – لمدة شهرين –

فى وزارة محمد توفيق نسيم باشا ابتداء من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ .

وظل شهراً واحداً خارج دائرة الضوء السياسى حتى اختاره الملك فؤاد رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية أيضاً فى ١٥ مارس ١٩٢٣ . وقد أطلق على هذه الوزارة اسم « وزارة القوانين » لكثرة ما أصدرته من قوانين .

وبعد ٧ شهور من رئاسة يحيى إبراهيم للوزارة منح وساماً بريطانيًّا .

. . عاشت هذه الوزارة ١٠ شهور . وفى عهدها ألغيت الأحكام العرفية البريطانية وصدر أول دستور مصرى وأجريت أول انتخابات فى مصر .

ويضرب المثل فى تاريخ مصر السياسى كله بنزاهة هذه الانتخابات فقد سقط رئيس الوزارة يحيى إبراهيم أمام منافسه أحمد مرعى والد المهندس سيد مرعى مرشح حزب الوفد .

وفى هذه الانتخابات اكتسح الوفد كل الأحزاب الأخرى وفاز أيضاً على المستقلين فاستقال يحيى إبراهيم . .

وقد اختاره أحمد زيور وزيرًا للمالية عندما عدل وزارته فى ١٥ مارس ١٩٢٥ .

وكان يحيى إبراهيم رئيسًا للوزارة سنة ٢٣ فاختار زيور للمواصلات .

ولكن الوضع تغير عام ٢٥ فأصبح زيور رئيساً للوزارة فى حين كان يحيى إبراهيم وزيراً للمالية . فى ذلك الزمان لم تكن هذه التقلبات غريبة أو غير عادية فإن زيور ويحيى إبراهيم وعشرات غيرهم لم يكونوا ينتمون إلى أحزاب سياسية . ولا يوجد رأى عام يساندهم أو ناخبون يؤيدونهم . . بل كانوا جميعاً من رجال الملك يعينهم فى أى منصب يختاره لهم سواء رئاسة الوزارة أو كرسى الوزارة فيوافقون ويقبلون . . وعلى حد التعبير الذى أطلقه طه حسين على أحدهم فى ذلك الزمان ... « جعلوه وزيرًا . . فانجعل » .

وتقول الوثائق البريطانية عن يحيى إبراهيم أنه « فى رئاسة الوزارة . . كان حريصًا على أن ينفذ ما يؤمر به مادام يضمن التأييد . . ثم سقط تحت نفوذ حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة وحسن أنيس باشا وكيل وزارة الخارجية وبذلك أصبح يحيى إبراهيم أداة من أدوات الملك .

وتقول الوثائق أيضاً إن يحيى إبراهيم ضعيف أخلاقيًّا . . يلجأ للأكاذيب والوعود التى لا يعنيها . . تحركه زوجته بإصبعها وهى ترغمه على المحسوبية السائدة والمفضوحة .

وبرغم أنه — كما تقول الوثائق — كان قاضيًا ممتازاً ووزيراً ممتازاً للمعارف — إلا أنه أصبح بعد ذلك يتمتع باحترام قليل ، نتيجة تصرفات النساء من أفراد أسرته ، فقد انتحرت ابنته

نتيجة علاقتها بإسماعيل صدقى باشا . ولذلك فإن يحيى إبراهيم لا يتحمل إسماعيل صدقى والاثنان يتبادلان الكراهية . .

وكان يحيى إبراهيم وزيرًا للمالية . . وكان صدقى زميلا له فى الوزارة ووزيرًا للداخلية . وعندما سافر أحمد زيور باشا إلى أوربا فى ١٠ يوليو تولى رئاسة الوزارة بالنيابة يحيى باشا إبراهيم .

ورأى إسماعيل صدقى ألا يعمل تحت رئاسة يحيى إبراهيم فسافر إلى أوربا ليقضى إجازة الصيف بعيدا عن مصر . وعن يحيى إبراهيم !

* * *

وبهذه الطريقة تصبح كل أمور مصر فى يد أشخاص مؤقتين . . أو كما يقال فى اللغة العامية المصرية « ظهورات » ومعناها أنهم غير ثابتين فى مناصبهم أى أنهم مثل العمال المؤقتين .

نيفيل هندرسون هو المندوب السامى بالنيابة .

ومنصب رئيس الديوان الملكى شاغر ويتولى العمل حسن باشا نشأت وكيل الديوان ورئيسه بالنيابة . .

وزيور باشا رئيس الوزارة غائب . . ويحيى إبراهيم هو رئيس الوزراء بالنيابة .

ولا يوجد برلمان بعد أن حل الملك مجلس النواب . .

ولقد حرص هندرسون على أن يبتعد بقدر الإمكان عن الصراعات الداخلية . .

وترك المصريون يوجهون كل اهتمامهم إلى الأمور الحزبية والخلافات الحزبية .

وكانت هذه هى الخطة المثلى ضماناً لعدم التركيز على العلاقات المصرية والبريطانية والجلاء عن مصر . . وحتى يتقلص العداء لبريطانيا العظمى .

. . .وعلى أية حال فنى يد الفرسان الثلاثة هندرسون ونشأت ويحيى إبراهيم تركزت كل شئون الحياة السياسية المصرية . . بل تغيرت واضطربت كل الأوضاع بصورة لم تخطر على البال لأحد . . إلا لفخامة الفيلد مارشال اللورد اللنبى . فقد أثبت الماريشال أنه رجل صادق البصيرة !

No. 4.—ARCHIVES.

EGYPT AND SUDAN. [July 7, 1925.]

CONFIDENTIAL. SECTION 1.

[J 1898/29/16] No. 1.

WB

Mr. Henderson to Mr. Austen Chamberlain.—(Received July 7.)

(No. 463.)

Sir, *Ramleh, June 26, 1925.*

I HAVE the honour to inform you that the Residency having moved down to Alexandria on the 22nd instant, I was received by King Fuad at Muntaza Palace on the following day. My audience with His Majesty lasted about one and three-quarter hours.

2. His Majesty began be expressing the hope that he will be able to visit London next year. It was now ten years since he had left Egypt, and the prolonged lack of change was telling upon his health. The state of his country and the instability of his various Governments had hitherto prevented him from going abroad. On my observing that there was some reason to hope that Egypt, after six years of storm and agitation, was at last entering upon an epoch of tranquillity and peaceful internal development, His Majesty, after a moment's reflection, said that this was, he hoped, the case, but that a sudden crisis might again upset everything. Saad was skotched but he was not yet killed. Before the country could enter upon a period of calm Saad must be killed—morally. To achieve this, one or both of two things were desirable. Firstly, that the confessions of Shafik Mansur or of the other murderers should be such as definitely to implicate in the murder plots Ahmed Maher, Nekrashi, Fathallah Barakat, and, if possible, Saad himself; in fact, the entire Wafd organisation; and, secondly, that the new elections should not, as, he said, was desired by the Constitutional Liberals, take place in October or November of this year, but be postponed at least till January or February of next. The coming few months would not suffice so to discredit Saad as to leave him with but an insignificant minority in the new Chamber. He would like to see a Zaghlulist party so reduced, say, to twelve or fifteen members, as to be rendered ridiculous. Though he did not in the least anticipate another Saad majority at the next election, a strong minority in the Chamber would be almost equally harmful.

3. This train of thought led His Majesty to inveigh against the Liberal Constitutional party. He admitted the intelligence of the leaders, but had nothing else to say in their favour. They were, he stated, violently jealous of the activities of the Ittehadists, or Unionists, yet they would do nothing themselves to organise the country against, or to convert, the Saadists. Though many of them were rich they subscribed to no party funds. They merely sat and talked in the Mahomet Aly Club in Cairo, often against His Majesty himself, but would not take the trouble to go into the provinces in order to fight their own cause against the Wafd.

4. His Majesty then proceeded to blacken the faces of practically all his subjects. Their intrigues were, he said, inconceivable. He had much experience, but even he was astonished sometimes at their tortuousness and complexity. He quoted one or two illustrations of this. Even the best of Egyptians lacked all moral character. Whenever one of his subjects came to see His Majesty it was always in order to get something out of him; either a decoration or money or a post, if not for himself, then for one of his relations. He was so well-acquainted with their affairs, public and private, that he generally knew, as soon as they applied for audiences, which of the three was wanted. They were quite shameless. They would express their devotion to the throne, and, considering words to be enough, would immediately at their first audience ask for something without waiting first to prove their professions of loyalty by acts.

5. From generalities, His Majesty went on to personalities, the special objects of his criticisms being, of course, Sarwat and Sidky Pashas. He particularly referred to the ingratitude of Sarwat, who was a creation of his own, but who repaid him with constant disloyalty. Nor, were, he said, Sidky and Sarwat such friends as people imagined. Sidky wished to be one day Prime Minister, but Sarwat blocked his path. One of Sidky's objects in pressing for Sarwat to be Senator (which he was recently made by His Majesty) was to get him out of the Chamber of Deputies. Superficially, doubtless, they were friends, but in reality Sarwat was an obstacle in the way of Sidky's ambitions.

6. The King also attacked Sidky for remaining, or rather for calling himself, an independent. He had, he said, no use for neutrals. Everyone should be on one side

or the other. Sidky voted with and expressed the same views as the Liberals, yet he persisted in calling himself an independent in order to serve his own complicated ends.

7. I thought it desirable here to interrupt His Majesty. Sidky Pasha has certainly many faults and, personally, I regard him with much distrust. But he is the strongest and most intelligent member of the Cabinet, and though he is doubtless a consummate time-server, he is, at least for the moment, working in the general public interest by the firm hand which he has shown, as Minister of the Interior, in the provinces. I therefore reminded the King that it seemed to me that the reasons which had induced His Majesty to accept him as Minister of the Interior six months ago still existed. The King somewhat reluctantly appeared to agree and denied that he wished for the time being to get rid of him.

8. His Majesty spoke very highly and gratefully of Ziwar Pasha, whom, he said, that he was determined to keep in office until the new Parliament met. He complained, however, though good-humouredly, that Ziwar could neither keep a secret nor say "No" to anyone, and was consequently always shielding himself behind His Majesty, instead of shielding His Majesty by his own large person. He also observed that Ziwar's bulk rendered him incapable of real hard work, and that consequently he left too much responsibility to Sidky. The latter was apt to take advantage of this in a manner which often aroused the resentment of even the good-natured Ziwar.

9. Of Adly Pasha the King also spoke well. He was loyal and a gentleman, but was very weak, and in consequence easily influenced by Sarwat and Sidky. For Yahia Pasha Ibrahim His Majesty expressed the highest regard; and in a somewhat lesser degree for Tewfik Nessim Pasha. He was violently abusive of Mohammed Pasha Mahmud, whom he described as the curse of the Liberal party, of which he is the vice-president. According to the King the party itself would be glad to get rid of him, but wished to see him leave of his own accord, even though it were to join Saad, rather than make a martyr of him by driving him out of the party.

10. The King spoke also freely of himself, of his early days and youthful ideals, and of the shock which they received when he returned to his own country after many years residence in Italy and found his countrymen to be what they are. He was, he said, profoundly convinced that Egypt's welfare depended on good relations with Great Britain. He referred in this connection to the declarations which he made in this sense to the Secretary of State for the Colonies last April. He would, for his part, always do his utmost to improve those relations. With this end in view he thought that it would be useful to create a society for the promotion of Anglo-Egyptian sympathy on the lines of the Anglo-French organisation.

Much good could be done if there were a body of influential and well-known men in England speaking and writing in favour of Egypt.

11. I told His Majesty that the difficulty lay rather in Egypt than in England. There were, of course, extremists in England, but the Government and the mass of opinion there earnestly desired friendship with Egypt, and said and wrote so openly. Many Egyptians had told me privately that Egypt could not exist without England's support and amity, but no one dared express such an opinion in public. The King recognised that this was a fact, but said that he hoped that in a few months I would see a difference. Until Saad was completely crushed any attempt on the part of, say, the Ittehadist papers to write anything in favour of Great Britain would have the opposite effect to what was intended and strengthen Saad's position. Egypt was, His Majesty said, as I doubtless knew, the land of paradox, and what was useful in Europe was often worse than useless here.

12. I have given a somewhat inadequate summary of His Majesty's conversation with me. He spoke incessantly and with much appearance of frankness. He quoted his own version of much that had happened during the past six years generally in order to prove how worthless and untrustworthy were his own subjects, almost without exception. He seemed at pains to make me realise the depth of intrigue with which he was surrounded and laid stress on his own honesty of purpose and straightforwardness. In particular, he appears to wish to impress upon me the unwisdom of holding any elections this year and the constitutionalist spirit of the Ittehadist party.

I have, &c.
NEVILE HENDERSON.
Acting High Commissioner.

الكتاب

ظلت الخلافة فى تركيا خمسة قرون .

واستطاع الخلفاء من آل عثمان أن يجعلوا الدولة العثمانية أقوى دول أوربا . . ووصلت جيوشهم إلى الإمبراطورية النمسوية ووقفت عند عاصمتها .

وجاءت الثورة الصناعية لتجعل من دول أوربا قوة ضخمة . .

وتخلفت تركيا . . وقامت ثورة ضد الخليفة السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ ، وعزل الخليفة فى السنة التالية . . وولى بدلا منه محمد رشاد الذى لقب باسم « السلطان محمد الخامس » .

وكان الحكم فى يد ضباط الجيش أعضاء جماعة « الاتحاد والترقى » أما الخليفة فأصبح رمزا لا يحكم ولكن يتمتع بسلطة دينية وروحية .

وتلاه السلطان محمد السادس .

وخلال الحرب العالمية الأولى كان محمد السادس خليفة للمسلمين فاستماله الحلفاء وأخذ — بضغط منهم — يناوئ الحركة الوطنية التركية ويعادى مصطفى كمال . .

وتمادى الخليفة فى عدائه لضباط الثورة فأعلن أن مصطفى كمال « مارق »

وانتصر مصطفى كمال على اليونانيين بعد الحرب العالمية الثانية فأعلن أن بلاده جمهورية . . وألغى السلطنة ، وأسقط محمد السادس عن العرش .

ومع ذلك سمح مصطفى كمال ببقاء الخلافة . . ووضع نظاما جديدا لانتخاب الخليفة عن طريق المجلس الوطنى الكبير.

وأصر على أن يبقى الخليفة رمزا دينيًّا فحسب . . واختار الأمير عبد المجيد ولى العهد خليفة باسم « عبد المجيد الثانى » . . وكان مؤيدا لحركة مصطفى كمال .

وكانت هذه هى الخطوة الأولى التى اتخذها مصطفى كمال لإلغاء الخلافة .

ووجهة نظر مصطفى كمال فى ذلك ، أن مقام الخليفة داخل تركيا يجعل البلاد ذات رأسين فى سياستها ، ولا يوجد مبرر لبقاء السلطان بجانبه . . أى بجانب مصطفى كمال . وهو يرى أن تركيا يجب أن تصبح جمهورية ودولة علمانية أيضا . . ويريد أن تتحول البلاد من إمبراطورية مفككة إلى دولة مستقلة محدودة .

وفى ٣ مارس ١٩٢٤ قرر مصطفى كمال إلغاء الخلافة التى عاشت أربعة قرون فى تركيا وخلع أتاتورك السلطان عبد المجيد ونزع الجنسية عنه وعن أفراد أسرته من الجنسين وتصفية ممتلكاتهم جميعا . . وأخرج الخليفة وأهله من تركيا .

وألغى الغازى أتاتورك الحروف العربية وأبدلها بالحروف اللاتينية ، وخلع الطربوش وأمر بلبس القبعة ليقطع صلة تركيا بالشرق .

* * *

خلا العالم الإسلامى للمرة الأولى منذ وفاة النبى عليه الصلاة والسلام ممن يحمل لقب خليفة ولم تكن الخلافة ملكا لتركيا وحدها . . بل للعالم الإسلامى كله .

وكان للقرار صدى أليم فى العالم الإسلامى . . فالخلافة تجمع المسلمين وهى القيادة — الروحية لهم .

قال الشاعر أحمد شوقى فى قصيدة له يصف حزن المسلمين فى كل مكان :

الهند والهة ومصر حزينة　　تبكى عليك بمدمع سحاح

والشام تسأل والعراق وفارس　　أمحا من الأرض الخلافة ماح ؟

قال فتحى رضوان :

« فزع المسلمون لانهيار الخلافة برغم أنها لم تكن إلا شبحا . كما أن خلافة بنى عثمان تركت بلاد المسلمين خرابا وطاردت لغة القرآن وحجبت النور عن الأزهر وأقامت حكم الظلم ، ولم يقم المسلمون بعمل ذى قيمة .

كان المسلمون محكومين مبعثرين لم يبق إلا أن يؤنسهم اسم الخلافة وذكرياتها وأن تكون لهم دولة مستقلة » .

وتطلع المسلمون لتجديد الخلافة . . إما لأنها قيادة المسلمين ضد أعدائهم أو لأنها تمثل معنًى ماضيا مجيدا عزيزا أو لأن الدين أمر بها .

وكان أول من تطلع إلى الخلافة الملك حسين بن على ملك الحجاز ووالد الأمير عبد الله أمير شرق الأردن .

وقد أعلن نفسه خليفة دون أن يتشاور مع المسلمين ثم رفض كثيرون . . كثيرون . . الاعتراف به .

* * *

وتطلعت مصر — أيضا — إلى الخلافة لأنها كانت مقرًّا لها حتى جاء السلطان سليم الأول العثمانى فنقلها إلى تركيا ، ومن هنا فلابد من إعادة التاريخ إلى مجراه الطبيعى بإعادة الخلافة مرة ثانية إلى مصر .

وهناك أسباب كثيرة للموقف الشعبى المصرى . .

فى مصر استقرت زعامة الإسلام والشرق وبها الأزهر الشريف . . وهى الشقيقة الكبرى للدولة العربية والإسلامية .

وعلى المستوى الرسمى بدأ اتخاذ الإجراءات لإقامة الخلافة فى مصر . . وأشرف على ذلك أحد أفراد الأسرة المالكة وهو الأمير عمر طوسون .

أوحى الأمير إلى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء أن يجمع — عنده — العلماء لمناقشة الفكرة .

قال بعض الحاضرين :

— لِمَ لا تكون الخلافة للملك فؤاد الأول . . وما علينا إلا أن نجمع رجال الدين المصريين فيبايعونه .

رد آخرون بأن الخلافة لا تعنى مصر وحدها بل تهم المسلمين جميعا ولابد من إجماع المسلمين للتشاور واتخاذ القرار .

واتفق على عقد مؤتمر إسلامى عام فى القاهرة يحضره ممثلون عن كل الدول الإسلامية لبحث مسألة الخلافة والوصول إلى قرار إسلامى عام .

بعد ١٢ يوما من قرار مصطفى كمال بإلغاء الخلافة كتب راعى الحركة الأمير عمر طوسون

يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ إلى سعد زغلول باشا – وكان رئيسا للوزارة – يسأله رأى حكومة مصر فى مؤتمر إسلامى لبحث شئون الخلافة .

رد سعد زغلول – بعد ٣ أيام – قائلا :

« عرضت خطابكم على جلالة الملك لاختصاص مسألة الخلافة بشخصه الكريم وسأبلغ سموكم ما أتلقاه من جلالته بهذا الشأن » .

• • •

وكان رأى سعد زغلول . . أن محاولة إقامة الخلافة فى مصر خيالية وأنها محفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها وأن الجرى وراء الأغراض الخيالية يقضى على السياسة العملية .

ويلتقى سعد بالملك فؤاد ويعرض عليه الأمر فيرد الملك قائلا :

–كيف أقوم بالواجب نحو جميع المسلمين مع أن حملى ثقيل بالنسبة لمصر وحدها .

ولكن حاشية الملك تقنعه بتغيير موقفه . . أو ربما أعاد الملك التفكير فرأى أن يسعى للمنصب حتى لا يذهب إلى ملك أو أمير آخر ولأن الخلافة تدعم سلطانه داخل مصر وخارجها .

ويجمع حسن نشأت باشا العلماء الموالين للملك وينشر بينهم الفكرة ويدعوهم لتأييده ويتنقل وكيل الديوان بين مدن مصر الكبرى الإسكندرية وطنطا وغيرها يكون لجان الخلافة ويدعو لتأييد حق ملك مصر فى هذا المنصب المرموق الذى يتطلع إليه عدد من ملوك وأمراء المسلمين .

• • •

ويتفق العلماء على أن يعقد المؤتمر الإسلامى بعد عام أى فى مارس عام ١٩٢٥ حتى يمكن التمهيد للفكرة وتحقيق نجاحها . .

ويؤجل الاجتماع لضمان الإجماع . .

ويختار العلماء مصر مقرا للمؤتمر الدائم للخلافة ويشكلون ما يسمى بـ « المؤتمر الإسلامى العام للخلافة » يصدر مجلة الخلافة الإسلامية وتسند إدارة تحريرها إلى محمد فراج المنياوى .

ويعلن المؤتمر أن هدفه مبايعة ملك أو أمير بخلافة المسلمين .

ولكن الحقيقة هى أن هدف المؤتمر مبايعة الملك فؤاد بالذات بهذه الخلافة ، ويشكل المؤتمر لجانا فى مدن مصر وقراها . . تجمع التفويضات والتوكيلات من المسلمين لإعلان خليفة

المسلمين ، وتستقبل القاهرة وفودا من مختلف الدولة الإسلامية للاتفاق على خطة إعلان الخليفة .

وتتلقى القاهرة توكيلات من المسلمين فى كل مكان . . حتى الهند وأندونسيا وتلح مجلة « المنار الإسلامية » فى ضرورة انتخاب خليفة للمسلمين .

قالت « المنار » :

« المسلمون آثمون حتى يبايعوا خليفة . والجماعة التى أمرنا باتباعها لا تسمى جماعة المسلمين إلا إذا كان لها إمام بايعته باختيارها » .

* * *

ويتلقى الملك فؤاد رسالة من الأمير على ليتوسط لإنهاء الحرب بينه وبين الملك عبد العزيز آل سعود ويوفد الشيخ مصطفى المراغى على رأس وفد إلى السعودية لمعاينة الأماكن المقدسة التى هدمت أو أصيبت فى القتال والبحث والتوسط بينهما . . إن أمكن . .

ويجد الملك فؤاد فى هذه الرسالة فرصة يثبت بها صلاحيته لمنصب الخلافة . ولكن الملك يبعث بيحيى إبراهيم رئيس الوزارة بالنيابة إلى نيفيل هندرسون المندوب السامى بالنيابة . . . يسأله : هل يتوسط أم لا ؟

وهندرسون لا يجد حلا فيرسل – بصفة شخصية – إلى مورى رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية .

> « تملكتنى الحيرة – إلى حد ما – بشأن الموقف الذى يتعين اتخاذه فيما يتعلق بنداء الملك على إلى الملك فؤاد ليتوسط فى حربه مع ابن سعود .
>
> إن فؤاد – من الناحية النظرية على أية حال – حاكم مسلم مستقل . وبهذه الصفة ، فإنه مناسب بوجه خاص ليقوم بالتحكيم فى حرب بين أشراف المسلمين . ولذلك كان من الصعوبة بمكان إثناؤه عن رغبته الملحة فى القيام بالوساطة .
>
> وبالمناسبة فإن فؤادا يقدر بطبيعة الحال أن التدخل الناجح من جانبه سيدعم مركزه فى العالم الإسلامى .
>
> إن أفكار يحيى إبراهيم كانت مثيرة للاهتمام ، حيث لم يكن لدى شك فى أن الملك فؤاد يرغب فى الخلافة ، ويتخيل المكانة التى سيحظى بها ، إذا أقر السلام فى شبه الجزيرة العربية لأنه سيساعده على تحقيق مآربه .

وأعتقد أنه لن يكون ممكنا – إذا حدث التدخل – حينما يحدث – أن نربط « فؤاد » بالحكومة البريطانية فى هذا التدخل ، وأتصور أنه إذا حاول فؤاد التدخل الآن ، فإن ابن سعود قد يصده » .

* * *

ويصل إلى القاهرة الدكتور الأنصارى عضو لجنة الخلافة الهندية ، ويقيم مع عبد الحميد سعيد العضو البارز فى الحزب الوطنى ، ويلق الأنصارى ترحيبا كبيرا من علماء لجنة الخلافة الأزهرية خلال إقامته .

ويعرب فى حديث « للأهرام » عن تعاطفه الأخوى للمعاناة التى تتعرض لها مصر وعن أسفه لعجزهم عن تقديم مساعدة عملية لها ، ويقترح تنظيم عدة مؤتمرات للخلافة فى البلاد الإسلامية المختلفة لانتخاب خليفة يحكم فى ظل دستور للخلافة تقره جميع الدول الإسلامية الكبرى بهدف تجنب كافة المخاطر لوجود تأثيرات داخلية .

واعترف فى حديث لصحيفة « السياسة » بصعوبة الجمع بين السلطة الروحية والزمنية للخليفة فى الظروف الحالية ، وأكد ضرورة أن تقوم الخلافة على أسس ديمقراطية وأن تبحث مؤتمرات الخلافة المقترحة كافة المسائل المتعلقة بالمصالح الاجتماعية والسياسية التى تؤثر فى الإسلام .

وقال إن قسما كبيرا من الرأى العام الهندى يعارض عقد مؤتمر للخلافة فى القاهرة لأسباب معينة إلا أنه – هو نفسه – لا يشارك وجهة النظر هذه .

وقد اجتمع مع الشيخ أبو العزايم وتباحث معه فى أثناء وجوده فى القاهرة .

وعقب مغادرة الدكتور الأنصارى بفترة قصيرة نشرت « وادى النيل » – الوفدية سلسلة من المقالات الثارية حول موضوع « حرروا أنفسكم أولا ثم اختاروا الخليفة » .

ودعا الكاتب الذى وقع المقال باسم سعدى – أى وفدى – إلى قيام عصبة للشعوب الإسلامية . . على غرار عصبة الأمم .

وقال إن الإسلام بحاجة إلى الحرية أكثر من حاجته للخليفة – فالمسلمون الذين يرزحون تحت الحكم الأجنبى عليهم أن يتذكروا العبودية التى يعيشونها هم وإخوانهم المسلمون ، فالحرية أولا ويجب ألا يكون هناك خليفة للعبيد .

* * *

ووسط هذا الضجيج كله حول الخلافة ، وتطلع الملك فؤاد إليها ، ومساندة علماء الأزهر

له يظهر كتاب اسمه « الإسلام وأصول الحكم » من تأليف الشيخ على عبد الرازق يهاجم الخلافة لأنها ليست أصلا من أصول الحكم فى الإسلام . بل طرأت عليه فى عصور متأخرة ويقول الكتاب إن الخلافة ، كما إن القرآن والسنة لم يتعرضا لموضوعها . . وهى ليست حكما من أحكام الدين الإسلامى . . وإن اتفاق المسلمين لم ينعقد قط على خليفة .

ولا يقتصر هجوم الكتاب على الخلافة ونظامها والخلفاء بل إنه يهاجم الملكية والملوك وهذه فقرات حرفية من الكتاب :

• الدين الإسلامى برىء من تلك الخلافة التى يتعارفها المسلمون . وبرىء من كل ماهيئوا حولها من رغبة ورهبة ومن عز وقوة .

• والخلافة ليست فى شىء من الخطط الدينية ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ، فهو لم يعرفها ولم ينكرها . ولا أمر بها . ولا نهى عنها . وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم والقواعد السياسية .

• ولا شىء فى الدين يمنع المسلمين أن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا له واستكانوا إليه . وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية ، وأمتن مادلت عليه تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم .

• إذا كان فى هذه الحياة الدنيا شىء يدفع المرء إلى الاستبداد والظلم ، ويسهل عليه العدوان والبغى فذلك هو مقام الخليفة .

• معاذ الله أن يجعل عز الدين وذله منوطين بنوع من الحكومة ، ولا بصنف من الأمراء ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ولا تحت رحمة الخلفاء .

• ليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة بأمور ديننا ولا لأمور دنيانا .

• كانت الخلافة ، ولم تزل ، نكبة على الإسلام والمسلمين وينبوع شر وفساد .

• كان سلطان النبى ﷺ بمقتضى الرسالة سلطانا عاما . وأمره فى المسلمين مطاعا وحكمه شاملا . فلا شىء مما تمتد إليه يد الحكم إلا وقد شمله سلطان النبى ﷺ .

• إن مقام الرسالة يقتضى لصاحبه سلطانا أوسع مما يكون بين الحاكمين والمحكومين بل وأوسع مما يكون بين الأب وأبنائه .

* قد يتناول الرسول من سياسة الأمة مثل ما يتناول الملوك ولكن للرسول وحده وظيفة لا شريك له فيها .

* إن محمدا ﷺ ماكان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة وأنه لم يقم بتأسيس مملكة . . وماكان إلا رسولا . وماكان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعيا إلى ملك .

* الوحدة العربية التى وجدت زمن النبى ﷺ لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه . ولاكان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة . بل لم تعد أبدا أن تكون وحدة دينية خالصة من شوائب السياسة . وحدة الإيمان والمذهب الدينى ، لا وحدة الدولة ومذاهب الملك .

* ما سمعنا أن النبى عليه الصلاة والسلام عزل واليا ، ولا عين قاضيا ، ولانظم فى الأمم عسساً ، ولا وضع قواعد لتجاراتهم أو لزراعاتهم ولا لصناعاتهم .

* كلما أمعنا تفكيرا فى حال القضاء زمن النبى ﷺ ، وفى حال غير القضاء أيضا ، من أعمال الحكم ، وأنواع الولاية ، وجدنا إبهاما فى البحث يتزايد وخفاء فى الأمر يشتد .

* هل كان من مصلحة المسلمين أو دنياهم تلك التماثيل التى كان يقيمها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء . . بل تلك الأصنام يحركونها ، والحيوانات يسخرونها .

ثم ما بال تلك البلاد الإسلامية الواسعة غير مصر نزعت عنها الخلافة ، وأنكرت سلطانها .

* إن ذلك الذى يسمى عرشا لا يرتفع إلا على رءوس البشر .

ولا يستقر إلا فوق أعناقهم .

وإن ذلك الذى يسمى تاجا لاحيازة له إلا بما يأخذ من حياة البشر ، ولا قوة إلا بما يغتال من قوتهم . ولا عظمة له ولاكرامة إلا بما يسلب من عظمتهم وكرامتهم . وأن بريقه إنما هو من بريق السيوف ولهيب الحروب .

* من الطبيعى فى أولئك الأباة الأحرار أن يأنفوا الخضوع لرجل منهم ، أو من غيرهم ذلك الخضوع الذى يطالب به الملوك رعيتهم ، إلا خضوعا للقوة ونزولا على حكم السيف القاهر .

* الغيرة على الملك تحمل الملك على أن يصون عرشه من كل شىء قد يزلزل أركانه أو ينقص من حرمته أو يقلل من قدسيته ، لذلك كان طبيعيا أن يستحيل الملك وحشا سفاحا ، وشيطانا ماردا إذا ظفرت يداه بمن يحاول الخروج عن طاعته وتقويض كرسيه .

وإنه لطبيعي كذلك في الملك أن يكون عدوًا لدودًا لكل بحث ، ولو كان علميًا ، يتخيل أنه قد يمس قواعد ملكه ولو كان بعيدا .

ومن هنا نشأ الضغط الملوكي على حرية العلم ، واستبداد الملوك بمعاهد التعليم ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا .

ولا شك أن علم السياسة هو من أخطر العلوم على الملك بما يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وأنظمته إلخ . . لذلك كان حتما على الملوك أن يعادوه وأن يسدوا سبيله على الناس .

« تلك جناية الملوك واستبدادهم بالمسلمين . أضلوهم عن الهدى وعموا عليهم وجوه الحق .

وحجبوا عنهم مسالك النور باسم الدين .

وباسم الدين أيضا استبدوا بهم ، وأذلوهم ، وحرموا عليهم النظر في علوم السياسة .

وباسم الدين خدعوهم وضيقوا على عقولهم .

« من الملاحظ البين في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين أن حظ العلوم السياسية فيهم كان بالنسبة لغيرهم من العلوم الأخرى أسوأ حظ . وأن وجودها بينهم كان أضعف وجود .

فلسنا نعرف لهم بحثا في شيء من أنظمة الحكم ولا أصول السياسة اللهم إلا قليلا لا يقام له وزن إزاء حركتهم العلمية في غير السياسة من فنون . .

* * *

ويلتفت الناس في مصر حولهم يتساءلون عن الكاتب الجريء مؤلف « الإسلام وأصول الحكم » الشيخ علي عبد الرازق - ٣٧ سنة - قاضي شرعي بمحكمة المنصورة .

تعلم في الأزهر حتى حصل على الشهادة العالية عام ١٩١١ .

وفي السنة التالية سافر إلى لندن ليدرس الاقتصاد ، أو السياسة ، ولكنه عاد إلى مصر لقيام الحرب العالمية الأولى .

أصدر الشيخ على أول كتاب له في أغسطس عام ١٩١٢ واسمه « تاريخ علم البيان » في ١٢٣ صفحة ، وهذا الكتاب يتناول إعجاز القرآن ونشأة علم البلاغة وعلوم المعاني والبيان والمجاز والاستعارة والكناية بأنواعها .

ويرى فتحي رضوان أن الإنسان يصاب بحزن شديد لأن الشيخ علي لم يواصل بحثه في تاريخ الأدب العربي . ولم ينقطع له . . فإن المطلع لكتابه الأول يحس بمدى الجهد الذي بذل

فى جمع هذه الصفحات القليلة . . وهو جهد يدل على إحاطة المتعمق المدرك لدقائق هذا العلم .

والشيخ على من أسرة معروفة ذات نفوذ وأملاك واسعة بمحافظة المنيا – فى صعيد مصر .

وهذه الأسرة : هى التى كانت ترعى حزب الأمة . . وتولت تمويل حزب الأحرار الذى يعتبر امتدادًا لحزب الأمة .

أبوه حسن باشا عبد الرازق من كبار أعيان الريف اشتغل بالسياسة وانتخب نائبا لرئيس حزب الأمة عام ١٩٠٧ ، وهو الذى ألقى خطبة الافتتاح فى الجمعية العمومية للحزب وكان وكيلا لديوان السلطان حسين .

ويقول حافظ محمود الذى تولى رئاسة تحرير « السياسة » إن حسن باشا والد الشيخ على كان أحد اثنين عرض عليهما عرش الخديو فى سنة ١٩١٤ فرفض لأن العرض جاء من سلطة غير شرعية وهى الاحتلال البريطانى .

وكان بين الملك وأسرة عبد الرازق رواسب خصومة قديمة .

بيت أسرة عبد الرازق يقع خلف السراى الملكية فى عابدين ويجاور الحظائر الملكية .

وقد أراد الملك شراء البيت ليضمه لقصره فرفض أعضاء الأسرة فنقم الملك عليهم ورفض أن يعين محمود باشا عبد الرزاق الذى كان وكيلا سابقا للداخلية وزيرًا .

حدث أن رشحه محمد محمود وزيرا عام ١٩٢٨ وحمل أسماء الوزراء إلى الملك فشطب اسم محمود عبد الرازق فى آخر لحظة وصدر المرسوم الملكى بتعيين ٩ وزراء بدلا من عشرة . .

وللشيخ على شقيق اسمه حسن باشا عبد الرازق . . كان مواليا للإنجليز فى ثورة عام ١٩١٩ عندما كان محافظا للإسكندرية .

وقد قتل حسن باشا عند خروجه من اجتماع لمجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين عقد بمقر جريدة « السياسة » فى شارع المبتديان فى أكتوبر عام ١٩٢٢ .

وأصبح محمود باشا عبد الرازق الشقيق الثانى للشيخ على من أقطاب حزب الأحرار والموجهين الكبار لسياسته . وهو ممول صحيفة الحزب .

وشقيقه الثالث هو الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا من رجال الحزب أيضا واختير وزيرا للأوقاف أكثر من مرة . . وفى آخر سنوات حياته عين شيخا للجامع الأزهر .

على أبواب الجحيم

كل الذين كتبوا عن « الإسلام وأصول الحكم » قالوا إن أهم ما فى الكتاب توقيت صدوره : نشر فى وقت يتطلع فيه الملك فؤاد إلى الخلافة . . على حين كان هناك سباق بين ملوك وأمراء المسلمين فى الحصول على الخلافة لأنفسهم . . ولم يشك أحد فى أن التوقيت مقصود . . وأن الهدف منع ترشيح الملك فؤاد للخلافة . . بل والاعتراض على فكرة الخلافة ذاتها .

ومن هنا كانت الأهمية السياسية لكتاب دينى . .

قال البعض إن الكتاب صفعة للملك فؤاد فالكتاب يهاجم الملوك ويتكلم عن استبدادهم وقهرهم والكاتب يقصد الملك فؤاد شخصيا لأنه قال فى المقدمة :

« أشهد أن لا إله إلا الله لا أعبد إلا إياه ، ولا أخشى أحدا سواه » . . والمقصود بذلك أن الشيخ حمل على الملك لأنه يخشى الله ولا يخاف الملك أو الملوك !

وقال أصحاب هذا الرأى إنه مادامت الخلافة ليست أصلا من أصول الدين فلا داعى لوجود خليفة . . وبالتالى لا يوجد ما يدعو لترشيح الملك فؤاد للخلافة .

واستندت هذه النظرية على أن الإنجليز يريدون تعزيز استعمارهم فى مصر ويريدون أن يصبح الأمير الذى عينوه ملكا خليفة للمسلمين . . ويكون رجلهم فى مصر هو خليفتهم على العالم الإسلامى كله ، وعلى هدى هذه القاعدة فإن الشيخ يعارض الملك والإنجليز معا ويحاول

إسقاط مشروعهم وهدم أحلامهم فى السيطرة على مصر والعالم الإسلامى كله من خلال أحمد فؤاد . .

ونشأ رأى آخر مخالف تماما وهو أن عودة الخلافة تعنى عودة مجد الإسلام كله ولذلك فإن الإنجليز لا يريدون ذلك وبالتالى فإن الكتاب يتفق مع أهداف بريطانيا العظمى .

وفى هذين الرأيين ما فيهما من تباعد . . فالأول يرى أن الإنجليز يريدون عودة الخلافة والثانى يرى أن الإنجليز يتمنون زوالها .

ومع تناقض الرأيين فإنهما يجتمعان معا ضد الكتاب وضد المؤلف ! .

ولكن . . كيف يمكن محاسبة كاتب على رأيه بعد أن صدر الدستور المصرى مؤيدا لحرية الرأى والفكر والعقيدة ؟

هنا وجد رجال السياسة من خصوم الكتاب تأييدا ضخما من رجال الدين فإن رجال الدين وجدوا فى الكتاب ما يستحق أن يحاسب عليه واحد من علماء الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية . .

ولرجال الدين عشرات من الملاحظات على الكتاب . .

إنهم يرون أن المؤلف تناقض فى تقييم تجربة الرسول عليه الصلاة والسلام ، نفى عن هذه التجربة صلتها بالدولة والحكم والسياسة فالنبى (ﷺ) كان رسولا ولم يكن حاكما ولم يدع لإقامة حكومة سياسية ولم يحدد شروطها . . وكان رسولا لا ملكا . . يدعو لدين لا لدولة . . وأن النبى لم يعين خليفة .

وينتقد رجال الدين الكتاب لأنه وصف حكومة أبى بكر رضى الله عنه بأنها لا دينية . . وأن نظام الخلافة قام على القهر والإكراه والاستبداد كما أن الكتاب نفى عن المسلمين اهتمامهم بالعلوم السياسية وحرمهم من كل صفحات المجد المشرقة التى ارتبط بها تاريخ الخلافة والإسلام .

ومن هنا وجد رجال الدين فى الكتاب أخطاء يعتبرونها ضخمة وخطيرة إلى حد أن بعضهم طالب بجمع نسخ الكتاب وحرقها ، وأن يبرأ الكاتب من الهفوة التى جرى بها الشيطان على لسانه .

وارتبطت الآراء الدينية المعارضة للكتاب بالخصومات السياسية لأن الكاتب من أسرة عبد الرازق التى تنتمى لحزب الأحرار الدستوريين . . فالحملة ضد الدين وضد الملك كخليفة نشأت من حزب الأحرار الدستوريين . . وهذا الحزب هو المسئول عن الكتاب والمحرض عليه والحافز لتأليفه . .

وصور الكتاب ، بعد هذا كله للملك فؤاد ، بأنه يدعو للجمهورية فى مصر أسوة بتركيا .

ومن المؤكد أن هناك من يؤمن بنفس آراء الشيخ الدينية ، والسياسية ، ومن يتبع حزب الأحرار الدستوريين .

وحرية الرأى لا تعدم أنصارا بين المثقفين وغيرهم الذين يرون أن لكل إنسان حقا فيما يعتقد . . وهؤلاء وأولئك أيدوا الشيخ على عبد الرازق وكتاب الإسلام وأصول الحكم .

وفى ضوء هذا كله وجد الكتاب أنصارا وخصوصاً فى مصر والعالم العربى الإسلامى . . بل وفى كل مكان .

ولكن للشيخ على نفسه رأيا مختلفا وقصة بعيدة تماما عن كل المبالغات والتناقضات التى أحيط بها كتابه .

قال الشيخ على فى مقدمة الإسلام وأصول الحكم :

« وليت القضاء بمحاكم مصر الشرعية – عام ١٩١٥ – وحفزنى ذلك للبحث فى تاريخ القضاء الشرعى ، والقضاء بجميع أنواعه فرع من فروع الحكومة وتاريخه يتصل بتاريخها اتصالا كبيرا . فلابد لمن يدرس تاريخ القضاء أن يبدأ بدراسة ركنه الأول أعنى الحكومة فى الإسلام .

وأساس كل حكم فى الإسلام هو الخلافة فكان لابد من بحثها ، وشرعت فى ذلك منذ بضع سنين ، ولم أظفر – بعد الجهد – إلا بهذه الورقات أقدمها على استحياء » .

ويقول أيضا :

« أنفقت سنين كثيرة العدد ، كانت سنين متواصلة الشدائد متعاقبة الشواغل مشوبة بأنواع الهم مترعة كأسها بالألم ، أستطيع العمل فيها يوما ، ثم تصرفنى الحوادث أياما وأعود إليه شهرا ثم أنقطع أعواما » .

ومن هذا يتضح أنه بدأ الكتاب عام ١٩١٥ وألف المقدمة فى أول إبريل ١٩٢٥ وصدر الكتاب فى نفس الشهر . . فكأن التأليف استغرق نحو ١٠ سنوات .

ولم يكن الهدف بحث فكرة الخلافة أبدا .

ولم يعرف الشيخ على وهو يسطر صفحات كتابه أن سنوات التأليف المترعة بالألم – كما يقول – ستعقبها سنوات طويلة أكثر إيلاما وعذابا . . بعد صدور الكتاب .

* * *

أهدى الشيخ على كتابه إلى الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير « السياسة » فقرأه وكتب فى صحيفة « السياسة » مثنيا على طريقة الشيخ فى البحث .

ووصفت مجلة الهلال فى عددها الصادر فى أول يوليو ١٩٢٥ الكتاب بأنه مؤلف فريد جاء خير نموذج يحتذى فى الاستقلال والاستشهاد والاستنتاج . أما الكاتب فهو - فى رأى الهلال - « من علماء الأزهر المبرزين الذين يسلكون سبيل الاجتهاد والاستنباط » .

وتحدثت مجلة « المقتطف » عن جرأة المفكر الشيخ على وأمثاله فى بعث نهضات الأمم .

ولكن معارضى الكتاب كانوا أكثر من المؤيدين .

كان أكبر المتحمسين ضد الكتاب أربعة من رجال الدين منهم ثلاثة من أصل أجنبى .

الأول : الشيخ محمد الخضر حسين من المغرب .

الثانى : الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة « المنار الإسلامية » التى تصدر فى القاهرة وهو من أصل سورى .

والشيخان استقرا بمصر وأقاما فيها .

الثالث : الشيخ الحبيب عاشور من تونس وقد عاد إليها بعد ذلك .

الرابع : الشيخ محمد شاكر الوكيل السابق للأزهر .

كتب الشيخ محمد رشيد رضا صاحب « المنار » مستعديا الأزهر ضد الكاتب :

« لا يجوز لمشيخة الأزهر أن تسكت ، إن المؤلف رجل منهم فيجب عليهم أن يعلنوا حكم الإسلام فى كتابه لئلا يقول هو وأنصاره إن سكوتهم عنه إجازة له وعجز عن الرد عليه » .

ويصف الكتاب بأنه « هدم لحكم الإسلام وتفريق لجماعته وإباحة مطلقة لعصيان الله ورسوله فى جميع الأحكام الشرعية الدنيوية وتجهيل للمسلمين من الصحابة والتابعين وللأئمة المجتهدين » .

وتتصاعد حملة الشيخ محمد رشيد رضا فى جريدة « اللواء المصرى » قال مخاطبا الشيخ على : « إن دعوتك كدعوة الباطنية والإسماعيلية وغيرهم إلى هدم الإسلام ودعوة النصارى والبهائية إلى دينهم ودعوة الأحمدية القاديانية إلى مسيحيتهم الجديدة .

بل دعوتك شر من هذه الأخيرة فإنك تنسخت جميع أحكام الإسلام السياسية والقضائية وهؤلاء لم ينسخوا إلا أحكام الجهاد خدمة للإنجليز .

إن دعوة هذا الكتاب - الإسلام وأصول الحكم - وأمثالها خدمة للأجانب الطامعين فى محو سلطة الإسلام عن الأرض .

ويكتب ، من ينبع ، الشيخ محمد زهران عن الكتاب أنه جحد ما أجمع عليه كافة أئمة الدين .

« وزعم أن النبي ﷺ لم يكن حاكما لأمته ولا منفذا لأحكام شريعته بل كان رسولا مبلغا فحسب . . وهي بدعة ماهجست بخلد إنسان . وفرية لم يفترها على الإسلام أحد الطاعنين عليه بل المنتسبين إليه » ويقول مخاطبا المؤلف « أما كفى أن أعداء الإسلام المتعصبين ومقلديهم المتفرنجين قد أقاموا على الإسلام حربا صباح مساء . أما كان اللائق بك وأنت أحد علماء الشريعة وبعض قضاتها أن يكون هذا التفكير العميق فى سبيل تقويم ما اعوج من الأخلاق وإصلاح ماساء من الأعمال والعمل على الوفاق والائتلاف ، لا الاجتهاد فى الشقاق والخلاف » .

وتتعدد مقالات الشيخ محمد شاكر ضد الكتاب والكاتب . . بعنف وقسوة فى صحيفة المقطم المسائية التى تعبر — عادة — عن آراء مقر المندوب السامى :

« هل يطمع عالمنا الأزهرى وقاضينا الشرعى أن يتاح لمصر الانقلاب التركى بهدم النظام العتيق . ويهيئ لمصر حكومة مبنية على أساس الجمهورية اللادينية ويمكنها من سن أنظمة جديدة للزواج والميراث » .

ويحاول الشيخ محمد شاكر أن يبين هدف الشيخ على عبد الرازق وهو تقليد تركيا فى مساواة المرأة بالرجل فى الإرث وعدم الزواج إلا بواحدة وإبطال المراسم الدينية فى عقود الزواج .

ويقول الشيخ شاكر :

« نحن معاشر خدام الشريعة الإسلامية فى الجامع الأزهر المعمور لا نجرؤ على اتهام حكومة بلدنا وشعبنا الإسلامى بنزعة خبيثة كهذه . .

وأنا أتقدم بالنصيحة إلى ولاة أمورنا وإلى رجال حكومتنا وإلى الخاصة والعامة من أمتنا وأبناء ديننا ألا يدخروا وسعا فى مناهضة هذه النزعات الخبيثة وأن يفقهوا جيدا ماتنطوى عليه » .

ويكتب الشيخ شاكر مقالا طويلا تحت عنوان :

« أخطار عظمى تهدد الإسلام فى قواعد ملكه ونظام حكومته . . فيا أيها النوام ويحكوا . . هبوا » وتنتقل حملة علماء المسلمين من الكتابة فى المجلات الدينية ومختلف الصحف الدينية إلى مجال علمى آخر .

* * *

فى ٢٣ يونيو ١٩٢٥ يرفع ٦٢ من رجال الأزهر إلى شيخه وإلى بعض المقامات العالية طلبا لمحاكمة الشيخ على ويمدحون الملك قائلين :

« نحن فى عهد يوالى حضرة صاحب الجلالة الملك ، الأزهر ، وعلماءه بما يتفق وكرامتهم ويغنيهم عن الشغل بوسائل العيش لأجل أن ينقطعوا لواجبهم العلمى الدينى » .

وبهذه العريضة تتاح فرصة للملك فؤاد ليبدو حاميا للدين وراعيا للأزهر ومدافعا عن المقدسات الإسلامية .

وكان رجال الدين مرتبطين بالقصر . .

عندما صدر الدستور عام ١٩٢٣ أصر الملك فؤاد على أن تكون بهذا الدستور مادة خاصة بالمعاهد الدينية تقضى باستمرار العمل بالقوانين القديمة — أى السابقة على الدستور حتى يصدر البرلمان بشأن هذه المعاهدة — قوانين أخرى .

وبهذه المادة استبق السلطان المطلق للقصر على رجال الدين . .

* * *

وكان للقضية جانبها السياسى أيضا . . وهو لا يقل أهمية عن الجانب الدينى . . ومقالات رجال الدين وغيرهم وجدت مجالا للنشر فى الصحف اليومية على اختلاف اتجاهاتها السياسية . .

واتخذت كل صحيفة لنفسها طريقا . .

صحف الوفد والحزب الوطنى أظهرت الشماتة فى الوزارة . . فإن حزب الأحرار أصبح متهما بالهجوم على الملك . . لذلك أخذت صحف الحزب الوطنى والوفد تحاول استعداء الملك على الأحرار . . واستعداء حزب الاتحاد — وهو حزب العرش — على الأحرار أيضا . .

والخطة تتلخص فى محاولة زيادة الهوة اتساعا بين الملك والاتحاد من ناحية . . والدستوريين من ناحية أخرى .

وكان الحزب الوطنى أيام الزعيم الوطنى مصطفى كامل يؤمن بتركيا ويؤيد الخليفة . . فأخذ الحزب فى هذه الأزمة يساند الخلافة ويعارض من يريد هدمها كأصل من أصول الدين .

وحفلت صحيفتا الحزب . . « اللواء المصرى » و « الأخبار » بمقالات للعلماء وللكتاب ضد الشيخ على وحزب الأحرار . .

بل إن أمين الرافعى صاحب جريدة « الأخبار » حاكم الكاتب قبل أى إنسان آخر قال :

« نعرف عن الشيخ على فى حياته ضعفا فى تحصيل العلوم وطيشا فى الرأى وإلحادا فى العقيدة » .

وأمين الرافعى وطنى معروف عطل جريدة الشعب فى عام ١٩١٤ حتى لا ينشر نبأ إعلان الحماية البريطانية على مصر .

وعندما يكتب أمين الرافعى عن معرفته للشيخ على بهذه الطريقة ، فإن كثيرين يصدقون الرافعى ويؤيدونه لثقتهم به .

وتذبذب موقف صحيفة المقطم فهى تدافع عن الكتاب حينا وتنشر الهجوم الجارح عليه أحيانا . .

أما صحيفة « الاتحاد » المعبرة عن حزب الاتحاد فإنها امتنعت عن التعرض للكتاب وصاحبه وبقيت الاتحاد صامتة متباعدة كأن الأمر لا يعنيها .

ولم تبدأ « الاتحاد » فى الكتابة إلا يوم ٢٢ يوليو أى بعد أكثر من شهرين من صدور الكتاب . . وبعد شهر كامل من عريضة العلماء إلى القصر لمحاكمة الشيخ .

وفى مقالها الأول رفضت « الاتحاد » أن تكون معارضة للكتاب أو مؤيدة له وقالت إن الأنصار كتبوا رأيهم . . وعارضه الخصوم ولا يوجد رأى ثالث . . ولا حاجة بالقراء إلى رأى ثالث . . وقالت « الاتحاد » ما بالهم ينكرون على صاحب الكتاب أن يكون له رأى ؟ أليس واحدا من الناس له حق غير منازع فى الاجتهاد صار أمام الجمهور رأى صاحب الكتاب ورأى مخالفيه فما حاجتهم إذن إلى رأى ثالث والموضوع لا يحتمل إلا هذين الأمرين .

ما الذى يقيم قيامة الكاتبين لأمر رجل ألف كتابا لا يعجبك فتقيم الدنيا وتقعدها وتروح تطلب من الحكومة أن تصادره ، ومن مشيخة الأزهر أن تعقد له مجلس تأديب ، وأن تعزله الحقانية — العدل — من وظيفة القضاء .

خالف الكاتب إذا شئت ، وفند ماذهب إليه إن استطعت ، أما أن تثور لأن رجلا استعمل عقله فذلك مالم نسمع به إلا فى القرون الوسطى .

ومن أغرب ماسمعناه أن العلماء كأبناء الأسرة الواحدة ، لا ينبغى أن يشذ منهم أحد ، فإذا أراد المؤلف أن تنقطع الحملة عليه فليبرأ من كتابه ، ويستنكر ماجاء فيه ، ولينزل عن آرائه .

أيعنى صاحب هذه النظرية أن الرجل متى صار من العلماء يخسر بذلك حقوقه ويفقد شخصيته ؟ !

ماذا كانت نتيجة هذه الحملة الهوجاء إلا انتشار الكتاب وذيوعه ؟ !

لو أن مؤيدى الكتاب تعمدوا أن يروجوا له ويعملوا على نشره لما وفقوا لهذه النتيجة .

ومن منا إلا من يذكر كيف كان الشيخ محمد عبده يوصف بالكفر . . إن الاضطهاد لا يقتل الفكرة بل ينميها .

فّندوا الكتاب وادحضوا مافيه ولكن احذروا أن تسيئوا إلى الدين أو الحقوق الطبيعية التى يقولها قبل أن تقولها الدساتير .

* * *

بقى سعد زغلول خلال أزمة الكتاب ممتنعا عن الإدلاء برأيه . . ولكن وجهة نظره كتبها سكرتيره محمد إبراهيم الجزيرى بعد ربع قرن من وفاة سعد .

قال سعد زغلول معلقا على الكتاب :

« عجيب كيف يكتب عالم دينى بهذا الأسلوب : قرأت كثيرا للمستشرقين وسواهم فما وجدت من طعن منهم فى الإسلام على نحو ماكتب الشيخ على عبد الرازق .

لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه بل بالبسيط من نظرياته . وإلا فكيف يدعى أن الإسلام ليس دينا ولا هو نظام يصلح للحكم . . أية ناحية مدنية من نواحى الحياة لم ينص عليها الإسلام ! . . . . . هل البيع أو الإجارة أو الهبة ، أو أى نوع آخر من المعاملات .

أو لم يقرأ أن أمما كثيرة حكمت بقواعد الإسلام فقط عهودا طويلة كانت أنضر العصور ؟ وأن أمما لا تزال تحكم بهذه القواعد وهى آمنة مطمئنة ؟ فكيف لا يكون الإسلام مدنيا ودين حكم .

ومهما كان الباعث فإن العلماء فعلوا ما هو واجب وحق . ولا يجوز أن توجه إليهم أدنى ملامة .

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأى وبين قواعد الإسلام الراسخة التى تصدى الكتاب لهدمها » ومادام هذا رأى سعد الذى تعرفه صحافة الوفد – سرًّا – فما الذى يمنع صحف الوفد من الانضمام للحملة ضد الكاتب وهو من حزب مناوئ .

قالت صحيفة الوفد « البلاغ » :

الأستاذ – الشيخ على – يريد أن يشنع بالمسلمين . ويصف الخلفاء الراشدين بما هو من صفات الملوك الظلمة كى ينفر الناس منهم ويستنزل عليهم سخطهم ويشككهم فى سلفهم الصالح .

وتقول البلاغ :

« ذلك الكتاب الأشأم الذى وضعه أحد القضاة الشرعيين ضمنه الكثير من المطاعن بالدين والسخافات الشنيعة . .

لم يرض الشيخ أن يكون من الذين يحمدون بيعة سيدنا أبى بكر رضى الله عنه . . إن عالم آخر الزمان يعترض على نظام الحكم فى الإسلام ويتطاول على مقام الصحابة . . أتستخف يا سيدى الشيخ بإجماع المسلمين فى خير قرن . .

كانت الفتوحات تتلو الفتوحات والانتصارات يتبع بعضها بعضا . وعلم الإسلام يرفرف فوق الكرة الأرضية أيام كانت الخلافة فى أيدى أولئك الغزاة الفاتحين لأنهم كانوا أشد الناس غيرة على الدين » .

وتشارك صحيفة كوكب الشرق الوفدية زميلتها « البلاغ » فى حملتها على الكتاب .

قالت « كوكب الشرق » :

« إذا كان كل ماشرعه الإسلام وأخذ به النبى والمسلمون من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن فيه شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسى ، ولا من أنظمة الدولة المدنية فماذا يكون ؟ » .

ويومياً كانت « كوكب الشرق » تكتب عن الشيخ على ومؤلفه . .

قالت يوم ٢٢ يوليو تحت عنوان « حراس الدين أيقظ من حراس الحكومة » :

« كان أسرع الناقدين للكتاب هم رجال الدين لأن الكتاب فى لغته وعنوانه دينى فكان أدعى لالتفاف الدينيين له قبل السياسيين . . إن هذا الكتاب حجر يراد به إسقاط طائرين :

الدين

والنظام الملكى .

لأن كل نعيه على الخلافة إنما هو من الوجهة الملكية المحضة ، وكثيرا ماعبر عن الخليفة بالملك .

وإذا كان الشيخ على ينقد الملكية بمثل هذه الدرجة من الحدة فليس عجبا منه أن يثب على الخلافة فيهدمها ، ويهدم ماشاء من أصول الدين » .

ولم تكن مقالات البلاغ وكوكب الشرق بتوقيع الصحفيين فحسب . . بل نشرت الصحيفتان مقالات للعلماء والقراء لأن قصة الكتاب أصبحت محل اهتمام كل صحف مصر . .

وتلتقط «كوكب الشرق» فقرات من الكتاب تهاجم الملكية وتقول الصحيفة :

«عجبنا كيف تصدر مثل هذه العبارات ممن يفتى وهو تحت رعاية ملكية وفى بلد دستورى ملكى من عناصر حكومته العرش والتاج والذات الملكية .

وعجبنا أكثر كيف يطبع وينشر كتاب فى بلد تأبى قوانينه وفطرة أهله أن يسمعوا كلمة واحدة من ذلك» .

* * *

اضطر الشيخ إلى التراجع والاعتذار فكتب أنه لا يقصد الملك فؤاد بل يقصد ملوكا آخرين «لم يراعوا للعلم حرمة» ولا عرفوا للحرية قدرا . . وملك مصر - أعز الله دولته - هو أول ملك عرفه الإسلام فى مصر ملكا دستوريا ينصر العلم والعلماء ويؤيد ، فى بلده ، مبادئ الحرية» .

وترد «كوكب الشرق» على هذا الموقف قائلة :

«إنه اعتذار المضطرب المريب . وأعجب منه اعتذارك بأنك ألفت هذا الكتاب قبل قيام الملكية فى مصر . .

لماذا نشرته الآن وأنت تعلم ما فيه . . وهل العبرة بالتأليف أو النشر ؟

وما يفيدك ما أنفقت من مال ، فما تكسب من إعدام الكتاب خير لك وأبقى . لأنك مهما حاولت التخلص من موضع من هذا الكتاب لا يمكنك التخلص من روحه ونظرته وسائر شواهده الصريحة» .

* * *

وقفت «السياسة» - صحيفة حزب الأحرار الدستوريين - تدافع وحدها عن الكتاب لارتباط الصحيفة بالحزب ولأن كتابها يؤمنون بحرية الرأى ، ولأنهم يرون الشيخ عَلَى قدر كبير من الشجاعة لأنه هاجم أحلام الملك وتطلعاته للخلافة وحمل على الملك من خلال هجومه على كل الملوك . .

ولعل أروع مقال كتب مدافعا عن الكتاب والكاتب هو الذى كتبه الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير «السياسة» . فى هذا المقال يهاجم الدكتور هيكل الملك ومطامعه بطريقة ساخرة ، قال :

«ماذا نقول فى عالم من علماء الإسلام يريد أن يكون للمسلمين خليفة فى وقت يطمع فيه كل من ملوك المسلمين ، وكل أمير من أمرائهم فى أن يكون خليفة ؟ .

ثم ماذا نقول فى عالم مسلم مصرى يقول بوجوب ارتباط مصر وإنجلترا برباط الصداقة ويذهب فى ذلك مذهب المتطرفين ثم يقف فى وجه إقامة خليفة فى حين تريد إنجلترا أن يوجد خليفة ، وأن يكون هذا الخليفة واحداً من الملوك أو من الأمراء الواقعين تحت نفوذهم ؟ .

أو لم يكن الأولى والأجدر أن يترك الخلق للخالق حتى يقام الخليفة فيرضى أمير « وإن غضب أمراء » ؟ .

ويبعث نيفيل هندرسون برسالة شخصية إلى چاك مورى .

وتاريخ هذه الرسالة ٢٥ يوليو .

« لزم حسن نشأت الفراش فى نهاية الأسبوع بسبب المرض الذى يقول — هو نفسه — إنه فى الكلى فى حين قال الذين يتمنون له المرض إنه مرض سياسى . ولا يمكننى — بعد — أن أحدد أى مرض هو ، وهناك إشاعات كثيرة وتخمينات متعددة ، ولم أشاهده منذ ذلك الوقت بالرغم من أنه غادر الفراش وعاد إلى مزاولة عمله مرة أخرى ، ويعتبر صدقى فى الوقت الحاضر العامل الرئيسى فى الحكومة فهو العقل والقوة المحركة فيها ، وقد أبلغته وإسماعيل سرى بأن الجميع فى لندن يكونون خارج المدينة فى أغسطس وسبتمبر وأنهما يدركان ما أعنى إلا أنه إذا أتيحت لك الفرصة لإظهار قدر من الكياسة حيال صدقى فإن الأمر يستحق إظهارها .

ولا أريد أن أشغلك بهذه المقترحات إلا أنه بالتأكيد شخص يستحق الوقوف بجانبه ، وإذا حدث أن كان وزير الخارجية فى لندن فسيكون من الأمور الجيدة إذا تمكن من مقابلته .

وحيث إن صدقى هو المندوب المصرى فى النزاع على واحة جغبوب فمن الممكن أن يحصل على قدر طيب من النصيحة من وزارة الخارجية حول هذا الأمر .

وبالطبع لا أرغب فى أن أضع بالتفصيل أى شىء عن زيارة صدقى فمن المحتمل أن يمر خلسة على لندن من باريس حيث ستجرى عملية جراحية لابنه وعليه فيجب أن يحدث كل شىء بالضرورة كما لو كان مرتجلا » .

ومعنى هذه البرقية : دعوا وزير خارجية بريطانيا يقابل صدقى باشا لتشجيعه على تقديم مزيد من الخدمات لبريطانيا ! ! !

* * *

بعد ٤ أيام من رسالة هندرسون . . أعلنت هيئة كبار العلماء الشيخ على بالاتهامات يوم

٢٩ يوليو . وأن المحاكمة يوم ٥ أغسطس فطلب التأجيل أسبوعاً لإعداد دفاعه . . فأجلت المحاكمة إلى ١٢ أغسطس برئاسة الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر .

وللشيخ أبو الفضل صفحة وطنية رائعة ، استدعته دار الحماية البريطانية يوم ٢ أبريل خلال ثورة عام ١٩١٩ وطلبت إغلاق أبواب الأزهر لأنه مركز الثورة فرفض محتجاً بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية وليس له أن يوصد أبوابه فى وجوه المصلين .

عدلت دار الحماية طلباتها ليفتح المسجد فى مواعيد الصلاة فقط فرفض وظل الأزهر مفتوحاً فى كل وقت .

وعندما اقتحم الجنود الإنجليز المسجد فى ديسمبر ١٩١٩ كان أول المحتجين هو الشيخ محمد أبو الفضل الذى وقع احتجاجاً قدمه إلى السلطان فؤاد واللورد اللنبى وكان هناك ١٠٠ توقيع بعد الشيخ أبو الفضل على الاحتجاج !

* * *

قال أحمد شفيق باشا فى « حوليات السياسية » :

« أخذت مسألة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » تحور إلى أن أوحى إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب » .

وهذه الكلمات توحى بأن الملك هو الذى أوحى بالمحاكمة . . وهو الذى ضغط على شيخ الأزهر لمحاكمة الشيخ على . .

ويقول أحمد شفيق باشا :

« رأت الهيئة محاكمة الشيخ عَلَى ما جاء بكتابه وفقاً لقانون صدر ولم يستعمل وجاء عليه الدستور فلم يجعل له أثراً » .

ولكن الدكتور هيكل باشا ظل يتوقع المتاعب . . كتب فى جريدة « السياسة » :

إذا كان للشيخ من المهارة أن يرفع فى كتابه من شأن الإسلام والرسول والمسلمين فلم يترك لمحكمة الجنايات سبيلا عليه .

وإذا لم تكن اللوائح التأديبية لوزارة الحقانية – العدل – تتسع لإيقافه ولا لقطع راتب شهر منه ولا لإحالته إلى المعاش ولا لرفته . . فقد أرادت الأقدار أن تحتاط لظرف لم يكن الناس يتوقعونه فجعلت من هيئة كبار العلماء قضاء عدلاً ، لا يذهب بالناس إلى السجون ولا يخرجهم من مناصبهم .

« ولكنه يفعل بهم أكثر من هذا ليقضى بكفرهم فيقف بهم على أبواب الجحيم » .

No. 8.—ARCHIVES.

EGYPT AND SUDAN. [July 20, 1925.]

CONFIDENTIAL. SECTION 1.

[J 2090/29/16] No. 1.

Mr Henderson to Mr. Austen Chamberlain.—(*Received July 20.*)

(No. 511.)
Sir, *Ramleh, July 12, 1925.*

FIELD-MARSHAL VISCOUNT ALLENBY reviewed in his despatch No. 423 of the 11th ultimo the main features of the political situation and the internal balance of power in Egypt, which he described as an unstable equilibrium of three forces, labelled respectively the Palace, Conservative and Democratic.

2. Lord Allenby anticipated the development in the summer and autumn months of a new phase in the constitutional struggle, and expressed the view that King Fuad would take advantage of the period during which Yehia Ibrahim Pasha would act as Prime Minister, during Ziwar Pasha's absence, in order to redouble his efforts to gain a complete supremacy over his Cabinet, endeavouring not improbably to force the Constitutional Liberal Ministers either to resign or to take refuge with him.

3. Ziwar Pasha left Alexandria on the 10th July for London and Yehia Ibrahim Pasha has now become Acting Prime Minister and Acting Minister for Foreign Affairs, in addition to reassuming his own portfolio of Minister of Finance. It may not therefore be without interest to describe the situation on the eve of the period of Yehia Ibrahim's temporary Premiership.

4. It is necessary in the first place to be precise as to the exact position in the Cabinet itself. There are ten Ministers. Four of these, Ali Maher, Hilmi Issa, Moussa Fuad and Yehia Ibrahim, definitely belong to the King's or so-called Ittehad (Unionist) party, of which the last named is the president. Three, namely Abdul Aziz Fahmi, Tewfik Doss and Mohammed Ali, are equally definitely Dustourists or Liberal Constitutionals. Of the remaining three, Ziwar Pasha and Ismail Sirri must, though without any official connection with the party, be reckoned as Ittehadists, inasmuch as they can always be counted upon, at any rate in the last resort, to vote as the King wishes. Finally, there is Ismail Sidky Pasha, who is docketed as an Independent, but whose sympathies are entirely Liberal Constitutional, though, for his own inscrutable ends, he prefers, by avoiding any party tie, to retain his liberty of action.

5. For all practical purposes, therefore, the King may be considered as already enjoying the support of the majority of his Ministers, and this was in fact the position before Lord Allenby left. So far as his Cabinet is concerned, His Majesty seems content in this respect to leave well alone. He is a firm believer in the *Divide et impera* theory, which he fancies can be best exploited if there are several parties in existence. Though he dislikes the Liberals both on personal grounds and because they are definitely hostile to his autocratic proclivities, they are necessary for the time being in his scheme of things, and I doubt whether he has any immediate desire either to drive the Liberal Ministers from the Cabinet or to force them at this stage to take refuge with him. He has assured me most categorically that he intends to maintain Ziwar Pasha as Prime Minister until after the next elections and that he is anxious to avoid any change in the Government until then. If His Majesty is sincere in this it is doubtless for opportunist motives, for his dislike of Sidky Pasha is unabated.

6. But there is one common purpose which binds the King and all his Ministers irrespective of the divergence of their outlook on the constitutional question. *Delendus est Saad Zaghlul.* So long as the King shares the general conviction to the effect that Sidky is indispensable for the attainment of this purpose His Majesty will continue to endure his presence in the Government.

7. The Liberal Constitutional Ministers themselves recognise the prime necessity for crushing the Saadists. Of the two menaces, despotism and demagogy, they admit the latter to be the more immediately dangerous; and the less extreme among them are reluctantly becoming convinced that in order to defeat demagogy they will have to make some temporary concessions to despotism. I am under the impression that both Tewfik Doss and Mohammed Ali have already drawn nearer to the King than they were a month ago. The former confessed to me recently that the only party

which had the least chance of defeating the Saadists at the elections was the Ittehad party, for the sole reason that it was known to have the King behind it. Ministers come and go, but the King remains and is, moreover, the principal fountain of honours, decorations and even posts and promotions.

8. I share Tewfik Doss's view in this respect. Programmes in Egypt mean very little. That of the Ittehadists is almost textually the same as that of the Liberal Constitutionals, which again differs but little from that of the Wafd. It is personalities and personal advantages that count. There is no great personality to put up against Saad except the King, and he only because of the Kingship and because His Majesty can purvey to the Egyptian that for which he hankers above all things a decoration or a post and what a post generally provides, namely money.

9. In the struggle for the balance of power the King therefore is undoubtedly making the most progress, because his name and prestige are necessary in order to crush Saad, and because this fact is becoming more and more appreciated. The Ittehad party is prosecuting a vigorous campaign in the provinces and publishes daily long lists of notables and other persons who have joined the party. The King's name is freely exploited and the Ittehad star, with its royalist rays, is clearly in the ascendant. It is too soon to estimate the value of the adhesions which it obtains, inspired as they are by the hopes of reward and of Royal favours to come. But for the moment on paper the gains of the party are undeniable.

10. On the other hand the Liberal Constitutionals are losing ground, and as a party losing with much ill-grace. They express open indignation at the Unionist campaign in the provinces and complain bitterly of the Unionist methods and their attempts to poach on Liberal preserves, but above all of the activities and interference with the administration of Hassan Nashat. So strong is their resentment that the prospect of a definite rupture between them and the Unionists is always considerable. About a week ago a delegation of the party, whose head offices are the Mohammed Ali Club in Cairo, came down to Alexandria to discuss the situation with the Liberal Constitutional Ministers in the Government. The delegation notified the Ministers that they must either take a definite stand against the encroachments of the King or leave the Cabinet or alternatively leave the party. I understand that Mohammed Mahmud Pasha, the vice-president, always an unsatisfactory and turbulent individual, but now more than usually disgruntled by not having received a portfolio in the Government, was the principal instigator in this move. The Ministers succeeded on this occasion in satisfying the representatives of their party that their actions were not incompatible with its policy, but a repetition of such an incident may have a different termination.

11. The danger lies, in my opinion, not so much in the King or the Unionists attempting to drive the Liberal Ministers out of the Government, as in the Liberal Constitutional party refusing to allow its Ministers to remain in the Government. The dissatisfaction of the Liberal Constitutional party at the way matters are developing is partly, without doubt, due to personal jealousy, but is also in many respects legitimate. There is much going on that merits severe reprobation and the Liberals are naturally unwilling, since their Ministers form part of the Cabinet, to be held jointly responsible for acts of which they disapprove, some honestly and others because it is not they but the Unionists who profit thereby.

12. However this may be, an open split between the two parties would be deplorable. The Saadists are depressed and are slowly falling into disrepute. Their downfall would already be more rapid than it is if it were not for the disunion between their two adversaries. Every indication of that disunion is at once exploited by the Wafd. Nor is it probable that their downfall will really be complete, a consummation which would seem no less desirable in British than it should be in Egyptian interests, if their opponents fail before the elections to achieve at any rate an apparent and manageable unity of front.

13. To sum up, the internal situation, as I view it, is as follows:—

14. The Palace's main effort is directed towards securing as large as possible a Ittehad majority at the elections. In order to guarantee its success at the polls, His Majesty wishes to postpone the elections till next February in order to give the party, which was only formed last January, time to complete its organisation, to prosecute its electioneering campaign and to consolidate its position. Once there is an Ittehad majority in the new Parliament, His Majesty hopes to be able to govern constitutionally after his own fashion through a docile Ittehad Ministry.

15. The course which the Liberal Constitutionals must steer during the next few months is as complicated and obscure as the King's is straightforward and

obvious. It lies between the Scylla of despotism and the Charybdis of democracy and it is not surprising that there is discord within the party itself as to which tack to make. To remain within the coalition or to leave it. That is the question to which they find at present no satisfactory answer. The advantage of remaining would be that they will at least secure a fair number of seats in the new Parliament. There they hope to see their ranks swelled by many of those who for election purposes may style themselves Ittehadists, but who, once elected, may turn their coats again as easily as they have turned them once. If they leave the coalition they preserve their purity, but they risk seeing an almost total eclipse of the party, the less convinced of whose members would certainly join the Unionists, while the more extreme would probably go over to the Wafd. They have in fact a difficult choice to make, for while as individuals they are undoubtedly the best brains in the country, as a group they have but a small popular following.

16. The Wafd, on the other hand, is playing a waiting game. At present struggling with adversity it watches every opportunity to make capital for itself out of the dissensions and mistakes of its opponents. Its organisation is still powerful and thorough It has two assets—Saad Zaghlul and the reputation of being the popular party, the party which succeeded in wringing concessions from the usurper and which has the alleged monopoly of patriotism. Moreover, Saad has been up and down so often that the conviction that he will once more return to power is not easily eradicated. In this connection one of the most persistent forms of the Wafd propaganda is to openly assert and to affect to believe that Sir George Lloyd on his arrival will prove himself willing again to treat with Saad Zaghlul.

I have, &c.

NEVILE HENDERSON,

Acting High Commissioner.

أحزاب مصر.. كما رآها المندوب السامي بالنيابة أثناء الأزمة

التماس . . للمندوب السامى

استعان أنصار الشيخ – من المفكرين – بالملك

واستعان حزب الأحرار بالإنجليز

وكان الهدف منع المحاكمة ، أو تخفيف العقوبة . .

اجتمع عدد كبير من رجال العلم والأدب والصحافة يوم الأربعاء – ٥ أغسطس بمكتب صالح جودت المحامى ووقعوا على عريضة حملها ثلاثة منهم إلى قصر الملك بالإسكندرية .

قالت العريضة :

« ياذا الجلالة

نلجأ إليك وأنت رب الدستور لتحول دون استباحته فى أقدس ما كفل ، وصان ، وهى حرية الفكر .

إن مؤاخذة مؤلف عالم ، وهو فوق ذلك قاض ، لنشره بحثاً علمياً حوى آراءه الخاصة فى مسائل دينية أو اجتماعية ، حيثما وصل إليه بحثه فى تأويل مصادرها ومراجعها ، لهى مصادرة لحرية الفكر . . . المكفولة بدستور مصرى . . . والمقدسة لدى جميع الأمم المتدينة . . . ورجوع بمصر إلى عهد الظلمة .

ثم إن محاكمته تأديبياً أمام لجنة تصطبغ بالصبغة الدينية أمر مناف للمبادئ الدستورية ومخالف للتقاليد . . ولا يتفق مع روح النظام الاجتماعى الحاضر ولا مع طرق النقد العلمى

القائمة على المناقشة والمناظرة لا على التأديب والمحاكمة .

ومن شأنه إرهاب رجال القلم ، وأن يجعل السيطرة لطائفة من الأمة تتحكم فى الضمائر والعقول » .

ويكون بين الموقعين على هذه العريضة الكاتب الصحفى عباس محمود العقاد المحرر بجريدة البلاغ ومحمود عزمى المحرر بجريدة السياسة وأحمد بك كامل الخامصى من أرباب الأملاك والد الصحفى — بعد ذلك — جلال الدين الحمامصى وصبرى أبو علم الذى أصبح وزيراً وسكرتيراً عاماً لحزب الوفد . . إلخ .

ولكن صحف الغرب ، والصحف الناطقة بالإنجليزية والفرنسية فى مصر تدافع عن الكاتب وتنشر صورته وتشبهه بمارتن لوثر المسلم .

قالت صحيفة « الإچيشيان جازيت » : « إن جميع العلماء فى مصر اتحدوا ضد المؤلف ، وأخذوا فى إرسال احتجاجهم إلى وزراء الحكومة تارة . . وبعثوا — تارة أخرى — بوفد منهم إلى جلال الملك يضرع إليه أن يأمر بمصادرة الكتاب » .

ولما فشلوا فى كل هذا قرروا فى النهاية تقديم « الكافر الزنديق » إلى المحاكمة .

* * *

سمح سعد زغلول لكاتب وفدى واحد هو الأستاذ عباس محمود العقاد أن يكتب على هواه وطبقاً لعقيدته فى تأييد حرية الرأى ومناصرة الشيخ على عبد الرازق .

وعرفت صحيفة « كوكب الشرق » الوفدية — فى نهاية المطاف — الاتجاه الصحيح وأدركت أن أى مصرى سواء كان وفديًا أو من الأحرار الدستوريين معرض لمثل هذه الحملة .

قال أحمد حافظ عوض صاحب « كوكب الشرق » :

« ماذا يكون الحال لو أن الشيخ على سعدى — وفدى — ونشر كتابه بما فيه من الإشارات للملكية ومحاولة الطعن عليها ، والنيل من مقامها .

أما كان كتاب « السياسة » وأشباههم يرفعون عقائرهم ويصيحون بملء حناجرهم : « انظروا إلى السعديين وخروجهم على العرش » .

ومع كل ما تحملناه من أذى الأحرار ومحاولتهم النيل من إخلاصنا للعرش نعتقد بحسن نية وصدق بلاء الأستاذ على عبد الرازق أخطأ أم أصاب فيما ذهب إليه من الآراء الطريفة . ونزيد على هذا بأننا نؤيد حرية الرأى .

وتدافع « كوكب الشرق » عن الشيخ على وحرية الرأى فتقول :

« إن الشيخ شاكر يهيب بالحكومة ويدعوها لإعلان الحرب على أحد العلماء ، وكان الأجدر بالشيخ شاكر أن يرد على الأستاذ رداً دينيًّ أو تاريخيًّا لا أن يحمل الدعوة إلى إعلان الحرب على عالم جليل وباحث مفكر وكتابه هو خير ما أخرج للناس فى هذا البحث الجليل .

هل دعا الأستاذ الشيخ على لتغيير نظام المواريث ؟

وهل قال بوجوب مساواة الأنثى بالذكر ؟

وهل رأى وجوب قصر الزواج بزوجة واحدة ؟

كلا . . لم يتعرض الأستاذ لشيء من هذا .

إن أنصار القديم قد أفلسوا .

. . . . . ياقوم .

لقد أضحكتم علينا العالم ثم تهزءون من أنقرة ، ومن نظام أنقرة وكنتم من عباد أنقرة . .

وتطلق « كوكب الشرق » على الشيخ شاكر لقب شيخنا « الأنقروى » سابقاً وتقول :

« فكرت الأمة فى حفظكم فى بطون التاريخ فلا دين أكتسبتم ولا سمعة سياسية أو مبدأ حزب احتفظتم به . فكنتم أنقرويين وسعديين وحكوميين .

ما لكم ولأبحاث الدين مادامت لا تُدِرّ منافع ولا تأخذ بأيديكم إلى منصب مشيخة الأزهر » .

وتقول « كوكب الشرق » :

« إن المسائل التى عالجها الشيخ على ليست لها علاقة بسياسة البلاد الداخلية ولا بحالة مصر الوطنية » .

ويكتب الشيخ إلى « كوكب الشرق » معترفاً بدفاعها عنه ، قال :

« كنتم أول من سمح بنشر كلمات لبعض أفاضل الكتاب دفاعاً عنا برغم هياج الرأى العام ضدنا ، ولا يسعنا إلا أن نشكركم ، ونعتقد أنكم وقفتم موقفاً لم يدفعكم إليه إلا ضميركم وواجبكم فى تأييد الحق وأنه جدير بشرف مهنتكم الحرة » .

ويكتب الدكتور منصور فهمى دفاعاً عن حرية الرأى .

وتكتب « كوكب الشرق » عن صدى المحاكمة فى الغرب فتقول :

« الأوربيون يتألمون كثيراً من الهيئات الدينية التى تضطهد الفكر . يذكرون مع الخجل دواوين التفتيش التى هاجت ذكرياتها مسألة فضيلة الشيخ على عبد الرازق . . وقد اتجهت

الأنظار الأوربية إلى فظاعة تشكيل هيئة دينية لمحاكمة رجل لا ذنب له سوى أنه أبدى لفكرة خطأ كانت أم صواباً ».

وتكتب المانشستر جارديان فى لندن :

« إن الشيخ على عبد الرازق من أعظم المفكرين المصريين فى العالم الإسلامى ».

* * *

وجد حزبُ الأحرار أن النية تتجه إلى إدانة الشيخ على عبد الرازق . .

ورأى الحزب أن الدفاع عن حرية الرأى فى جريدة « السياسة » لا يكفى . . فإن الحزب يعرف أن أمور مصر فى تلك الأيام فى يد الملك . . وأن أحمد فؤاد وراء الحملة ضد الشيخ على . . أو — على الأقل — يساندها .

ولكن الحزب — من تجارب كثيرة — يعرف أن فى مصر رجلا واحداً يستطيع أن يضغط على الملك ويرغمه على تغيير قراره . .

ومن هنا اتجه الحزب إلى نيفيل هندرسون المندوب السامى بالنيابة .

ويكتب الدكتور حافظ عفيفى بك المدير العام لجريدة « السياسة » ووكيل حزب الأحرار بخط يده ، رسالة إلى نيفيل هندرسون

ولم يهمل هندرسون هذه الرسالة . . بل إنه يبعث بها إلى لندن لتبقى محفوظة ضمن الوثائق السرية تدل على أن الحزب لجأ إلى المندوب السامى ليطلب إليه حماية حرية الرأى . . وحماية قاض مسلم قال رأياً فى قضية الخلافة !

وهذا نص الرسالة التى كتبها وكيل حزب الأحرار إلى المندوب السامى قبل ٣ أيام من المحاكمة :

الدكتور حافظ عفيفى بك

١ شارع جامع شركس

القاهرة فى ٩ أغسطس ١٩٢٥ .

سرى

سيدى العزيز

أعتقد أنه من واجبى أن أطلعك على الاتجاهات الخفية لحركة تبدو فى الظاهر ذات طابع دينى وهى فى حقيقتها ذات طابع سياسى .

إنى أتحدث عن قضية الشيخ على عبد الرازق .

لقد نشر أخيراً كتاباً عن الخلافة يثبت فيه أنه لا أساس للخلافة فى الدين الإسلامى وأنها ليست إلا مجرد مؤسسة سياسية .

أدى نشر هذا الكتاب إلى اندلاع موجة من الغضب مصدرها كبار الشخصيات الدينية .

إنى واثق أن الانفجار لا يرجع إلى الاعتقاد بأن الإسلام أسىء إليه . بل إلى الاعتقاد البسيط بأن صاحب الجلالة الملك هو المرشح للخلافة وأن هذا الكتاب يشكل عقبة فى وجه هذه الغاية .

وهذا الترشيح لمليكنا للخلافة هو مجرد افتراض فلم يسمع أى وزير من صاحب الجلالة أية كلمة عن هذا الموضوع .

وفى رأيى أن هذا الاعتقاد يرجع إلى تشكيل لجنة للخلافة فى العام الماضى ضمت الأزهريين فقط ويبدو أن المسئولين فى القصر كانوا وراء قيامها .

ويرأس اللجنة شيخ الأزهر وتضم عدداً آخر من الموظفين الذين يشغلون مناصب دينية كبيرة كأعضاء .

ويمكننى أن أؤكد لك أن الشيخ على عبد الرازق يعد لهذا الكتاب منذ وقت طويل ، وذلك قبل تشكيل اللجنة ، حتى قبل قيام تركيا بإنهاء الخلافة ، إلا أن أحداً لن يصدق ذلك .

وإنى أعرف ذلك لأنه أراد عقب انتهاء الحماية مباشرة أن ينشر مقتطفات من كتابه فى صحيفة « السياسة » ليثبت أن الإجراء الذى اتخذه الأتراك ليس ضد الدين .

والآن فإنهم يحيلون هذا الرجل للمحاكمة أمام محكمة دينية مشكلة من رجال دين متعصبين لا يحملون أية أفكار معاصرة .

وستتم هذه المحاكمة وفقاً لقانون دينى قديم يعطى لهؤلاء الأشخاص سلطة إبعاده عن هيئة العلماء وبالتالى فصله من أى منصب حكومى .

والمعروف أن هذا الرجل قاض يتبع وزارة العدل . وأن الوزير المسئول عنه وهو الشخص الوحيد المسئول عن سلوك الشيخ على عبد الرازق سيكون مضطرا لفصله إذا أرادت لجنة الأزهر ذلك .

وهذا هو الموقف غير العادى الذى نواجهه .

وإنى أريد إعطاءكم فكرة حول عقلية العضو البارز فى هذه المحكمة .

فى عام ١٩٢٢ عندما كان ثروت باشا رئيسا للوزارة وصدقى باشا وزيرا للمالية كانت هناك حوادث قتل عديدة للمسئولين البريطانيين فى شوارع القاهرة .

وعقب قتل الكولونيل بيجوت فكر ثروت باشا فى نشر بيان موقع من كبار رجال الدين لإدانة هذه الجرائم بوصفها ضد الدين للتأثير على الناس .

وقد رفض المفتى الأكبر فى ذلك الوقت — الذى هو أيضا المفتى الحالى كما أنه عضو بارز فى المحكمة الدينية لمحاكمة الشيخ على عبد الرازق — أن يوقع ذلك البيان .

ورفض أن يرى فى الدين سبباً لهذا السلوك المشين .

وفى الحقيقة رفض لأنه يعتقد أن الملك كان ضد ثروت باشا وأن هذه الجرائم قد تساعد على التخلص منه .

ولهذا عقب استقالة ثروت وخلال رئاسة نسيم للوزارة وقع على بيان مماثل لما كان ثروت يريده .

وأرجو منك أن تسأل صدقى باشا عن هذه الرواية التى سمعناها من ثروت باشا شخصياً .

وهذا هو نوع الرجال الذين سيحاكمون صديقنا .

وسيعلنون أنه غير مسلم .

وسندافع عنه ونكون غير مسلمين .

وسيكون هذا مجالا لدعاية طيبة بين الجهلة من الناس يستفيد منها رجال حزب الاتحاد .

وهذا الرجل من أسرة كبيرة من عائلات حزب الأحرار الدستوريين . . وقتل شقيقه لأنه من رجال حزبنا .

وتقبلو تقديرى واحترامى

المخلص

حافظ عفيفى

ويرفق الدكتور حافظ عفيفى مذكرة أخرى مع هذه الرسالة السرية الشخصية .

تقول المذكرة وهى بخط يده أيضاً :

« الشيخ على ، عالم أزهرى ، ولكن من العيوب التى يراها فيه زملاؤه المتعصبون أنه ظل خمس سنوات فى أوكسفورد يدرس التاريخ والاجتماع .

ومن الأخطاء البالغة فى كتابه المقتطفات التى أوردها عن السير توماس أرنولد وعن كينيون روجرز .

وكان طالباً تتلمذ على الشيخ عبده المصلح الديني الشهير – يقصد محمد عبده – الذى تعرض هو نفسه ، بصورة مستمرة ، للاضطهاد من جانب الخديو وعلماء الأزهر.

ولم يتمكن من تقديم العديد من الإصلاحات الدينية إلا عن طريق الحماية القوية للورد كرومر .

حافظ عفيفى

ويبعث هندرسون إلى لندن ملخصاً لكتاب الشيخ على عبد الرازق من وجهة نظر المندوب السامى .

قال هندرسون :

« ليس بالمدهش أن يثير موضوع بمثل هذه الثورية عداء الأزهر والعلماء .

وبدون أن نناقش مسألة الخلافة ، التى سيدان الشيخ على عبد الرازق بوجه عام لموقفه منها فقد يساعدنا ذلك على تقدير مصاعب المفكرين الأتقياء وفهم الانفعال الذى أثاره هذا الكتاب ، أن نسترجع الأصول والمفهوم التقليدى للقانون الدينى الإسلامى (الشرع) الذى يبدو أن يتوق لإلغائه .

وبمقتضى مبادئ الحكومة الديمقراطية الواردة فى الدستور فإن السلطة يخلعها الشعب المصرى عن طريق نوابه ، على الملك ووزرائه .

ووفقا للديانة الرسمية (الإسلام) فإن السلطة تنبثق من الله ، وتفوض للحاكم ، ودور العلماء هو الحفاظ على احترام القانون الدينى . ودور الحاكم هو تكييف هذا القانون مع الاحتياجات الحالية

وفى الواقع أن الحاكم الزمنى كان غالباً ، يفرض إرادته على العلماء ، وبمساندة فتواهم كان يحصل على التعديلات التى يعتقد أنه لا غنى عنها للحكم القويم ، إلا أن ذلك لم يكن ممكناً إلا إلى حد معين .

ولما كانوا لا يعرفون تعقيدات الخلافة ، فإن العلماء هم الذين يتمتعون بحق الاعتراض .

ويبدو من نافلة القول بأنه لا يمكن حكم بلد حديث بالشرع الإسلامى كما لا يمكن انتهاك القوانين الدينية لشعب بدون الإفلات من العقاب .

وفى مصر حلوا هذه المشكلة للتوفيق بين المتناقضين عن طريق الفصل بين القانونين الدينى والمدنى ، فهذان النظامان يتواجدان جنباً إلى جنب .

رجال الدين يمكنهم إذا شاءوا إلزام المؤمنين بقرارهم ، ولكن من حيث الممارسة ، فإن هذه القرارات يتناقص ثقلها المدنى بمرور الزمن .

ولكن يبدو أن الشيخ على عبد الرازق حل المشكلة بصورة أخرى .

فقد تخلص من المعضلة بأن أعلن بأنه لا حاجة هناك لإثارة صراع فى الضمير .

إن القرآن والسنة وحدهما ، أصل الأصل ومصادر الدين الحق وأن التطورات اللاحقة ، بعد وفاة النبى ﷺ والمنظمات والإجراءات التى لم تصدر عنه نفسه كلها من قبيل الاجتهاد الإنسانى الذى يشوبه الخطأ ويمكن رفضه حين نشاء . فالإسلام للروح ، أما الإدارة المدنية فهى للشئون المادية ، ويمكن ، بل يجب أن تتقدم دون أن تعوقها تقاليد العصور الوسطى .

وسواء أكان الموضوع مخطئاً أم مصيباً ، فإنه موضوع يطول وإنه لرجل شجاع هذا الذى يزعم فى الإسلام اليوم أن مملكة النبى ﷺ لم تكن فى هذا العالم » .

* * *

ولقد بقى الإنجليز زمناً طويلا يقولون إن هندرسون رفض أن يتدخل فى هذه المسألة الدينية . . ولكن الحقيقة أن هندرسون تدخل وحاول إقناع الملك كما تدل على ذلك هذه البرقية السرية :

« برقية رقم ٦٠٣

من نيفيل هندرسون

القائم بأعمال المندوب السامى

إلى أوستين تشمبرلين

وزير الخارجية

بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٢٥

بعد المقدمة . .

١ — منذ صدور هذا الكتاب أصبح مركزاً للعاصفة بين قوى الرجعية والتقدم فى الفكر الدينى الإسلامى .

تتابعت على الملك والوزارة التفويضات التى تطالب بمنعه وعبرت تفويضات أخرى عن حرية الاعتقاد والتمست وقف التحقيق الذى كان العلماء يبحثون إجراءه .

٢ – ودفاعاً عن حق التعليق على القانون وتفسيره – وهو الحق الذى يرى الكثيرون أنه انقطع منذ القرن الثالث من الهجرة – حاول الشيخ أن يثبت أن الخلافة مؤسسة سياسية محضة ، وأنه لا أصل لها فى الدين الإسلامى . وأن للمسلمين أن يقبلوا أو يرفضوا الخلافة بمفهوم الدولة الإسلامية ، دون أن يجعلوا قرارهم أمراً خاصاً بالعقيدة .

إن القرآن لا يتعارض بأى شكل مع إقامة ووجود دولة متحضرة وعصرية للغاية ، وبناء على ذلك ، يفضل الكاتب إلغاء الخلافة ، وحرية العالم الإسلامى فى تبنى أساليب الإدارة العصرية مع وجود الإسلام كمعيار أخلاقى وإلهام معنوى .

٣ – على الرغم من أن الشعب المصرى شعب متعصب إلا أنه ليس كهنوتيًّا ، فالانفجار الغاضب الذى أثاره هذا الكتاب ، لم يأت من الرأى العام وإنما من الدوائر الدينية الرسمية .

٤ – ولسوء الحظ كان للمسألة جانبها السياسى مثلما كان لها جانبها الدينى ، إن على عبد الرازق – وهو بالمناسبة تعلم فى جامعة أوكسفورد لعدة سنوات – ينتمى لعائلة تعد من أغنى وأهم العائلات فى محافظة المنيا وهى أكثر أنصار حزب الأحرار الدستوريين حماساً . وكان أخوه الأكبر حسن باشا عبد الرازق أحد الوزيرين اللذين اغتيلا فى عام ١٩٢٢ من أجل مبادئ الأحرار الدستوريين .

وعميد الأسرة الحالى محمود باشا عبد الرازق وكيل وزارة الداخلية السابق من أكبر ممولى صحيفة « السياسة » الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين من حيث النفوذ والشيخ على نفسه من أتباع الشيخ محمد عبده الذى كان صديقاً للورد كرومر ويتمتع بحمايته .

٥ – لم أعرف بالجانب السياسى لقضية الشيخ على عبد الرازق إلا منذ بضعة أيام عندما أخبرنى كل من إسماعيل صدق باشا والدكتور حافظ عفيفى بأن حزب الأحرار الدستوريين سيساندونه بالتأكيد إذا صدر ضده حكم بالغ القسوة . وكنت أنظر للموضوع كجدال دينى محض . وبرغم أنى ناقشت الموضوع قبل ذلك مع القائم بأعمال رئيس الوزراء ومع حسن نشأت إلا أنى

كنت أتناوله بالتعليق من الناحية الأكاديمية فحسب ، باعتباره مسألة لا تعني دار المندوب السامي بحال من الأحوال .

٦ — إن مجلس العلماء يتمتع بمقتضى قانون عام ١٩١١ بسلطة تجريد العالم من صلاحيته الدينية إذا ثبتت إدانته باقتراف أمر غير لائق ، ويتضمن هذا القرار بصورة آلية طرده — كإجراء إداري — من أي وظائف مدنية قد يشغلها .

ولما كان الشيخ علي قاضيا في المحاكم الشرعية ، فإن إدانته سيعقبها أمر موقع من وزير الحقانية بحرمانه من هذا المنصب . وعبد العزيز فهمي واحد من الأعضاء الأحرار الدستوريين في الحكومة .

وعلمت أنه سيستقيل بدون شك ، ولا يوقع على مثل هذا الأمر . وقد تؤدي استقالته إلى استقالة وزيرين آخرين من الأحرار الدستوريين ، هما توفيق دوس ومحمد علي علوبة ، وقد تؤدي حتى إلى استقالة صدقي باشا ، وهو من الأحرار الدستوريين فعلا ، وإن كان مستقلا من الناحية الشكلية .

٧ — كان جهدي دائمًا تلافي انشقاق الحزبين اللذين يشكلان الحكومة ولذلك تحدثت بشكل سري للغاية مع نشأت باشا في اليوم السابق على المحاكمة .

أعلنت له أني لا أعتزم مطلقًا التدخل في مسألة دينية محضة .

واقترحت — أيضًا — لتلافي العواقب المؤسفة — أنه قد يتمكن من جعل هيئة العلماء تصدر قرارًا يدين الكتاب — وهذا مؤكد — ولا يدين الكاتب ، أي الشخص . .

وتمتنع — على الأقل — عن إصدار حكم يستوجب اتخاذ إجراء إداري .

وقلت له إن الخشونة المفرطة قد تتجاوز هدفها بأن تجعل من الشيخ علي شهيدًا وتثير التعليقات في الصحافة الأجنبية والمصرية حول مسألة احترام حرية الرأي ، وهي المسألة التي لا يكون مرغوبًا لفتُ الأنظار إليها .

٨ — وكان نشأت باشا متعاطفًا ، وإن كان من الواضح أنه متخوف من محاولة التأثير على العلماء في مثل هذا الأمر .

وليس هناك سوى شك قليل في أن الملك فؤاد اتخذ بالفعل خطًا متشددًا .
ولم يكن نشأت باشا يرغب في إغضاب صاحب الجلالة ، فقد تناهى إلى سمعي

على سبيل المثال ، أن الملك هدد بطرد شيخ الأزهر إذا لم يصوت لصالح إدانة الشيخ على .

٩ - وهناك العديد من الدوافع الممكنة وراء موقف الملك .

فى المقام الأول يعتقد بوجه عام أن جلالته يطمح إلى الترشيح للخلافة .

وليس هناك فيما قاله صاحب الجلالة بالفعل ، ما يؤكد هذا الاعتقاد .

إنى أعلم أنه نفى بشكل قاطع أن هناك أى نية بهذا الصدد .

وينهض الاعتقاد على تشكيل لجنة الخلافة فى الأزهر عام ١٩٢٤ ، بإيعاز من موظفى السراى كما يقال .

ويمكن أن نورد أيضًا رغبته فى التوسط فى نزاع الحجاز كمؤشر على اتجاه أفكاره فى هذه الجهة .

١٠ - وثانيًا من المعروف أن الملك لا ينظر لعائلة عبد الرازق بعين الرضا ، فهم غير موالين بما يكفى .

وثالثًا : الملك لا يحب الأحرار الدستوريين ، ويرغب فى قرارة نفسه التخلص منهم وقد يعتبر الفرصة الحالية ، بجانبها الدينى ، فرصة مناسبة .

وربما كان حقًا أنه فى الانتخابات القادمة ، لن تكون الصلة الوثيقة بين حزب الأحرار الدستوريين « الملحد » عاملا لصالح الحزب فى أعين الفلاحين المتعصبين .

ولن يرفض جلالته استخدام مثل هذه الدعاية إذا أدت عدم شعبية مرشح الأحرار الدستوريين إلى انتخاب مرشح حزب الاتحاد بدلا منه » .

* * *

وهذه الوثيقة تنفى نهائيًا أن الإنجليز رغبوا فى ترشيح الملك فؤاد للخلافة .. أو أنهم تركوا الشيخ على عبد الرازق وحزب الأحرار للملك يعصف بهم ويطردهم .. بل إن الإنجليز كانوا حريصين على بقاء حزب الأحرار فى الحكم حتى يتحقق التوازن بين الأحرار من ناحية والملك وحزب الاتحاد من ناحية أخرى ..

وفى ظل هذا التوازن .. يسود عادة ... الإنجليز .. !

* * *

ولم يكن هندرسون هو وحده المطمئن . كان عبد العزيز فهمي باشا يتوقع – أيضا – نهاية سعيدة .

قال في مذكراته :

« استحضرت كتاب الشيخ على عبد الرازق وقرأته مرة أخرى فلم أجد فيه أدنى فكرة يؤاخذ عليها مؤلفه . بل على العكس وجدته يشيد بذكر الإسلام ونبيّ الإسلام ويقدس النبيّ ﷺ تقديساً تاماً .

ويشير إلى أن النبوة في الإسلام هي وحى من عند الله وأن الوحى لا خلافة فيه . بل هو اختصاص من الله ، لمن يوحى إليهم من بنى البشر .

وأخص ما أرادوا بناء التهمة عليه ما قد يظهر من عبارات الكتاب من أن الإسلام دين نظرى . لكن هذا الفهم الذى فهمه متهمو الشيخ على عبد الرازق غير وارد بتاتاً في الكتاب لأن الإسلام ما دام ديناً وما دامت أصوله مقررة من عند الله فبالنظر فيه لا يمكن بوجه من الوجوه أن يكون له معنى إلا إذا صار العمل على مقتضاه .

وإذا كانت الدعوى كما سلف ، مرفوعة على أساس أن الشيخ على أخلّ بوصف العالمية وكان كل من ثروت باشا وصدقى باشا هما ممن اشتغلوا بوضع قانون الأزهر فقد سألتهما فعلا عما إذا كان غرضهما بهذا النص ترتيب عقاب على الرأى ؟ – ذلك العقاب المخالف لكل دستور فأجابا :

كلا إن ذلك لم يخطر بخلدنا .

. . عند ذلك اتجهت لمصدر هذه الدعوى فناقشت وكيل الديوان العالى فيها وأفهمته أن المجلس غير مختص بها فوافقنى على رأيى وقال :

– يكفى أن يحضر الشيخ على عبد الرازق أمام المجلس ويطلب عدم اختصاصه فتزول هذه الدعوى .

فأرسلت إلى الشيخ على أن يفعل هذا . . . »

الطريد

استغرقت محاكمة الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء يوم ١٢ أغسطس عام ١٩٢٥ مائة وخمسون دقيقة .

وخلال هذه الدقائق ناقش ٢٤ من كبار علماء الأزهر قضية الخلافة فى الإسلام ، وحرية الرأى ، والدفوع القانونية . .

ولم تنشر تفاصيل ما جرى فى هذه المحاكمة سوى جريدة « السياسة » فإن المحاكمة لم تكن للشيخ وحده ، بل لحرية الرأى ، ولحزب الأحرار الدستوريين وهل هو ملحد أم لا ، وللائتلاف الوزارى . . وللعهد كله .

قالت « السياسة » تصف المحاكمة التى جرت فى إدارة المعاهد الدينية وهى تقع بالدور الأول فى المكان الذى أصبح بعد ذلك مستشفى عباس أو مستشفى الملك .

«كان أمس موعد نظر هيئة كبار العلماء فى أمر الكتاب الذى وضعه الأستاذ المحقق المعروف الشيخ على عبد الرازق فى (الإسلام وأصول الحكم) .

فنى الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحاً أقبل الأستاذ الشيخ على عبد الرازق على دار مجلس إدارة الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية ، فى شارع عابدين .

يستقبلك على الباب ، جماعة من الحجاب ، يسألونك عما ترغب ، فإذا أذنوا لك بالمرور دخلت إلى ردهة صغيرة تجد إلى يسارها غرفة خصصت لهيئة كبار العلماء . وضعت فى وسطها

منضدة مستطيلة غطيت بالجوخ الأخضر .

وقد وصل الأستاذ الشيخ على عبد الرازق إلى باب الطابق الأول ، وأذن له الحجاب بالدخول .

أقبل عليه خادم يعرفه وقال له :

— تفضل عند الشيخ الكبير .

فطن شيخنا إلى أن الخادم خالى الذهن مما يتمخض به الجو ، وقال له :

— بل أستأذنُ أولاً .

فذهب وعاد وأشار بالانتظار فى إحدى الغرف .

فذهب الشيخ على حيث أُريد له أن يجلس منتظراً ، وحيث قُدّم له فنجان من القهوة إلى جانبه كوب من الماء المثلج .

ونحو الساعة العاشرة والنصف جاءه نذير يدعوه إلى الذهاب إلى حيث كانت هيئة كبار العلماء منعقدة ، فذهب .

وعندما وصل إلى باب الغرفة حيّا الجالسين فيها بقوله :

— « السلام عليكم »

لم يسمع لتحيته رداً أحسن منها أو مماثلا لها .

وكان حضرات أعضاء هيئة كبار العلماء جالسين حول المنضدة ، يتوسطهم جميعاً صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد أبو الفضل ، شيخ الجامع الأزهر ، وإلى يمينه حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخيت ، وإلى يساره حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ قراعه ، وكان من بين الحاضرين الشيخ الأحمدى الظواهرى والشيخ إبراهيم بصيلة .

ولكن . .

كان قضاةُ الشيخ على هم خصومه الذين كتبوا المقالات ضده وبعضهم أفتى بأنه مرتد عن الإسلام . . . كان بين القضاة الشيخ محمد شاكر والشيخ محمد رشيد رضا . . .

ودار الحوار الآتى :

شيخ الجامع : (فى شىء من العصبية) — : اقعد عندك !

الشيخ على : يجلس فى المقعد المواجه لمقعد حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الأكبر .

شيخ الجامع : (ممسكاً الكتاب بيمينه) — الكتاب ده كتابك ؟

الشيخ على : أيوه كتابى .

شيخ الجامع : وانت مصمم على كل اللى فيه ؟

الشيخ على : أيوه مصمم على كل اللى فيه .

شيخ الجامع : (يلقى الكتاب على المنضدة) ويقول :

– هذا الكتاب كله ضلال وخطأ ، ولكن احنا كتبنا لك عن نقط سبعة فيه ، ولو أن فيه غيرها كثير ، كلها ضلال أيضاً ، وسأقرأ لك هذه النقط السبع .

وأمسك بيده ورقة – . التهمة الأولى .

وقرأ صاحب الفضيلة التهمة وهى :

١ – جعل الشريعة الإسلامية روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا .

ثم عقد التهمة بذكر الأسباب .

الشيخ قراءة :

يميل إلى فضيلة الشيخ الأكبر ويلفت نظر فضيلته إلى أن يكتفى بقراءة التهمة دون ما بعدها من الأسباب .

شيخ الجامع : (يقرأ التهم)

التهمة الثانية : وأن الدين لا يمنع من أن جهاد النبى ، ﷺ كان فى سبيل الملك لا فى سبيل الدين ولإبلاغ الدعوة إلى العالمين .

٣ – وأن نظام الملك فى عهد النبى ﷺ ، كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة .

٤ – وأن مهمة النبى ﷺ ، كانت بلاغاً للشريعة مجرداً من الحكم والتنفيذ .

٥ – وإنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام ، وعلى أنه لابد للأمة ممن يقوم بأمرها فى الدين والدنيا .

٦ – وإنكار أن القضاء وظيفة شرعية .

٧ – وأن حكومة أبى بكر والخلفاء الراشدين من بعده ، رضى الله عنهم ، كانت لا دينية .

ولما أتم شيخ الأزهر تلاوة التهم السبعة قال :

– هيه ، عندك حاجة تقولها ؟

الشيخ على : (فى هدوء) ، تعلو وجهه ابتسامة :

نعم ، انا كاتب مذكرة . إذا كنتم تحبون أن أقرأها .

وإذا أردتم المناقشة شفهيًّا فأنا مستعد للمناقشة .

ولكن هنالك نقطة سابقة لكل هذا أرجو أن تسمحوا لى بذكرها ، ولا تفهموا أن غرضى منها أن أمس كرامة هذه الهيئة ، بل غرضى الوحيد أن أحفظ لنفسى حقاً قانونيًّا أعتقده لى .

وقد يكون من مصلحتى ان أحتفظ به ، وهو فى الوقت نفسه لا يضركم ولا يضيع عليكم شيئاً .

شيخ الجامع : إيه هو ؟

الشيخ على : أنا لاحظت أن هنالك محاضر تكتب فى الجلسة ، فأنا أريد أن أدون فى المحضر احتجاجى على الهيئة ، وبعدها نتناقش إذا أردتم .

شيخ الجامع : قل ما تريد . اكتب يا كاتب .

الشيخ على : (مملياً) : (إنى أعتقد أن هذه الهيئة الموقرة ليس لها صفة قانونية تخولها محاكمتى بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الأزهر .

وإنى لم أحضر اليوم اعترافاً لها بصفة قانونية ، وإنما حضرت أمامها باعتبار أنها هيئة فيها أساتذتى ومشايخى وكثير من علماء الأزهر الممتازين أعتقد أن لهم على أدبيًّا أن أجيب ادعاءهم وأناقشهم فيما يريدون . بس مش عاوز أكثر من كده .

شيخ الجامع : طيب اقرأ .

الشيخ بخيت : لا . استنى !

شيخ ثالث : لا . اقرأ !

شيخ رابع : لا . استنى !

الشيخ بخيت : هذا دفع يجب الفصل فيه .

الشيخ شاكر : يجب ضم الفصل فى هذا الدفع إلى الموضوع .

الشيخ محمد حسنين العدوى ، وآخرون : يؤيدون الشيخ شاكر .

الشيخ على : الواقع أن هذا أحسن عندى ، لأنى أريد أن أنتهى .

شيخ الجامع : طيب قوم اطلع أنت .

الشيخ على : (يخرج) !

وبعد أربعين دقيقة استدعى الشيخ على عبد الرازق من جديد . .

شيخ الجامع : إن الهيئة قررت أنها مختصة بنظر المسألة بتاعتك ، ورفضت الكلام إللى أنت قلته .

الشيخ على : أنا أحترم هذا القرار . ومع احترامى له فإنى مصمم على ما قلته .

شيخ الجامع : طيب . اقرأ .

الشيخ على : (يقرأ مذكرته)

شيخ الجامع : طيب . خذها منه يا كاتب .

قدم الشيخ على لدفاعه بمذكرة قال فيها إنه يرجو أن يصل إلى التفاهم مع علماء المسلمين ومع المسلمين كافة .

وقال إن العالمية صفة توجب على صاحبها البحث والتماس الحقائق . . وهو مأجور إن أخطأ أو أصاب .

أما الدفاع نفسه فطويل وكله تفسير لما جاء فى الكتاب . . كما نقل منه فقرات كثيرة تؤيد وجهة نظره وتكذب الاتهامات وتنفيها .

قال رداً على الاتهام الأول :

– « إن الشريعة الإسلامية أنزلها الله تعالى رعاية لمصلحة البشر الدينية وحدها . وأنه جل شأنه لم يرد بشىء من تلك الأحكام أن يحمى للبشر أغراضهم ومصالحهم الدنيوية لذلك فلن يكون له فيها حكم أو تدبير » .

ورداً على الاتهام الثانى :

– « نحن لا نشك فى أن الإسلام وحدة دينية » .

والمسلمون ، من حيث هم ، جماعة واحدة » .

والنبى ﷺ دعا إلى تلك الوحدة فأتمها بالفعل قبل وفاته ، وأنه ﷺ كان على رأس الوحدة الدينية إمامها الأوحد ، ومديرها الفذ وسيدها ، الذى لا يراجع له أمر ولا يخالف له قول » .

وفى سبيل هذه الوحدة الإسلامية ناضل عليه الصلاة والسلام وجاءه نصر الله والفتح وأيدته ملائكة الله وقوته حتى بلغ رسالته وأدى أمانته .

ورد على الاتهام الثالث :

– « نحن لم نقل إن نظام الحكم فى عهد النبى ﷺ كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص موجب للحيرة . ونحن نبرأ من ذلك الاعتقاد » .

ورد على الاتهام الرابع فقال :

— « لا يوجد فى الدنيا ماضيها ومستقبلها ، نوع من التنفيذ أقوى من ذلك الذى اعترفنا به للنبى ﷺ » .

وعن التهمة الخامسة قال :

— « نحن نرى انه لم ينعقد بين المسلمين ، صحابة أو غيرهم ، إجماع على وجوب الإمام بالمعنى الذى اصطلح الفقهاء على تسميته بالخليفة » .

ونحن نعتقد أننا فى ذلك نقف فى صف جماعة غير قليلة من أهل القبلة ومن سلف هذه الأمة وعلمائها الصالحين الذين لا يمكن الطعن فى دينهم ولا فى علمهم » .

وليس صحيحاً أننا ننكر إجماع الصحابة على أنه لابد للأمة ممن يقوم بأمرها فى الدين والدنيا .

وعن الاتهام السادس قال :

— « لا شك فى أن القضاء — بمعنى الحكم فى المنازعات وفضها — كان موجوداً فى زمن النبى ﷺ . فقد رفعت إلى النبى ﷺ خصومات فقضى فيها » .

« أما جعل القضاء وظيفة معينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة واتخاذه مقاماً ذا أنظمة معينة وأساليب خاصة فذلك من الخطط السياسية الصرفة » .

والقضاء يستمد حكمه من حكم الخلافة أو الأمانة العظمى فمن أنكر الخلافة أنكر القضاء وقد عرف ما توارد على الخلافة من إنكار ، فذلك الإنكار كله ينصب حتماً على القضاء أيضاً » .

ورد الشيخ على الاتهام الأخير فقال :

— « إن زعامة النبى ﷺ كانت ، كما قلنا زعامة دينية » .

« والزعامة الدينية معناها الزعامة التى تستند إلى الرسالة والوحى . وتقابل الزعامة الدينية بهذا المعنى الزعامة اللا دينية فهى التى لا تستند إلى وحى ولا رسالة »

« وطبيعى ومعقول إلى درجة البداهة ألا توجد بعد النبى زعامة دينية ، وأما الذى يمكن أن يُتصور وجوده بعد ذلك فإنما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين . وهو إذن نوع لا دينى » . .

« وإذا كانت الزعامة لا دينية فهى ليست شيئاً أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية » . « زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين » .

وأما إذا أريد بكلمة لا دينية معنى آخر غير ما هو واضح فى الكتاب فذلك ما لا شأن لنا به ».

ووقع الشيخ على عبد الرازق على مذكرة دفاعه .

الشيخ شاكر : أنت ماضى على المذكرة والأ لأ ؟

الشيخ على : أنا ماضى الخطاب الأول .

الشيخ شاكر : يحسن أن تمضى على كل ورقة لأن هذا من مصلحتك .

الشيخ محمد حسنين : هى مش مكتوبة بخطك المذكرة ؟

الشيخ على : لا .

الشيخ محمد حسنين : طيب أحسن تمضى .

الشيخ على : — (يمضى على كل ورقة) —

شيخ الجامع : طيب قوم أنت .

الشيخ على : أروّح ؟

شيخ الجامع : أيوه روّح .

الشيخ على : السلام عليكم .

. . . لا يسمع رد السلام .

وفى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر أصدرت هيئة كبار العلماء الحكم الآتى :

« حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر ، بإجماع ٢٤ معنا من هيئة كبار العلماء ، بإخراج الشيخ على عبد الرازق ، أحد أعضاء الجامع الأزهر والقاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الشرعية ومؤلف كتاب « الإسلام وأصول الحكم » من زمرة العلماء » .

قال الشيخ على بعد صدور الحكم :

— كنت أخشى أن تقرر الهيئة أن هذا الفكر لا يصدر عن مسلم .

ولكن الشيخ محمد رشيد رضا أفتى بأن الحكم يفتى بارتداده عن الإسلام .

ومن حسن حظ الشيخ على أن الحكم لم يقل بذلك . وأن أحداً لم يؤيد وجهة نظر صاحب جريدة « المنار » .

وقد رد الشيخ على قائلا :

— أخرجنى الحكم من هيئة علماء الأزهر ، وهى هيئة علمية أكثر منها دينية ولم ينشئها

الدين الإسلامي . ولن أكون فى حسن الإيمان والإخلاص للإسلام أقل من أولئك الذين قضوا بإخراجي .

وقال :

– الحكم باطل ومؤسس على قانون صدر أيام الخديوى عباس عقب إضراب الأزهر ولم يطبق قط . . قبل اليوم . .

وسأله مندوب صحيفة « البورص إجبسيان » التى تصدر فى مصر باللغة الفرنسية :

– هل تعتبرك زعيماً لمدرسة ؟

أجاب

– إن لى أنصاراً . . ووصلتنى رسائل التأييد من جميع أقطار العالم الإسلامى .

وأعلن الشيخ على أنه سيخلع الجبة والعمامة ويصبح أفندياً وقال :

« طُلبنا للمحاكمة لأن كتابنا اشتمل على أشياء لا تصدر من مسلم فضلا عن عالم . . وتلك تهمة شنيعة ترمى إلى إخراجنا من زمرة العلماء أولا ، وذلك قد يهون . . . وترمى إلى إخراجنا – والعياذ بالله – من عداد المسلمين .

وقد حمدنا الله فوجدناهم تراجعوا عن اتهامنا بشيء لا يصدر عن مسلم » .

وقال :

– « إننا تقبلنا مسرورين إخراجنا من زمرة العلماء . . وقلنا كما يقول القوم الذين إذا خلصوا من الأذى : الحمد لله الذى أذهب عنا الأذى وعافانا » . وقال :

– زعمَ خصومى أنى أردت بكتابى أن أقدم مصالح حزب سياسى معين ، وهذا اختلاق محض . لست عضواً فى أى حزب » .

يكفى أن تقرأ الكتاب لتجزم بأن حزباً سياسيًّا لا يمكن أن يستخرج منه أية فائدة . والحكم لا يعدل طريقة تفكيرى . وسأنشر آرائى بكل الوسائل الممكنة كتأليف كتب جديدة » .

ولكن الشيخ على لم يؤلف كتاباً آخر حتى مات .

وفى كتاب عفاف لطفى السيد « التجربة التحررية – الديمقراطية – فى مصر » قالت إن الشيخ لم يحكم عليه بالسجن الدائم أو الإعدام كما حدث فى بلاد أخرى . . وأزمنة أخرى » .

وكتبت صحيفة « السياسة » تحت عنوان « أسباب سياسية لا دينية » .

« شعائر الإسلام يقيمها المؤمنون بالرغم من قيام حكومات تبيح ما حرم الله وترخص به .

.. تحل الربا وتحمى بيوت الدعارة وملاهى الفجور وأماكن الخمر والميسر.

... ولكن قوماً ليسوا أشد المسلمين حرصاً على دينهم يستثيرون الحمية الدينية لمآرب سياسية ».

* * *

بعد الحكم بأيام بعث محمد أبو الفضل شيخ الأزهر برقية إلى كبير الأمناء بالنيابة قال فيها :

« أرجو أن ترفعوا إلى السُّدة الملكية — فروض الشكر وواجبات الحمد والثناء على أن حفظ الدين من عبث العابثين وإلحاد الملحدين ».

وهذه البرقية تدل على أن الملك كان خلف المحاكمة .. ووراء الحكم .

* * *

أما « التايمز البريطانية » فقالت فى اليوم التالى :

« تُبذل مساعٍ قوية جداً لإلغاء الحكم . وهذه أول مرة حاكم فيها الأزهر عالماً ».

وتنشر « ليفربول بوست » :

« وضع الدين فى مصر قوانين تقضى بفصل أى قاض — يحكم عليه من الأزهر بالزندقة — من وظيفته ويفقد جميع المؤهلات للتعيين فى أية وظيفة حكومية .

ولما عجز الأزهر عن حمل الحكومة على محاكمة الشيخ على عبد الرازق أصدر قراراً بفصله من زمرة العلماء .

وبقى أن يُصادق وزير الحقانية على هذا القرار .

وتعود « التايمز » فتكتب من جديد .

« قام فى مصر ثلاثة مصلحون حركتهم مبادئ واحدة ولم يكن بينهم خلاف فى تشخيص الدواء وإنما كان الخلاف فى وصف العلاج .

.. جمال الدين الأفغانى رأى أن تَحَكُّمَ دول الغرب فى شعوب الشرق هو السببَ فى جمود الإسلام فأهاب بالمسلمين أن يتخلصوا من ذلك النير الغربى .

وجاء بعده عبد الرحمن الكواكبى منذ ثلاثين عاماً ، فحث على عقد مؤتمر إسلامى يختار خليفة عربياً ويضع برنامجاً يوفق بين تعاليم الدين الإسلامى وحاجات العصر.

وقام بعدهما الشيخ محمد عبده الذى أدرك أن العقبة هى محاولة علماء المسلمين أن يكون لهم ما للقساوسة من التحكم والسلطان ».

* * *

وتهاجم جريدة «مصر» الحكم فتقول لهيئة كبار العلماء :

«بينكم من كان موضع نقد ولجريح لرأى أبداه .

بينكم الشيخ محمد حسنين مدير المعاهد سابقاً والشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقاً وكان عضواً معينا لا منتخباً فى الجمعية التشريعية .

ونعرف ما لهذا الشيخ شاكر من حوادث مع الشيخ محمد عبده حجة الإسلام والشيخ على يوسف .

ونذكركم بصاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت المفتى السابق .

كان الشيخ بخيت شاعراً سياسيًّا وهو القائل فى قصيدة ألقاها فى عهد الوزارة العدلية الرشدية وقبل تأليف الوفد الرسمى .

«أنا مع الأمرا ، والوفد ، والوزرا»

فقامت قيامة الأمة ضده .

وقال عنه سعد زغلول باشا «بخيت وشركاه»

• • •

وتدرك جريدة «الاتحاد» أن الأزمة قادمة بين الأحرار والاتحاديين . . وأن الملك وراء الحملة على الشيخ ووراء الحكم أيضاً . .

حرصت الاتحاد على مجاملة الأحرار الدستوريين . .

لقد ظلت ٥ أيام – بعد الحكم – صامتة . ثم كتبت يوم ١٧ من أغسطس تقول :

«الشيخ على موظف حكومى ، ولا يزال يباشر أعمال وظيفته ويضطلع بأعبائها ، فهو ليس عضواً فى حزب الأحرار الدستوريين . ولم يكن فى يوم من الأيام عضوا فيه ، فإذا نقدنا كتابه أو نقده سوانا أو عبنا عمله فلا يمكن أن يكون شىء من ذلك موجهاً إلى حزب الأحرار الدستوريين صديق حزب الاتحاد وشريكه فى تأليف الوزارة القائمة . وهذا ما ينبغى أن يكون مفهوما ومقرراً فى الأذهان فإذا عيب الشيخ فليس معنى هذا أن يكون المقصود إلصاق هذا العيب بإخواننا الأحرار الدستوريين بحال من الأحوال» .

ومقال الاتحاد يدل على أن الاتحاديين يريدون بقاء الوزارة الائتلافية . . أى بقاء الأحرار الدستوريين يشاركون فى الحكم .

ولكن «الاتحاد» تنطلق بعد أيام مؤيدة للحكم . . قالت :

«من المستغرب أن ترغم طائفة حضرات العلماء الأجلاء على قبول الشيخ على عضواً بينهم

مادام يريد أن ينشر على الملأ آراء تخالف أحكام الدين وإجماع المسلمين .

ومن العنت الصريح أن ننكر على هيئة كبار العلماء أن يكون لها رأى ، إن الهيئة فعلت ما خولها القانون .

ولم تتجاوز حقها .

ولم تتعد حقوقها .

واستعملت هذا « الحق » .

ويجد أحمد حافظ عوض صاحب «كوكب الشرق» الوفدية أن محنة الوفد والأحرار الدستوريين واحدة . . فيقول :

« كنا نحب من الأحرار الدستوريين أن تكون غيرتهم متعادلة متشابهة فى كل ما له مساس بالاعتداء على الدستور ، وحقوق الأفراد ، فى حرية القول وحرية الكتابة والعمل .

ونرجو أن يتخذوا من هذا الحادث موعظة يتعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب فى حاجة إلى التآزر أمام الأخطاء الرجعية التى تمس الدستور ، وما كفله من الحريات العامة » .

وتبدأ صحيفة الاتحاد تدافع عن الحكم :

« هل فعلت هذه الهيئة إلا ما خولها إياها قانونها ؟

من المضحكات أن يعمل المرء على نشر رأيه ويأبى أن يتحمل المسئولية عنه وأن يقول القائلون من أنصاره إنه مضطر وإن الحرية تداس والدستور ينتهك » .

وكانت الاتحاد تشير بذلك إلى صحيفة السياسة والأحرار الدستوريين . . وأضافت :

« من دواعى الأسف أن يكون الموضوع متعلقاً برجل من أسرة عبد الرازق التى نحبها ولكنا نحب أن يُجرّد الموضوع من هذه الاعتبارات » .

والاتحاد تريد بذلك أن تضحى « السياسة » بالشيخ على لإنقاذ الائتلاف . وانضمت « المقطم » الناطقة بلسان المندوب السامى إلى صحيفة الاتحاد فقالت :

« إن الثقات يرون الاكتفاء بحكم الأزهر من حيث العالمية » أى أن الصحيفة تطالب ببقاء الشيخ على فى منصبه القضائى وإن جرد من درجة « العالمية » .

نشرت « السياسة » مقالا بغير توقيع يهنئ الشيخ على بالقرار . .

قال أحمد بهاء الدين فى كتابه « أيام لها تاريخ » إن كاتب المقال هو الدكتور طه حسين فى حين قال محمد عماره فى كتابه « الإسلام وأصول الأحكام دراسة ووثائق » إن كاتب المقال هو الدكتور محمد حسين هيكل باشا . والأرجح أنه الدكتور هيكل لأن طه حسين كان يكتب

أيامها في صحيفة الاتحاد لا السياسة وذلك تحت عنوان « حديث الأربعاء » .

ويقول مقال السياسة .

« أيها الطريد من الأزهر تعال إليّ نتحدث ضاحكين عن هذه القصة المضحكة قصة كتابك والحكم عليه ، وعليك ، وطردك من الأزهر .

تعال نضحك . .

كان أهل السنة ومازالوا يرون أن الخلافة ليست ركناً من أركان الدين . . وأن الشيعة فسقوا حين عدوها كذلك .

فلما قلت للناس في كتابك ما أجمع عليه أهل السنة ، غضب عليك أهل الأزهر ورموك بالابتداع والإلحاد وأخذوا يقولون : إن الخلافة أصل من أصول الدين .

وقد كنا نعلم أن القاهرة مركز أهل السنة . . فسبحان من يغير ولايتغير .

مابال رجال الازهر لم يقضوا على كتابك بالتمزيق ، فقد كان يلزمنا أن نرى نسخة في صحن الأزهر أو في ناحية من الأنحاء التي لايأتيها ولايصل إليها المنكر ، ولايسعى إليها إلا الأخيار والأبرار ، ثم تقدم فيها النار !

دعنا نتحدث في حرية .

ولاتكن أزهريًا فقد أخرجت من الأزهر .

ثم تعال نجد ، فقد آن لنا أن نجد .

ماهذه الهيئة التي أخرجتك من الأزهر ؟

ما سلطتها الدينية ؟

على أي آية من كتاب الله تستند ؟

أركن هي من أركان الإسلام كالإمامة ؟

كلا . . .

إنما هي بدعة لايعرفها القرآن الكريم .

ولاتعرفها السنة المطهرة .

ولا النظم الإسلامية .

هي بدعة فليس لحكمها صفة دينية . ومن قال غير ذلك فهو آثم .

فسلام عليك أيها الطريد » .

كرامة رئيس الحزب

كان بين الملك وعبد العزيز فهمى صراع خفى . .

أراد الملك أن يحصل على تفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية بدلا من سراى الزعفران التابعة للخاصة الملكية . وعرضت صفقة الاستبدال على مجلس الوزراء فرأى عبد العزيز فهمى أن قيمة التفتيش تزيد عن ٤ أمثال سراى الزعفران ، كما أن ريع التفتيش ٤ أمثال ريع سراى الزعفران . .

وضغط يحيى باشا إبراهيم ، وضغط الملك فؤاد على عبد العزيز فهمى حتى عدل عن معارضته وأقر الصفقة ولكن الملك لم ينس وكذلك لم ينس أبداً يحيى باشا إبراهيم .

وكان بين عبد العزيز فهمى ويحيى باشا إبراهيم تاريخ من العداء . .

كان يحيى إبراهيم هو رئيس الوزارة التى وضعت الدستور وأيامها كتب عبد العزيز فهمى خطابات مفتوحة فى الصحف إلى يحيى إبراهيم يطالب فيها بصدور الدستور .

وفى تقارير نيفيل هندرسون سنجد أن يحيى باشا إبراهيم طلب منصباً قضائيا لولده على سبيل الاستثناء .

ورفض عبد العزيز فهمى . . وعين الأخير بعد ذلك أى بعد خروج عبد العزيز فهمى فى المنصب القضائى المطلوب . .

وحدث أن توفى إبراهيم باشا سعيد عضو مجلس الشيوخ المعين ، وكان وفدياً وأراد الدستوريون أن يعين مكانه إبراهيم بك الهلباوى .

رفض الاتحاديون . واشتد الخلاف بين الحزبين وأخيراً توسط البعض لفض الخلاف بتأجيل تعيين عضو فى المكان الخالى بمجلس الشيوخ إلى وقت آخر .

ورغب الأحرار الدستوريون فى أن يحصل الهلباوى بك على رتبة الباشوية . . ولم يتحقق ذلك .

وتحمس وزراء حزب الاتحاد لإصدار قانون الصحافة الجديد وأيدهم الأحرار . ولكن صحيفة السياسة عادت تدافع عن القانون ، وقالت « التشريع باق والوزارات متغيرة » .

واعترضت السياسة أيضاً على فكرة تأجيل الانتخابات لأن ذلك يجر وراءه أسوأ الآثار . . وكان الملك هو صاحب فكرة التأجيل .

وطعنت السياسة فى التعديل المقترح لقانون الانتخابات ، وكأن الصحيفة قد فطنت إلى أن شيئاً يُدبر للأحرار الدستوريين بالذات .

وكانت مهمة إسماعيل صدقى وأحمد زيور التوفيق بين وزراء الحزبين ، أو بين يحيى إبراهيم وعبد العزيز فهمى .

* * *

كان عبد العزيز فهمى فى تلك الأيام فى الحادية والخمسين من عمره . .

وهو أحد ٣ رجال دخلوا التاريخ المصرى الحديث . .

ذهب يوم ١٣ من نوفمبر ١٩١٨ مع سعد زغلول وعلى شعراوى إلى دار الحماية البريطانية وقابلوا السير ريجنالد وينجت المعتمد البريطانى وطالبوه باستقلال مصر .

وغضبت الخارجية البريطانية على وينجت ووجهت إليه اللوم لأنه استقبل الزعماء الثلاثة وسمع منهم نداء الاستقلال . . واستُدعِىَ وينجت إلى لندن ولم يعد لمصر — بعد ذلك أبداً .

وكان هذا اللقاء التاريخى بداية ومقدمة لثورة ١٩١٩ .

وقد نفى عبد العزيز فهمى مع سعد ورفاقه إلى مالطة .

وقد تخرج عبد العزيز فهمى من مدرسة الحقوق واختير عضواً فى الجمعية التشريعية وكان من أبرز المعارضين للإنجليز فى ذلك الحين . . وقد انتخب نقيباً للمحامين الوطنيين .

وكان من الدعاة لمصر واستقلالها داخل مصر وفى إيطاليا . واعتبره الإنجليز — فى كل وثائقهم — ثائراً نشطاً .

وانفصل عن سعد زغلول وهاجمه بعنف واشترك فى تأسيس حزب الأحرار.
وهو رجل مصاب بقرحة فى المعدة ولذلك كان عصبيًا..
ويصفه الإنجليز بالذكاء ويقولون إنه خصم شريف.
وهو يكره المجتمعات الأوربية ولايزور دار المعتمد البريطانى ولايشهد حفلاته إلا إذا اضطرته لذلك ظروف منصبه.
وعبد العزيز فهمى كان أحد أعضاء لجنة الثلاثين التى وضعت الدستور ولكنه — كوزير للعدل — لم يدافع عن الدستور بل انضم للذين اعتدوا عليه.. فقد تغلب العداء لسعد على الانتصاف للدستور والدفاع عنه. وكان يرى أنه أحق بقيادة هذه الأمة من سعد زغلول.
وكان الملك يريد أن يتخلص من الأحرار الدستوريين لعدة أسباب:
الحزب لم يفز فى الانتخابات ضد سعد..
الحزب يريد أن يحد من نفوذ الملك. والملك يريد أن يحكم من خلال المعارضين للوفد.
الملك وجد أن يحيى إبراهيم وحزب الاتحاد أسهل قياداً.
والمندوب السامى بالنيابة نيفيل هندرسون لايعترض أو يظن أنه أذكى من غيره.

• • •

وجاءت الفرصة المناسبة.
أحمد زيور فى أوربا..
... وإسماعيل صدقى المستقل اسماً والمساند للأحرار فعلا فى أوربا أيضاً.
وسبعة من زعماء حزب الأحرار يتنقلون بين لندن وباريس وعواصم أوربا وهم محمد محمود وحافظ عفيفى وكيلا الحزب وإبراهيم الهلباوى ووهيب دوس ومحمد الشريعى ونعمان الأعصر وكامل بطرس المحامى.
وكان فى أوربا أيضا اثنان من رؤساء الوزارات السابقين من أصدقاء الأحرار الدستوريين وهما عدلى يكن وعبد الخالق ثروت.
وفى ظل هذه الظروف والفرص والأحقاد القديمة، والحديثة، صدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم».. وأخرجت هيئة كبار العلماء مؤلفه الشيخ على عبد الرازق من هيئة كبار العلماء وأرسل شيخ الأزهر الحكم إلى رئيس الوزراء طالباً تنفيذه لأن المادة ١٦٨ من قانون الأزهر تجعل رئيس الوزراء مسئولا عن تنفيذ ذلك القانون.
وقرار الهيئة له نتائجه المدنية.

بعد حكم هيئة العلماء استمر الشيخ على قاضياً . . وإن امتنع عن حضور الجلسات أو الفصل فى أية قضية .

والمادة ١٠١ من قانون الأزهر – والتى أدين بمقتضاها الشيخ صريحة . . تقول :

« إذا وقع من أحد العلماء أيًا كانت وظيفته أو مهنته مالا يناسب وصف العالمية يحكم عليه من شيخ الجامع الأزهر ، بإجماع تسعة عشر عالمًا معه من هيئة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء ، ولايقبل الطعن فى هذا الحكم .

ويترتب على الحكم محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته فى أى جهة كانت ، وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية » .

وكان يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة فى حيرة لايعرف ماذا يفعل . .

هل يفصل القاضى بقرار من مجلس الوزراء أم بمرسوم ملكى لأن القضاة يعينون بهذا المرسوم .

أم يحول الأمر إلى وزير العدل لفصل الشيخ – أورفته بلغة تلك الأيام .

وكان عبد العزيز فهمى وزير العدل ورئيس حزب الأحرار الدستوريين فى حيرة أكبر .

إنه الوزير المسئول عن الشيخ على . . وأسرة عبد الرازق من الأساطين التى يعتمد عليها حزب الأحرار الدستوريين . . فأقل حقوقها على رئيس الحزب أن يحميها فى حدود القانون .

ومن ناحية أخرى فإن القصر رأى أن هذه هى الفرصة المثالية لتقسيم حزب الأحرار . . فإذا وافق عبد العزيز فهمى على طرد الشيخ على فإن أسرة عبد الرازق وأنصارها ستنفصل عن حزب الأحرار . . وإذا رفض الوزير عزل الشيخ على فإن هذه فرصة مثالية أيضاً لإخراج الأحرار من الحكم بتهمة مشايعة الإلحاد .

وفى هذه الحالة يربح الملك لأنه يقف فى صف واحد مع الدين ورجاله .

ويقول حافظ محمود الذى أصبح فيما بعد رئيساً لتحرير جريدة « السياسة » «كان عبد العزيز فهمى عضواً فى لجنة الدستور ، وهو صاحب المواقف فى الدفاع عن الدستور ، وقد دخل الوزارة ، مع زميليه دوس وعلوبة ، باعتبارها وزارة انتقال لإعادة الأوضاع الدستورية وفتح مغاليق البرلمان من جديد . . فكيف يتخذ إجراء غير دستورى تجاه موظف عام من أقرب الناس إليه » .

وكانت الاتصالات تجرى بين هندرسون ويحيى إبراهيم وحسن نشأت فى محاولة للبحث عن حل . .

وكان القصر متردداً . . هل يغامر بالوصول بالأزمة إلى نهايتها أم يتوقف ؟ .

ويتضح للقصر أن نيفيل هندرسون ليس متعاطفاً مع الأحرار إلى الحد الذى يؤيد فيه ضرورة استمرار وزراء الأحرار فى الحكم فإن هندرسون لم يهدد ولم يتذر كما كان اللنبى . . يفعل !

والتقى مدير مكتب العمل البريطانى بوزارة الداخلية واسمه جريفز بوزير العدل عبد العزيز فهمى يوم أول سبتمبر ثم قدم — بعد المقابلة — تقريراً إلى جرافنى سميث وهذا نص التقرير :

« قال عبد العزيز باشا عن الوضع العام فى البلاد إن الحكومة الحالية من العجز لدرجة أنها لاتستطيع أن تمنع المظالم الإدارية التى أصبحت عامة بصورة مؤلمة .

انتهزت الفرصة لأسأله عن قضية الشيخ على عبد الرازق فقال :

إن هذه القضية على صلة وثيقة بالموضوع وأن مجلس الأزهر تلقى الأوامر من سلطة عليا فأدان — بخشوع كامل — واحداً من أبرز العلماء وأكثرهم تديناً لأن كتابه قد يعطى وزناً للحجج التى لاتروق لمن يمكن أن نطلق عليه اسم حزب (الخلافة لمصر) .

سألته عما إذا كان الشيخ قد فصل من منصبه الحكومى فرد قائلا :

— إن نص الحكم لم يرسل بعد إلى وزارة العدل .

وقال الوزير :

— إذا ترك لى اتخاذ القرار فى هذا الأمر بالكامل فإنى سأرفض التوقيع على أمر الفصل بالرغم من أنى قد أجد نفسى بعد ذلك مضطراً إلى الاستقالة من الوزارة .

ومن ناحية أخرى إذا تسلمت أمر الفصل من مجلس الوزراء فإنى سأكون ملزما — بغض النظر عن ولائى لزملائى على التوقيع عليه .

» ويقول جريفز فى هذا التقرير أن نظرة عبد العزيز باشا للحياة نظرة متشائمة بصفة عامة ولكنه فى هذه المناسبة كان مكتئباً بصورة غير عادية » .

وفى حديث عبد العزيز فهمى لجريفز اعتراف بأن الوزير مستعد لفصل الشيخ بشرط ألا يوقع بنفسه قرار الفصل .

* * *

ويلتقى نيفيل هندرسون – شخصياً – بوزير العدل ويبعث إلى لندن بالبرقية رقم ٦٣٨ :
« أن وزير العدل الذى هو نفسه رئيس لحزب الأحرار تتملكه مشاعر قوية للغاية .
وخلال حديث شخصى دار بينى وبينه أخيراً . ذكر أن مجلس الأزهر الذى كان سهل الانقياد ، بناء على أوامر من القصر أدان ببساطة واحداً من أبرز العلماء لأن كتابه قد يعطى وزناً للحجج التى يرفضها بشدة حزب « الخلافة المصرية » .

وأكد أنه إذا تركت له المسئولية برفض التوقيع على أمر فصل الشيخ على من منصبه فى الحكومة حتى لو أدى ذلك إلى استقالته من الوزارة .

وعلى أية حال . فقد أضاف أنه إذا تلق من ناحية أخرى أمر الفصل من مجلس الأزهر لتنفيذه بواسطة مجلس الوزراء فإنه لايشعر بالالتزام لاتخاذ الإجراء المطلوب منه بغض النظر عن إخلاصه لزملائه .

وفهمت أن هذا مايجرى اتباعه . وأن القائم بأعمال رئيس الوزراء يتولى المسئولية كاملة فى هذا المجال . وأنه سيطلب من عبد العزيز فهمى مجرد اتخاذ القرار الوزارى .

وبهذا الشكل فإنى واثق أن مخاطر حدوث انقسام فى مجلس الوزراء سيمكن تجنبها » .

ومن هذه البرقية يتضح مرة أخرى أن وزير العدل لن يتذمر أو يحتج إذا صدر قرار فصل الشيخ على من مجلس الوزارة فإن على الوزير – فى هذه الحالة – تنفيذ القرار .
ولكن وزير العدل من الناحيتين القانونية والحزبية ليس مستعداً على الإطلاق أن يصدر القرار بفصل الشيخ .

* * *

بحث مجلس الوزراء قضية الشيخ على عبد الرازق فى ٣ اجتماعات .
الاجتماع الأول قبل صدور الحكم . .
تحدث بعض الوزراء – فى عبارات عامة – وكان الكلام سابقاً لأوانه انتظاراً لصدور الحكم .
والمرة الثانية عقب صدور الحكم . .
قال إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية .

– كنت بين أعضاء اللجنة التى وضعت قانون الأزهر . . وقد أعد نصوص هذا القانون المرحوم فتحى باشا زغلول وكيل وزارة العدل سواء فى النص العربى أو الفرنسى . ونص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ لها مدلول واحد وهو مايرتكبه العالِم من الأعمال التى تشينه كعالِم فهى راجعة إلى السلوك الشخصى فقط ولا شأن لها بالخطأ فى الرأى . . أو جرائم الرأى .

وأيد صدقى باشا قوله بقراءة نص المادة باللغة الفرنسية .

ومعنى ذلك أن هيئة كبار العلماء غير مختصة بمحاكمة الشيخ على .

وتكلم بعض الوزراء فقالوا إن الهيئة تحاكم طلبة الأزهر والعاملين فيه وكل من يتقاضى أجراً أو مرتباً من الأزهر .

وقال بعض الوزراء إن اللجنة مختصة .

وحسم يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة النقاش قائلا :

ننتظر أسباب الحكم .

وأشار رئيس الوزراء بالنيابة إلى أن المجلس غير مختص بالنظر فى هذا الموضوع . . وأن لهيئة كبار العلماء اختصاصاً خاصّاً فيه .

وقال إن رئيس الوزراء هو المكلف – وحده – بتنفيذ قانون الأزهر والمعاهد الدينية وأنه سينظر بنفسه فى الحكم عند إرساله إليه .

ولكن رئيس الوزراء بالنيابة لم يكن حاسماً أو قاطعاً وهو يتكلم عن الإجراء الذى سيتخذ عندما يتسلم حيثيات حكم كبار العلماء . . .

وبقية المشكلة قائمة من يفصل وزير العدل من عمله القضائى :

هل هو رئيس الوزراء . . أو مجلس الوزراء . أم هو وزير العدل ؟

بعث هندرسون إلى لندن البرقية رقم ٦٠٤ بعد ٣ أيام من صدور الحكم .

قال يوم ١٥ أغسطس .

« إن الجو الأفضل بين الحزبين أصبح مضطرباً للغاية بسبب فصل الشيخ على عبد الرازق من هيئة العلماء . ولسوء الحظ دخلت السياسة الحزبية فى الموضوع .

وبالتالى هناك مخاطر من حدوث أزمة وزارية بالرغم من أن صدقى باشا بذل أقصى جهد قبل مغادرته البلاد إلى أوربا أمس لتجنب حدوثها .

وبسبب الجانب الدينى فى الموضوع فمن المستحيل بالنسبة لى أن أمارس

ضغوطاً علنية للتوصل إلى حل وسط بدون أن أبدو بأنى منتهك لحرمة أراضى محرمة » .

ويوم ٢٢ أغسطس أبلغ هندرسون لندن .

« مر أسبوع هادئ

مازالت الوزارة مترددة حول ماتفعله إزاء قضية الشيخ على عبد الرازق .

ويلوح لى أن وزير العدل سيوقع فى النهاية على الأمر الخاص بفصله من وظيفة القضاء بالمحاكم الشرعية إذا كان قانون سنة ١٩١١ يبرر مثل هذا الإجراء بالرغم من حرية الرأى المنصوص عليها فى الدستور .

ومازالت « السياسة » تناضل بشدة من أجل الشيخ إلا أن حزب الأحرار – ككل – ملتزم بعدم التقدم بشدة لتأييد « ملحد » لأسباب انتخابية .

وعلى أية حال فإنى أعتقد أنه يمكن تجنب حدوث أزمة وزارية . » .

* * *

مر ٢٢ يوماً على صدور الحكم .

وأخيراً – وفى يوم ٣ من سبتمبر – أعلنت مشيخة الأزهر الحكم بحيثياته إلى الشيخ على نفسه . ويبعث الشيخ إلى الوزير ينبهه إلى أن القرار باطل وأنه يحتفظ بحقوقه .

قال فى رسالته للوزير :

١ – سلطة الأزهر لاتتناول إلا الأشخاص التابعين له فى وظائفهم وأعمالهم ويتقاضون مرتباً . ولاتمتد السلطة التأديبية للأزهر إلى جهات الحكومة المختلفة التى وضعت لها قوانين أخرى . وقد جاوزت هيئة كبار العلماء اختصاصاتها المبينة فى القانون على سبيل الحصر .

٢ – القرار باطل لمخالفته للدستور فالخلاف مع العلماء كان على رأى علمى . وحق فى إبداء الرأى مكفول بالدستور » .

* * *

قال عبد العزيز فهمى باشا فى مذكراته التى نشرها طاهر الطناحى فى كتاب الهلال عام ١٩٦٣ .

« أرسل لى يحيى باشا نسخة الحكم الوارد لمجلس الوزراء من رياسة الأزهر وطلب منى أن أنفذه . وتنفيذه يكون طبعاً بأن أوقع عليه إلى قلم المستخدمين بشطب اسم « الشيخ على عبد الرازق » من سلك القضاة الشرعيين . .

وعلمت من ذلك أن يحيى باشا لايريد عرض الأمر على مجلس الوزراء كما وعد ، وكما كان المنتظر .

ورأيت أن أحتاط لنفسي ولضميري .

وثقل على ذمتي أن أنفذ الحكم الذي هو في ذاته باطل غير واجب التنفيذ ، لصدوره من هيئة أعتقد أنها غير مختصة بالقضاء في جريمة الخطأ في الرأي من عالم مسلم يشيد بالإسلام ، ويحترم دينه إلى أقصى حد . . وكل مافي الأمر أن متهميه يتأولون في أقواله ، فيولدون منها تهمة ، ما أنزل الله بها من سلطان . .

وقياماً بالواجب عليّ نحو ذمتي ، ونحو المصلحة العامة ، رأيت أن أبعث بالحكم إلى كبار رجال القانون في الحكومة وهم مستشارو لجنة قضايا الحكومة لأسألهم عن قيمة هذا الحكم ، وهل مثله مما يجب على وزارة الحقانية تنفيذه أم لا ؟

إنّ رأي مستشارو لجنة قضايا الحكومة أن الحكم صادر من هيئة غير مختصة وكان الدستور يمنع تنفيذه اعتبرته باطلا غير مستحق التنفيذ .

وشرح عبد العزيز فهمي الأسئلة التي بعث بها إلى لجنة قضايا الحكومة — يطلب رأيها — في ٣ أسئلة . . هذا ملخصها . .

١ — إذا كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الأزهر نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ يقصر الموضوع الذي تختص هيئة كبار العلماء بالنظر فيه على الأفعال الشائنة التي تمس كرامة العالِم كالفسق . . و . . . إلخ مما يتعلق بالسلوك الشخصي . . أم يتعدى ذلك إلى الخطأ في الأبحاث العلمية الدينية مثل مانسب للشيخ على ووقعت المحاكمة فيه .

٢ — هل نص المادة مستمر النفاذ في جريمة الرأي ولاتأثير لأحكام الدستور فيها .

٣ — إن كان حكم هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على من زمرة العلماء صحيحاً فهل العقوبات التبعية واجبة التنفيذ لم ينسخها الدستور .

ويوحي عبد العزيز فهمي في أسئلته أنه يجوز تفسير المادة على أن اختصاص هيئة كبار العلماء هو الإشراف على السيرة الشخصية للعلماء . .

وكان واضحاً أن وزير العدل يريد تأجيل الأزمة حتى تهدأ النفوس وليتخلص من الحرج . .

وقد ترى لجنة القضايا أن الهيئة غير مختصة فيستند إلى قرارها ولايفصل الشيخ على . .

بل إن حافظ محمود يقول « يبدو أنه كان هناك اتفاق خفي بين الوزير وأعضاء اللجنة على

أن يتريثوا فى وضع تقريرهم .

وكان الوزير يهدف إلى أن تجرى الانتخابات ويعود البرلمان مرة ثانية وبوجوده يكون له وحده حق البت فى مثل هذه المشكلة » .

وعلى أية حال بعث وزير العدل بهذه الأسئلة من مكتبه فى بولكلى بالإسكندرية إلى لجنة قضايا الحكومة صباح ٥ من سبتمبر .

ويكون يوم السبت ٥ من سبتمبر – أيضاً – هو موعد الجلسة الحاسمة لمجلس الوزراء برئاسة يحيى إبراهيم وهى المرة الثالثة والأخيرة . . التى يناقش فيها المجلس أزمة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » .

وتخلف إسماعيل صدقى عن حضور الاجتماع لأنه سافر إلى أوربا . . للاستشفاء وليبتعد عن يحيى إبراهيم ورئاسته المؤقتة لمجلس الوزراء .

• • •

اختلف الرواة فى تفاصيل ماجرى فى الاجتماع العاصف لمجلس الوزراء يوم ٥ من سبتمبر .

نبدأ بالرواية التى نشرتها صحيفة « السياسة » . .

« رأى يحيى باشا إبراهيم وزير العدل فى جلسة مجلس الوزراء فسأله عما تم فى تنفيذ الحكم فأخبره أنه أراد أن يأخذ رأى رجال القانون فيه من جهة اختصاص هيئة كبار العلماء بإصداره أو عدم اختصاصها .

قال بعض الوزراء إن رئيس قلم القضايا يسمى . . روسى ومن أعضائها مسيو غورة والاثنان مسيحيان ولذلك لايصح أن يفسروا أموراً دينية .

رد عبد العزيز فهمى قائلا :

إن رجال قلم القضايا ليسوا مستشارين فى الدين حتى يؤخذ رأيهم فى الحكم . وأنا أطلب رأيهم فى أمر خارج عن موضوع الحكم وهو تفسير مادة من قانون وضعى . . وهم مختصون بتفسير هذا القانون ، وتفسير الدستور وأحكامه .

وتستمر صحيفة « السياسة » فى وصف اجتماع مجلس الوزراء فقالت :

« عند ذلك صدر من يحيى باشا مالا محل لذكره من العبارات الدالة على أنه لايريد أن يؤخذ رأى القانونيين فى هذا الموضوع ، وأن يُنفَّذ وزير الحقانية الحكم مهما كانت الأحوال .

أبى الوزير إباءً تامًّا أن ينفذ الحكم على غير بينة .

قال إنه لايفعل إلا مايرتضيه ضميره مهما كانت الأحوال .

أجاب يحيى إبراهيم باشا فى شىء من الغضب :

— دا مش اسمه شغل ! ! إحنا مش عارفين نشتغل مع بعض ! ! أنا رايح على المندوب السامى .

وغادر يحيى إبراهيم مقر اجتماع مجلس الوزراء . . وبقى الوزراء مجتمعين . وقصد رئيس الوزراء بالنيابة إلى دار المندوب السامى وأفهم مستر هندرسون أن المسألة دينية .

ثم قصد إلى قصر المنتزه حيث تشرف بمقابلة الملك فؤاد ، ثم عاد إلى حيث كان الوزراء فى انتظاره .

وكان على ماهر باشا — خلال تلك الفترة — قد أدرك خطورة النتائج التى تترتب على حركة يحيى باشا فأخذ يناقش إخوانه الوزراء فى أثناء غياب رئيس الوزراء بالنيابة كى يحول دون وقوع المحظور .

ونجح على ماهر فعلا فاتفق الوزراء على حل للإشكال الذى خلقه يحيى باشا بتصرفه الذى شرع فيه .

* * *

ولكن عاد يحيى باشا إلى مجلس الوزراء ليفاجئ وزير العدل قائلا :

— إن استمرار عملنا معًا غير متيسر .

قال له وزير العدل :

— ماذا تعنى بهذا .

— قال يحيى باشا :

— خلاص ! إما أن تستقيل . . وإما أن أقيلك !

أجاب عبد العزيز باشا :

— أما أنا فلا أستقيل

قال يحيى باشا :

— إذن أقيلك أنا .

قال وزير العدل فى ابتسامة :

— أقل كما تريد !

أخرج يحيى باشا مرسوم تعيين على ماهر باشا وزيراً للعدل بالنيابة وسلمه إلى ماهر باشا .

قال عبد العزيز فهمى للوزراء :

— السلام عليكم .

وترك زملاءه وانصرف

واستمر اجتماع المجلس . . فأخذ الوزراء يوجهون نظر يحيى باشا إلى خطورة العمل الذى يقدم عليه ، وإلى ضرورة التأنى فيه ، والتفاهم فلم يقبل لأحد منهم رأياً ولم يصغ لأقوالهم .

* * *

وهناك رواية ثانية قالها عبد العزيز فهمى فى إحدى، خطبه :

لما علم يحيى باشا بأنى أحلت الحكم على لجنة القضايا للغرض المذكور هاج ، وقال لى :

— إذن نحن غير متفقين فى العمل ، ومن لايريد أن يعمل معنا ، فليستقل . .

فقلت له . .

— أنت تعلم أنى كاره للوزارة متضايق من وجودى بها ، وأنى طالما أبديت رغبتى فى الاستعفاء ولكنى الآن لن أستعفى مطلقاً . بل أنا فى خصوصية هذا الحكم أدافع عن حق أعتقده ، فأنا كالعسكرى الديدبان أحرس النقطة التى أنا مكلف بحراستها . .

ولما كانت هناك رغبة شديدة فى إخراج الشيخ على من منصبه — ذلك الذى تكلم ضد الخلافة — فماذا يصنع يحيى باشا ؟

ذهب إلى مقر الوكالة البريطانية ، وقال لمن قابله من رجالها :

— إن أكبر هيئة دينية فى مصر أصدرت حكماً ، ووزير الحقانية لايريد تنفيذه ومن رأى الحكومة عزله من الوزارة . .

وساسة الإنجليز يرتهبون أمام المسائل الدينية وسياستهم تقضى بألاَّ يتعرضوا لأمر دينى فقالوا له .

— نحن لا دخل لنا فلتتصرف الحكومة مع ذلك الوزير بما تريد . .

بعد أن اتخذ يحيى باشا هذه الخطوة . ذهب واتخذ طريقة هى من أبسط ما يكون ومن أطرف مايكون .

ذلك أنه لم يستصدر مرسوماً بعزلى من وزارة الحقانية ، بل استصدر مرسوماً يقضى بإحالة أعمال وزير الحقانية إلى معالى وزير المعارف إلى أن يعين للحقانية وزير !

وبهذه الطريقة التى ليست فيها كلمة العزل ، أو الإقالة الفجة ، أصبح لاعمل لى طبعاً فى وزارة الحقانية . . وصارت كل أعمالها من اختصاص وزير المعارف ، فلزمت بيتى .

إن يحيى إبراهيم ظنها الفرصة التى تنتهز من هذا الذى تضيق بوجوده صدورهم .

وقال عبد العزيز فهمى :

« لاتظنوا أنى أبيت الاستقالة حبًا فى البقاء . . كلا .

بل أنى كنت قائمًا بواجب الدفاع عن رأى أعتبره الحق والعدل .

والاستقالة فى هذا الظرف جريمة كجريمة فرار المجاهدين من الميدان .

وكنت أرى الاستقالة – وطالبها يحيى إبراهيم – مما يصغرنى فى عين نفسى .

والاستقالة إن لم تكن حصلت لتلك المناسبة فلابد أنهم كانوا خالقين غيرها من الفرص والمناسبات . .

* * *

ولكن يحيى إبراهيم له رواية ثالثة ذكرها لمراسل صحيفة « المقطم » بالإسكندرية قال :

– أخبرت الوزير شخصيًا بأنه لايحق له أن يحيل هذا القرار إلى لجنة بعيدة بعداً شاسعاً عن نظر مثل هذه المسائل التى هى من اختصاص هيئة كبار العلماء دون سواها . والأمثلة على هذه الاختصاصات كثيرة . وقد بينت لسعادة عبد العزيز فهمى باشا أن حامل الوسام – مثلا – إذا أتى أمراً يخل بكرامته فهناك لجنة من حاملى مثل هذا الوسام تحاكمه وتنزع منه الوسام إذا رأت محلا لذلك .

وهذه اختصاص آخر فريد فى نوعه .

ومع كل ماقدمت من البيانات والأدلة ظل الوزير متمسكاً برأيه ، ومن هنا نشأ الخلاف بيننا .

ولم يبلغنى عبد العزيز فهمى أنه سيحيل الأمر إلى لجنة القضايا ولم يفاتحنى بالأمر .

ولو فعل ذلك – وهو ماكان يقضى به الواجب – لأقنعته بأن مثل هذا العمل لا يليق ولامحل له مطلقاً لأن لجنة قسم القضايا ليست مختصة بالنظر فى ذلك القرار .

ويقول البيان الرسمى لمجلس الوزراء رداً على جريدة « السياسة »

« إن دولة يحيى باشا لما عاد من قصر المنتزه لم يكن معه مرسوم .

وكان ينتظر أن يستقيل عبد العزيز فهمى باشا ، فلما أصر على أن يقال أعد المرسوم بالصيغة التى صدر بها .

ولم يعرض على صاحب الجلالة الملك للتوقيع عليه إلا فى مساء ذلك اليوم وبعد مضى بضع ساعات .

ولم يبلغ لحضرة صاحب المعالى على ماهر باشا إلا فى صباح اليوم التالى » .

وهذا البيان يكذب شيئاً واحدا وهو أن رئيس الوزراء لم يخرج من جيبه مرسوم تعيين على ماهر.

ولم يكذب البيان أن رئيس الوزراء ترك الوزراء مجتمعين وتوجه إلى المندوب السامى بالنيابة يسأله الرأى قبل أن يتجه إلى ملك مصر. . وليحصل من المندوب السامى البريطانى بالنيابة على إذن بعزل وإقالة وزير العدل المصرى!

الوزير . . خادم . . وخفير !

الحقيقة فى أحداث مصر فى ذلك الزمان وبالذات فى جلسة مجلس الوزراء يعرفها نيفيل هندرسون دون غيره . . وقد بعث بها إلى لندن فى برقية طويلة . . هذا هو الجزء الأول منها . .

قال هندرسون :

« برقية رقم ٦٥١ من هندرسون الى مستر أوستين تشمبرلين

بتاريخ ١٢ من سبتمبر ١٩٢٥

١ - منذ عاد إلى مصر يحيى إبراهيم باشا ، القائم بعمل رئيس الوزراء ورئيس حزب الاتحاد والعلاقات متوترة بينه وبين عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين .

فالأخير - عبد العزيز فهمى - رجل مريض شديد الوسوسة ولذلك يثير سخط جميع زملائه ، ولكنه حى الضمير .

ومع أنه معروف بمحاباته لأقاربه شأن جميع المصريين ، إلا أنه نجح فى إثارة الامتعاض الشديد ليحيي باشا بسبب امتناعه عن ترقية ابن يحيى باشا إبراهيم - استثنائنا - لمنصب رئيس المحكمة المختلطة .

٢ - ولقد ثارت العاصفة التى كانت تتجمع طوال الشهرين الماضيين بحدة مفاجئة فى الخامس من الشهر الحالى .

. . كان عبد العزيز فهمى قد تلقى قبل ذلك بأيام تعليمات مكتوبة من القائم بأعمال رئيس الوزراء ليطبق – فيما يتصل بموضوع الشيخ على عبد الرازق – المادة ١٠١ من قانون الأزهر لسنة ١٩١١ التى تنص على أن أى عالم يفصل من هيئة العلماء لإتيانه أموراً لاتتفق مع عضويته بهيئة كبار العلماء يجب أن ينحى بالتبعية عن أية مناصب مدنية بالحكومة .

ولكن وزير الحقانية – العدل – بدلا من أن ينفذ هذا الأمر ، قدم الوثائق المتصلة بالموضوع إلى المستشارين القانونيين للحكومة طالباً رأيهم .

أصر يحيى باشا على ضرورة استعادة الوثائق فوراً من لجنة قضايا الحكومة التى يوجد بها – كما قال – عدد من المستشارين الأجانب الأمر الذى لايتفق مع طبيعة الفتوى المطلوبة فى مسألة من مسائل الدين الإسلامى .

ولكن عبد العزيز فهمى باشا تمسك بموقفه ، ورفض مخالفة ضميره باتخاذ الإجراء المطلوب بدون الحصول على الرأى القانونى فيه .

٣ – وكان يحيى باشا – حتى هذه اللحظة – يحظى بتأييد كافة أعضاء الوزارة الآخرين .

ولكن كأس الغضب فاض لدى القائم بأعمال رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم بسبب رفض عبد العزيز فهمى إطاعة تعلياته أمام الاجتماع الكامل لمجلس الوزراء .

. . وبعد مناقشة عاصفة أعلن يحيى باشا أنه إما أن يستقيل أو يستقيل عبد العزيز فهمى .

وقال يحيى باشا – بدون حكمه على الإطلاق – إنه ذاهب من فوره إلى قصر الدوبارة – أى دار المندوب السامى – ثم إلى الملك .

٤ – وجاء إلى مكتبى فى قصر الدوبارة ، فى حالة انفعال شديد .

حاولت جهدى أن أهدئه أخبرته أنه بالنظر إلى الطابع الدينى للخلاف فإن الموضوع من نوع لايستطيع معه قصر الدوبارة أن يبت برأى .

أما عن استقالته التى قال إنه سيقدمها للملك فلا مجال للحديث عنها لأن جلالته لن يقبلها .

ومن ناحية أخرى .

إن استقالة رئيس حزب الأحرار ستكون لها آثار سياسية بعيدة المدى ولابد أن يدرك جيداً أنى كنت دائماً أفعل كل ما أستطيع لأحافظ على وحدة الجبهة المعارضة للوفد . .

ومازلت مقتنعًا بأن أفضل طريق هو الحفاظ على وحدة الأحرار الدستوريين والاتحاديين حتى يمكن سحق سعد نهائيًا فى الانتخابات ، كما أنى سأرى مايمكن عمله فيا يتصل بحل المشكلة .

٥ — ثم قابل يحيى باشا إبراهيم الملك أحمد فؤاد ، الذى رفض استقالة يحيى باشا وقبل استقالة وزير الحقانية — العدل — .

وعاد يحيى باشا — بعد أن حصل على تأييد الملك — إلى مجلس الوزراء حيث كان الوزراء قد ضغطوا على عبد العزيز فهمى ورتبوا الأمر بحيث يعود الملف إلى لجنة قضايا الحكومة بدون أى تعليق من اللجنة .

ولكن يحيى باشا رفض أية مساومة وطلب من وزير الحقانية أن يستقيل وهذا مارفضه عبد العزيز فهمى .

وعندئذ — وفى حضور جميع الوزراء — استدعى يحيى باشا أحد السكرتيرين وكلفه بإعداد مرسوم ملكى بتعيين على ماهر وزير المعارف قائماً بأعمال وزارة الحقانية حتى يتم تعيين وزير جديد .

٦ — كان تصرف القائم بأعمال رئيس الوزراء بلا مبرر . . بالمرة .

فى أثناء غيابه استطاع زملاء عبد العزيز فهمى أن يقنعوه وبالتالى فلم يكن هناك داع للإجراءات المتطرفة .

ولا أستطيع القول على وجه التأكيد إلى أى حد كان تصرف يحيى باشا راجعاً لغضبه الأعمى أوكان بناء على توجيه من الملك أو حسن نشأت باشا .

غير أنى أميل إلى الاعتقاد أن القصر وجدها فرصة سانحة لقطع ماينه وبين حزب الأحرار حول مسألة تتصل بالدين وبالتالى يمكن أن تسبب تدهورا فى شعبية الأحرار فى بلد تصل فيه نسبة الأمية إلى ٩٢ فى المائة .

٧ — قابلت يحيى إبراهيم بعد ظهر نفس اليوم .

قلت له :

— إنى لم أكن أتوقع أبداً مثل هذا التسرع . وأخشى أن تكون النتيجة

إغضاب حزب الأحرار بأسره. وسيكون هذا أمراً يهلل له حزب الوفد.
وبالتالى فإنه تصرف يدعو للأسف.

ولكن يحيى باشا أعرب عن ثقته فى قدرته على الاحتفاظ بالوزيرين الأعضاء فى حزب الأحرار الباقيين فى مجلس الوزراء

وقال إن شخصاً محايداً مثل أحمد ذو الفقار سفير مصر فى روما سيعين مكان عبد العزيز فهمى.

وقد تأكدت — فيما بعد — أنه أرسل، بالفعل برقية إلى أحمد ذو الفقار باشا يعرض عليه منصب وزير الحقانية».

* * *

وعلى أية حال قرر مجلس الوزراء فى نفس الجلسة إحالة الشيخ على عبد الرازق إلى المجلس المخصوص فى وزارة العدل لفصله وتسوية معاشه.

كتب مورتون هاول القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فى القاهرة فى برقية رقم ٦٣٤.

إن استقالة وزير الحقانية جاءت بطلب من الملك وأظهرت صحف الوفد الشماتة فى حزب الأحرار ورئيسه».

وقالت صحيفة التايمز البريطانية إن زغلول باشا وأعضاء الوفد هم الذين سيربحون من هذا النزاع..

قالت البلاغ:

«هذه خاتمة تليق بمن لايعتمدون فى ولاية الحكم على ثقة الشعب»

* * *

ولم يعرف شعب مصر — أبداً — ما أجراه نيفيل هندرسون من اتصالات. وماقام به لاستمرار الائتلاف الوزارى لأن هندرسون أدلى لمندوب وكالة رويتر البريطانية بالتصريح التالى:

قال:

حضر إلىّ دولة يحيى باشا وأخبرنى الخبر الذى أسفت له.

وقال:

إن دار المعتمد البريطانى — نظراً لوصف المسألة بأنها دينية فإنها لم تتدخل عملاً بالتقاليد التى جرت عليها من قبل، فى مثل هذه الأحوال!

وترد جريدة الأخبار.

« التصرف المفجع أدى إلى النتيجة السوء وهى إعلان معتمد إنجليزى بالنيابة أن المسألة ، إن لم تكن دينية ، لكان قد تدخل فى الأمر.

ومسئولية هذا الالتجاء إلى الغاصب واقعة على الفريقين . . فريق الاتحاديين وفريق الدستوريين .

والأمة تعرف كيف توقف هذين الفريقين عند حدهما » .

وكانت « الأخبار » بحسها الوطنى تدرك أن الحزبين يستعديان المعتمد البريطانى ويستنجدان به .

أما الأمة — فى ذلك الحين — فإنها لم توقف الفريقين . .

• • •

هزت إقالة عبد العزيز فهمى حزب الأحرار الدستوريين .

وصف الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس تحرير جريدة « السياسة » كيف تلقى نبأ إقالة رئيس الحزب . . قال :

« إنى لجالس إلى مكتبى ، مساء السبت — ٥ من سبتمبر — إذ تحدث إلى متحدث فى التليفون يقول إن عبد العزيز باشا فهمى أُقيل من منصب وزير الحقانية ، وأن على باشا ماهر عُيِّن مكانه .

كذبت الخبر فور سماعه ، فلم تجر العادة فى بلد دستورى بإقالة وزير من الوزارة بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها .

قال محدثى :

— ولكننى أذكر لك هذا الخبر ، وفى يدى ملحق من جريدة « الاتحاد » ظهر الساعة يرويه .

أرسلت من جاء بملحق الاتحاد ، فإذا به يذكر الخبر.

لم أطق حين أتممت قراءة الخبر صبراً . فماذا فعل الوزيران الدستوريان محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، وقد أخرج رئيس الحزب من الوزارة على هذا النحو المزرى بالحزب كله .

ولأعرف هذا ، اتصلت بكازينو سان استفانو بالإسكندرية تليفونياً ، وطلبت التحدث إلى توفيق باشا دوس .

سألته عن الخبر الذى نشرته « الاتحاد » فتلجلج قائلا : لاأدرى ! قد يكون الخبر صحيحاً .

قلت : أريد أن أعرف على سبيل القطع ؟

قال :

– نعم ، هو صحيح .

قلت :

– فماذا فعلت أنت وعلوية باشا ؟

قال :

– أرجوك يا دكتور هيكل أن تهدئ من ثائرتك فالأمر يحتاج إلى روية .

قلت :

– إذن سأدعو الحزب إلى الاجتماع غداً (الأحد) .

قال :

– كلا ! بل ، ليكن الاجتماع يوم الثلاثاء .

قلت فى حدة :

– يوم الثلاثاء ! لن نستطيع أن نصبر على ماحدث إلى يوم الثلاثاء .

فألح وألح .

ورجانى أن أكون هادئاً فيما أكتب .

وانتهينا إلى الاتفاق على يوم الثلاثاء ، وأعلنت نبأ اجتماع الحزب مساء ذلك اليوم فى السياسة التى ظهرت صبح الأحد .

ولم يكن للناس حديث ، مساء السبت وصباح الأحد ، إلا التكهن بما عسى أن يكون قرار الأحرار الدستوريين فى اجتماعهم » .

* * *

نسيت الصحافة المصرية قرار طرد الشيخ على من هيئة كبار العلماء لتتفرغ للتعليق على قرار طرد عبد العزيز فهمى من هيئة الوزراء !

واختلفت التعليقات حسب الموقع الحزبى لكل صحيفة .

وكان أقسى تعليق لصحيفة « الأخبار » الناطقة بلسان الحزب الوطنى .

قالت فى اليوم التالى لإقالة وزير العدل .

« طرد عبد العزيز فهمى هذه الطرده .

وقد آلمتنا كثيراً الطريقة التى اتبعت فى طرده لأنها حقيرة مهينة باصقة فى وجه الكرامة .

إن الوزير طرد . . . ونصمم على أنه طرد . . طرد خادم كان فى خدمة يحيى إبراهيم لافى سلك الوزراء .

إن يحيى إبراهيم طرد عبد العزيز فهمى بدون أن يأخذ رأى أحد ، فقد اعتبر عبد العزيز فهمى خادماً فى دائرته لاخادما للدولة المصرية .

وتكون النتيجة أيضاً أن يعتبر الوزراء خدَمة رئيس الوزراء وحُجَّابه . لا مرجع فى فصلهم إلا له ولا كلمة فى طردهم إلا له » .

وقال أحمد توفيق فى جريدة « الأخبار » أيضاً :

« يطردون رئيس حزب طرد الخادم الحقير ، ويصفعون هذا الحزب شر صفعة » .

وقالت جريدة « مصر » المستقلة :

« منذ عام ١٨٩٧ لم يذكر التاريخ وزيراً أقيل وكانت العادة إذا أريد إخراج وزير غير مرغوب فى بقائه ، أوعز إلى رئيس الوزراء أن يقدم استقالة وزراته وتأليف وزارة جديدة لايكون بينها الوزير غير المرغوب .

ولم يذكر التاريخ أن موظفاً كبيرًا أقيل من وظيفته من غير إرادته إلا المرحوم حسن باشا عاصم الذى كان يعمل رئيس تشريفات سمو الخديو السابق . . دعاه الخديو عباس باشا إلى تناول طعام العشاء معه .

وكان فى اثناء المأدبة الخصوصية موضع عطف الخديو وبعد انتهاء الطعام وشرب القهوة وتمضية السهرة ركب المرحوم عربته فرحاً بتعطف الخديو عليه . وما إن وصل بيته حتى وجد رسولا من قبل السراى فى انتظاره ليسلمه أمراً بإقالته من وظيفته .

وليس فى التاريخ حادث يشبه حادث اليوم وهو حادث إقالة عبد العزيز فهمى باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ووزير الحقانية سابقاً .

. . . . وهو أول وزير مصرى (رفت) كما يرفت الخفير » .

أما صحف الوفد فقد انتهزت فرصة الائتلاف الوزارى والانقسام بين الأحزاب الحاكمة لتهاجم العهد كله الذى يحكم بلا برلمان .

قالت « البلاغ » تحت عنوان « آخرة اتفاق جنائى » .

« إن الاتفاق بين الدستوريين والاتحاديين لم يكن إلا اتفاقا جنائيا لأننا لانجد وصفاً غير هذا

ينطبق على اتفاق أساسه تعطيل الحياة النيابية واغتصاب سلطة الحكم بغير سند من الكثرة البرلمانية .

قدرنا من أول الأمر أن اتفاقاً كهذا لايبقى إلا ريثما يعتقد طرفاه أن الفريسة لايزال فيها شيء من الرمق ، وأنها متى أمنا جانبها أو تواهما أنهما أمناه ، أغرى الجشع قويهما بضعيفهما رغبة فى الاستئثار بالغنائم والأسلاب وذلك مصير كل اتفاق جنائى سواء كان محدود الدائرة كالاتفاق الذى يحدث بين الجناة العاديين . أوكان واسع المدى كالاتفاق بين الدستوريين والاتحاديين .

« نحن لانشك فى أن عبد العزيز باشا فهمى كان يريد فتوى من لجنة أقسام القضايا ليستند إليها ، لافى عدم تنفيذ الحكم ، بل فى تنفيذ الحكم وفصل الرجل من منصبه . فهذه هى الفتوى التى يعقل أن تأتيه من اللجنة . وهذه هى الحيلة التى كان يحاول وزير الحقانية السابق أن يخرج بها من مأزقه . وكان لابد له أن ينجح فيها لو أمهله الاتحاديون . .

إن الدستوريين هدموا مجلس النواب فلم يبق محل لمسئولية الوزراء أمامه وهكذا صار الوزراء موظفين يقالون أو يطردون كما طرد من الوزراة زعيم الدستوريين .

وقالت صحيفة « كوكب الشرق » الوفدية أيضاً :

« كان الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين شاذًّا غريباً . كلا الفريقين لايختلف أحدهما عن الآخر فى المبادئ التى يدعيها ويعلنها ، وكذلك فى المبادئ الحقيقية من عبادة (المصلحة) وتضحية الوطن وكل شيء فى سبيلها ، ولم يدفعها إلى هذا التآلف — عند تكوين الوزارة — إلا الرغبة فى التعاون ضد الوفد ، والأمة ، والاشتراك فى سرقة الحرية والدستور .

« ومازال الاتحاديون فى حاجة إلى حلفائهم الأحرار الدستوريين مادام اللورد اللنبى فى مركز المندوب السامى فى مصر يسند صنائعه ، ويمدهم بالعون والقوة . حتى إذا استقال اللورد وصار الأحرار الدستوريون بلا عون من الإنجليز ولاعون من الأمة ، أحس الاتحاديون أن حلفاءهم عبء ثقيل عليهم يستفيدون ولايفيدون ، فحرموهم كل نفوذ فى الوزارة وجعلوهم تابعين لهم لا زملاء .

ولم ينفع الأحرار الدستوريين كل ما ضحوه فى سبيل مناصب الوزارة من المبدأ والكرامة والسمعة . ولم يجدهم موافقة زملائهم الاتحاديين على تعطيل الدستور والرجوع بالأمة قروناً إلى الوراء ولاسكوتهم على مساوئ الحكم .

« وكان واجباً أن يتحرك ضمير عبد العزيز فهمى باشا عند حل مجلس النواب » .

وتمادى صحف الوفد فى السخرية بالأحرار الدستوريين فتقول « البلاغ » تحت عنوان « خلاف حقير لاشأن فيه للحرية أو الدستور » .

« إنما تعنى الأمة من هذا الخلاف الحقير بوجوهه الهزلية المضحكة . ومن بينها وجهان أوفيا على الغاية فى الفكاهة والمجون . . . »

فأما الوجه الأول فمحاولة الاتحاديين نكاية الدستوريين إذ يتظاهرون باعتبار مسألة طرد زعيم هؤلاء من الوزارة مسألة شخصية .

« هذا أحد الوجهين المضحكين أما ثانيهما فأعجب وأمتع ؟

وذلك لأن جريدة الدستوريين لاتزال تجد وتكدح فى حشد مواد الدستور لتقيم منها الحجة على بطلان تصرف الاتحاديين وعدوانهم . وهم ماقام لهم ركن ، إلا على أنقاض الدستور . ولا ارتفع لهم صوت إلا بعد أن خفت صوت الدستور ، أين كان هذا الدستور ومواده وأحكامه يوم حللتم مجلس النواب وعطلتم الحياة النيابية » .

* * *

روى الدكتور محمد حسين هيكل باشا — فى مذكراته — ماجرى داخل حزب الأحرار الدستوريين .

« كان أصدقائى يترددون علىّ ، يريدون الوقوف على رأيى فيا حدث .

ولم أكن أتردد فى مصارحتهم بأنه لامفر من أن يستقيل الوزيران الدستوريان توفيق دوس ومحمد على علوبة غضباً لكرامة الحزب التى أهينت بإقالة رئيسه من الوزراء ، فلم تبق المسألة بعد إقالة عبد العزيز باشا مسألة على عبد الرازق ، ولا مسألة هيئة كبار العلماء ، بل انتقلت إلى وضع جديد يتصل بكرامة الحزب كله أوثق الاتصال .

والظاهر أن الأمر فى الأوساط الرسمية بالإسكندرية كان أكثر دقة ، فمنذ عين سيرجورج لويد مندوباً سامياً لإنجلترا بمصر ، كانت مهمة مستر نيفيل هندرسون أن يصرف الأمر فى حدود بقاء الأوضاع كما هى من غير تعديل .

فلما أقيل رئيس الأحرار الدستوريين من الوزراء ، وبدأت الصحف تتحدث عن اجتماع مجلس إدارة الحزب وما يتمخض هذا الاجتماع عنه — اتجه تفكير الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى إلى إيجاد حل يكفل بقاء النظام القائم فى مصر أى بقاء الوزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين وكثرت الاتصالات بين المستر نيفيل هندرسون وحسن نشأت وتوفيق دوس ابتغاء الوصول إلى هذا الحل » .

أدرك هندرسون أن الائتلاف الوزارى سينفض . . وأن الملك سينتهز الفرصة للتخلص من وزراء الأحرار الدستوريين . . . ولن يستفيد إلا الوفد .

ومن ناحية أخرى فإن حزب الأحرار أصبح مفعما بالسخط ويحتاج الأمر إلى مجهود كبير لإقناعه بالحفاظ على الائتلاف على حساب ضميره . .

ويتدخل هندرسون لدى الملك . . ومع يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة وأيضًا مع توفيق دوس باشا وزير الزراعة وعضو حزب الأحرار الدستوريين .

ونعود — من جديد — إلى البرقية رقم ٦٥١ التى بعث بها المندوب السامى بالنيابة إلى لندن :

« زارنى توفيق دوس باشا أحد وزيرى الأحرار — ووزير الزراعة — فى اليوم السابق لاجتماع حزب الأحرار — أى يوم ٧ سبتمبر . .

وبدون أن يلزم نفسه بشىء أعرب توفيق دوس عن رأيه فى أنه سيستطيع إقناع رجال حزبه بوضع مصلحة البلاد فوق مصلحتهم الخاصة . . . . إذا استطاع أن يؤكد لهم أن وزيراً آخر من الأحرار سيحل محل عبد العزيز فهمى ، وكذلك إذا صدر خطاب موجه للحزب من وزراء الاتحاد يقررون فيه أن الحادث برمته إنما يرجع إلى مشاجرة شخصية بحتة بين رئيسى الحزبين .

وقال توفيق دوس أنه رتب بالفعل معَ حلمى عيسى وعلى ماهر باشا من أجل تنفيذ الشرط الأول .

وسأل عما إذا كان فى استطاعتى أن أستخدم نفوذى فيما يتصل بالشرط الثانى :

قررت أن أفعل ذلك ، إذا لم يكن لأى سبب — وهناك أسباب كثيرة — فلأن اللحظة لاتبدو مناسبة للانفجار ، برغم أن هذا محتوم ، آجلا أو عاجلا ، بسبب غياب كل من زيور باشا وصدقى باشا ، ولأنها تم قبل وقت قصير جدًّا من محادثات واحة جغبوب ووصول اللورد جورج لويد .

وعلى هذا أرسلت لحسن نشأت باشا طالباً أن يشرح للملك الأهمية الملحة للالتقاء مع الأحرار فى منتصف الطريق .

وتلوت على حسن نشأت أسماء مختلف المرشحين الذين اقترحهم توفيق دوس كوزراء عن حزب الأحرار .

أبلغنى نشأت بأمر البرقية التى أرسلت بالفعل إلى أحمد ذو الفقار باشا تدعوه للانضمام للحكومة .

أشرت عليه بأنه من الممكن بسهولة إبلاغ هذا الأخير أن الظروف قضت بإرجاء اشتراكه فى الوزارة إلى وقت لاحق .

اتصل بى حسن نشأت تليفونيا فى وقت متأخر من نفس المساء – ٧ من سبتمبر – قائلا : إن جلالة الملك وافق على هذا الرأى .

وفى اليوم التالى – ٨ من سبتمبر – جاءنى يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء ليعبر عن اتفاق مماثل .

قلت له :

– أيًا كان الأمر فإن حزب الاتحاد لن يخسر شيئاً بإبداء رغبته على هذا النحو فى الحفاظ على الائتلاف مع الأحرار ، على حين سيضعف هؤلاء سواء فى الداخل أو فى إنجلترا إذا رفضوا هذا المسعى للوفاق وعلاوة على ذلك فإنه يعزز مركز واحد على الأقل من وزيرى الأحرار الباقين بالمجلس وهو أمر مرغوب فيه جداً .

قبل يحيى باشا وجهة النظر هذه ولكنه فى نفس الوقت أبلغنى بصفته متحدثا باسم حزب الاتحاد أنهم مصممون على ألا يعود صدقى باشا إلى وزارة الداخلية ، وأنه شخصياً . ومعه على ماهر وموسى فؤاد وحلمى عيسى سيستقيلون إذا فرض عليهم بقاء صدقى فى منصبه .

وقال إنه يستطيع أن يقدم الوثائق التى تدل على عدم إخلاص صدقى ومكائده التى يدبرها كوزير للداخلية من أجل الإضرار بحزب الاتحاد .

قلت ليحيى باشا إن الدوافع التى أدت إلى تعيين صدقى وزيراً للداخلية فى يناير الماضى وهى همته وكفاءته وكراهته لسعد زغلول ، والخوف الذى يحس به الوفديون تجاهه . . هذه الدوافع لاتزال قائمة بالضرورة حتى بعد الانتخابات .

ولكن يحيى لم يهتز وكان واضحًا فيما يتصل بصدقى أن جذور عداوته الشخصية له عميقة للغاية . . وأنها تاريخ قديم .

ولكى يؤيد حجته أخرج خطابًا تلقاه من صدقى باشا منذ أسبوعين من باريس وطلب منى أن أقرأه .

وعندما امتنعت عن قراءته أخبرنى بملخصه ، وكان مؤداه أن صدقى يوصى الحكومة المصرية بأن تتجاهل النصائح التى تقدم لها من جانب قصر الدوبارة وأن تقدم من فورها وبدون استشارتى طلبًا للانضمام إلى عصبة الأمم .

وحتى لايضيع وقتًا أرسل صدقى باشا مع رسالته نسخة من طلب انضمام أيرلندا الحرة يمكن أن يصلح - كما ألح - كنموذج للطلب الذى ينبغى أن تتقدم به الحكومة المصرية وقال يحيى باشا إنه لم يعن حتى بمجرد الرد على هذا الخطاب . وتساءل كيف يمكن أن أثق برجل كهذا ؟

قلت إن المسألة ليست مسألة ثقة وإنى مدرك جدًا لقدرة صدقى على الكيد واللعب على الوجهين مثلما هو قادر على أشياء أخرى كثيرة . ولكن هدفى فى اللحظة الحالية وجود حكومة مستقرة الأمر الذى لن يتحقق إلا بعد إجراء انتخابات تكون نتيجتها سقوط سعد زغلول وتحطيمه نهائيًا .

وفى الوقت الحاضر لن يعود صدقى إلى هذا البلد قبل شهر كامل وأمامنا وقت كاف للتفكير .

لم يعترض يحيى باشا على ذلك وإن كرر قوله بأنه يجب أن أكون واثقاً أنه وزملاءه يستقيلون إذا بقى صدقى وزيراً للداخلية عند عودته »

ويعلق جاك مورى على موقف صدقى قائلا :

ليس شرطاً أن تتقدم مصر بطلب لعضوية عصبة الأمم قبل شهر من الاجتماع ولكن يجب ألاتعرف مصر ذلك .

ويقول مورى :

« إن ازدواجية صدقى - أى أنه ذو وجهين - موجهة ضد الحكومة البريطانية . وأشك فى أن إبعاد صدقى سيأتى لحزب الاتحاد بأصوات تعوضهم عن خسارة أصوات الأحرار الدستوريين بسبب الانقسام .

والوفد هو - وحده - الذى سيكسب من هذا التمزق »

ولعل أخطر ما فى هذه البرقية أن يحيى إبراهيم ، يكشف للمندوب السامى عن محاولات صدقى ضم مصر لعصبة الأمم . . وهو ما لا تريده بريطانيا . . أبدًا ! !

* * *

وعلى أية حال . . يستجيب يحيى إبراهيم لطلب المندوب السامى . .

إنه يدلى لصحيفة المقطم بتصريح فيه استعداد للمصالحة . . والتودد إلى حزب الأحرار الدستوريين .

قال يحيى إبراهيم :

« إن هذا الحادث – أى إقالة عبد العزيز فهمى – « شخصى محض » ولا علاقة له مطلقاً بحزب الأحرار الدستوريين ولا بأى حزب آخر لأننا فى أعمالنا الحكومية العامة متفقون كل الاتفاق .

وإنى أؤكد ثانية أنى لم أقصد مطلقاً ولا خطر لى شىء ، يمس حزب الأحرار الدستوريين .

وزاد دولته على ذلك :

حدث من قبل أن يوسف قطاوى باشا استقال من الوزارة بسبب خاص به وهو من حزب الاتحاد ومع ذلك لم يكن لاستقالته أى تأثير على حزبه .

ويصف هندرسون للندن فى – البرقية رقم ٣١٦ – جهود يحيى إبراهيم للحفاظ على وحدة الحزبين المشتركين فى الحكومة وعرضه استبدال وزير الحقانية بوزير آخر من الأحرار الدستوريين . . ويجتمع الوزراء الاتحاديون بالوزيرين الدستوريين توفيق دوس ومحمد على علوبة لإقناعهما بالبقاء فى الوزارة .

ويتصل على ماهر باشا وزير المعارف ، والعدل بالنيابة ووكيل حزب الاتحاد بجريدة السياسة قائلا :

لم أعلم ماحدث إلا صباح الأحد – أى بعد ٢٤ ساعة من إقالة عبد العزيز فهمى – وإنى آسف لوقوعه .

ويعقد حزب الاتحاد اجتماعين للنظر فى وسائل مصالحة الدستوريين ويصرح اللواء عزمى باشا المراقب العام للحزب لجريدة « مصر » .

« المصلحة العامة تقتضى بقاء العلاقات الودية مع الدستوريين ، وليست هناك أزمة . ويرى كثير من عقلاء الأحرار الدستوريين فى القاهرة والأرياف أن الأمر لايحتاج إلى هذه الضجة .

ويصدر حزب الاتحاد بياناً يعلن فيه « أسفه للحادث الذى ترتب عليه حرمان الوزارة من خدمات معالى عبد العزيز فهمى باشا .

ويرى الحزب – بياناً للرأى العام – أن يعلن أن الحادث لم ينشأ عن خلاف حزبى بين

الاتحاديين والأحرار الدستوريين ، وأن الوزراء من الجانبين لم يقع بينهم أى خلاف على مبدأ .

وليس من شأن الحادث أن يحول دون تعاون الحزبين وتضامنهما تضامناً وثيقاً تدعو إليه الأحوال الحاضرة والرغبة الصادقة فى خدمة القضية المصرية وخير البلاد .

• • •

ويوالى هيكل باشا فى مذكراته وصف الأحداث .. ولم يكن رئيس تحرير « السياسة » يعرف تفاصيل الاتصالات التى جرت بين هندرسون وتوفيق دوس .

قال هيكل باشا :

« كنا قد سئمنا هذا التحكم البادى فى شئون الأحرار الدستوريين وكان اتجاهنا إلى تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة .

ولكى نصل إلى تحقيق هذا الغرض تعددت اتصالاتنا وكان أهمها بينى وبين محمود باشا عبد الرازق وقد اتفقنا على أن يرأس اجتماع الحزب مساء الثلاثاء صاحب السماحة السيد عبد الحميد على البكرى نقيب الأشراف بمصر لتقضى هذه الرياسة على مايقال من خروج الشيخ على عبد الرازق أو خروج جريدة السياسة فى مقالاتها تأييدًا لحرية الرأى عن موجب حكم الإسلام .

واتفقنا كذلك على أن يكون مدار المناقشة فى الجلسة حول كرامة الحزب التى أهينت ولاتتعرض لأى شيء آخر ثم اتفقنا على القرار الذى يعرض على الهيئة باستقالة الوزيرين الدستوريين من الوزارة غضبًا لهذه الكرامة .

ولقد علمت أن اتصالات كثيرة كانت تجرى بين المسئولين بالإسكندرية وبين جماعة من أعضاء مجلس إدارة الحزب لحملهم على معارضة تخلى الحزب عن الوزارة ، لما يترتب على ذلك من تقوية للوفد قد تعود به إلى الحكم وإلى الطغيان فيه .

لكننا لم نكن نعبأ كثيراً بما يصلنا من أنباء هذه الاتصالات لأن الأحرار الدستوريين جميعاً كانوا قد ضاقوا ذرعًا بهذا الحزب الجديد — الاتحاد — الذى لايمثل أحدًا والذى يبدو مع ذلك وكأنه كل شيء فى البلاد : له السلطان وله الحكم وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها .

وعلمت مساء الاثنين — ٧ من سبتمبر أن توفيق باشا دوس وحلمى عيسى باشا سيحضران من الإسكندرية بالقطار الذى يصل القاهرة فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء وأنهما سيحاولان تجديد الاتصالات بالدستوريين لبقاء الحزب فى الوزارة .

وإنى لهابط بالمصعد من غرفتى فى الفندق صبح الثلاثاء . إذ لقينى سيد باشا خشبة ساعة

خروجى إلى بهو الفندق . وقد ابتدرنى بعد التحية ، محتجًا على مقالات « السياسة » تأييداً لكتاب على عبد الرازق ، وضارعاً إلى أن أدع شئون الدين لرجال الدين .

قلت :

ولكننا نؤيد حرية الرأى التى قررها الدستور فإن شئتم أن لايحترم الدستور فأنا مستعد أن أترك « السياسة » وتحريرها .

قلت ذلك فى حدة دعت الرجل ليدعنى وشأنى .

وعرفت أن حلمى باشا عيسى وتوفيق باشا دوس وجماعة معهما مجتمعون فى أحد أبهاء الفندق . فذهبت إليهم وجلست معهم فإذا أحد ممن معهم يحاول أن يقنعنى بضرورة التريث عسى أن يوجد للموقف حل يرد على الأحرار الدستوريين كرامتهم .

قلت :

الحل يسير فإما أن يعود عبد العزيز باشا فهمى إلى الوزارة وإما أن يقال يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد منها ، فيتساوى الحزبان .

ورأى الحاضرون اقتراحى عجبًا فأراد توفيق دوس أن يغير مجرى الحديث وأن ينقد مقالى الذى ظهر صبح ذلك اليوم ويبين أن فيه طعنا على يحيى باشا إبراهيم :

قلت :

هذا موضوع آخر نناقشه فى الحزب وأنا مستعد لتحمل نتائجه أيًّا ما تكون . لكن الأمر الذى اجتمعتم له هاهنا والذى نجتمع له هذا المساء فى مجلس إدارة الحزب لاصلة له بهذا المقال ولاغيره مما تنشره السياسة . إننا مجتمعون لنقرر النتائج التى نرتبها على إقالة رئيس حزبنا ، وليس فى جدول أعمالنا شيء آخر ننظره .

وكان عبد العزيز فهمى باشا لايزال إلى هذه الساعة بالإسكندرية . وكان قد أزمع المجيء إلى القاهرة بالقطار الذى يصل إليها حول الساعة الرابعة بعد الظهر . لهذا رأيت واجبًا علىَّ أن أخف للقائه بمحطة السكة الحديد وأن أطمئنه إلى ما اتفقنا عليه وإلى أن رجاءنا كبير جدًّا فى تحقيقه .

وصل الرجل فاستقبلته ، فألفيته متجهمًا . فلاطفته مااستطعت ، ثم ركبت معه السيارة إلى منزله بمصر الجديدة ونزلت معه داره وقصصت عليه كل ما أردت أن أذكره له .

ألفيت الرجل أشد مايكون وجلا خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الإدارة وخيفة ألا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا لو أن قرارًا صدر من الحزب باستقالتهما .

قلت :

إن علينا أن نؤدى الليلة واجبنا فى أن نصدر القرار الذى يرد عن الحزب الإهانة التى لحقته ، والذى يحفظ عليه كرامته ، وأن ننظر بعد ذلك فيما يكون تصرف الوزيرين .

واجتمع مجلس الإدارة مساء فى دار الحزب .

وكان اجتماعا تاريخيًا حقًا . بل لعلى لا أغلو إذا قلت أنه كان أعظم اجتماع سياسى فى تاريخ الأحزاب المصرية منذ النهضة القومية . . بما دار فيه وبالنتائج التى ترتبت عليه .

تولى سماحة السيد عبد الحميد البكرى رئاسة هذا الاجتماع الذى دام ثلاث ساعات ونصف الساعة .

وقد بدأ توفيق دوس باشا بعرض ماحدث وذكر مادار بينه وبين رجال القصر وما دار بينه وبين مستر نيفيل هندرسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة من أحاديث يراد بها تخطى هذا الموقف الدقيق . استغرق عرضه لهذا كله مايزيد على ساعة ونصف الساعة وتكلم بعده علوبة باشا كلامًا موجزًا فى الاتجاه نفسه فلما فرغ الوزيران من عرض ما كان بالإسكندرية ، تكلم الأستاذ محمد عبد الجليل أبو سمرة فطلب إلى الهيئة أن تتخذ القرارات التى كنا قد اتفقنا عليها .

وتلا هذه القرارات وفى مقدمتها استقالة الوزيرين الدستوريين وتخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة . على أنه بعد أن تلاها أراد التعليق عليها قائلا .

– إنه يعجب كيف بقى الوزيران فى منصبيهما بعد إقالة رئيس الحزب وبعد هذه اللطمة التى أصابت الحزب فى صميم كرامته .

قاطعه توفيق دوس باشا قائلا :

– إننا نعرف واجبنا ونحن لم نحضر إلى هنا ليشتمنا عبد الجليل بك . فإذا أريد بالمناقشة أن تجرى على هذا المنوال فمن حقنا أن نتصرف بوحى تقديرنا لواجبنا أيًا كان القرار الذى يصدره الحزب .

هنا رأيت أن من واجبى أن أتدخل . وأن أوجه اللوم إلى صديقى عبد الجليل بك على عبارته . وأن أذكر أننا مجتمعون أسرة واحدة لنتشاور فى الواجب علينا لحزبنا ولبلادنا وأن الوزيرين الدستوريين أحسنا كل الإحسان بأن تركا التصرف للحزب ولم يعلنا من جانبهما اية خطة يتبعانها مستقلين برأيهما .

بهذا الكلام سكن الجو بعد أن أوشك أن يثور ودارت المناقشة فى جو عائلى ، وكان مرماها المحافظة على كرامة الحزب وعلى مصلحة البلاد ، وعدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب

السامى بالنيابة أوتبذلها جهات أخرى فقد تعودنا من هذه الوعود مايحملنا على الشك كل الشك فى صدقها.

وقد تناول الحديث فى الموضوع بعض أعضاء مجلس الإدارة وإنى أذكر أن أحداً لم يعترض على القرارات التى تلاها عبد الجليل ولم يتقدم بقرار يناقضها.

لما رأى توفيق دوس باشا قوة التيار إلى ناحية استقالة الوزيرين الدستوريين وتخلى الحزب عن تبعات الموقف قال:

لكنى وعدت مستر نيفيل هندرسون ألا ننشر قراراً فى الموضوع قبل ثلاثة أيام.

قلت إذن يبقى القرار سرًّا ولا تنشره السياسة قبل هذا الموعد.

وصدر القرار واتفقنا على إرجاء إذاعته هذه الأيام الثلاثة.

لكن الاجتماع لم يلبث حين انتهى أن تدفق إلى مكانه عديدون من أصدقائنا كانوا ينتظرون بفارغ الصبر نتيجته فلما سألوا عنها، لم يخفها بعض الأعضاء عليهم وذكروا أن القرار صدر بالإجماع فاندفعوا إلى ناحية الوزيرين يوسعونهما تقبيلا وتهنئة وإكباراً.

عند ذلك قال لى توفيق باشا دوس:

لم يبق محل لإرجاء النشر فستنشر كل الصحف هذه القرارات صبح غد فلتنشرها السياسة وأنت فى حل من وعدك بإرجائها.

وبينما كانت جلسة الحزب معقودة بداره بشارع المبتديان كان عبد العزيز فهمى باشا قد جاء من مصر الجديدة إلى فندق الكونتنتال وجلس فى شرفة الفندق منتظرًا نتيجة الاجتماع.

ولقد بعث من الجالسين معه من سأل غير مرة بالتليفون عما إذا كانت الجلسة قد انتهت فإذا عرف أنها لاتزال مستمرة أبدى عجبه لطولها.

فلما انتهت إلى القرارات التى كنت قد أخبرته بها، اطمأن وعاد إلى منزله مستريحًا إلى أن الحزب قد انتصر لكرامته».

الأحمق . . والصبى

استمر اجتماع الأحرار الدستوريين ٤ ساعات ونصف الساعة . .

ونشرت الصحف فى اليوم التالى نص قرارات الحزب وهى :

١ — الثقة التامة برئيسه عبد العزيز فهمى باشا وزميليه محمد على علوية باشا وتوفيق دوس باشا وتأييدهم .

٢ — الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بإقالة رئيس الحزب من الوزارة .

٣ — استنكار ما يروجه خصوم الحزب من أن هذا التصرف المخالف للدستور منشؤه مسألة دينية ، والتصريح بأن حزب الأحرار الدستوريين يحافظ أشد المحافظة على الإسلام دين الدولة .

٤ — عدم التعاون مع الحكومة الحاضرة واستقالة وزراء الأحرار الدستوريين منها .

٥ — طلب بيان تفصيلى يضعه وزراء الأحرار الدستوريين عن التصرفات التى تمت فى أثناء وجودهم فى الوزارة وموقفهم إزاءها وما قاموا به لخدمة البلاد .

* * *

روعت الأزمات الوزارية الحزبية المتلاحقة وزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، أبرق أوستين تشمبرلين وزير الخارجية إلى هندرسون .

« برقية رقم ٢١٦

الرجا إحاطتى علماً بصورة كاملة عن تطور الأزمة ، فيما يتعلق بالدور الذى يلعبه الملك .

هل الملك هو الذى « اضطر » وزير الحقانية للاستقالة ؟ » .

. . . فى نفس الوقت خاف الملك .

أدرك — بعد قرار الأحرار — أنه مضى أبعد ما هو مسموح له .

صباح الأربعاء — ٩ سبتمبر — أوفد أحمد فؤاد ، رئيس ديوانه بالنيابة حسن نشأت إلى مقر المندوب السامى بالنيابة .

وما دار فى الاجتماع سجله هندرسون فى برقية رقم ٣٢٠

« لم يقابل قرار حزب الأحرار ، بوجوب استقالة كل وزراء الأحرار بالارتياح من جانب الملك الذى أرسل لى نشأت باشا فى الصباح التالى برسالة مؤداها أنه لا يريد عمل أى شىء قد يبدو غير مرغوب فيه من جانبى .

رأيت من الملائم أن أبلغ حسن نشأت باشا أن الأزمات الداخلية للحكومة المصرية لاتهم دار المندوب السامى إلا باعتبارها مراقباً مهتمًّا بالأمور » .

ويقول هندرسون فى رده على تشمبرلين :

« إن وزير الحقانية لم يجبر على الاستقالة ، بل أقيل بصورة سريعة .

وأصل الحادث كان أمراً دينيًّا فاتخذ جلالة الملك فؤاد موقفاً إسلاميًّا بالغ التشدد وبالإضافة إلى ذلك ، فإن وزير الحقانية كان شوكة فى جنب الحكومة ، حتى إنه كان مما يبعث السرور فى قلب كل عضو من أعضائها أن يراه مستقيلا إذا تم ترتيب ذلك بصورة ملائمة .

وكان العداء يتراكم بين رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الحقانية لأسباب شخصية .

وفيما يتعلق بوزير الحقانية نفسه ، فإن المسألة التى فرضت نفسها تماماً كانت تصميم الملك فؤاد والوزراء الاتحاديين على إخراج صدقى باشا من وزارة الداخلية .

وأكد لى رئيس الوزراء بالنيابة ووزير المعارف أن هذه الأزمة ، لو لم تحدث الآن فإنها ستحدث فى أكتوبر عند عودة صدقى ، أو عقب مفاوضات جغبوب .

وأعتقد أن الملك فؤاد بإيعاز من نشأت باشا ، استفاد من فقدان رئيس الوزراء بالنيابة لسيطرته على نفسه تماماً ، نتيجة نزاعه الشخصى مع وزير الحقانية ، ليدفع الأمور إلى نهايتها وتصعيد الأزمة فيما يعتبرونه مجالا مواتيا وهى المسألة الدينية حيث سيتمتعون بتأييد القسط الأعظم من السكان الأميين .

وأعتقد أن رئيس الوزراء بالنيابة لم يكن يدرك عواقب الخطوة التي اتخذها .
وكان الملك ونشأت يدركان هذه العواقب . فالأخير كان يدرك أن النتيجة إتاحة الفرصة للتخلص من صدقي ، ومن وزير الحقانية مع الأمل في الاحتفاظ بباقي الوزراء الأحرار ، وبالتالي التمتع بتأييد قطاع معتدل في حزب الأحرار على الأقل .

وقد استخدما رئيس الوزراء بالنيابة ، وهو موال وأمين — وإن كان ضعيفا — كذريعة وبوجه عام فإن التطورات الأخيرة هي :

(ا) التزايد البالغ في الالتزام ، على الورق ، بقوة حزب الإتحاد ، وهو الذي شجع الملك على أن يفترض أنه أصبح من الممكن الاستغناء عن الأحرار بوجه عام ، وصدقي بوجه خاص .

(ب) الاعتقاد بأنه تمت تهيئة الأرض بما يكفي لضمان أن ينضم عدد كبير من الأحرار بما فيهم وزير الزراعة — توفيق دوس — علنا إلى الاتحاديين .

(جـ) الاعتقاد بأن استخدام صدقي في محاربة الزغلولية لايوازن دسائسه في منصب وزير الداخلية البالغ الأهمية ، ضد الاتحاديين أنفسهم ، والاعتقاد بأن وحدة القيادة في وزارة الداخلية أكثر أهمية من الوحدة المظهرية للجبهة الحزبية » .

وافق تشمبرلين على رأي هندرسون في عدم التدخل .
قال في برقيته رقم ٢١٩ إلى هندرسون :

« إشارة إلى برقيتكم حول رسالة نشأت نوافق على العرض الذي قدمته ، وإذا أتيحت لك فرصة مناسبة يجب أن تضيف بأن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لا ترغب التدخل في شئون داخلية من هذا النوع .

ويجب أن يكون مفهوماً بوضوح من قبل الملك فؤاد أن أيًا منهما — الملك ونشأت — سيتحملان أية مسئولية عن نتائج أي إجراء يتخذ دون التشاور مع الحكومة البريطانية .

وإذا كان الملك فؤاد يعلق على آراء أو تأييد الحكومة البريطانية في أية مسألة محددة فيجب أن يطلب رأيك قبل اتخاذ أي إجراء .

وعقب وقوع الحدث فإن رسالة مثل التي سلمها لك نشأت لا أهمية لها .

وإذا كانت النية تتجه لإلزام حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ،
أو الحصول على تأكيدات منها ، بالموافقة أو التأييد فإن الأمر يكون سيئاً
وبلا فائدة » .

ومن هذه البرقية يتضح أن وزير الخارجية البريطانى يوافق على رأى هندرسون فى الابتعاد عن الشئون الداخلية المصرية التى لا تهم بريطانيا . . مادام الأمر مستقرًا . . وما دام سعد زغلول بعيداً عن الحكم . . وما دامت المصالح البريطانية مضمونة .

ومعنى هذه البرقية :

— دع فؤاد يفعل ، بمصر وأحزابها ما يشاء ، ولكن البرقية أيضاً لها معنى آخر :

« نحن لا نؤيد الملك فى هذا الشأن . . وأيضاً لا نعارضه ولكن إذا أراد تأييدنا العلنى فيجب عليه أن يستأذنك ويستأذننا فى مشروعاته مقدماً . . ونحن نرحب بذلك » .

ولم يكن الملك فى حاجة إلى هذا التأييد البريطانى . . فمادام لم يلق صدًّا بريطانيًّا فهذا هو التأييد ! !

ويسترد الملك شجاعته ويمضى فى خطته . .

* * *

اكتفت صحيفة واحدة فى مصر بالدفاع عن تصرف يحيى إبراهيم وهى صحيفة « الاتحاد » فقالت : « دين الله لن يصاب بسوء فى بلد ينص الدستور فيه على أن الإسلام دين الدولة » .

والمقال يحاول أن يجعل مبرر الإقالة دينيًّا وليس سياسيًّا .

ردت « السياسة » الناطقة باسم حزب الأحرار تحت عنوان « تصرف شاذ من الوجهة الدستورية » :

« ما عرف الناس أن رئيس وزراء بالنيابة يملك إسقاط وزارة إذا استقال ، ولا عرفوا أن رئيس وزراء يملك أن يعرض على رئيس الدولة فى بلد دستورى إقالة وزير من الوزراء .

إن المسألة ليست مسألة دين ولكنها مسألة سياسية .

ومهما يجاهد بعض الكتاب لسترها بستار الدين فهم أعجز من أن يستروها ، ولعبتهم فى ذلك مفضوحة .

نحن نقول من جانبنا إن الطريقة التى اتبعت فى إقالة عبد العزيز باشا طريقة شاذة لم تعرف الحياة الدستورية فى الأمم المتمدينة لها مثالا ، إن هذا يجعل الوزراء مجرد موظفين عند رئيس الوزراء ليست لكرامتهم ، ولا لكرامة الأحزاب التى يمثلونها أية قيمة .

إذا رأى رئيس الوزارة أنه لا يستطيع العمل مع زملائه فقد وجب دستوريًّا أن تستقيل الهيئة المتضامنة جميعاً وأن يعاد تشكيل الوزارة ».

* * *

اشتدت المعركة بين أصدقاء الأمس . . وأعداء اليوم .

كتبت « الاتحاد » :

« إن وزيراً اختلف مع رئيس الوزراء وأبى أن يستقيل لما طلب إليه الرئيس ذلك فكيف يكون المخرج من هذا الموقف الشاذ ؟

« هل فى الدستور نص أو شبه نص على أن الوزارة يجب أن تستقيل إذا خالف عضو منها رئيسها وتعذر اشتراكها فى العمل معاً » .

« إذا كان دولة رئيس الوزراء بالنيابة يملك من الحقوق ما هو مخول للرئيس الأصيل فى كل كبيرة وصغيرة فلماذا لا يملك أيضاً حق إقالة وزير ؟ » .

* * *

وتفطن « السياسة » أخيراً إلى أن الدستور يجب أن يعمل به ، والبرلمان ينبغى أن يعود وأن فترة الحكم المطلق لابد أن تنتهى .

قالت « السياسة » :

« نرجو أن تقوم فى البلاد حكومة تعيد صفو الجو ، وتسعى بكل ما لديها من جهد لإعادة الحياة الدستورية إلى مجراها » .

ولكن جاك مورى رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية وجد أن « الوفد سيحصد ثمار هذا الصراع دون أن يبذل جهداً » ! !

استقل الوزيران دوس وعلوبة قطار منتصف الليل ، بعد اجتماع الحزب ، وقدما استقالتهما صباح الأربعاء ٩ سبتمبر إلى رئيس الوزراء بالنيابة يحيى إبراهيم .

وتوجه الوزيران ، بعد ذلك ، إلى مكتبيهما بمقر الوزارة الصيفى فى بولكلى وجمعا أوراقهما .

* * *

ولا تترك صحيفة (الأخبار) فرصة لحزب الأحرار يباهى فيها برفض وزرائه للمناصب الوزارية . .

قالت :

« جاءت استقالة الوزيرين متأخرة لأن كرامة حزب الأحرار الدستوريين وغسل إهانته أمر

يستدعى السرعة ، لذلك كان خليقاً بالوزيرين أن يستقيلا فى اليوم الذى طرد فيه رئيسها » .

* * *

حاول يحيى إبراهيم ، من جانبه ، الالتزام بوعوده لهندرسون فطلب إلى الوزيرين الاستمرار فى العمل حتى يقبل الملك . . الاستقالة .

ويجد الوزيران فى هذا الرجاء فرصة للتراجع فيقومان بعملهما مساء الأربعاء ويوقعان بعض الأوراق الرسمية .

* * *

ويكتب نيفيل هندرسون يوم ١٠ سبتمبر إلى لندن :

« برقية رقم ٣١٨

إن التأخر فى قبول الاستقالات يرجح الأمل الذى مازال موجودا فى أن يبقى الوزيران فى الحكومة بالرغم من قرار الحزب .

ومن الممكن أن يفعلا ذلك ، إذا تخلى عدد كاف من أعضاء الحزب عن هذا القرار ، وحتى إذا حدث ذلك – وهو مشكوك فيه – فإنى لا أعتقد أن الملك أو القائم بأعمال رئيس الوزراء سيضيع الفرصة المرتقبة منذ أمد طويل لإخراج صدقى من الحكومة ، وفى هذه الحالة ، وبالنظر إلى إعادة تشكيل الحكومة ، فقد يعرض عليه منصب الوزير المفوض المصرى فى روما .

وقد يطلب منه بالطبع الاستمرار فى العمل كمندوب مصر الرئيسى فى مفاوضات جغبوب فى الشهر القادم .

وكانت نصيحتى الدائمة هى الحفاظ على وحدة الجبهة فى مواجهة العدو المشترك ، ولكن حتى إذا أمكن رأب الصدع فإن الوحدة ستكون فى الحقيقة أمرا خالياً وليس مؤكدا ما إذا كان سيأتى من ورائها خير كثير » .

ويتوجه حسن نشأت إلى مكتب يحيى إبراهيم صباح الخميس – ١٠ سبتمبر – ويعقدان اجتماعا يستغرق ساعتين يبحثان خلاله الموقف من جميع الوجوه .

ويتفق الاثنان على أن هدفهما التخلص من صدقى وحده والتفاهم مع حزب الأحرار الدستوريين والإبقاء على وزيرى هذا الحزب داخل الحكومة .

ويتفقان أيضا على أنه إذا تعذر الاحتفاظ بالوزيرين تكون الحكومة كلها

المحادية . . ويلتقى يحيى إبراهيم بالملك فؤاد فى المساء للاتفاق نهائيا على هذه الخطة .

وترسل برقية إلى إسماعيل صدقى لإبلاغه بإقالة عبد العزيز فهمى وقرار الحزب ، وتحمل البرقية إيحاء إلى صدقى بأن الوزارة ستكون محادية .

ويدرك إسماعيل صدقى بفكره الثاقب أن دوره جاء . . وأنه بفرض استمراره فى الوزارة فإنه لن يستطيع أن يكون قوة مؤثرة داخل مجلس الوزراء ، فيحيى إبراهيم ضده والملك أيضا أصبح ضده . .

يبرق صدقى فى نفس اليوم ١٠ سبتمبر من فيش حيث يستشفى قائلا : إنه لا يستطيع مواصلة اشتراكه فى الوزارة ما لم تظل التلافية .

وصدقى لم يكن فى ذلك الوقت عضواً فى حزب الأحرار ، بل كان مستقلا يشارك — من بعيد — الأحرار الدستوريين ميولهم وآراءهم » .

وتنشر صحيفة « السياسة » صباح يوم الجمعة ١١ سبتمبر خبر استقالة صدقى ونبأ قبول هذه الاستقالة أيضا . . فإن يحيى إبراهيم ونشأت . . والملك قبلهم : عجلوا بقبول هذه الاستقالة . . بمجرد وصولها . . وذلك قبل البت فى استقالة توفيق دوس ومحمد على علوبة .

ويبرق مورتون هاول القائم بأعمال المفوضية الأمريكية :

« يحلو لصدقى باشا أن يصف نفسه كمستقل ولكنه متعاطف مع الأحرار الدستوريين .

وهو يشعر أن الحكومة لا يمكنها الاستمرار بدون تأييد وعطف هذا الحزب الذى تنطق باسمه جريدة (السياسة)وتسانده أغنى وأكثر العناصر تقدما فى البلاد .

إن صدقى باشا يعد من أبرع السياسيين وأكثرهم حصافة فى قائمة العاملين بالسياسة فى البلاد ، وربما أكثرهم قدرة ، ولكنه لا يحظى بثقة الجميع مثل زيور باشا أو عدلى باشا »

ويقول مورتون هاول :

« من الصعب معرفة نتيجة هذه الأزمة » .

ويزور مورتون هاول وزير المعارف ووزير العدل بالنيابة على ماهر .

قال له على ماهر :

— إن قضية الشيخ على عبد الرازق الذى أدت كتابته وتفسيراته عن القرآن إلى هذا الوضع

من الاضطراب الديني والسياسي تشبه فى نطاقها الموقف فى دايتون بولاية تينسى الأمريكية وإن المؤلف خالف بعض لوائح القانون المدنى والشريعة .

وقال على ماهر :

– إذا كان المؤلف قد فصل علاقته بين منصبيه المدنى والدينى قبيل نشر كتابه حول تعاليم القرآن ، ولما كان هناك ما يؤخذ عليه أنه يتصرف ويفكر فى حدود كشخص مستقل .

وكان على ماهر يريد أن يقول إن الشيخ يجب أن يصدر كتابه لا كقاضٍ ولا كشيخ وإنما كمؤلف مصرى ! !

ولم يكن على ماهر متفائلا على الإطلاق من جراء الأزمة الوزارية . . وهو يتحدث إلى مورتون هاول قال :

– إن الأزمة مثل باقى الاضطرابات السياسية ستؤدى إلى تعطيل صدور قانون الانتخاب الجديد الذى أصبح جاهزا للموافقة عليه نهائيا . وستؤجل انتخاب أعضاء البرلمان .

ومرة ثالثة نعود إلى برقية هندرسون الشاملة رقم ٦٥١ ففيها مزيد من التفاصيل .

قال هندرسون فى هذه البرقية :

« قرر توفيق دوس باشا الذى جاء لرؤيتى صباح يوم ٩ سبتمبر – وهو اليوم التالى لاجتماع حزب الأحرار – إن هذه القرارات صدرت بالإجماع تقريبا ، وإنه لم يجد سوى صوت واحد أو صوتين يؤيدان الاقتراح الذى تقدم به للتفاهم . أو الاقتراح الذى قدمه بعد فشل الاقتراح الأول بإرجاء اتخاذ أى قرار لمدة ٣ أيام حتى تكون هناك مهلة للتفكير .

وقال إن صدقى باشا قبل مغادرته مصر وعد بأنه فى حالة وقوع أية أزمة فإنه سيلقى بكل ثقله مع وزراء حزب الأحرار ، ولذلك أرسل إلى صدقى يطلب استشارته منذ مدة .

وأطلعنى توفيق دوس على رد صدقى ومؤداه . أنه مادامت المسألة تتعلق بالدين ، فإنه يرى – مالم يقرر الحزب شيئا آخر – أن يبقى وزراء الحزب فى الوزارة على أن يعين حر دستورى آخر مكان عبد العزيز فهمى .

وقال توفيق دوس إنه قرأ برقية صدقى فى الاجتماع ولكنها لم تؤد إلى نتيجة .

وقال لى إنه أبلغ نشأت باشا بما يفيد أنه – أى توفيق دوس – سيبقى فى الحكومة حتى ولو قرر الحزب عكس ذلك .

ولم يعد هذا ممكنا لأنه فشل فى الحصول حتى على موافقة أقلية الأصوات ، أى ١٢ صوتا من ٣٣ عضوا حضروا الاجتماع .

لم يكن هناك شك فى أن توفيق دوس يسعى ليجد مخرجا يعفيه من الاستقالة .

أولا : لأن حزبه يرتاب — وليس بدون سبب — فى إخلاصه له .

وأكد أن تمزق الائتلاف بين الحزبين سيكون كارثة على البلد .

وأعرب توفيق دوس عن اعتقاده أن الأحرار لا يمكن أن يكون لديهم أمل فى الفوز بالانتخابات ضد سعد زغلول .

وإذا كان المطلوب هزيمة الوفد ، فإن ذلك لا يتأتى إلا عن طريق الاتحاديين ومن خلفهم المكانة العالية لاسم الملك .

وفى نفس الوقت ، فإنه لا يستطيع أن يترك حزب الأحرار بصورة مشرفة الآن بعد تصويت الأغلبية الساحقة على هذا النحو دون أن يفقد تقدير الشعب واحترامه لنفسه .

وسألنى توفيق دوس :

— ماالذى يتعين عليه الآن أن يفعله ؟ . . هل يترك الحكومة أو يترك الحزب أو يترك كليهما ؟ .

وكان توفيق دوس فى حيرة كاملة فيا يتصل بواجبه إزاء مصلحة بلاده ، وإزاء نفسه .

— وفى نفس الصباح أرسل توفيق دوس ومحمد على علوبة باشا استقالتيهما ، وقدماها إلى رئيس الوزراء بالنيابة ، الذى أرسل بالتالى إلى الوزيرين يطلب منهما الاستمرار فى منصبيهما انتظارا لقرار جلالة الملك ، وفى نفس المساء وصلت من باريس برقية من صدقى باشا يقول فيها إنه مادام الائتلاف لم يعد قائما ، فإن موقفه فى الوزارة أصبح موقفا صعبا ، وبالتالى فإنه يجد لزاما عليه أن يقدم استقالته أيضا .

— بعد اللهجة التى استخدمها القائم بعمل رئيس الوزراء فى اليوم السابق كان واضحا تماما أنه أيا كان الموقف بالنسبة للحالتين المتوازيتين لكل من توفيق دوس ومحمد على علوبة ، فإن فرصة عرض صدقى من جانبه أن يستقبل لن

تترك لتضيع .

وكان على ماهر باشا قد أكد لى ماذكره يحيى إبراهيم باشا حول تصميم الوزراء الاتحاديين على عدم السماح لصدقى باشا بالعودة إلى وزارة الداخلية .

وعلاوة على ذلك فإن هنالك أساسا للاعتقاد بأن صدقى برغم أنه ، أولا وقبل كل شيء عدو قديم وشديد العداء لسعد ، فإنه ثانيا ، خصم نشيط خفى لحزب الاتحاد وللملك .

والنفوذ والسلطان الذى يتمتع به وزير الداخلية فى بلد كمصر قوى جداً لدرجة أنه سيكون من الصعب جداً على حكومة يشغل فيها الاتحاديون أغلبية المناصب أن تدخل الانتخاب مع وجود وزير معاد لحزب الاتحاد فى هذا المنصب الأساسى .

ولكنى أعترف أنى فوجئت بالسرعة غير المهذبة التى قبلت بها استقالة صدقى .

وفى مساء العاشر من هذا الشهر زارنى القائم بعمل رئيس الوزراء وأطلعنى على برقية قال إنه أرسلها من فوره لصدقى ليسأله ما إذا كان يستطيع أن يقترح اسمه وزيرا مفوضا لمصر فى روما .

وأضافت البرقية أن الحكومة — بالرغم من قبول جلالة الملك لاستقالته — مازالت تعول عليه للاستمرار فى العمل باعتباره المندوب المصرى الرئيسى فى المفاوضات القادمة فيما يتصل بجغبوب .

وتلقى يحيى باشا — أيضا — برقية من زيور باشا يفيد فيها أنه ضمن اشتراك أحمد ذو الفقار باشا الوزير المفوض المصرى فى روما فى الوزارة .

ويقدم زيور عدة اقتراحات أخرى بمن يحل محل توفيق دوس ومحمد على علوبة .

وواضح أن زيور عندما أرسل هذه البرقية لم يكن يعلم شيئا عن استقالة صدقى .

وبهذا الشكل ، فإن صدقى نفذ بالفعل تعهداته فيما يتصل بالتضامن مع وزراء الأحرار فى الحكومة ، فقد استقال عندما استقالوا .

والطريقة التى قبلت بها استقالته تجعل من المستبعد جداً أن يستطيع وزراء الأحرار البقاء فى الوزارة بأى شكلٍ من أشكال الشرف .

وقد وصف لى حسن نشأت باشا توفيق دوس بأنه « وصولى » . .

ومن المؤكد أن نشأت حجة جيدة فى مثل هذه الأمور .

ولكن هناك حدودا حتى لما يمكن لشخص « وصولى » أن يفعله .

والموقف لا يبعث على الرضا ، لأن كل انقسام فى الأحزاب التى تشترك فى الحكومة الحالية يعد أمراً بالغ السرور بالنسبة للوفد .

ولو كانت محصلة الأزمة مجرد انقسام فى حزب الأحرار ، ينتج عنه إقناع أعضائه الأكثر اعتدالا بالانضمام إلى حزب الاتحاد ، حتى ولو أصبح المتطرفون « زغلوليين » صريحين ، فإنى أميل إلى الاعتقاد أن المسألة قد تؤدى إلى بعض التقدم لما سيحققه هذا من تجانس ووحدة فى الهدف .

– ولكن تمزق وحدة الحزبيين سيضر حتما بالهدف ، وهو الهزيمة الكاملة للزغلوليين فى الانتخابات .

وهذا ما أصبحت أومن به إلى حد بعيد . وهناك حجج كثيرة تقال فى هذا الصدد .

وكما يقول الأحرار الدستوريون فإن نشأت أخطر عليهم ، وعلى الدستور ، من سعد زغلول ، إن سعد رجل طاعن فى السن وليست أمامه سوى سنوات قليلة ، فى حين أن نشأت لا يزال قويا ، وإن سنتين أو ثلاث سنوات من « الزغلوليين » خير من ثلاثين سنة من النشاط الميكافيللى لنشأت باشا ، وهذه الحجج لو أخذت بها ، تعنى عداء شديدا بين الأحرار والاتحاديين فى الانتخابات ، وسيكون من المشكوك فيه جدًا أن يستطيع حزب الاتحاد النجاح ضد معارضة مكونة من الأحرار والحزب الوطنى والوفد .

– وعلى هذا الأساس ، – بكل هذه الشكوك فى ذهنى – ركزت جهودى قدر الإمكان للمحافظة على الائتلاف القائم ، أو إذا تعذر ذلك ، تخفيف الصدمة الناجمة عن تمزق الائتلاف بحيث نضمن أن يظل الأحرار – الأكثر اعتدالا – مؤمنين بأن سقوط سعد زغلول هو هدفهم الرئيسى .

إن النزاع بين الحزبين لا يعنى حكومة جلالة ملك بريطانيا إلا من حيث إنه يضاعف أو يقلل من فرص هزيمة سعد فى الانتخابات . وحتى لو تم الانقسام فإنى لا أرى فى الوقت الحاضر ما يدعو للتخوف من قوع أى إخلال بالنظام العام .

سيحل أربعة من الاتحاديين محل وزراء الاتحاد الثلاثة وصدق باشا . وسيكون الملك قد عزز موقفه الشخصي ، ولكن وجود حكومة اتحادية منسجمة كان دائما أمراً متوقعا نتيجة لانتخابات ناجحة .

وكان الملك ونشأت يدركان مقدما الأحداث كما أرادا لها أن تكون .

ولا يبدو الأمر أكثر من ذلك والمسألة هى ما إذا كان الاتحاديون بإبعادهم للأحرار يضعفون مركزهم فى البلاد . وبالتالى يقللون من فرصة الفوز فى الانتخابات ضد سعد ، أو أنهم بإزاحة صدقى من وزارة الداخلية – حيث كان شوكة فى ظهور الاتحاديين – قد ضمنوا حرية مطلقة فى العمل ، والدعاية فى وزارة الداخلية المهمة ، وبذلك أصبحوا أقدر على كسب أنصار مؤيدين أكثر مما كانوا سيخسرونه عن طريق أصوات الأحرار .

– ولقد رفض صدقى باشا العرض بأن يكون الوزير المفوض فى روما ورفض أن يواصل مهمته كممثل مصر فى مفاوضات جغبوب .

وإنا لنأمل إقناعه بإعادة النظر فى قراره هذا ، ولكنى لست متفائلا بذلك لأن المهمة لاجزاء لها . وسيكون صدقى سعيدا – بخبث – لاقتناص الفرصة للهرب منها .

برغم اندفاع يحيى باشا إبراهيم فى مسألة عبد العزيز فهمى فإنه بطبيعته شخص مسالم ووديع .

وقد أعجزته الحملة العنيفة التى انهالت بها فوق رأسه جريدة « السياسة » وعندما رأيته فى العاشر من هذا الشهر كان يبدو محطما عليلا . وهو حاليًا مصاب بتصلب فى الشرايين . ومن المحتمل ألا يستطيع مغادرة الفراش قبل أسبوع .

– منع حزب الأحرار وزيريه محمد على علوبة وتوفيق دوس من العمل فى وزارتيهما حتى صدور القرار النهائى بقبول استقالتيهما .

أما زيور باشا وسرى باشا فهما بالخارج ، وواضح أن الأول الذى يقضى فترة استشفاء غير مستعد بالمرة لإبداء أية إشارة لاحتمال عودته وتحمل أعباء منصبه ومتاعبه ومن ثم ، فإن ثلاثة فقط من الوزراء المصريين العشرة يقومون حاليًا بعملهم .

– غير أن نشاط نشأت باشا لا يهدأ ، وليس واضحا حجم تأثيره على الملك أو أنه مجرد منفذ لإرادة الملك ، ولكن الملك يعرف أبناء بلده جيدا .

وهو يعمل بجد زائد إلى حد أميل معه إلى الاقتناع بالرأى الأخير وهو . أن نشأت منفذ لإرادة الملك .

ونشأت باشا نفسه يقول ذلك ، وإن كان البعض يعتبر هذا دليلا على خطأ اعتقادى .

وقد أعرب لى توفيق دوس يوما عن اعتقاده بأن نشأت باشا هو صاحب الكلمة ، وأن الملك ليس سوى واجهة فى مكائد نشأت باشا ، ولكنى لا أعتقد أن توفيق دوس على صواب » .

• • •

لزم يحيى إبراهيم فراشه صباح الجمعة . .

عرف نائب رئيس الوزراء أن وزيرى الأحرار لن يستطيعا الاستمرار فى الوزارة ما دام صدقى قد خرج . . لأن صدقى استقال تضامنا معهما ولا يستطيعان التخلى عنه . . وإلا بدا موقفهما مخجلا .

إن استقالة صدقى حسمت الموقف كله .

وتوقع يحيى إبراهيم لوما عنيفا من المندوب السامى فتخلص من الحرج بادعاء المرض ، وصباح السبت ١١ سبتمبر اضطر دوس وعلوبة إلى البقاء فى البيت والامتناع عن الذهاب إلى مقر الوزارة .

ولكن الملك ظل – حتى ذلك الصباح – مترددا فى قبول استقالة الوزيرين بأمل إمكان تسوية الأزمة كما يقول موريتون هاول : « لقد نجح الملك وهندرسون فى حصر الأزمة شهرا كاملا منذ محاكمة الشيخ على التى جرت فى يوم ١٢ أغسطس » .

ولكن بعد ٤ أيام من اجتماع حزب الأحرار صدر مساء الأحد ١٢ سبتمبر المرسوم الملكى بتعديل تأليف الوزارة :

عين أحمد ذو الفقار باشا وزيرا للحقانية ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات ووزيرا للأوقاف بدلا من محمد على علوبة ونخلة جورجى المطيعى باشا وزيرا للزراعة بدلا من توفيق دوس وحلمى عيسى باشا وزيرا للداخلية بدلا من إسماعيل صدقى .

وانضم الوزراء الجدد – بعد تعيينهم – إلى حزب الاتحاد فأصبحت الوزارة كلها من الاتحاديين .

انفرد حزب الاتحاد بالحكم . .

قال جاك مورى رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية :

« إن كل رغباتنا خلال الشهور الأربعة الماضية كانت تتحقق عن طريق الملك . . والملك

يريد التأييد البريطانى ليغطى فساد الحكم ، ويجب أن نكون حذرين من التأييد الذى نقدمه » .

ويكتب أحمد حافظ عوض صاحب «كوكب الشرق» داعيا للوحدة الوطنية :

«كنا نستطيع أن نستغل ذلك حزبيا ، ولكن ضمائرنا ووطنيتنا أبت هذا الاستغلال ، ومن أجل هذا رجونا المفكرين أن يتخذوا من هذا الحادث موعظة يتعلمون منها .

لقد وجدنا الأرض المشتركة التى نلتقى فيها كرماء ، وشرفاء ، وشعرنا بالخطر الذى تلتئم الصفوف عند ظهوره . فهل من سميع أو مجيب » .

* * *

وبقى زيور باشا فى فيشى يستشفى فى أوربا برغم استقالات دوس وعلوبة وصدقى .

ولم يكن غياب رئيس الوزراء عقبة فى قبول الاستقالات وإجراء تعديل وزارى ، وقيل إن نبأ التعديل أبلغ لزيور تلغرافيا فى فرنسا ، ووافق عليه تلغرافيا ولم يعنه من الأمر كثير ولا قليل . ولم يدعه ما حدث — كما يقول الدكتور هيكل « إلى التفكير فى العودة إلى مصر . وما باله يعود وهو يعلم أن الأمور تجرى فى غيابه وفى حضوره على حد سواء .

« ولو أن أمرا أجل خطرا من تعديل الوزارة أريد أن يتم لما عدل به شىء عن إتمام استجمامه فى بلاد المياه التى ألف أن يستجم فيها ، ولما دعاه لأن يسرع بالعودة إلى منصب تعرف أموره نفسها من غير حاجة إليه » .

قال المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « فى أعقاب الثورة المصرية » :

« لم يكن لزيور من الأمر شىء ، بل كان رئيسا صوريا ، وكان الأمر كله مرجعه إلى السراى » .

* * *

لم تتوقف جهود هندرسون فى محاولة حصر الأزمة بين الحزبين . . كما يقول الدكتور هيكل باشا :

« إن مستر نيفيل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى ، مسئول عن بقاء الحال فى مصر لا تتغير حتى يحضر السير جورج لويد ، ليتولى تصريفها فى حدود السياسة التى يشير بها على وزارة الخارجية البريطانية وتقره هذه الوزارة عليها .

لهذا كانت مقابلات مستر نيفيل هندرسون ودوس باشا قبل أن يجتمع الأحرار الدستوريين ليصدروا قرارهم .

فلما صدر هذا القرار خشى أن تتبعه خطوات أخرى تزيد الموقف ارتباكا .

ولقد ظن أن هذه الخطوات الجديدة قد تترتب عليها حملة صحفية بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين .

لهذا خاطب مستر جراند دلانى رئيس وكالة رويتر بالقاهرة ، وطلب إليه أن يدعونى لنتحدث معا فى الموقف .

وخاطبنى مستر دلانى عما إذا كنت أجد ما يمنعنى من مقابلة مستر نيفيل هندرسون أجبته بأنى لا يمنعنى مانع من مقابلته إذا هو دعانى لذلك ، على أن تكون المقابلة يوم الجمعة لأنى لا أذهب إلى الإسكندرية إلا فى ذلك اليوم .

دعانى مستر نيفيل هندرسون وخاطبنى فيما حدث ، قال إنه لم يرد أن يتدخل قبل إقالة عبد العزيز باشا فهمى ، إذ قيل له إن الخلاف بين وزير الحقانية وزملائه واقع على مسألة دينية ، وإنجلترا تأبى أن تتدخل فى المسائل الدينية ، ثم رجانى ألا تستمر « السياسة » فى الحملة التى بدأتها على حزب الاتحاد ، فلعل سير جورج لويد يجد عند حضوره حلا لهذه المشكلة السياسية أما هو فلا يتعدى اختصاصه تصريف الأمور الدارجة .

وكان هندرسون يكذب . .

لقد حاول الضغط على الملك لمنع هيئة كبار العلماء من فصل الشيخ على . . ففشل .

وحاول إقناع يحيى إبراهيم بعدم اتخاذ موقف ضد عبد العزيز فهمى . . ففشل . لأن الملك كان يريد التخلص من الوزراء الدستوريين .

وحاول تمزيق حزب الأحرار باستمالة توفيق دوس وإقناعه بألا يتخذ الحزب خطا متشددا وأن يبقى فى الوزارة ففشل .

وحاول تغليب الجناح المعتدل فى الحزب على الجناح المتطرف ولكنه فشل .

الآن يحاول ألا يشتد الصراع بين الحزبين . .

ويلتقى هندرسون ٣ مرات بالدكتور محمد حسين هيكل محاولا إقناعه بوقف حملة « السياسة » على حزب الاتحاد . .

قال الدكتور هيكل :

— إذا كفت صحيفة « الاتحاد » عن مهاجمة الأحرار الدستوريين فكرت فى الأمر ، فإن لم تفعل فواجبنا أن نرد كل هجوم علينا بما يزيد عليه أضعافا مضاعفة .

ولكن حملة « الاتحاد » لا تنقطع وبالتالى تتمادى « السياسة » فى هجومها على حزب الاتحاد وصحيفته وزعمائه .

فشل هندرسون . . وتبادل الحزبان : الأحرار والاتحاد . . الاتهامات .

* * *

ولم يخضع لهندرسون سوى توفيق دوس باشا الذى استقال من عضوية حزب الأحرار الدستوريين . . ونشر الاستقالة فى الصحف قبل أن يبعث بها إلى رئيس الحزب .

حز النبأ فى نفس الدكتور محمد حسين هيكل فاتصل تليفونيا بتوفيق دوس ورجاه أن يتمهل فى الأمر فاتفقا على لقاء .

بقى هيكل عدة ساعات مع توفيق دوس التمس فى أثنائها كل وسائل الإقناع رجاء أن يعدل عن استقالته . ولكن « دوس » كان متمسكا بها تمام التمسك ولم يدل إلى هيكل بحجة مقنعة تسوغ ذلك .

ويعرض هيكل النتيجة على رئيس الحزب .

ولم يجد عبد العزيز فهمى إلا أن يقول :

– أغلب ظنى أن توفيق دوس ارتبط مع غيرنا بعهود ، ولم يستطع تنفيذها فى جلسة الحزب ، ولا بعدها ، فرأى أن يستقيل من الحزب ليدلل على أنه كان صادقا فيا قطع من عهد وإن لم يستطع تنفيذه .

وكانت استقالة توفيق دوس من حزب الأحرار هى الانتصار الوحيد الذى حققه نيفيل هندرسون ، فإن توفيق دوس كان يتقرب إلى هندرسون أكثر مما يتقرب لحزب الأحرار الدستوريين .

ويعزى هندرسون نفسه ويحاول إخفاء فشله عن لندن فيبعث بالبرقية رقم ٣١٦ بتاريخ ٩ سبتمبر . قالت البرقية :

« اكتمل الشقاق بين الحزبين .

وربما يثير الانشقاق أسفا فإن هذا الانقسام كان حتميا آجلا أو عاجلا .

وربما تثبت حكومة منسجمة كفاءتها فى محاربة الزغلوليين ، كما أثبتت الحكومة الائتلافية » !

قال جاك مورى رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية إن « يحيى إبراهيم لعب دور الأحمق . ولعب الملك فؤاد دور الصبى » !

ويقول مورى :

« آمل أن يكون تفاؤل هندرسون عن انسجام الحكومة الجديدة وكفاءتها فى محله ، ولكن الوزارة باستقالة صدقى تفقد قوة دافعة لا يمكن تعويضها . والملك هو المسئول عن استقالة صدقى » .

وقال مورى أيضا :

« إن الملك مسئول عن إرغام وزير الحقانية على الاستقالة وربما اختار - الملك - الوقت المناسب لإغراق الأحرار الدستوريين ليبدو مدافعا عن الدين ويصبح خليفة ويواجه اللورد لويد المندوب السامى الجديد بالأمر الواقع » .

دعا على ماهر باشا وزير الحقانية الجديد ووكيل حزب الاتحاد . . المجلس المخصوص - مجلس التأديب - بالوزارة إلى الاجتماع يوم ١٧ سبتمبر للنظر فى تنفيذ حكم كبار العلماء ضد الشيخ على . . وما يترتب على هذا الحكم . .

وهذا المجلس يضم ٥ مستشارين برئاسة الوزير وقد قرر المجلس بإجماع الآراء - أيضا - « إثبات فصل الشيخ على من وظيفته من تاريخ صدور الحكم عليه مع عدم حرمانه حقه فى المكافأة » .

وكتب هندرسون البرقية ٦٣٨ :

> « إن العلماء الذين يتمتعون بوضع خاص فى دائرة اهتمامات القصر أحرزوا العديد من الانتصارات الصغيرة خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة .
>
> انتهى الصراع مع وزارة المعارف حول مسألة التفتيش على الفصول الجديدة التى تنظمها الوزارة فى الأزهر لصالح الأزهر .
>
> وتقرر حساب الفترات التى قضاها العلماء فى الهيئات الدينية ممن عملوا بعد ذلك فى الحكومة فى معاشهم .
>
> وحصل الشيخ شاكر وهو من العلماء البارزين فى اضطهاد الشيخ على عبد الرازق على زيادة فى معاشه » .

وكان معاش الشيخ محمد شاكر ٢١ جنيها كل شهر فأصبح ٤٦ جنيها . . وصدر قرار مجلس الوزراء بذلك بعد ١٤ يوما فقط من صدور قرار هيئة كبار العلماء بإدانة الشيخ على !

واستمر العلماء يؤيدون ترشيح الملك فؤاد للخلافة . .

يوم ٢٥ سبتمبر مثلا نشرت صحيفة « الأهرام » رسالة من الزقازيق بعث بها شيخ طريقة بمديرية الشرقية هو أمين إبراهيم ذكر فيها أنه بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوى الشريف بقريتهم تم عقد اجتماع لتشكيل لجان فرعية للخلافة بهدف نشر الدعاية لمصلحة الملك الذى ينظر إليه بوصفه أكثر الملوك استحقاقاً لتولى منصب الخليفة .

شاب مفتون

وصف نيفيل هندرسون المناخ السائد فى مصر :

برقية رقم ٦٨٨

من نيفيل هندرسون

إلى أوستين تشمبرلين

رمل الإسكندرية بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٢٥

١ - لم تهدأ بعد المشاعر التى أثارتها الأزمة الوزارية الأخيرة ، ولم تفلح اللهجة الهادئة لقرارات حزب الاتحاد فى التخفيف من ألم الأحرار الدستوريين لكرامتهم الجريحة .

وتواصل السياسة انتقادها اللاذع للحكومة الجديدة ، وتطالب السياسة برأس القائم بأعمال رئيس الوزراء يحيى إبراهيم .

٢ - ولا تعكس صحيفتا الحكومة « الاتحاد وليبرتيه » - روحاً من الود إزاء الأحرار الدستوريين . فهما لا تسمحان بإظهار الحقيقة التى أكد عليها على ماهر باشا والمعترف بها عموماً وهى أن « السياسة » ناطقة بلسان جزء من حزب الأحرار الدستوريين ، وليس الحزب كله .

ومن الطبيعى أن تفعل الصحيفتان ذلك ، إن السياسة هى الوحيدة التى تصدر باسم حزب الأحرار بين جميع الصحف اليومية ، ومما يؤسف له أن صحيفتى حزب « الاتحاد » فى ردهما الإساءة بالإساءة والتعريض بالتعريض تنغمسان فى استخدام لغة يجدها - حتى أكثر الأحرار

تسامحاً — مما يصعب غفرانه وثمة جرح قد لا يندمل إن ترك وشأنه .

ولم يكن لدى أى من الجانبين من الشجاعة ، وإدراك الحقائق السياسية ، ما يدفعه إلى التغاضى عن هستيريا الصحافة التى يثيرها الجانب الآخر.

وقد فشل الأحرار الدستوريين فى الاستجابة لإعلانات الصداقة الرسمية التى صدرت عن الاتحاديين .

ولابد من التسليم بأن هذه الإعلانات لا تتفق مع ما يقال عن نوايا نشأت ولا مع ما نمى إلى علمى عن الإشارات والتعليمات التى يتلقاها مديرو المديريات من وزارة الداخلية .

٣ — وتكاد كل فرص التوصل إلى حل وسط أن تقابل بالرفض القاطع ، وهى الفرص التى تسنح فى فترات الهدوء المتقطعة فى أثناء النزاع .

صحيح أن السياسة اعترفت بنعمة المصالحة والاعتدال التى اتسم بها خطاب على ماهر باشا وقرارات حزبه ، ولكن صحيفة السياسة لا تستطيع التوفيق بين إيماءات الصداقة هذه ، وبين اقتراع حزب الاتحاد بالإجماع على الثقة فى رئيسه — القائم بأعمال رئيس الوزراء — الذى ترى السياسة أن إهانته لحزب الأحرار فى شخص وزير الحقانية الراحل إهانة لا تغتفر.

وأشادت « السياسة » بمجلس الوزراء الذى أعيد تشكيله ، ووصفته بأنه « وزارة عمل » ورأت فى طبيعته المؤقتة وحياده أفضل حل أتيح لزيور باشا لمواجهة الصعوبات العاجلة التى تصادفه .

وكان لابد أن ترد « الاتحاد » بالقول بأن الوزراء الجدد يتصرفون كاتحاديين وأن الحكومة الجديدة حكومة حزبية بالمعنى الدقيق للكلمة .

٤ — وتبرز صحيفتا حزب الاتحاد برقيات مكتوبة بصيغ واحدة تثير الشك بعث بها أعضاء غير معروفين من حزب الأحرار الدستوريين يعلنون فيها انضمامهم إلى جانب « الملائكة » احتجاجا على موقف زعماء الأحرار من قضية الشيخ على عبد الرازق .

وتنفى صحيفة « السياسة » أن هؤلاء الاتحاديين الجدد كانوا فى أى وقت أعضاء بحزب الأحرار . ونشرت الصحيفة سلسلة مقالات جريئة عقب تقديم الشيخ محمد بخيت المفتى السابق استقالته من حزب الأحرار .

وأرادت «السياسة» بهذه المقالات إظهار عدم الاتساق بين الدستور والتفسير الدقيق للشريعة الإسلامية .

ويبدو أن ميدان المعركة يميل إلى التحول من المسجد إلى «المغسلة» فقد بدأت مثل هذه الدراسات الدقيقة والمقارنات غير اللائقة فى الظهور فى الصحف المنافسة حتى إن «المقطم» ناشدت الجانبين أن يتذكرا أنهما بهذا ينشران غسيلهما القذر أمام رأى عام أوربى ينتقدهما .

وذكرتهما «الأهرام» بأن مثل هذه المنازعات الحزبية تساعد البريطانيين فى سياستهم الاقتصادية الجديدة القائمة على حكم مصر من خلال تفرق المصريين .

٥ – ويبدو أن الصحافة الوفدية رجعت عن جهودها لاجتذاب الأحرار إلى «التوبة» وواصلت توجيه الإهانات إلى كل من الحزبين .

سخرت «البلاغ» من مطالبة الأحرار بالتغاضى عما ارتكبوه من خطأ .

وقالت إن الأحرار يرفضون – كالعادة – أن يتعلموا الحكمة من الأحداث ، فبعد أن هجرهم الإنجليز ، ها هم أولاء يصرون على محاربة الوفد لا المغتصب .

وتتساءل «كوكب الشرق» : كيف يمكن لحزب الاتحاد أن يشكل وزارة حزبية وقد حصل على ١٩ من مقاعد البرلمان فى آخر انتخابات .

أما صحيفة «مصر» فترى فى جميع التطورات الأخيرة مؤامرة بريطانية .

تقول صحيفة «مصر» : إن البريطانيين استغلوا الأحرار الدستوريين فى ضرب الحركة الوطنية ، ثم صنعوا – بوسائل مشينة – حزب الاتحاد لضرب الأحرار الدستوريين .

وتذكر «البلاغ» حزب الاتحاد بأن معظم ذوى الفكر القويم من المصريين من أنصار زغلول ، وأن بين أعضاء حزب الاتحاد كثيرين ممن لم يغيروا جلودهم إلا تحت ضغط التخويف .

٦ – وأعربت «الأهرام» عن أملها أن يكون فى غيبة تأييد الصحافة الإنجليزية لمجلس الوزراء الجديد حافز إلى النشاط المفيد .

وبرنامج الاتحاد جيد ، كما كان سجل الإدارة فى الشهور الماضية جيداً .

ولكن البلاد لا تريد نظاما بيروقراطياً يتسم بالكفاءة فحسب ، إنها تريد أيضاً حرية الصحافة وحرية التظاهر ، وقبل كل شيء التعجيل بإجراء انتخابات

حرة ، فليس فى أعمال أى حزب – مهما تكن جديرة بالثناء – ما يمكن أن يعوض البلاد عن حرمانها من الحقوق البرلمانية .

٧ – وتنفى صحيفة « الأخبار » – جريدة الحزب الوطنى – أن الأزمة انتهت فإنها مستمرة وقائمة .

وتقول إن ما يدفع المصريين إلى الانضمام لحزب سياسى أو لآخر لا المبادئ أو المصالح القومية ، وإنما الأهداف الشخصية .

وتضيف الصحيفة : « وعلى هذا فإن أردت الآن أن تنتقم من أعدائك ، فلتنضم إلى حزب الاتحاد . فقد أثبت الاتحاديون أنهم أعدى أعداء الحرية .

٨ – وتطالب جميع الصحف بالتعجيل بإعلان قانون الانتخابات الجديد وبعودة الحياة البرلمانية .

وتهاجم كل الصحف – عدا صحف الحكومة – التعديلات المقترحة فى القانون باعتبارها غير دستورية على الإطلاق ، وهناك مطالبة بإجراء الانتخابات بأى ثمن .

وتطالب « السياسة » بإلحاح بحق الانتخاب العام الذى يكفله الدستور .

أما « الاتحاد » فتؤكد مسئولية وزراء الأحرار عن التعديلات التى تتعرض حاليًا للنقد ، وتعيد إلى الأذهان أعمال وتصريحات زعماء الأحرار قبل وفى أثناء فترة الوزارة الائتلافية لتثبت أنه لا يحق لهؤلاء الزعماء أن يدعوا العمل على حماية الدستور .

إن الاتهامات المتبادلة بشأن ماضى الحزبين المشترك تعد بصفة خاصة إحدى السمات غير المستنيرة للصراع بين حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين ، وهى سمة يسعد الصحافة الوفدية أن تسخر منها وتعرض بها .

٩ – وتحت السطح المضطرب للصحافة ، تتحرك تيارات حزبية غير محددة .

قرر الوفد تفادى مناقشة المظالم ذات الحساسية الخاصة بالنسبة للسراى وإضفاء الاعتدال على انتقاده للاتحاديين وتركيز هجومه فى الأساس على الأحرار – الذين يريد الوفد بأى ثمن – الحيلولة دون عودتهم إلى السلطة قبل إجراء الانتخابات .

وزادت آمال الوفد فى النجاح فى الانتخابات منذ إقالة صدقى باشا من وزارة الداخلية

١٠ – وفى نفس الوقت ، يتردد أن زغلول باشا قام بمبادرات فى اتجاه رئيس الوزراء وفى دوائر أخرى بهدف تعيين وزير من أنصار زغلول فى الوزارة الجديدة .

ونمى إلى علمى أن هذه المبادرات لم تلق استجابة من قبل يحيى إبراهيم باشا ورشدى باشا الذى تم الاتصال به كوسيط – محتمل – فى هذا الصدد .

١١ – وتختلف التيارات المتعارضة داخل حزب الأحرار بين تأييد ورفض حملة « السياسة » الحالية على الاتحاديين .

جعل توفيق دوس باشا – الذى يحبذ الاعتدال – من تغيير سياسة صحيفة « السياسة » شرطاً لبقائه فى الحزب .

وفى اجتماع عقد يوم ٢٤ سبتمبر ، رفض الحزب هذه الاستقالة المشروطة ، واستمرت المناقشات مع توفيق دوس باشا .

ونشرت « الأهرام » نداء من توفيق دوس باشا إلى صحيفتى الاتحاد والسياسة كتبه إبان الأزمة الوزارية وامتنع عن نشره منذ ذلك الحين استجابة لطلب الحزب .

ويطالب دوس باشا فى بيانه الجانبين بتنحية العداوات الحزبية فى مواجهة « العدو المشترك » .

١٢ – وذكرت الصحف أن أشخاصا معينين معروفين بتعاطفهم مع بريطانيا سيشكلون حزباً جديداً تحت اسم « الحزب الوطنى الدستورى » .

وأكد لى محمد شريعى باشا – الذى ذكر اسمه فى هذا الشأن – أنه ليس هناك تفكير فى مثل هذا المشروع .

وكانت الإشاعات قد ذكرت بالفعل أن الحزب الجديد سيكون ملتقى صدقى باشا وتوفيق دوس باشا وعدلى باشا وثروت باشا وغيرهم ممن ليس لهم موقف محدد إزاء الأحداث الحالية .

١٣ – ولم تكن النغمة التى رددتها الصحف الإنجليزية فى أثناء الأزمة الوزارية متوافقة مع مواقف زعماء حزب الاتحاد .

وبذلت جهود لضمان تعاطف المراسلين المحليين .
عرض محمود عزمى باشا مرتباً شهريًّا على مراسل « التايمز » .
ونمى إلى علمى من مصادر موثوق بها أنه تم منذ عشرة أيام شراء الصحفى المصرى الذى يعمل حاليًّا مراسلاً لصحف مورننج « بوست » وديلى تلجراف وديلى كرونيكل مقابل عشرة جنيهات نقداً . . بعد أن وصمته صحيفتا الاتحاد بالكذب .

وعادت « الكشكول » إلى ولائها للأحرار بعد أن تخلت عن هذا الولاء لفترة قصيرة .

١٤- وقد وصل مالك أجمل خان زعيم رابطة الخلافة الهندية إلى القاهرة يوم ١٠ سبتمبر وغادرها يوم ١٥ سبتمبر .
وقد احتفى به كبار العلماء فى القاهرة .

ولم يستطع مراسلو الصحف الاتصال به . فقد رفض أن يدلى إليهم بأية تصريحات توضح آراءه بشأن قضية الخلافة .

١٥ - ورقى قاضياً للمحكمة الشرعية العليا الشيخ سرور على الذى سبق أن أصدر أربعة أحكام لصالح وزارة الأوقاف ضد دائرة والده الخديو .
وخلفه الشيخ عبد المجيد سليم إمام الملك فى منصب قاضى محكمة القاهرة الشرعية .

١٦ - وهناك اعتقاد عام فى أوساط الشعب بأن رحلة الشيخ المراغى إلى الحجاز كانت تستهدف الدعاية لتولى الملك فؤاد الخلافة .

١٧ - ودفع أحمد مظلوم باشا لدائرة الأمير سيف الدين جميع المبالغ التى اختلسها محمد سعيد باشا . وأقرض محمد سعيد باشا مبلغ ١٥ ألف جنيه مصرى لسداد رهنية ممتلكاته .

١٨ - وقرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فى ١٧ سبتمبر إقالة الشيخ على عبد الرازق رسميًّا من منصب قاضى المحاكم الشرعية .
ولم يحضر الشيخ الاجتماع بنفسه ، وقدم دفاعاً مكتوباً .
وصدر قرار المجلس - الذى كان بالإجماع - بأثر رجعى اعتبارا من ١٢ أغسطس وهو تاريخ إدانة مجلس العلماء للشيخ على عبد الرازق .

ويضع هذا نهاية لحادث كانت لأصدائه عواقب بعيدة المدى .

١٩ — وزارت الإسكندرية وفود من مديريات الدقهلية والغربية والبحيرة والقليوبية لتهنئة وزير الداخلية الجديد .

وأعلن حلمى عيسى باشا فى كلمته بهذه المناسبة — وفى خطاب القاه بمدينة دمنهور — عزمه الأكيد على محاربة قوى الفوضى بكافة الوسائل المتاحة له .

وهو يطمح — على ما فهمت — إلى لقب « جلاد الوفد » الذى كان لصدقى باشا وأكد لمستمعيه أن الحكومة ستواصل الضرب بقوة على أيدى الطلبة .

٢٠ — وربما يكون هذا ضروريًّا . فهناك شيء من الغليان بين صفوف الطلبة ولدته الأحداث الأخيرة .

ولم يكن ممكناً أن يؤيد الطلبة الحكومة الحالية ، خاصة بعد استمرارها فى رفض عقد امتحانات الملاحق للراسبين هذا العام ، وهو الرفض الذى أعلنه على ماهر باشا لوفد من اتحاد الطلاب فى ٢١ سبتمبر .

ويتردد الحديث حالياً عن القيام بإضراب عن الدراسة عقب استئنافها فى ٣ أكتوبر .

وأكد لى على ماهر باشا أنه فى حالة حدوث هذا الإضراب فإنه يعرف كيف يتعامل معه .

٢١ — وتصدى على ماهر باشا جيدا للحملة التى تعرض لها بعد تعيين ناظرات أوربيات فى بضع مدارس للبنات .

وقوبلت الانتقادات التى أثارها تعيين مسيو كازانوفا أستاذا للغة العربية بالجامعة المصرية بالقول : « بأنه ليس هناك مصرى لديه المعرفة اللازمة باللغات السامية ليشغل هذا المنصب » .

* * *

وبرغم هذا كله بقى أحمد زيور يتنقل فى ربوع أوربا .

واستمر يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة يحكم فى غياب زيور رئيس الوزراء وبالرغم عنه .

واستمر حسن نشأت باشا يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى شئون الدولة برغم زيور ويحيى إبراهيم .

قال العقاد :

« انطلق حسن نشأت باشا فى السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم ، وكانت أوامره

تصدر إلى المأمورين فى المراكز مباشرة بغير وساطة الوزير والمدير ، وكانت أوامر الوزارة تلغى ولا تطاع » .

* * *

حدد موعد حضور اللورد جورج لويد إلى مصر يوم ٢١ أكتوبر . وقبل يومين من وصول المندوب السامى الجديد توجه نيفل هندرسون للقاء الملك فؤاد

« برقية رقم ٧٢٧

من نيفيل هندرسون

القائم بأعمال المندوب السامى

إلى أوستين تشمبرلين وزير الخارجية فى أكتوبر ١٩٢٥

١ – استقبلنى الملك فؤاد فى الإسكندرية .

٢ – استمر الاجتماع لمدة ساعة ونصف الساعة .

خصص جلالته قسماً كبيراً من الوقت فى تلخيص الأحداث الماضية والهجوم على الدستور بوصفه ليبراليًا جداً بالنسبة لبلد على هذه الدرجة من التخلف مثل مصر ، وعلى رجال الأحرار الدستوريين بوصفهم غير مخلصين له ومجرد أشخاص يسعون للحصول على المناصب .

٣ – أعرب جلالته عن رضائه عن الحكومة الحالية التى وصفها بأنها متحدة ومخلصة وتعمل بجد .

وتحدث باستخفاف عن زيور باشا .

قال إنه يؤخر عودته إلى مصر ويبقى فى أوربا سعياً وراء الحصول على الأوسمة ، وتعطى ملاحظات الملك بهذا المعنى احتمالات لصحة الإشاعة التى بدأت تصل إلى الخارج بأنه ستجرى محاولة لتجريد زيور من منصب رئيس الوزراء عند عودته إلى هنا .

ومثلاً أبلغنى سرى باشا – وزير الأشغال العمومية – الذى شاهد زيور منذ أسبوعين فى باريس بأنه يؤجل وصوله عمداً لحين وصول المندوب السامى حتى لا يعطى الفرصة للملك لمواجهة سير جورج لويد بحقيقة واقعة .

وفى ذهن الملك أن خليفة زيور باشا سيكون بالطبع يحيى إبراهيم باشا الذى ينظر إليه بحق كمجرد ألعوبة فى يد القصر.

وأى تعاون حتى لو كان ظاهريًا فى مثل هذه الظروف بين رجال حزب الاتحاد والأحرار الدستوريين لن يكون عمليًا .

وبالرغم من أن هذا التعاون لا يمكن إلا أن يكون تعاوناً فاتراً فإنه مازال ضرورياً إذا أردنا أن نؤمن حتمية هزيمة رجال زغلول فى الانتخابات.

وقد أعدت على أسماع جلالته الوعد الذى سبق أن تعهد به لى بالاحتفاظ بزيور باشا كرئيس للوزراء حتى بعد انتهاء الانتخابات، وذكرته بالانطباع الجيد الذى تركته زيارة زيور للندن على الحكومة البريطانية.

٤ – ومن ناحية أخرى أعرب الملك عن ثقته فى الفوز فى الانتخابات، بمساعدة أو بدون مساعدة الأحرار الدستوريين.

وقال إن جماهير الشعب المصرى تنظر إلى الأحرار الدستوريين بوصفهم صفوة المثقفين وبالمعنى الدينى بوصفهم من «المرتدين» بسبب تأييدهم للشيخ على عبد الرازق.

ومن وجهة نظره لا يوجد أى خطر من اتحاد قوى الأحرار والسعديين ولو أبدى السعديون رغبتهم فى مثل هذا التحالف فإن السعديين سيرفضون.

وكان صاحب الجلالة الذى يشعر برضا بالغ فى تكرار كلمة «المرتدين» يبدو فصيحاً وهو يتحدث عن تدمير حزب الأحرار الدستوريين.

٥ – وأعتقد أيضا أنه كان علىّ أن أحذره من أية محاولة لاستخدام الدين كعصا لضرب هذا الحزب، جازفت بالإعراب عن اختلاف مع نظريته وأنها ستصاب بهزيمة كاملة.

قلت إنى مقتنع بضرورة أن يواصل الحزبان المحترمان فى البلاد العمل معاً للقضية المشتركة وهى هزيمة سعد زغلول.

وكانت نصيحتى الدائمة خلال الصيف الماضى حول هذا الموضوع، ولم أر أى داع لتعديل موقفى.

قال الملك إنه يعرف أن هذه هى آرائى وبالرغم من أنه لا يشاركنى هذه الآراء فإنه سيسعى جاهدا ليرى إلى أى مدى يمكن الاستجابة لها.

وأشار إلى أنه يعرف بلاده أكثر منى.

ومما لا شك فيه أنه يعرف ذلك ولكنى أتصور أن حججه تقدم لتدعيم رغباته أكثر من تحقيق ما يشعر به حقًّا.

٦ – انتقل جلالته بعد ذلك إلى موضوع الانتخابات وعلّق على الرغبة فى

تأجيلها لأطول فترة ممكنة أى إلى الخريف القادم بدلاً من الربيع .

وبالرغم من أنى أميل إلى الاتفاق معه لأسباب معينة فإنى لم أشعر بأى ميل للإعلان عن هذا ، أعربت عن أملى ألا يحدث أى تأخير فى إصدار وتعديل قانون الانتخابات وأن الشكوك ستظل قائمة فى أذهان الشعب حول حقيقة النية لاجتماع البرلمان من جديد وهى الشكوك التى تؤدى إلى القلاقل .

قاطعنى الملك مؤكداً أن البلاد هادئة تماماً . وأن الأمل فى الانتخابات سيؤدى ببساطة إلى أن يشعر الناس بالقلق ، وعلى العكس فإن أعمال التحريض والاضطرابات ستبدأ من جديد عنه تحديد موعد الانتخابات .

٧ – إن هناك قوة فيما يتحجج به الملك وأعتقد أنه حتى الأحرار قد يتفقون معه لو لم تكن وجهة نظرهم أن استمرار الحكومة بدون برلمان ستؤدى إلى تشجيع الأوتوقراطية وتدخل القصر فى الحكومة عن طريق الرجل المفضل للملك وهو نشأت باشا .

٨ – إن أحد الأسباب التى قدمها الملك لتأجيل الانتخابات أمله فى زيارة لندن فى الصيف القادم . ولن يكون قادراً على القيام بها إذا وجد برلمان على الملك أن يراقبه بدقة .

وهناك سبب آخر – ربما يكون أكثر جدية – وهو رغبته خلال هذه الفترة فى تعزيز موقف حزب الاتحاد الذى وصف نموه خلال الشهور العشرة منذ تأسيسه بأنه نمو استعراضى .

٩ – وبصورة عامة لخص الملك سياسته كالتالى :

وجود حكومة مستقرة وعادلة فى الداخل وإقامة علاقات طيبة مع بريطانيا العظمى فى الخارج .

وعندما قلت له : إن هذا يتفق مع رغبات الحكومة البريطانية .

شكا الملك أنه لم يتمكن حتى الآن من انتزاع بيان محدد – ولو كان عامًّا – حول سياسة بريطانيا سواء من الحكومة البريطانية أو من ممثلها هنا أو من أى وزير من الوزراء الذين يزورون مصر .

١٠ – أبلغت صاحب الجلالة أنى آمل أن يشعر ببعض الرضا حول هذه النقطة من السير جورج لويد . وإنى واثق من أن الملك يسعى حقيقة للحصول

على تأكيد صريح بأن الحكومة البريطانية ستعمل فى مصر مع صاحب الجلالة نفسه ومن خلاله . وسيعزز موقفه بشكل كبير إذا حصل علناً على تأييدنا .

وإذا كان الملك يتمتع فقط بنزعة دستورية ويمكن الثقة به ولا تؤثر فيه كثيراً الإساءات الشخصية البسيطة فلا توجد حاجة للتردد فى تحقيق ما هو ممكن للاستجابة لرغبات الملك فى هذا المجال .

وليس لدىّ أى سبب للتشكيك فى إخلاص الملك فؤاد فى رغبته الحالية لإقامة علاقات صداقة مع بريطانيا العظمى . وقد منيت محاولته لتعزيز موقفه كملك شعبى عن طريق التحالف مع زعيم شعبى بالإخفاق التام كما أنها عرضت مملكته للخطر .

وكان هذا الدرس مفيداً ودفعه إلى الشعور بالحاجة لتأييد بريطانيا .

وخلال الحديث الذى أجريته مؤخراً مع على ماهر باشا عضو حزب الاتحاد — الذى أثق فيه للغاية — أبلغنى أن الملك يؤكد لوزرائه باستمرار أهمية الصداقة مع إنجلترا . وجميع الأدلة عندى تؤكد ذلك .

ولكن السؤال ينصب حول الثمن الذى يكون الملك على استعداد لدفعه مقابل تأييدنا وعما إذا كان راغباً فى الاستمرار فى الحصول على تأييد ، طالما أدى ذلك فقط إلى دفع مصالحه الشخصية وطموحه . أم أنه سيواصل رغبته فى الحصول على تأييدنا برغم بعض التضحيات التى عليه أن يقدمها والتى قد نفرضها عليه .

وهنالك ما يبرر الشعور بالشك إزاء رغبة الملك فى أن يخضع لما يحد من السيطرة على سلطته الأوتوقراطية ، وبالرغم من ذلك فإن التعاون معه إلى أقصى حد لتوجيه مستقبل بلاده أمر جدير بالمحاولة ، ولا أتوقع أن تصاب هيبة بريطانيا بأية آثار ضارة فى حالة الفشل الذى ينشأ عن عدم إخلاص الملك وجهوده لاستعادة السلطة الاستبدادية التى أقامها بنجاح والده إسماعيل .

١١ — ولا تبدو فى الوقت الحاضر قنوات أخرى يمكن عن طريقها ممارسة نفوذنا لأن محاولاتنا المخلصة للتفاوض مع الزغلوليين انتهت بصورة مشئومة .

أما الأحرار الدستوريون فبالرغم من الاعتراف بأنهم أكثر أحزاب البلاد ثقافة وكفاءة فلا وزن لهم سوى داخل الطبقة المتعلمة الصغيرة ، وليس لهم

أتباع فى الريف ، ويتمتعون بكراهية مريرة من قبل الملك والزغلوليين ، وهم يسبقون عصرهم ، ولن تنمو قوتهم إلا بتطور المؤسسات الدستورية .

وفى نفس الوقت إن الحكمة من تحقيق تطور سريع للغاية لإقامة مؤسسات برلمانية فى بلاد ليست على استعداد لذلك مسألة مشكوك فيها .

إن نسبة الأمية بين السكان تصل إلى ٩٠٪ وهم على درجة من الجهل تسمح بقيادتهم لدرجة أنهم يمكن أن يصدقوا أى شىء يلقن لهم ولا يفهمون شيئاً عن تعبيرات « حق الانتخاب » و « التمثيل الشعبى » و « صوت الأغلبية » .

والزعماء الذين قد يقومون بتوجيههم مازالوا بعيدين عن فهم قيمة واستخدام المعارضة والخصوم السياسيون ينظر إليهم على أنهم أوغاد أو خونة .

ولا يمكن إنكار أن المصريين نجحوا فقط فى تطوير جميع عيوب النظام الحزبى . ولم ينجحوا فى تطوير أى من فضائله .

١٢ وهناك أمور ستكون موضع نظر المندوب السامى الذى ينتظر وصوله بترقب بالغ بل فى الحقيقة بخوف بالغ .

١٣ - وفى نفس الوقت لم يحدث أى تغيير حقيق فى الموقف ومازال منصب وزير الأوقاف شاغراً .

قدم اقتراح لزيور باشا فى باريس بإعطاء هذا المنصب لعلى جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية الحالى .

وكان رد زيور باشا الوحيد أنه يعتقد أنه ليس هناك ما يستدعى الإسراع فى إصدار قرار التعيين وأنه سيبحث الأمر عند عودته لأنه ينوى تولى وزارة الداخلية بنفسه .

وسيكون مستحيلاً بالنسبة له أن يتولى بنفسه هذا المنصب بالإضافة لمنصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اللذين يتولاهما بالفعل .

فالتأثيرات التى يتعرض لها زيور باشا فى باريس تختلف عن مثيلاتها ذات الثقل فى مصر ، ومن المؤكد أنه غير راض عن المسار الذى اتخذته الأحداث فى بلاده وعودته قد تؤدى إلى حدوث تطورات جديدة .

١٤ - إن قضية الشيخ على عبد الرازق التى كانت السبب الظاهر وراء أزمة الحكومة تمت تسويتها بتأكيد مجلس النظام بفصله من المحاكم الشرعية .

١٥ — عاد إسماعيل صدقى باشا إلى مصر ولديه شعور بالإساءة البالغة بسبب الطريقة التى تم بها قبول استقالته . وبدون شك سيثبت أنه معارض فظيع للحكومة حيث أصبح يشكل الآن شوكة قائمة ومملوءة بالضغينة ضد حزب الاتحاد والقصر . وهو ينتظر أيضاً وصول المندوب السامى قبل أن يتوجه إلى السلوم للاجتماع مع المندوبين الإيطاليين فى لجنة حدود برقة .
وفى هذا الخصوص فإنه عازم على ألا يقوم القصر باستخدام المفاوضات ليجعل منه كبش الفداء حيث يصر على الحصول على تعليمات محددة من الحكومة قبل اتخاذ أى قرار نهائى .

فإذا تم الاعتراف بحقوق إيطاليا فى جغبوب فلن يكون ذلك إلا بالموافقة المعلن عنها من قِبل الحكومة . ومن المحتمل أن يبدأ المؤتمر أعماله حوالى يوم ٢٨ أكتوبر .

١٦ — إذا كان يمكن للكلمات أن تقتل فإن الحكومة الحالية قد ماتت بالفعل ودفنت ، إن الشتائم الموجهة إلى الوزارة من معارضيها السياسيين فى تصاعد مضطرد ، ولكن الوزارة لم تعمل بعد أن خرج منها الوزراء الأحرار إلا ستة أسابيع .

وأميل إلى الشك حول معدل تطور إساءة استخدام السلطة منذ إعادة تشكيل الوزارة بدون الأحرار .

ومهما كان هذا المعدل فإنه من المحتم أن تحدث فوضى فى الوزارة بسبب الأزمة التى واجهتها فى الشهر الماضى .

إن أغلبية الموظفين فى الحكومة يشكلون القسم الرئيسى من المثقفين وهم بالفطرة من الأحرار

إن احتمال حدوث انقسام كامل بين حزبى الاتحاد والأحرار الدستوريين كان حادا فى وقت ما . ولا يزال احتمالاً ممكناً جدًّا .

وإذا انخفضت حدة الانشقاق الحزبى فلا أعتقد من الضرورى تعديل فكرتى الرئيسية بأن الوزارة الحالية يجب أن تكون قادرة بصورة كافية لأن تواصل عملها بكفاءة إلى حين إجراء الانتخابات .

١٧ — وجهت جهودى كلها خلال الشهر الماضى لجمع شمل الحزبين معاً

أو حتى منع الانشقاق بينهما من أن يصبح أكثر اتساعاً أو وضوحاً ، ولا تساورنى أية أوهام فى أن تحقيق أكثر من ذلك لا يعتبر أمراً عملياً .

ولم يوجد . ولا يمكن أن يوجد ، أى تعاون مخلص وصادق ولكن تحقيق الحد الأدنى من التعاون أفضل من العداء الواضح .

وأكثر من هذا وبغض النظر عن مسألة توحيد جميع القوى المتاحة ضد السعديين ، فإن من المرغوب فيه بشدة أن ينجح فى الانتخابات البرلمانية الجديدة أكبر فريق ممكن من الأحرار .

١٨ لقد بذلت أقصى ما لدىّ وتوصلت إلى نتائج طيبة بإقناع حزب الأحرار بعدم اتخاذ قرارات نهائية أو متهورة وكذلك أعضاء حزب الاتحاد لإظهار المصالحة والكرم .

وفى الواقع ابتعد حزب الأحرار فى الوقت الحاضر عن إصدار إعلان محدد عن موقفه فى المستقبل ، وتوقف أعضاء حزب الاتحاد عن وصف الأحرار بالإلحاد . وأعرب حزب الاتحاد علناً عن اعتزامه عدم ترشيح أى مرشح من حزب الاتحاد فى أية دائرة انتخبت نواباً أحراراً فى شهر مارس الماضى .

وتعهد لى زعماء الاتحاد أيضاً أنه إذا قبل حزب الأحرار اليد الممدودة لهم فإنهم سيوافقون على تشكيل لجنة حزبية مشتركة لاختيار أنسب المرشحين لجميع الدوائر الانتخابية .

والأمر طيب حتى الآن ، ولكنى أخشى عدم توافر الثقة المتبادلة وهو الأمر اللازم لتحقيق أى اتحاد قوى بين الحزبين » .

• • •

وحاول إسماعيل صدقى بعد عودته من أوروبا أن يحقق رغبات هندرسون .

التقى صدقى بالدكتور هيكل فى القطار فقال صدقى :

— إن الإنجليز هم أصحاب القوة ، فمن حسن السياسة عدم الوقوف فى وجههم بأكثر مما حدث .

ولم يقتنع هيكل ولم يقتنع الأحرار الدستوريون جميعاً .

خطب عبد العزيز فهمى فى ذكرى تأسيس الحزب فقال :

● « إن يحيى باشا إبراهيم رجل غير مسئول عما يفعل . ولا يؤاخذ عما يصدر من خير

أو شر. ضعيف القلب واللسان يفعل ما يؤمر بلا تردد ولا جدال . . يؤمر بأن يكون رئيس حزب فيكون رئيس حزب . أو بعبارة أخرى « شالوه فانشال وحطوه فانحط » .

● إن حسن نشأت باشا - الذى قالت عنه جريدة « الديلى ميل » الإنجليزية إنه الكوكب المتألق فى سماء مصر وقد وقف إلى جانب الملك فى عراكه الضعيف مع سعد زغلول . .

إن حسن نشأت شاب مفتون غره مركزه وحسب نفسه فيه صاحب الأمر والنهى .

إننا لسنا وزراء بل أناساً يراد سوقنا عند الاقتضاء ، إلى ما لا يود الرجل الشريف . أقالونى . . وسيان عندى أن أكون خرجت طوعاً أو كرهاً ، بل إنى أشكرهم إذا كانوا هم أنفسهم الذين أنقذونى ، ومكنوا لى من راحة الضمير ، وحرية الرأى ووسائل حفظ الكرامة . . وإن لم تكن نيتهم كذلك .

● قدر الله علىّ أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حرًّا طليقاً لا شأن لأحد معى فيما آتى وما أدع ، ولكنها كانت محنة أحمد الله أن نجانى منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة .

حنانيك يا نشأت رفقاً بقومك لما خلقوا من جديد ، لقد أصارتهم الحوادث عظماً وجلوداً ، رضاك وغفرانك ، ها نحن أصبحنا ولا حول لنا ولا قوة - ها نحن مقرون بكفاءتك وقدراتك فخفف عنا وطأتك وخفف من بطشك .

وارفع عنا مقتك وغضبك والله يتولى مثوبتك وهو لا يضيع أجر المحسنين .

* * *

وصل إلى مصر يوم ٢١ أكتوبر المندوب السامى الجديد اللورد جورج لويد . وعاد إلى القاهرة أحمد زيور باشا يوم ٩ نوفمبر . وتعددت اجتماعات اللورد بالملك وزيور ويحيى إبراهيم .

وقرأ اللورد برقيات هندرسون ثم قرر أن يواجه الموقف .

« برقية رقم ٤١٨

فى ٢٥ نوفمبر

اشتدت المعارضة للحكومة الحالية خلال الشهور الثلاثة الماضية ، وتتحول هذه المعارضة بسرعة إلى أزمة .

لقد تحطمت الأهداف التى تشكل من أجلها حزب الاتحاد والتى وجدت من أجلها الحكومة الحالية ، وذلك بسبب قصر نظر الملك أحمد فؤاد الذى استفاد فى أثناء غياب أحمد زيور باشا رئيس الوزراء فى الصيف الماضى من

مشكلة على عبد الرازق ليتخلص من أعضاء حزب الأحرار فى الوزارة ويعين بدلاً منهم موظفين حكوميين من رجاله .

وترتب على تصرف الملك أن الوزارة تشكل الآن من رجال غير أكفاء بالمرة .

وأصبح هؤلاء الرجال مجرد أدوات للقصر ضمن سلسلة من الحماقات الإدارية وأعمال السلب والمحسوبيات الحقيرة .

ونظراً لأن المنصب الحكومى لم يعد يكبح جماح الأحرار فقد تحولوا نحو اليسار وهكذا نسوا الخلافات الحزبية بينهم وبين الزغلوليين بسبب الكراهية التى تجمعهم إزاء الحكومة الحالية ، وبرغم أن الرأى العام يوجه هجماته إلى الوزارة فى ظاهر الأمر فإن الهدف الحقيق هو الملك ، ورئيس حكومته ، ونشأت باشا ، الذى تتزايد المشاعر ضده بصورة شديدة للغاية .

ولما كان الرأى العام يعتبر أن بقاء أية حكومة رهن بتأييدنا لها فإنه يعتقد أن هذه الوزارة تتمتع بتأييدنا ، ومن هنا فإننا نجازف بصورة متزايدة دواماً بأن نصبح بوجه عام ميالين إلى مساندة حكومة ظالمة وطاغية ، أو على الأقل نتعامى عنها .

وفى الأسابيع الثلاثة الماضية بوجه خاص تزايد التوتر بسرعة ، وبرغم أنى كنت آمل أن أكون قادراً على أن أكف يدى لبضعة أسابيع فإنه من الواضح بالنسبة لى أن استمرار السخط الحالى يجىء بصورة خطر قيام ظروف موائية لأحزاب الفوضى ، وبالتالى يجب القيام بشىء فوراً لتخفيف التوتر .

ومن الواضح أنه إذا كان لابد من تحقيق انفراج فى الموقف فسيكون من المفيد أن يتم ذلك على يدى .

ويتدخل اللورد جورج لويد فيرغم الملك على نقل حسن نشأت باشا من الديوان الملكى فعين وزيراً مفوضاً لمصر فى مدريد .

* * *

ولكن زعماء الأحزاب السياسة فى مصر أدركوا أخيراً أن المشكلة الأساسية هى الحكم المطلق .

الملك ينفذ سياسته ، والإنجليز تركوا الملك يحكم على هواه حكماً مطلقاً مادام لم يحقق لهم ما يطلبون .

لقد عاشت مصر بلا برلمان منذ استقال سعد يوم ٢٤ نوفمبر من العام السابق ، ولم يعط الزعماء الفرصة للمندوب السامي الجديد .

بعد شهر واحد بالضبط من وصول اللورد جورج لويد اجتمع البرلمان المصرى « المنحل » من تلقاء نفسه وكان صاحب فكرة اجتماع البرلمان هو الكاتب الصحفى أمين الرافعي صاحب جريدة « الأخبار » الذى هاجم كتاب « الإسلام وأصول الحكم » .

ورأى زيور النواب فى الفندق ، وكان يقيم به فحياهم دون أن يعرف الغرض من اجتماعهم فإنه لم يكن يعرف شيئاً عن الوزارة أو البرلمان .

وسمع زيور الشعب المحتشد حول الفندق وهو يهتف :

— نريد الدستور ، احترموا الدستور ، استقيلوا ، فلم يعرهم اهتماماً ، وقال جاك مورى فى تعليق سرى له :

« إن كل صحافة مصر الآن تطلب التعجيل بإجراء الانتخابات والعودة إلى الحياة النيابية » .

° ° °

وتقدم ١٤ من أمراء الأسرة المالكة إلى الملك فؤاد يطلبون عودة الدستور .

وكان بين الأمراء منافسو أحمد فؤاد على العرش . واتئلفت الأحزاب السياسية المصرية واجتمعت فى مؤتمر وطنى لمقاومة الاستبداد الملكى وضرورة صيانة الدستور ومنع تكرار الاعتداء عليه .

المأساة تتكرر . . ولكن !

تكررت حكاية الشيخ على عبد الرازق بعد عام ، ولكن الظروف السياسية كانت مختلفة كل الاختلاف .

عبد العزيز فهمى استقال فى مارس ١٩٢٦ من رئاسة حزب الأحرار ، وقالت صحيفة « الاتحاد » إن السبب هو « رغبة الحزب فى التخلص من هذا الرئيس الثقيل » !

واستقال أحمد زيور وأجريت الانتخابات وشكلت وزارة ائتلافية من الأحرار الدستوريين والوفديين يوم ٧ يونيو ١٩٢٦ .

وتدخل اللورد جورج لويد المندوب السامى لمنع سعد من رئاسة الوزراء فأسندت إلى عدلى يكن أول رئيس لحزب الأحرار . . واختير سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب .

وسافر اللورد جورج لويد إلى إنجلترا فى إجازة الصيف . .

وتولى نيفيل هندرسون مرة أخرى أعمال المندوب السامى بالنيابة ليكون نجماً للأحداث . ولكن هندرسون كان نجماً ثانويًّا . .

لم يكن الملك هذه المرة طرفا فى الأزمة . التى ترجع أيضا إلى كتاب . والكتاب دينى . أو يرتبط بالدين . وهو « فى الشعر الجاهلى » تأليف الدكتور طه حسين الذى درس فى الأزهر . ثم سافر ليحصل على الدكتوراه من فرنسا وعاد ليعمل أستاذاً للأدب العربى بكلية الآداب بجامعة فؤاد — القاهرة .

ألف طه حسين كتابه وسافر إلى فرنسا فتعقبته البلاغات والشكاوى إلى رئيس نيابة مصر من شيخ الجامع الأزهر وعلمائه وبعض طلبته ، وفى هذه الشكاوى اتهام لطه حسين بأنه «كذّب القرآن ، وطعن على النبى ﷺ فى نسبه الشريف.. وأن الكتاب ينسب الخرافة للقرآن الكريم.. إلخ.

ويؤجل محمد نور رئيس النيابة التحقيق الجنائى حتى يعود طه حسين من الخارج ولكن مطاردة الكتاب لا تنتهى..

يتظاهر الطلاب الوفديون ويتجهون إلى بيت الأمة مطالبين سعد زغلول – كرئيس لمجلس النواب ، ورئيس للأغلبية البرلمانية – بطرد طه حسين من الجامعة – ومصادرة كتابه ، واتهامه بالكفر والإلحاد..

ويتوجه علماء الأزهر إلى مجلس الجامعة المصرية الأميرية بعريضة يطلبون فيها فصل طه حسين ومحاكمته.

ولم يكن لرجال الدين سلطة على الجامعة..

يجتمع مجلس الجامعة برئاسة أحمد لطفى السيد..

ولا يريد الأساتذة تكرار مأساة الشيخ على عبد الرازق فيتركون لمدير الجامعة تسوية «المسألة» مع السلطات المختصة.. على أن يراعى فى ذلك المبادئ الأساسية للتعليم الجامعى والشرف العلمى لهيئة موظفى التدريس بالجامعة...

ويعود طه حسين من الخارج... ليتراجع كما فعل الشيخ على. وذلك فى كتاب يبعث به إلى مدير الجامعة تنشره كل الصحف..

قال طه حسين :

«لم أرد إهانة الدين ، ولم أخرج عليه وأنا مسلم أومن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»..

***

ولكن الجامعة تجمع الكتاب من السوق.

ويعيد طه حسين نشر الكتاب بعد ذلك فيغير عنوانه ليصبح «فى الأدب الجاهلى» ويحذف بعض الفصول..

ولكن هذا كله لا يرضى نواب الأغلبية الوفديين لأن طه حسين كما ذكر فى مذكراته التى رواها لكامل الشناوى ونشرتها مجلة «آخر ساعة» قال :

«كنت أطول الناس لساناً ضد سعد زغلول».

وكان طه حسين يهاجم سعداً بعنف فى أثناء رئاسته للوزارة . . وكان يكتب فى جريدة السياسة . .

وجاءت الفرصة للوفد لينتقم من طه حسين مادام بعض النواب ضده والعلماء ورجال الدين ضده . . ليطاردوه بتهمة الإلحاد . .

ولكن الانتقام لم يكن عملية سهلة . .

كان الوفد فى مفترق الطرق :

هل يؤيد حرية الرأى فيسمح لطه حسين أن يستمر فى عمله . .

أو ينتقم من طه حسين فيغضب الأحرار الدستوريين ، وينفض الائتلاف الوزارى .

وكان الوزيران المرتبطان بالأزمة على الشمسى باشا وزير المعارف العمومية وأحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحقانية « العدل » .

والاثنان وفديان .

وكان حزب الأحرار الدستوريين هو الضحية فى مسألة الشيخ على وفى قضية الدكتور طه حسين ، فقد رفض الحزب أن يكون الضحية . . ورفض أن يُطرد وهدد بالاستقالة . .

وكان ميدان المعركة هو البرلمان لا هيئة كبار العلماء . .

وكانت المناسبة مناقشة ميزانية الجامعة المصرية – الأميرية – قبل أن يصبح اسمها جامعة فؤاد الأول . . ثم « جامعة القاهرة » !

دافع النائب عبد الخالق عطية عن « فى الشعر الجاهلى » وعن طه حسين وقال :

– لا يجوز أن تتملكنا فكرة الانتقام .

وقال وزير المعارف العمومية على الشمسى باشا :

–الجامعة منعت انتشار الكتاب . واشترت جميع النسخ وحجزتها فى مخازنها . واتخذت الإجراءات لمنع طبع نسخ أخرى .

. . وما يؤاخذ عليه المؤلف لم يلقه على طلبته فى الجامعة بل طبعه فى كتاب ووعد الوزير ببحث الموضوع . .

وتكلم النائب عبد الحميد البنان فطلب استرداد ثمن النسخ وتكليف النيابة برفع الدعوى العمومية على طه حسين لهجومه على دين الدولة الرسمى . . وعدم الموافقة على الاعتماد المخصص لوظيفة طه حسين وإلغاء هذه الوظيفة من الجامعة . .

ويقترح النائب محمود لطيف بك معاقبة المؤلف وإعدام الكتاب .

ويجد عدلى يكن نفسه مضطراً للتعقيب فقال إن وزير المعارف ومدير الجامعة قاما بالتحقيق . . ورأى لطفى السيد منع نشر الكتاب فوافق هو – أى عدلى يكن – على ذلك .

ولكن المناقشة تجر الجميع إلى أزمة وزارية تكاد تشبه مسألة الشيخ على عبد الرازق . .

ويكتب نيفيل هندرسون إلى لندن :

برقية رقم ٦١١

من نيفيل هندرسون

إلى أوستين تشمبرلين

بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦

سيدى

١ – وقع هجوم غير متوقع على الدكتور طه حسين أستاذ الأدب العربى بالجامعة المصرية أسفر عن أخطر أزمة واجهها البرلمان طوال دورته ، حدث ذلك ليلة ١٣ سبتمبر ، أى فى نفس الليلة التى كان مقرراً أن يختتم البرلمان فيها هذه الدورة .

وتركز الهجوم حول الادعاءات القائلة بأن كتابات الدكتور طه حسين تضمنت أفكاراً إلحادية .

وكشفت المناقشات النقاب – للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر – عن وهم التحالف بين الأحرار والوفد . وظهر علناً نزاع بين مجلس النواب والحكومة .

٢ – والدكتور طه حسين رجل كفيف على درجة عالية من التميز .

تلقى تعليمه فى الأزهر وذهب إلى فرنسا عام ١٩١٤ لدراسة الفلسفة وهناك تزوج من فرنسية .

وعاد طه حسين إلى مصر بعد الحرب ، حيث اشترك فى العمل السياسى .

انضم إلى حزب الأحرار الدستوريين ، وكتب فى صحيفة « السياسة » سلسلة من المقالات الممتازة ، على عنفها ، تعرض فيها بالنقد لزغلول باشا وسياسته .

وأسهمت مقالاته – إلى حد كبير – فى جذب الأنظار إلى صحيفة الأحرار الدستوريين الناشئة وزيادة توزيعها .

٣ – وعندما أقام على باشا ماهر الجامعة المصرية ، قبل طه حسين منصب أستاذ كرسى الأدب العربى بها .

وبعد فترة قصيرة ، صدر له كتاب تحت عنوان « فى الشعر الجاهلى » .

وقد أعلن علماء الأزهر أن بهذا الكتاب أفكاراً إلحادية . وتقدموا بعدة احتجاجات فى هذا الشأن إلى وزير المعارف .

وبعد التشاور مع لطفى بك السيد عميد الجامعة ، أصدر على باشا ماهر – وزير المعارف فى ذلك الحين – تعليماته بشراء جميع نسخ الكتاب وتخزينها لدى الجامعة .

٤ – وأثارت هذه المسألة موجات متفرقة من الاهتمام خلال الشهور القليلة الماضية .

وكان طبيعيًّا بالنسبة للأحرار الدستوريين – الذين « أحرقوا أصابعهم » فى العام الماضى فى قضية الشيخ على عبد الرازق المماثلة – أن يتبرءوا من طه حسين خاصة وأنه – كما يعتقد – كتب فى الآونة الأخيرة لصحيفة حزب الاتحاد .

وأبدى السعديون بزعامة سعد باشا زغلول – المعروف بذاكرته القوية – رغبتهم فى الانتقام من طه حسين ، لا بسبب مقالاته الأولى فى « السياسة » فحسب . وإنما باعتباره أستاذاً جامعيًّا يرون فيه « ربيب » حسن نشأت باشا وموضع حمايته .

وخرج شيوخ الأزهر يطالبون علناً برأس ذلك « الملحد » لأنهم يغارون من الجامعة المصرية .

٥ – وكان من أوائل أعمال عدلى باشا لدى توليه السلطة أن طلب أوراق القضية ، وأصدر تعليماته إلى وزير المعارف الجديد بدراستها وتقديم تقرير له بنتائج الدراسة .

وقرر على بك الشمسى أنه لا ضرورة لاتخاذ أى إجراء تأديبى بعد أن وضع فى الاعتبار أن الجامعة اشترت جميع نسخ الكتاب ، وبالتالى لم يعد ممكناً توزيعه ، وأكد له أنه لن يحاول إصدار طبعة أخرى ، ونشرت الصحف – على نطاق واسع – التزام المؤلف باحترام لجميع الأديان الأخرى .

ولم يوافق على الشمسى بك على إنفاق أموال عامة لشراء نسخ الكتاب ، وشرع فى دراسة وسائل استرداد هذه المبالغ من المؤلف إذ كان ذلك ممكناً من الوجهة القانونية .

٦ – وفى هذه الظروف ، كانت الدوائر المصرية الأكثر اعتدالا تأمل ألا تسمع المزيد عن هذه القضية .

والواقع أن محاولة سابقة لإثارة القضية فى مجلس النواب أُحبطت خارج المجلس من قبل وزير المعارف الذى أوضح أن الدافع فى الهجوم على الدكتور طه حسين الرغبة فى إهانة خصم سياسى قديم .

وأشيع أيضاً أنه إذا شن هجوم على طه حسين ، فإن عضواً متطرفاً بحزب الأحرار

الدستوريين سيتقدم إلى مجلس النواب بمشروع قرار يتهم بالإلحاد واحداً من كبار أعوان زغلول في المجلس ، وهو الشيخ مصطفى القاياتي .

ويقال إن الشيخ القاياتي برغم أنه من علماء الأزهر ، حث أبناء وطنه يوماً في غمرة ولائه المتحمس لسعد - على أن يقسموا في المستقبل باسم سعد لا بالقرآن !

٧ وبالرغم من محاولات علي الشمسي ، فإن المتطرفين لم يمتنعوا عن إثارة القضية .

وفجأة وبدون سابق إنذار لوزير المعارف السعدي أو لرئيس الوزراء ، تقدم نائب غير ذي حيثية — يدعى عبد الحليم البنان بمشروع قرار بهذا الشأن يوم ١٣ سبتمبر .

طالب البنان بمصادرة وإعدام جميع نسخ « الشعر الجاهلي » وإلزام المؤلف بدفع المبالغ التي أنفقتها الجامعة لشرائها . وإصدار تعليمات إلى السلطات القضائية باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المؤلف . وإلغاء كرسي الأدب العربي بالجامعة وحذف اعتماده من الميزانية .

وقال نائب من الحزب الوطني - حاول من قبيل الصيد في الماء العكر إن من غير المنطق إلغاء كرسي الأدب العربي لمثل هذا السبب ، فليست هناك علاقة بين المنصب والمسئول الذي يشغله .

وأضاف أنه لا يمكن أن تتم مصادرة الكتاب بقرار من البرلمان ، وإنما بحكم قضائي .

ولكن عبد الحميد البنان طلب التصويت على مشروعه .

٨ — عند هذه النقطة ، وقف رئيس الوزراء ليتحدث ، عرض بالتفصيل الإجراءات التي اتخذها هو ، ووزير المعارف ، والإجراءات التي لا تزال قيد البحث . وأكد رئيس الوزراء أنه لا يحق للبرلمان التدخل بالطريقة المقترحة ، وأنه إذا أصر النواب على هذا ، فإنه سيكون مضطراً لتفسير إجرائهم على أنه قرار بسحب الثقة من الحكومة .

٩ — ورفض زغلول باشا — الذي كان يرأس الجلسة — الرأي القائل بأن المسألة تصل إلى حد التصويت على الثقة بالحكومة ، إن مجلس النواب يناقش إلغاء كرسي الأدب العربي لا إجراءات الحكومة .

ورد عدلي باشا بتلميح بأن هذا ليس سوى نوع من المراوغة .

١٠ — تبعت ذلك مناقشة عنيفة بين رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب — عدلي وسعد — فقد كل منهما أعصابه خلالها .

وزاد من حمية زغلول باشا أن وزير المعارف ووزير الحقانية -- علي الشمسي ومحمد زكي أبو السعود -- تدخلا أكثر من مرة مؤيدين آراء رئيس الوزراء عدلي باشا الذي تمسك بمعارضة

رأى زغلول القائل بأن من حق مجلس النواب – إن أراد – أن يصدر الأوامر للحكومة .

١١ – وفى نفس الوقت ، وبينما الجدل محتدم ، أصاب النواب القلق وارتفعت من أرجاء القاعة صيحات المطالبة برفع الجلسة .

وكان قلقهم راجعاً إلى إدراكهم أنه أصبح هناك خطر حدوث قطيعة لا سبيل لإصلاحها بين البرلمان والحكومة ، الأمر الذى يحمل بين طياته احتمال حل البرلمان ، وفقدان كل منهم دخلا مضموناً يبلغ ستمائة جنيه مصرى سنوياً .

وتمت الاستجابة لطلبهم برفع الجلسة بدون طرح مشروع عبد الحميد البنان للتصويت .

وخرج زغلول باشا غاضباً بعد أن قال إنه يرفض أن يرأس مجلساً تتعرض حقوقه لمثل هذه التحديات .

وتوجه إلى منزله وتبعه – على الفور – وزيرا الزراعة والمواصلات .

١٢ – ولم تلبث أنباء ما حدث أن وصلت إلى رئيس مجلس الشيوخ – حسين رشدى باشا – الذى سارع إلى تأييد عدلى باشا .

وبعدها بنصف ساعة ، توجه عدلى ورشدى إلى منزل زغلول باشا ، حيث اجتمعا بسعد الذى كان محمد محمود باشا وفتح الله بركات باشا يحاولان فى نفس الوقت استرضاءه .

واستمر الاجتماع إلى ما بعد منتصف الليل .

وتم آخر الأمر الاتفاق على التقدم إلى مجلس النواب فى الليلة التالية بمشروع قرار ينص على ترك قضية طه حسين بين يدى وزير المعارف .

وفى مساء اليوم التالى . أعلن عبد الحميد البنان أنه تقدم إلى النيابة العامة بطلب للتحقيق فى نشر كتاب إلحادى للدكتور طه حسين ، وأنه يريد – فى هذه الظروف – سحب مشروع القرار الذى تقدم به فى الجلسة السابقة .

وبموافقة مجلس النواب على هذا ، أُغلق ملف القضية .

١٣ – ولكن تبقى لهذا الحادث عدة نتائج تثير الاهتمام :

إن زغلول باشا أظهر مرة أخرى – بصفة مؤكدة ومحددة للغاية – أن للبرلمان الحق فى الرقابة وتوجيه الحكومة إلى حد إصدار أوامر إلى الوزراء للقيام بعمل تنفيذى بالصورة التى يرغبها مجلس النواب .

ومن ناحية أخرى فإن عدلى باشا – بنفس الدرجة – رفض هذا المبدأ ، وأضاف إلى مكانته بالموقف الذى اتخذه .

أكثر من هذا ، فإن وزيرين سعديين على الأقل -- إن لم يكن أكثر أيدا وجهة نظر عدلى فى مواجهة رأى زغلول .

ولابد أن يكون انشقاق هذين الوزيرين قد هز زغلول .

وربما يكون ذلك له دخل كبير فى إظهار أن موقفه ليس قويًّا بالدرجة الكافية للقطيعة مع عدلى باشا .

أكثر من هذا أن سلوك النواب فى المجلس فى أثناء المناقشة أكد تماماً وجهة النظر القائلة بأنهم ما زالوا حريصين على تلافى حدوث أى شيء يمكن أن يؤدى إلى حل البرلمان .

١٤ -- وأخيراً فإن هذه المسألة قدمت دليلا آخر على أنه من المستحيل فى هذه البلاد معرفة ما إذا كانت أى قضية تافهة للغاية لن تثير أزمة بالغة الضخامة .

كان الجميع واثقين من أن جلسة ذلك الثلاثاء ستكون الأخيرة فى هذه الدورة ، حتى إنى فى صباح الثلاثاء تلقيت رسالة من سكرتير زغلول الخاص تضمنت دعوة لى إن كنت فى القاهرة لحضور جلسة البرلمان فى المساء لأستمع إلى كلمتى عدلى وزغلول بمناسبة انتهاء الدورة البرلمانية .

بل إن سكرتارية مجلس النواب ذهبت إلى حد استدعاء المصور الرسمى الذى أمضى طيلة الصباح فى إعداد كاميراته وأضوائه .

• • •

ولكن الجميع يحرصون على تفادى الأزمة . . لاستمرار ائتلاف الحكومة .

إن المسألة السياسية هى التى جنت على الشيخ على . . وهى التى أنقذت الدكتور طه حسين . .

الشيخ على . . . وزيرا

مرت الشهور والسنوات . . ولكن «كتاب الإسلام وأصول الحكم» لايزال محل تعليق . . تأييد ونقد . رفع التأييد مؤلف الكتاب إلى مستوى البطل والأسطورة . وهبط النقد بالكتاب إلى مستوى لم ينحدر إليه حتى فى عام ١٩٢٥ خلال قمة الأزمة .

قال بعض المؤيدين إن الكتاب مسئول عن ضياع الخلافة من الملك فؤاد .

وقالوا إنه — وحده — السبب فى إسقاط حكومة زيور الائتلافية .

وهذه كلها مبالغات . .

إن اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى آخر تقرير له من القاهرة يوم ١١ يونيو عام ١٩٢٥ قال إن الملك فؤاد يريد «قطع الحبل» مع الأحرار الدستوريين ويريد حكومة موالية له تماماً . .

وكان الملك يتحين الفرصة . .

ولم يجد الملك مناسبة أفضل من أن يكون الصراع بينه وبين الأحرار الدستوريين وكل المثقفين حول كتاب !

أراد الملك أن يختبر كل مثقفى مصر . هل يقفون مع حرية الرأى . . أو يقفون مع الحزب الذى ينتمون إليه . .

وخذل كثير من المثقفين حرية الرأى . .

وقفوا يتفرجون على أحدهم ورجال الدين يعصفون به . .

بل وقف بعض الكتاب يصفقون وواحد منهم يحاكم لأنه ألف كتابًا . .

إن كتاب مصر لم يتضامنوا إلا فى أحوال نادرة : . . وظل كل كاتب يتبع حزبه ومصلحته : آماله ومخاوفه .

كان مقرراً اجتماع المؤتمر العام للخلافة فى القاهرة فى مارس عام ١٩٢٥ ، ثم أجل الاجتماع حتى يتم الاتفاق بين علماء المسلمين .

وكتاب الشيخ على عبد الرازق صدر فى أبريل عام ١٩٢٥ أى بعد أن كان المؤتمر قد أرجئ . . ولذلك فإن الكتاب ليس مسئولا عن تأجيل الاجتماع !

وكان مستحيلا بطبيعة الحال الدعوة لعقد المؤتمر خلال الفترة من أبريل حتى سبتمبر ، فى الوقت الذى كانت فيه الدوائر السياسية والدينية بمصر مشغولة بأمر الكتاب وصداه وموقف رجال الدين ، ثم حكم هيئة كبار العلماء والأزمة الوزارية .

ومن ناحية أخرى فإن المسلمين لم يكونوا متفقين على ترشيح الملك فؤاد أوعلى إعادة الخلافة ، فإن عدداً كبيرًا من الدول الإسلامية كان محتلا لايملك اتخاذ قرار . .

وعلى ذلك ظل المؤتمر يؤجل حتى انتهى العام . .

وفى عام ١٩٢٦ صدر كتابان يردان على الشيخ على .

الكتاب الأول ألفه المفتى الشيخ محمد بخيت واسمه « حقيقة الإسلام وأصول الحكم »

والثانى ألفه الشيخ محمد الخضر حسين وعنوانه « نقض الإسلام وأصول الحكم » .

وفى مقدمة كل كتاب إهداء إلى الملك فؤاد . .

وهدف الكتابين الدفاع عن الخلافة وضرورة إعادتها . . والتمهيد للمؤتمر . واسترضاء الملك فؤاد . .

واجتمع مؤتمر الخلافة بالقاهرة فى مايو عام ١٩٢٦ وكانت الظروف مختلفة تماماً . .

كان عدلى يكن رئيسًا للوزارة وهو أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين .

وكان سعد زغلول رئيسًا لمجلس النواب .

ولم يكن الاثنان متحمسين لإعادة الخلافة . . أو ترشيح الملك فؤاد لهذا المنصب .

وكان علماء المسلمين ، وزعماؤهم منقسمين والاحتلال جاثمًا .

روى الشيخ الأحمدى الظواهرى ماجرى فى المؤتمر فقال :

« عندما رأيت بوادر الفشل طلبت مقابلة الملك فؤاد وصارحته بما يتقوله رجال الأمم الأخرى .

قال الملك :

– إنى رجل مسلم . وأحب رفعة الإسلام وجمع كلمة المسلمين . ولاأحب أن يتفرقوا . ولهذا شجعت علماء الأزهر على فكرة إقامة مؤتمر فى القاهرة يبحث فى مسألة الخلافة من جميع نواحيها . . ولم أقصد أن أكون أنا الخليفة بالذات كما يظن بعضهم » .

ووجد الشيخ الظواهرى أن المؤتمر مختلف الاتجاهات ويتعذر الوصول إلى اتفاق . . قال فى مذكراته :

« خطر لى أن أسلم طريقة لحفظ كلمة المسلمين من التفرق ، ولمقام مصر أن يصان ، أن أسعى لفض المؤتمر قبل أن يتخذ قراراً معينًا قد يزيد النفرة بين المسلمين . وفعلا انفض المؤتمر بلا اتفاق » .

وألف الدكتور محمد ضياء الدين الريس أستاذ النظم الإسلامية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٦ كتابا باسم « الإسلام والخلافة فى العصر الحديث – نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم » – حمل فيه بعنف على كتاب الشيخ على بعد أكثر من نصف قرن من صدوره .

ولم يكن الدكتور ضياء الريس متأثرا بالملك وهو يصدر كتابه . . . ومع ذلك فإن الألفاظ التى استعملها ضد الشيخ على تكاد تكون نفس الألفاظ التى استعملها نقاد الشيخ وخصومه من رجال الأزهر عام ١٩٢٥ .

لقد وصف الشيخ على « بالعدو المزور » . . « الموتور » . . وأنه « مأفون حاقد » . . و « مستشرق مأجور » .

وقال إن كتابه « أكاذيب وأباطيل » وإنه « فرية كبيرة » و « أكذوبة كبرى » وإنه « يهرف ويهذى » وإن الشيخ شوه الخلافة الإسلامية وتاريخها . . فالخلافة لم تكن شرًّا ولم تكن استبدادية برغم حدوث أخطاء ومظالم لم يخل منها تاريخ الدول . . بل إنها كانت أقل بكثير مما عند الدول . .

وقال الدكتور الريس :

« إن الخلافة هزمت قوى إمبراطوريتى الروم والفرس وجعلت المسلمين سادة » .

وقال « إن المسلمين اطلعوا على كتب اليونان وغيرهم وترجموها وألفوا فى السياسة مثل الماوردى والطرطوشى والكندى وابن رشد » .

بل إن الدكتور ضياء الريس يرى أن مؤلف الكتاب ليس هو الشيخ على عبد الرازق بل إنه « مرجوليوث » اليهودى و « توماس أرنولد » لأن الكتاب يتحدث عن « المسلمين » وكأنه أجنبى عنهم وهم منفصلون عنه فيذكرهم بضمير الغائب فيقول « الخلافة عندهم » .. و « الدين عند المسلمين » .

ولم يعرف الدكتور الريس أن الشيخ على ترجم فصولا من مؤلفات الكاتبين -- كما اعترف حافظ عفيفى فى رسالته إلى هندرسون -- وغاب عن الشيخ وهو يضمن كتابه هذه الفصول أن يدخل تعديلا عليها . . .

ولقد تأثر أبطال « أزمة الإسلام وأصول الحكم » بالأحداث . . أو تعلموا منها . .

وكان رد الفعل متباينًا . . ومتباعدًا . .

ونبدأ بالنجم الأول . . فى هذه الرواية . .

الشيخ على عبد الرازق :

عمل محاميًا شرعيًا . . بعد عزله من منصب القضاء .

ومات الملك فؤاد وجاء بعده ولى عهده فاروق ملكًا . .

واستمع فاروق لنصيحة رئيس ديوانه أحمد حسنين بأن ينسى كل خصومات أبيه وأن يتعامل من نقطة بداية جديدة .

ومن ناحية أخرى كان من الضرورى لفاروق أن يلعب نفس لعبة أبيه مع الأحزاب المصرية يحركها على هواه حينًا . . وتتحرك الأحزاب على هوى الإنجليز والظروف ، حينًا آخر . .

وأصبح الشيخ مصطفى عبد الرازق -- شقيق الشيخ على -- وزيرًا للأوقاف عام ١٩٣٨ فى وزارة محمد محمود ثم تولى الوزارة نفسها بعد ذلك ٣ مرات مع حسن صبرى عام ١٩٤٠ وحسين سرى فى نفس السنة ومع محمود فهمى النقراشى عام ١٩٤٦ .

واعتزل الشيخ مصطفى عبد الرازق السياسة واختير شيخًا ناجحًا فاضلا للجامع الأزهر .

قال حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكى إن الشيخ عبد المجيد سليم رشح شيخًا للجامع الأزهر ، ولكن الملك فاروق رفض لأنه كان ضيقًا ببعض أقوال الشيخ عبد المجيد ، وأن الملك اختار الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخًا للأزهر . .

ولكن قامت عقبة ضخمة أمام الشيخ مصطفى وهى أنه ليس عضوًا فى هيئة كبار العلماء وقانون الأزهر رقم ١٠ لعام ١٩١١ ينص على أن يكون شيخ الجامع من هذه الهيئة .

وأمر الملك بتعديل القانون ليسمح بجواز تعيين من ليس عضوًا بالهيئة شيخًا للأزهر.

.... وهكذا عُيِّن الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخًا ناجحًا للمسجد الكبير.

وبهذه الطريق تولى شقيق الشيخ على أكبر المناصب الدينية فى مصر.

* * *

وبقى الشيخ على.. محاطًا بأسوار تجريده من العالمية.

وبدأت الخطوات تتوالى لاختراق الأسوار.

الخطوة الأولى جاءت من حزب الأحرار الدستوريين..

رشح الحزب الشيخ على عبد الرازق عضوًا لمجلس الشيوخ فوافق الملك حتى لايغضب الأحرار الدستوريين فإنه كان يريد تجمعهم ضد الوفد.

وجاء عام ١٩٤٧.. وتولى محمود فهمى النقراشى رئاسة الوزارة مرة أخرى يوم ٩ ديسمبر وكانت الوزارة مؤلفة من وزراء حزبين:

الأول الحزب السعدى وهو حزب أسس قبل ١٠ سنوات من وفديين انشقوا على زعامة مصطفى النحاس باشا.. ويرأس الحزب السعدى محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزارة.

وحزب الأحرار الدستوريين ويرأسه الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير «السياسة».. القديم.

وكان محمد على علوبة باشا وزيرًا للأوقاف.

وعلوبة هو الذى استقال مع توفيق دوس عام ١٩٢٥ بعد استقالة عبد العزيز فهمى، وتوفى – فجأة – الشيخ مصطفى عبد الرازق.. وأحدثت الوفاة رنة حزن عميقة فى الأزهر والدوائر الدينية كلها..

ومرض محمد على علوبة وزير الأوقاف بعد أسبوع من تعيينه وتولى إبراهيم دسوقى أباظة وزارة الأوقاف بالإضافة إلى عمله كوزير للمواصلات.. وعرف أن مرض علوبة لن يسمح له بالعمل.. وأصبح متوقعًا خلو منصب وزير الأوقاف.

وفكر الدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار فى صديقه القديم الشيخ على وراودته أحلام فى رد اعتبار الشيخ وتعيينه وزيرًا للأوقاف..

وكانت الظروف مناسبة تماما بعكس الحال عام ١٩٢٥..

أصابت وفاة الشيخ مصطفى علماء الأزهر بصدمة، ولايوجد – فى رأى هيكل ووزراء الأحرار – ما يمنع العلماء من تكريم ذكراه بتعيين شقيقه وزيرًا.

والملك يريد استمرار الائتلاف الوزارى لأن البرلمان يضم السعديين والأحرار الدستوريين معًا . .

وعرض الدكتور هيكل الأمر على وزراء حزب الأحرار فأيدوا الفكرة . . كما لم يعترض عليها النقراشى باشا .

وأخذت الصحف منذ استقالة علوبة تنشر كل يوم تقريبًا نبأ ترشيح الشيخ على وزيرًا للأوقاف .

وقالت « المصرى » إن مجلس الوزراء وافق على استصدار مرسوم بتعيين الشيخ على وزيرًا .

وقالت « أخبار اليوم » إن الملك وافق شفويًا على هذا التعيين .

ولكن بعض رجال الأزهر أعادوا إلى الأذهان ما جرى من تجريد الشيخ على للعالمية . . وهو لايصلح إلا وزيرًا للأوقاف ولايصلح لغيرها من الوزارات .

وقرار هيئة كبار العلماء له إجراءات مترتبة عليه طبقا لقانون الأزهر وهو عدم أهلية الشيخ على للوظائف العامة دينية كانت أو غير دينية . .

وتردد الملك فى الامر لأن وزارة الأوقاف تشرف على المساجد ويتبعها إلى حد ما التعليم الدينى ، ولذلك فإن تعيين الشيخ على وزيرًا للأوقاف بالذات مسألة شديدة الحساسية .

* * *

وقع الملك فاروق مرسومًا بتعيين وزير التجارة والصناعة الجديد ممدوح رياض يوم ١٨ فبراير وبقيت وزارة الأوقاف بلا وزير منذ مرض علوبة باشا .

وصمم الدكتور هيكل على ضرورة تعيين الشيخ على لتأكيد زعامة الدكتور هيكل وقوته وربما لاسترضاء أسرة عبد الرازق ، أو الشيخ نفسه . . أو لأن فاجعة وفاة الشيخ مصطفى تركت آثارها فى النفوس . . وفى ظل تلك الظروف يمكن أن يلقى تعيين الشيخ على استجابة من الشعب . . ومن رجال الدين أنفسهم .

والأرجح أن الدكتور هيكل كان لايزال واعيًا بما جرى متأثرًا بإهدار الحريات فى العهد القديم ، ويريد إزالة الآثار التى استقرت فى نفسه وفى نفس الشيخ على ١١ سنة كاملة .

نشرت صحيفة « المصرى » يوم ١٩ فبراير عام ١٩٤٧ أن هناك « مشاكل معلقة تتصل بمنصب وزير الأوقاف » .

وتعددت الاجتماعات بين النقراشى وهيكل الذى أصر على ضرورة تعيين الشيخ على وإن لم يهدد بانسحاب وزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة .

وصرح أكثر من وزير دستورى بأن الوقت كفيل بإزالة العقبات حول اختيار وزير للأوقاف .

واقترح النقراشي باشا استشارة بعض الفقهاء فى الاعتراضات التى توجه لترشيح الشيخ على .

واقترح وزراء دستوريون التنازل عن تمسك الحزب بترشيح الشيخ على واختيار مرشح سواه لحسم الموقف . . ولمع يومها اسم حامد العلايلى وزيرًا .

وذهب أحد أقطاب حزب الأحرار إلى حسن باشا يوسف وكيل الديوان الملكى وقال له :

— حرام عليكم . . الشيخ مصطفى يموت وأخوه لايعين وزيرًا .

وتحرك وزراء حزب الأحرار فى اتجاهين :

الأول : نحو عبد العزيز فهمى باشا بصفته من أكبر رجال القانون فى مصر لدراسة الأمر من الناحية القانونية وقد أفتى بأن من حق الملك العفو .

كما أفتى بذلك أيضًا محمود باشا حسن وزير الشئون الاجتماعية فى ذلك وهو أيضا من رجال القانون .

الثانى : نحو الأزهر الذى كان شيوخه متأثرين بوفاة الشيخ مصطفى عبد الرازق وكان منصب شيخ الأزهر وهو رئيس جماعة كبار العلماء خاليًا بعد وفاة شاغله الشيخ مصطفى عبد الرازق . . فاجتمع بعض أعضاء جماعة كبار العلماء مع أعضاء المجلس الأعلى للأزهر بمكتب الشيخ عبد الرحمن حسن وكيل الجامع الأزهر .

وبحث الأمر على ضوء أن قانون الأزهر صريح فى أنه يجب أن يصدر حكم من جماعة كبار العلماء يلغى الحكم الأول . .

واشترط القانون أن يكون الحكم الجديد صادرًا من ١٩ عضوًا بالإجماع ، ومعهم شيخ الأزهر أيضًا .

وكان من المتعذر اجتماع جماعة كبار العلماء لأن أعضاءها — فى ذلك الوقت — ١٨ والأزهر بلا شيخ . . ولذلك رؤى أن يرفعوا إلى الملك التماسًا برفع الآثار المترتبة على حكم جماعة كبار العلماء عام ١٩٢٥ . .

. . . وبعد العفو الملكى يستطيع الشيخ على أن يلى منصبًا فى الدولة . . وهو منصب وزير الأوقاف . .

وأعد صاحب الفضيلة وكيل الجامع الأزهر الالتماس وامتنع عن توقيعه ٤ من هيئة كبار

العلماء وهم الشيخ حامد محيسن والشيخ مصطفى الحلاوى والشيخ محمد العتريس والشيخ أحمد حميدة .

وتجددت الأزمة القديمة بكل تفاصيلها . . وإن اختلفت الظروف .

لقد استقال الأحرار الدستوريون عام ١٩٢٥ بسبب كتاب « الإسلام وأصول الحكم » . . واليوم قد يستقيلون بسبب مؤلف الكتاب .

أفتى عبد العزيز فهمي مرة أخرى بأن الملك عين الشيخ على عضوًا بمجلس الشيوخ وبذلك أصبح يتولى منصبًا عامًا . . وقال إن هذا التعيين يعتبر رد اعتبار له .

واقترح عبد العزيز فهمي أن يوقع الملك العفو مع مرسوم تعيين الشيخ وزيرًا للأوقاف .

واقترح آخرون حلا وسطًا بتعيين شقيق الشيخ على وهو إسماعيل عبد الرازق — ٤٥ سنة عضوًا فى مجلس النواب — وحاصل على بكالوريوس الزراعة وزيرًا . . ولكن الأحرار الدستوريين أصروا على موقفهم ولم يرشحوا شقيق الشيخ على أو أى عضو آخر فى الحزب .

وكانت وجهة نظرهم أنه من الضرورى أن تجتمع الهيئة لا أن يصدر عفو . . .

. . . ورؤى للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة ألا يتعرض الالتماس لحكم الهيئة عام ١٩٢٥ ، بل يطلب العفو عن الآثار المترتبة على الحكم وهو حرمان الشيخ على من تولى الوظائف العامة . . باعتبار أن ذلك لايتعارض مع ما جاء فى القانون من اشتراطات .

وعلى هذا الأساس وقع جميع العلماء الحاضرون على الالتماس ومنهم العلماء الأربعة الذين كانوا قد امتنعوا عن التوقيع .

بل إن الشيخ حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية سمع بأمر الالتماس ، ولم يكن حاضرًا ، فرفع إلى الملك التماسًا آخر يؤيد فيه زملاءه من رجال الأزهر يطلب العفو . .

وتوجه بعض جماعة كبار العلماء والمجلس الأعلى للأزهر . . إلى القصر يشكرون الملك على مواساته للأزهر فى وفاة شيخه ويحملون معهم الالتماس . .

وقيل للعلماء :

— زيارة اليوم للشكر فقط . . واطلبوا تحديد موعد آخر لرفع الالتماس إلى الذات الملكية . .

وحدد موعد للعلماء لتقديم الالتماس . . فذهبوا إلى القصر وقد حملوا توقيعات جديدة من أعضاء الهيئات العلمية والتنفيذية فى الأزهر . .

ووافق الملك وأصدر المرسوم يوم — ٣ مارس سنة ١٩٤٧ بتعيين الشيخ على عبد الرازق

وزيرًا للأوقاف . . وكان الشيخ على يترافع فى قضية شرعية فى مدينة قنا عندما صدر المرسوم الملكى .

وبقى الشيخ على وزيرًا فى وزارة محمود فهمى النقراشى ومنحه الملك بعد ذلك رتبة الباشوية فى نفس السنة .

ولما قتل النقراشى وعين إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى رئيسا للوزراء اختار الشيخ على وزيرًا للأوقاف مرة أخرى وذلك حتى ٢٥ يوليو عام ١٩٤٩ عندما استقال إبراهيم باشا عبد الهادى .

وخلال الـ ٢٨ شهراً من وزارته كان على عبد الرازق شيخًا عصريًا أمينًا .

عندما طلب الملك أن تحصل الخاصة الملكية على تفتيش المطاعنة التابع لوزارة الأوقاف مقابل بدل من أراضيه رفض الشيخ على واجتمع بحسن يوسف باشا وكيل الديوان وقال :

إن الصفقة خاسرة .

ولكن الملك أصر على رأيه ووافقت الحكومة لأنها لاتريد أزمة مع فاروق .

وبعد أن ترك الشيخ على الوزارة عاد محاميًا شرعيًا حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وعندما فرضت الثورة الحراسة على الأسر الإقطاعية شمل القرار أسرة عبد الرازق . . . ومنها الشيخ على . .

وأحس الرجل بأن الأزمات تلاحقه . .

ذهب الصحفى المسئول عن إصدار كتاب دار الهلال إلى الشيخ على يستأذنه فى إعادة طبع « الإسلام وأصول الحكم » . وذلك فى أوائل عام ١٩٦٦ .

قال الشيخ متهللا :

– أما زلتم تذكرون هذا الكتاب ؟

– إنه من التراث الباقى لفكرنا العربى الحديث .

سأل الشيخ فى لهجة لاتخلو من التشكك :

– ولماذا تريدون إعادة طبعه ؟ لماذا لاتطبعونه من تلقاء أنفسكم ؟ لماذا تستأذنونى ؟

أجاب الصحفى :

– إننا نفعل هذا احترامًا لشخصك ولعلنا نأمل أن تكتب مقدمة للكتاب لتسرد لنا قصة المعركة التى صاحبت صدوره .

سكت الشيخ على عبد الرزاق طويلا ثم قال فى مرارة وحزن :

— أتعرف أنهم كادوا أن يطلقونى من زوجى ؟ على أنى لحسن الحظ لم أكن متزوجًا حينذاك ، فضاعت عليهم الفرصة !

وقال الشيخ فى حسم :

— اطبعوا الكتاب كما تشاءون ، ولكن دون استئذانى . . ما أريد أن أحمل أى مسئولية فى ذلك .

— ولكنه كتابك يا سيدى . . هل تتخلى عنه ؟

— لا . . لست أتخلى عنه ، ماتخليت عنه أبدًا على أنى لست مستعدًّا أن ألاقى بسببه أى أذى جديد . . ماعدت أستطيع ذلك كفانى مالقيت .

— لقد انتهى ذلك العهد البغيض .

— من يدرينى ، من يدرينى ، أريد توكيداً من الدولة أريد ضماناً .

قال الصحفى :

— إن واقعنا الفكرى والاجتماعى الجديد هو خير ضمان .

هز الشيخ رأسه قائلا :

— لم أعد أحتمل أى مغامرة جديدة . . من يدرى . . اطبعوا الكتاب على مسئوليتكم ولاتطلبوا منى إذنًا بغير ضمان أكيد أطمئن إليه .

وكان الكتاب قد أعيد طبعه ٣ مرات سنة ١٩٢٥ ولكنه لم يطبع عام ١٩٦٦ ولم يطبع بعدها . . ولم يؤلف الشيخ كتابًا آخر بعد « الإسلام وأصول الحكم » .

ومات الشيخ على فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦ وهو يرفض الموافقة على السماح بطبع الكتاب !

• • •

أصول الحكم

وهذا هو النجم الثانى فى أزمة الإسلام وأصول الحكم .

الملك أحمد فؤاد . .

أدرك أنه يستطيع أن يلعب بالدستور . . والأحزاب . . والإنجليز . . ولكن يجب أن يكون له دائمًا حليف بين القوى المتصارعة فى مصر . . إلا الشعب . .

كان الإنجليز هم الذين أوحوا ، أو وافقوا على تأجيل البرلمان حتى لايعود سعد زغلول . . فأيدهم ليستمتع بالحكم المطلق . .

وعندما وافق الإنجليز على أن يزور صدقى الانتخابات وافقهم . . ليسمح بتزوير الانتخابات عدة مرات . . لحسابه .

وعندما سمح الإنجليز بتعطيل الدستور لأول مرة . . عطله الملك فؤاد أكثر من مرة . . وألغاه وأصدر دستورًا آخر .

لقد أرغمه الإنجليز على أن يصدر الدستور . . ولكنه نجح فى أن يجعل الدستور طيعًا لإرادته يستفيد بنص يسمح له بحل البرلمان كلما أراد . . وكلما رغب — بعد ذلك — ولى عهده وخليفته فاروق .

وعرف الملك — وولى عهده أيضًا — كيف يستفيد من تنافس الأحزاب واختلافها وكراهيتها لبعضها أكثر من كراهيتها للانجليز حينًا . . وللجالس على العرش حينًا آخر .

وإذا كان أحمد فؤاد قد أقال وزيرًا ولم تتجمع الأحزاب للدفاع عنه بعد صدور الدستور فإن الملك فاروق أقال رؤساء الوزارات أكثر من مرة . .

والنجم الثالث .

نيفيل هندرسون . .

ظل هندرسون فى مصر ٥ سنوات حتى عام ١٩٢٩ عندما عين وزيرًا مفوضًا لبريطانيا فى يوغوسلافيا وسفيرًا لمدة عامين فى بوينس آيريس .

واختاره فانسيتارت الوكيل الدائم للخارجية البريطانية سفيرًا فى برلين .

وكان السبب الوحيد لهذا الاختيار أن فانسيتارت خاف أن تعين الحكومة البريطانية وزيرًا سابقًا أو سياسيا كبيرًا يمثلها لدى هتلر فتهبط الروح المعنوية للعاملين فى وزارة الخارجية إذا اختير سفيرًا أحد السياسيين لا الدبلوماسيين .

وكان هذا الاختيار نكبة على الخارجية البريطانية ، وفانسيتارت ، وعلى هندرسون نفسه .

ومن اللحظة الأولى بالغ هندرسون — نتيجة غروره — فى تقدير إمكانياته وظن أنه يستطيع أن يحقق تغييرًا فى السياسة الألمانية وأعتقد أنه يستطيع إقناع هتلر بما يريد .

أما الحقيقة فهى أن النازيين استطاعوا إقناع هندرسون بأى شىء .

وكان قنصل بريطانيا فى ميونيخ يبعث للحكومة البريطانية بتقارير تعارض هندرسون وتصحح معلوماته فاضطر هتلر إلى أن يعتبر القنصل شخصًا غير مرغوب فيه وأبعده من ألمانيا .

وقد رفض فانسيتارت — نفسه — تصديق برقيات هندرسون التى تقول :

« إن الألمان لايريدون الحرب ولايفكرون فى مغامرات عاجلة خطرة . . وأن البوصلة الألمانية تتجه نحو السلام » .

ولكن إيدن وزير الخارجية البريطانية ونيفيل تشمبرلين رئيس الوزراء صدقا برقيات هندرسون فوقع الصدام بين وزير الخارجية ووكيلها مما أدى إلى نقل فانسيتارت من منصب الوكيل الدائم إلى وظيفة مستشار . .

واستمر هندرسون يبعث إلى لندن قائلا : إن هتلر أصبح واعيًا بمشاعر الشعب الألمانى المعادية للحرب ، وأنه عازم ديمقراطيًا على احترام رغبات الشعب . .

ويوالى هندرسون برقياته قائلا :

« إن هتلر — بالتدريج — أصبح أكثر ميلا للسلام .

ويدعو مجلس الوزراء البريطانى نيفيل هندرسون لحضور أحد اجتماعات المجلس ويعارض

هندرسون — تماماً القصص « الوحشية » التي تؤكد أن ألمانيا ستهاجم أوربا في عدة اتجاهات ويكون هندرسون أحد الذين يرتبون لعقد اجتماع برختسجادن بين تشمبرلين وهتلر ويكتب الوكيل الدائم للخارجية البريطانية في مذكراته « هندرسون يجب أن يتغير » ولكن هندرسون بقي في برلين حتى قامت الحرب العالمية الثانية فأخذ أسيراً ثم أفرج عنه ونقل إلى لندن.

وقد اعتبر كل مسئول بريطاني هندرسون مسئولا ، أو يتحمل جانباً ضخماً من المسئولية عن عدم استعداد بريطانيا للحرب ولذلك وجد أن موقفه أصبح حرجاً داخل وزارة الخارجية ، ولذلك قرر في يناير عام ١٩٤٠ الاستقالة على أساس حالته الصحية.

ورحبت وزارة الخارجية بذلك باعتبار أن الاستقالة هي الحل الوحيد.

واضطر هندرسون إلى أن يؤلف كتاباً عنوانه « نهاية مهمة » حاول فيه أن يدافع عن نفسه ضد الاتهامات التي وجهت إليه كسفير في برلين.

ومات في نفس السنة بعد أن عرف الجميع أن هتلر خدعه كما خدعه من قبل الملك فؤاد.

وكانت مأساة هندرسون أو خيبته في برلين هي العزاء الوحيد للشعب المصري . . أو انتقام القدر.

* * *

وأحمد زيور باشا . .

إننا لانراه بعد ذلك رئيساً للوزارة ، أو وزيراً أو رئيساً لحزب أو منتمياً له . . وإن احتفظ بعضوية مجلس الشيوخ واختاره الملك عام ١٩٣٤ رئيساً للديوان الملكي عندما غضب مندوب سام بالنيابة أيضاً على زكي الإبراشي باشا ناظر الخاصة الملكية . . وأراد الملك التقارب مع الإنجليز فاختار زيور رئيساً لديوانه.

ولكن زيور باشا أصبح — كما طلب من الماريشال اللنبي — عضواً في البنك الأهلي ورئيساً لشركة مصر الجديدة وغيرها من الشركات الإنجليزية وعضواً في مجلس إدارة عشرات من الشركات الأجنبية.

ويوم اجتمع الملك فاروق بزعماء مصر عقب إنذار ٤ فبراير ١٩٤٢ قال زيور للملك والزعماء . :

— اقبلوا الإنذار.

. . فإن زيور ظل طول حياته يرى الاستسلام للإنجليز.

* * *

ويحيى باشا إبراهيم . .

كان مرشحا ليتولى رئاسة الوزارة مرة ثانية بعد أحمد زيور كما قال مورتون هاول القائم بالأعمال الأمريكى . . ولكن هذا الأمل لم يتحقق .

غضب عليه الملك لأنه كشف - باندفاعه - أغراض الملك فاستفحلت الأزمة . .

وغضب عليه الإنجليز لأنه ترك كل السلطة للملك ورجله حسن نشأت باشا . .

وعندما استقال أحمد زيور فى ٧ يونيو ١٩٢٦ . . لم تسند إلى يحيى باشا رئاسة الوزارة . . أو حتى منصب الوزير ! وإن كان قد اختير رئيسا لمجلس الشيوخ ! !

* * *

وعبد العزيز فهمى باشا . .

اعتزل رئاسة حزب الأحرار وتولاها بدلا منه محمد باشا محمود .

واعتزل عبد العزيز فهمى السياسة واختير رئيسًا لمحكمة النقض .

وبعد ١٢ سنة نسى الوزير ماقاله عام ١٩٢٥ ، وقبل أن يكون وزير دولة - لمدة ١٥ شهرًا - فى وزارة محمد محمود باشا التى شكلت فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ . وكان الملك فاروق هو الجالس على العرش .

واختير عضوًا بمجلس الشيوخ ثم استقال من المجلس ورفض أن يتقاضى مكافأة العضوية منذ قدم الاستقالة حتى قبولها . . . بعد حين .

واعتزل عبد العزيز فهمى القاهرة والسياسة فى أواخر حياته وبقى ملازمًا قريته يرتدى الجلباب والعباءة ويقيم المساجد ويعلم الأميين .

ولكن ذكريات الأزمة القديمة وأحداثها ظلت تطارده حتى النهاية . .

كان عضوًا فى المجمع اللغوى فقدم مشروعًا جريئًا يدعو فيه إلى كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية فهاجمه . . ، وسخر منه كثيرون .

ولكنه لم يعدل عن رأيه أبدًا منذ رأى أن هذا المشروع ينتقل بالمسلمين والعرب إلى حضارة الغرب .

ومن الواضح أن الرجل تأثر بمصطفى كمال باشا ، وإلغاء الخلافة . فقد اقترنت دعوته للحروف اللاتينية بدعوة أخرى تحمس لها وهى إلغاء تعدد الزوجات . . وهو نفس ما فعله الغازى التركى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ . . وكان ذلك هو الدافع الأول للشيخ على لتأليف « الإسلام وأصول الحكم » .

* * *

وإسماعيل صدقى باشا الذى زور الانتخابات ضد سعد زغلول عام ١٩٢٥ ومع ذلك فاز الوفد فتصالح مع سعد زغلول وتولى الوزارة بعد ذلك أكثر من مرة .

وعندما أسندت إليه الوزارة لأول مرة عام ١٩٣٠ – وكان سعد قد مات قبل ٣ سنوات عرف أن الوفد سيفوز ولذلك كان شرطه الوحيد أن يعدل الدستور ويصدر دستوراً جديداً يضمن له الفوز فى الانتخابات .

وأصدر صدقى الدستور . . وأنشأ صدقى حزب الشعب كما ألف يحيى إبراهيم حزب الاتحاد ولكن الملك فؤاد اقاله عندما استنفذ أغراضه فى محاربة الوفد . . كما حدث بالضبط – عام ١٩٢٥ – . . وتلاشى حزب الشعب كما تلاشى حزب الاتحاد من قبل . .

وتولى الملك فاروق الحكم بعد أبيه . .

واقتربت رياح الحرب فبدأ إسماعيل صدقى ينادى بحياد مصر مما أحنق الإنجليز وأغضبهم .

وبعد الحرب أسندت رئاسة الوزارة إلى صدقى عام ١٩٤٦ فتفاوض مع حزب العمال البريطانى ووصل إلى مشروع معاهدة صدقى / بيفن التى تنص على الجلاء عن مصر خلال ٣ سنوات . . ولكن بريطانيا تراجعت عن بعض نصوص المعاهدة فاستقال صدقى .

وتعلم صدقى من هذا كله أن يكون صاحب رأى مستقل ينادى بما يقتنع به دون أن يهتم بإرضاء الملك أو العودة إلى رئاسة الوزارة أو الاستناد إلى حزب .

ارتفع صوته – وحده بين الزعماء – ضد دخول مصر حرب فلسطين ولم يعبأ بعواطف الشعب فى ذلك الحين أو اتهامه بأن اليهود قد « اشتروه » .

وعارض الضمان الجماعى العربى الذى أنشأته الجامعة العربية وقال أود أن ألفت نظر المصريين إلى عبء الالتزامات القادمة .

وكان آخر حديث صحفى له :

– أرجو أن تجنب البلاد عواقب الخصام والنفور بين الأحزاب وهما أمران يؤخران النهضة للبلاد .

وكان آخر مقال صحفى كتبه لعلى أمين . . من فرنسا .

– لاتفكروا فى الحكم . . بل نظموا صفوفكم للدفاع عن الديمقراطية .

* * *

وعلى ماهر باشا وكيل حزب الاتحاد والذى صنعه الملك عام ١٩٢٥ كما يقول الإنجليز . . تقلب بين الأحزاب .

قبل أن يكون وزيرًا للمالية عام ١٩٣٨ تحت رئاسة محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار
وقبل أن يكون وزيرًا للعدل عام ١٩٣٠ تحت رئاسة إسماعيل صدقي باشا .
وتآمر على محمد محمود فساعد على سقوطه .
وتآمر على صدقي لهز حكمه باستقالة مدوية . .

* * *

وتحققت طموحات على ماهر كلها . . إلا الحصول على ثقة الشعب . . رشح نفسه نائبًا عام ٧٩ فخذله الشعب .
ولكنه ورث رئاسة الديوان الملكي في عهد الملك فؤاد والملك فاروق .
وأسندت إليه رئاسة الوزارة عام ١٩٣٩ ولكن الحرب العالمية الثانية نشبت بعد ٣ أيام من توليه الوزارة .
وكان فاروق أيامها ميالا للألمان . . وعلى ماهر مثله ، فنشب النزاع بين رئيس الوزراء والإنجليز فأرغموا الملك على إقالته بعد ٨ شهور . . ثم أمروا باعتقاله في قصره الريفي .
فكان دائم الشكوى من البعوض !
وكان آخر رئيس للوزارة في عهد فاروق وهو الذي أقنعه بالتنازل عن العرش بعد ٣ أيام من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

* * *

والدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس تحرير السياسة التي دافعت عن الشيخ على وعن الدستور . . تولى رئاسة حزب الأحرار ، وإن لم يتول رئاسة الوزارة أبدًا .
وهو الوحيد بين رجالات مصر الذي ترك مذكرات سياسية كاملة يعترف فيها بأخطائه ، وله مواقف كثيرة دفاعًا عن الحرية والدستور . . وعن رأيه . .
رفض وهو رئيس لتحرير جريدة « السياسة » أن ينشر بيانًا للحزب ورئيسه محمد محمود في صحيفة الحزب – يؤيد فيه وزارة إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ فاضطر الحزب لنشر البيان في جريدة الأهرام .
ورفض وهو رئيس لمجلس الشيوخ أن يمنع استجوابًا عنيفًا ضد الملك فاروق فقال له أحد الوزراء إن كرسي رئاسة المجلس يهتز . . ولكنه لم يعبأ وعصف الملك بهيكل وبالمجلس . . بفتاوى دستورية !
وفي آخر سنوات حياته عني هيكل بالتأليف فكانت أجمل وأروع كتبه هي الكتب

الإسلامية « محمد » و « أبو بكر » و « عمر » . . ثم رحلته الشهيرة إلى الأراضى الإسلامية متأثرًا بما كتبه الشيخ على . . ولكنه سار فى طريق مضاد للشيخ على . . يكتب عن النبوة وخصائصها والخلفاء الراشدين . . بأسلوب عصرى .

كتب الدكتور محمد حسين هيكل باشا – فى كتبه – ردودًا كثيرة على كتاب « الإسلام وأصول الحكم » قال الدكتور هيكل إن بيعة أبى بكر الصديق تمت بالإجماع .

وقال إن خلافة أبى بكر امتداد لعهد الرسول عليه الصلاة والسلام .

وقال إن تاريخ الإسلام خلا من النزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية ، أى بين الدين والدولة .

* * *

وأخيرًا الدكتور طه حسين . .

فصله إسماعيل صدقى رئيس الوزراء عام ١٩٣٢ لأنه رفض كعميد لكلية الآداب أن يمنح درجة الدكتوراه الفخرية لعدد من الشخصيات بينهم يحيى إبراهيم وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر .

ولكن طه حسين أصبح – عام ١٩٥٠ ولمدة عامين وزيرًا ونال رتبة الباشوية أيضًا مثل على عبد الرازق .

ولكن مصير الرجلين تحدد . .

على عبد الرازق ظل شيخًا . . فعين وزيرًا للأوقاف .

وطه حسين أصبح وزيرا للمعارف العمومية .

وعلى عبد الرازق ظل ينتسب لأسرته . . ولحزب الأحرار الدستوريين . .

أما طه حسين فإن الوفد اختاره وزيرًا ليستفيد الوفد من اسمه ونظريته فى اشتراكية التعليم وأنه « حق كالماء . . والهواء » .

لقد نسى الوفد فى عهد النحاس عداوات الوفد فى عهد سعد . . تمامًا كما فعل فاروق مع خصوم أبيه .

* * *

ولا تقتصر أزمة « الإسلام وأصول الحكم » على الأفراد . . على عبد الرازق والملك وزيور وهندرسون وغيرهم . .

إن هذه الأزمة أنهت حزبين فى مصر.

الأول : « حزب الاتحاد » . .

لم تقم له قائمة بعد سقوط وزارة زيور . . ولم يدخل الانتخابات بعد ذلك إلا مرة واحدة فاز فيها بـ ٥ مقاعد من ٢١٤ مقعدًا !

والثانى : حزب الأحرار الدستوريين .

عندما وصلت المعركة حول الكتاب إلى قمتها فى أثناء محاكمة الشيخ على قالت « السياسة » إنها لا تدافع عن أسرة عبد الرازق ولكنها تدافع عن حرية الرأى والدستور . .

ولكن الأحداث أثبتت أن الصحيفة والحزب لايدافعان إلا عن عائلات الحزب . . الغنية . . لهذا صدرت صحيفتهم . . ولهذا قام الحزب . .

قبل محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار أن يرأس الوزارة بعد ٣ سنوات من إقالة عبد العزيز فهمى . . وبعد عام من وفاة سعد زغلول . . وكان شرط محمد محمود الوحيد أن يعطل الدستور . . .

ووافق الملك لأن هذا حلمه القديم .

ولم يعرف الحزب أن الدستور – وحده – يحميه من العسف الملكى . . ومادام الدستور معطلا فالملك يستطيع أن يبطش بالحزب . .

وتكررت عملية البطش بحزب الأحرار فى عهد الملك فؤاد . . والملك فاروق أيضا . . وبقى حزب الأحرار على هامش الحياة السياسية فى مصر . . حزب للأقلية يشارك فى الحكم .

ولم يتعلم حزب الأحرار من درس الإقالة فى أثناء أزمة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » . . الدرس الذى عرفه وتعلمه وأتقنه الملك فؤاد وهو . . أصول الحكم !

* * *

الفهرس

كتب للمؤلف

	الناشر
١ – حكايات صحفية	أخبار اليوم
٢ – الزواج سنة ٢٠٠٠	»
٣ – تاريخ للبيع	»
٤ – ولا عجيب إلا الصين	»
٥ – دفاع عن الزوجات	»
٦ – سرقة واحة مصرية	»
٧ – الشعب والحرب	المكتب المصرى الحديث
٨ – التليفزيون	»
٩ – التاريخ السرى لمصر	»
١٠ – عندما يموت الملك	دار التعاون
١١ – سنة من عمر مصر	دار المعارف
١٢ – التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثائق بريطانية وأمريكية)	دار المعارف

رقم الإيداع	١٩٨٠/٥٠٣٣
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٧٣٣٧-٧١-X

١/٨٠/٢٩٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

هذا الكتاب

من اليسير أن يكتب تاريخ مصر من خلال الأحداث والمواقف ، لكن الأمر يختلف كثيراً حينما ينظر إلى هذا التاريخ من خلال ما انطوت عليه تلك الأحداث والمواقف من أسرار يبدو من خلالها وجه التاريخ الحقيقى . .

وهذا الكتاب يتناول مرحلة من تاريخ مصر ، اتسمت بالأحداث المتتابعة ، وتشعبت فيها المواقف ، وضاع كثير من الحقائق التاريخية .

وقد حرص المؤلف على الوقوف على تاريخ هذه المرحلة من خلال الوثائق السرية البريطانية والأمريكية المحفوظة فى دار الوثائق العامة فى لندن ، والأرشيف الوطنى فى واشنطن . . وهى وثائق تذاع لأول مرة . .

ويستطيع القارئ أن يعرف كثيراً من أحداث هذه المرحلة خاصة ما اتصل بكتاب ، (الإسلام وأصول الحكم) الذى أثار به مؤلفه الرأى العام لفترة طويلة .